

# الريف المصري

في

## القرن الثامن عشر

تأليف

الدكتور عبد الرحمن عبد الرحمن

الناشر

مكتبة مدبولي



الريف المصري  
ف  
القرن الثامن عشر







# الريف المصري

في

## القرن الثامن عشر

تأليف

الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

الطبعة الثانية

الناشر

مكتبة مدبولي

١٩٨٦



## فهرس المحتويات

صفحة	
١	تقديم للأستاذ الدكتور احمد عزت عبد الكريم — رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية . . . . .
١	مقدمة المؤلف . . . . .
٢١	مقدمة الطبعة الثانية . . . . .
	<b>الباب الأول</b>
٦٤ — ٥	الريف بين الادارة المحلية والاداره المركزية . . . . .
٣٦ — ٧	<b>الفصل الأول : الادارة المحلية</b> . . . . .
١٤ — ٧	التقسيم الادارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر
١٨ — ١٥	الكاشفيات التى وجدت فى القرن الثامن عشر . . . . .
١٨	الادارة المحلية ودورها فى ادارة الريف . . . . .
٢٣ — ١٨	منايخ القرى . . . . .
٢٥ — ٢٣	الشاهد . . . . .
٢٨ — ٢٥	الصراف . . . . .
٢٢ — ٢٨	الحولى . . . . .
٢٣ — ٢٢	الوكيل او فائىمقام . . . . .
٢٤ — ٢٣	المشد . . . . .
٢٥ — ٢٤	الحقير . . . . .
٢٦ — ٢٥	الكلاف . . . . .
٢٧	تمهيد . . . . .
٦٤ — ٢٧	<b>الفصل الثانى : الادارة المركزية</b> . . . . .
٤٦ — ٢٧	قاضى الشرع . . . . .
٤٩ — ٤٦	حاكم الولاية . . . . .
٥٢ — ٤٩	الوالى — باشا مصر . . . . .
٥٣ — ٥٢	الديوان . . . . .
٦١ — ٥٣	الأوجاقات العسكرية ودورها فى ادارة الريف . . . . .
٦٤ — ٦١	تقويم للادارة . . . . .
	<b>الباب الثانى</b>
١٢٤ — ٦٥	حيازة الارض واعباؤها المالية . . . . .
٩٩ — ٦٧	<b>الفصل الثالث : حيازة الأرض — نظام الالتزام</b> . . . . .
٦٨ — ٦٧	حيازة الأرض . . . . .
٦٩ — ٦٨	الأراضى الخراجية . . . . .
٧٠ — ٦٩	أراضى الرزق . . . . .
٧١ — ٧٠	أراضى الاطلاق ( او تلاق ) . . . . .

صفحة	
٧٤ — ٧١	نظام المقاطعات أو الأمانات . . . . .
٧٦ — ٧٤	نظام الالتزام . . . . .
٧٨ — ٧٦	أرض الفلاحة . . . . .
٨٢ — ٧٨	أرض الأوسية . . . . .
٨٦ — ٨٢	حقوق الملتزم على حصة التزامه . . . . .
٨٧ — ٨٦	حقوق الفلاح على أرض اثره أو مساحته . . . . .
٩١ — ٨٧	قنات الملتزمين . . . . .
٩٤ — ٩١	دخول التجار ميدان الالتزام . . . . .
٩٥ — ٩٤	دخول العلماء ميدان الالتزام . . . . .
٩٨ — ٩٥	دخول النساء ميدان الالتزام . . . . .
٩٩ — ٩٨	أرباب السجاجيد والأشراف . . . . .
١٢٤ — ١٠٠	<b>الفصل الرابع : الأعباء المالية في ظل نظام الالتزام</b>
١٠٠	تمهيد : الأعباء المالية الرسمية . . . . .
١٠٧ — ١٠١	المجرى . . . . .
١١٠ — ١٠٨	المضاف . . . . .
١١١ — ١١٠	الفاصل . . . . .
١١٤ — ١١١	البراني . . . . .
١١٦ — ١١٤	الكشوفية . . . . .
١١٩ — ١١٦	الأعباء المالية غير الرسمية . . . . .
١٢٢ — ١٢٠	آثار الأعباء المالية على أهل الريف والملتزمين . . . . .
١٢٤ — ١٢٢	المراحل التي مر بها نظام الالتزام . . . . .
	<b>الباب الثالث</b>
١٦٨ — ١٢٥	← <b>التركيب الاجتماعي لسكان الريف</b> . . . . .
١٤٨ — ١٢٧	<b>الفصل الخامس : الفلاحون</b> . . . . .
١٣٢ — ١٢٧	تمهيد . . . . .
١٤٥ — ١٣٢	الفلاحون . . . . .
١٤٨ — ١٤٥	عوامل هجر الفلاحين لقراهم . . . . .
١٦٨ — ١٤٩	<b>الفصل السادس : العربان</b> . . . . .
١٥١ — ١٤٩	تمهيد . . . . .
١٥٢ — ١٥١	توزيع القبائل العربية في مصر في القرن الثامن عشر . . . . .
١٥٧ — ١٥٣	الجانب الإيجابي لدور العربان في المجتمع الريفي . . . . .
١٦٦ — ١٥٧	الجانب السلبي لدور العربان في المجتمع الريفي . . . . .
١٦٨ — ١٦٦	تقويم لدور العربان في المجتمع الريفي . . . . .
	<b>الباب الرابع</b>
٢٠٦ — ١٦٩	<b>اقتصاديات الريف</b> . . . . .
١٩٠ — ١٧٠	<b>الفصل السابع : الثروة الزراعية</b> . . . . .
١٧٠	تمهيد . . . . .

صفحة	
١٧١ — ١٧٠	الزراعة . . . . .
١٧٨ — ١٧١	الري ومشكلاته . . . . .
١٧٩ — ١٧٨	مواسم الزراعة . . . . .
١٨١ — ١٧٩	آلات الري . . . . .
١٨٤ — ١٨١	المحصولات الزراعية . . . . .
١٨٦ — ١٨٤	طرق إنتاج المحصولات . . . . .
١٨٨ — ١٨٦	تقويم الأهمية الاقتصادية للزراعة . . . . .
١٩٠ — ١٨٨	الثروة الحيوانية . . . . .
٢٠٦ — ١٩١	<b>الفصل الثامن : الصناعات الريفية والتبادل التجارى</b>
١٩١	تمهيد . . . . .
١٩١	أولا : الصناعات الريفية . . . . .
١٩٣ — ١٩٢	صناعة الفول والنسيج . . . . .
١٩٤ — ١٩٣	صناعة السكر . . . . .
١٩٥ — ١٩٤	صناعة الأواني الفخارية . . . . .
١٩٥	صناعة الحصر . . . . .
١٩٥	صناعة تقطير ماء الورد . . . . .
١٩٦ — ١٩٥	صناعة تفريغ الدجاج . . . . .
١٩٧ — ١٩٦	صناعة مواد البناء . . . . .
١٩٨ — ١٩٧	طرق إنتاج هذه الصناعات . . . . .
٢٠٠ — ١٩٨	تقويم للصناعات الريفية . . . . .
	ثانيا : التجارة ( التبادل التجارى فى الريف ) . . . . .
٢٠١ — ٢٠٠	تمهيد . . . . .
٢٠٦ — ٢٠١	الأسواق . . . . .
٢٠٦	تقويم التبادل التجارى . . . . .

#### الباب الخامس

٢٤٨ — ٢٠٧	الحياة الدينية والثقافية . . . . .
٢٢٩ — ٢٠٩	<b>الفصل التاسع : الحياة الدينية</b>
٢١٣ — ٢٠٩	تمهيد . . . . .
٢٢٦ — ٢١٣	مظاهر الحياة الدينية فى الريف . . . . .
٢٢٨ — ٢٢٦	إندور . . . . .
٢٢٩ — ٢٢٨	المبوالد . . . . .
٢٢٩	الأعياد والحفلات الدينية . . . . .
٢٤٨ — ٢٣٠	<b>الفصل العاشر : الحياة الثقافية</b>
٢٣٠	تمهيد . . . . .
٢٣٧ — ٢٣٠	التعليم . . . . .
٢٤٠ — ٢٣٧	القصر الشعبى وشاعر الربابة . . . . .
٢٤٢ — ٢٤١	العادات والتقاليد . . . . .
٢٤٦ — ٢٤٢	الأفراس . . . . .
٢٤٨ — ٢٤٦	المآتم . . . . .

صفحة	
٢٥٤ - ٢٤٩	خاتمة : صورة مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر .
٢٩٦ - ٢٥٥	الملاحق : . . . . .
٢٥٧ - ٢٥٦	ملحق رقم ١ : كشف شرح أهم المصطلحات التى كانت سائدة فى الريف فى فترة البحث . . . . .
٢٥٩ - ٢٥٨	ملحق رقم ٢ : سداد المال الميرى . . . . .
٢٦٠	ملحق رقم ٣ : فرمان من الديوان العالى . . . . .
٢٦٤ - ٢٦١	ملحق رقم ٤ : نفقات جرف الجسور . . . . .
٢٦٦ - ٢٦٥	ملحق رقم ٥ : خراب بعض القرى ومحاولة اعمارها
	ملحق رقم ٦ : نسبة أرض الأوسية الى أرض الفلاحة وفرض ضرائب على أرض الأوسية فى عهد الحملة الفرنسية . . . . .
٢٦٧	ملحق رقم ٧ : أنواع أرض الفلاحة . . . . .
٢٦٨	ملحق رقم ٨ : حدوث عجز فى الزمام . . . . .
٢٦٩	ملحق رقم ٩ : أرض المناجرة وأنواع الضرائب . . . . .
٢٧٠	ملحق رقم ١٠ : أرض بور الحوالى . . . . .
٢٧١	ملحق رقم ١١ : مشاركة العلماء فى الالتزام . . . . .
٢٧٢	ملحق رقم ١٢ : صورة للتسجيل فى دفاتر الالتزام . . . . .
٢٧٣	ملحق رقم ١٣ : صورة للبيانات المدونة بدفاتر الالتزام
٢٧٤	ملحق رقم ١٤ : صورة لوثيقة تبين أن عدد العادات ( البرانى ) وصل الى سبعين عادة وقيمة كل عادة تقدا . . . . .
	ملحق رقم ١٥ : قيمة ايجار الفدان واعفاء الفلاحين من جزء من مال البرانى . . . . .
٢٧٧ - ٢٧٥	ملحق رقم ١٦ : تأجير الملتزم لأرض الفلاحة وأرض الأوسية . . . . .
٢٨١ - ٢٧٨	ملحق رقم ١٧ : رهن الفاروقة . . . . .
٢٨٢	ملحق رقم ١٨ : طمس بعض الترع وزراعتها . . . . .
٢٨٤ - ٢٨٣	ملحق رقم ١٩ : تحويل بعض الجسور البلدية الى جسور سلطانية . . . . .
٢٨٧ - ٢٨٥	ملحق رقم ٢٠ : استجابة الديوان والأمراء المسالك لمطالب العلماء كممثلين للشعب . . . . .
٢٩٢ - ٢٨٨	ملحق رقم ٢١ : الاحتفال بوفاء النيل والزمام الملتزمين بدفع الخراج . . . . .
٢٩٦ - ٢٩٣	المصادر : . . . . .
٣١٦ - ٢٩٧	الوثائق . . . . .
٣٠٢ - ٢٩٩	المخطوطات . . . . .
٣٠٦ - ٣٠٢	الكتب العربية . . . . .
٣١٣ - ٣٠٧	الكتب الأفرنجية . . . . .
٣١٦ - ٣١٤	

### إهداء

إلى روح أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور أحمد عزت  
عبد الكريم صاحب نكرة توجيهي إلى دراسة تاريخنا في  
العصر العثماني أهدي هذه الدراسة ، ثمرة من ثمار  
غرسه ، ولبنة من لبناته ، رحمة الله رحمة واسعة .  
دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم





## تقديم الكتاب

للاستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم  
رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

في تاريخنا الطويل فترات لا تزال بحاجة الى مزيد من العناية ، ومن هذه الفترات فترة الحكم العثماني المباشر أو ( الأول ) التي امتدت نحو ثلاثة قرون ، من الفتح العثماني لمصر ، على يد السلطان سليم الأول ( ١٥١٧ م ) الى حملة بونايرت على مصر ( ١٧٩٨ م ) ، هذا بينما حظى العصر السابق على الفتح العثماني ، وهو ما ندعوه تجاوزا « العصر الوسيط » وكذلك العصر التالي للحملة الفرنسية ، وهو القرن التاسع عشر وما بعده ، باهتمام المؤرخين ، نظرا لما يتسم به هذان العصران من سرعة الحركة ، وتوالي التحولات والمتغيرات في مجال السياسة ، والحرب ، والاقتصاد ، والاجتماع ، والفكر والثقافة . أما العصر العثماني فظل - بين هذين العصرين الآخرين - كمًا يكاد يكون مهملا . وربما كان المؤرخون الأجانب أسبق الى الاهتمام بدراسته منذ بدأ علماء الحملة الفرنسية بحاثهم عن مصر وتاريخها وآثارها وسائر نواحي الحياة والنشاط فيها ، ثم جُمع ما سجلوه وصوروه في كتاب « وصف مصر » ، الذي لا يزال نقطة البداية لكل من يتشددى المكتابة عن مصر في تاريخها الوسيط والحديث ، رغم أن الكشف الأثري والبحوث التاريخية ، قد غيرت أو عدلت كثيرا مما كتبه هؤلاء العلماء في تاريخ مصر وآثارها . وكان آخر جهود العلماء الأجانب في مجال البحوث المتصلة بتاريخ مصر العثمانية . هذا المؤلف الضخم الرائع الذي أصدره أخيرا العالم الفرنسي « أندريه ريسون » مدير المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق عن « طوائف الحرف والتجار بالقاهرة في القرن الثامن عشر » طبع دمشق ( ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ) وهو ثمرة جهود ودراسات طويلة ، نُشر العالم الفرنسي بعضها خلال السنوات الأخيرة الماضية ، ثم توجهنا بهذين المجلدين الكبيرين اللذين نرجو أن لهما قريبا منشورين باللغة العربية لتعم الفائدة من هذا الأثر العلي الجليل .

وكان أستاذنا الراحل « محمد شفيق غربال » أول من دعا تلاميذه الدارسين في مدرسة التاريخ الحديث التي بدأ تأسيسها بكلية الآداب بالجامعة المصرية عام ١٩٣٠ ، الى ضرورة توجيه اهتمامهم الى العصر العثماني ، والدراسة والبحث في تاريخه الطويل ، حتى نستطيع أن تقدم صورة صادقة لحياة مصر والمصريين طوال هذه القرون الثلاثة التي يحاول البعض اسقاطها من تاريخنا القومي ، بحجة أنها لا تتسم الا بالجمود والفوضى والجهالة ، وكان التاريخ لا ينبغي أن يعنى الا بعصور النهضة والحركة ١ .

وكان هذا الحكم الذي صدر على العصر العثماني لا يقبل النقض والايهام ! وبدأ شفيق غربال بنفسه فنشر « أجوبة حسين افندي الروزناجي » على أسئلة بعض علماء الحملة الفرنسية ( مجلة كلية الآداب ، جامعة فؤاد الأول ( القاهرة ) المجلد الرابع - الجزء الأول ، مايو ١٩٣٦ ) . وهو نص ثمين تضمن معلومات دقيقة عن أحوال الفلاحة في مصر ، ونظام الالتزام والضرائب وغيرها ، في العصر العثماني ، وقد أضاف اليه أستاذنا من الشروح والتعليقات ما أوضح غوامضه وجعل منه مصدرا أساسيا في « تاريخ مصر العثمانية » ، ولكن الدراسة الحقة لهذا التاريخ ينبغي أن تعتمد في الدرجة الأولى - على وثائق حكومة مصر العثمانية ، وهي محفوظة في سجلات ودفاتر ومحافظ لا يحصر لها بدار المحفوظات بالقلمة ، وكان الملك فؤاد أول من عنى بأمر هذه الوثائق فاستقدم لتنظيمها - أو بالأصح للتعريف بها - مستشرقا فرنسيا ، هو الأستاذ « دني » وكان كتابه القيم *Sommaire des archives turques du Caire* المنشور سنة ١٩٣٠

هاديا ومرشدا لنا - ولكثيرين غيرنا - عندما بدأ البحث في الوثائق التاريخية بعابدين والقلمة في أوائل الثلاثينات في هذا القرن ، وان كان أكثرنا حينذاك قد انصرف الى الكتابة في القرن التاسع عشر ، أى في عصر محمد علي وخلفائه ، وذلك لأنه شاع بيننا - نحن تلاميذ غربال - أن أكثر وثائق العصر العثماني مكتوب بالتركية أو العثمانية لغة ذلك العصر ، وهي لغة صعبة ، هم الكثيرون بتعلمها ثم نكصوا ، بل إن أكثر هذه الوثائق مكتوب بخط ( سرى ) عرف بالقرمة ، لا يعرف حل رموزه الا القلة القليلة ، من موظفي دار المحفوظات ، وقد كانوا - سامحهم الله - يدأبون على تنفير شباب الباحثين من اقتحام هذا الطريق الشاق حتى ينفردوا وحدهم بمعرفة دروبه ومسالكه !

ولماذا نذهب بعيدا ، وبعض الباحثين في العصر العثماني من الأحياء يعتبر ( الخوض ) في مباحثه ضربا من السرية ، يحولها بالحذر والكتمان الشديد !

لهذا لم تنجح دعوة شفيق غربال في أن تجتذب الا نفرا قليلا من شباب الباحثين في مدرسته ، لا نذكر الآن منهم الا المرحومين الدكتور حسن عثمان ومحمد توفيق ، وقد أشر تعاونهما القسم الخاص بمصر العثمانية الذي كتباه في « المجل في التاريخ المصري » القاهرة ١٩٤٢ وهذا القسم على قصره — زاخر بالمعلومات القيمة في مصر العثمانية . مما يجعل منه مصدرا لا زلنا ننصح المبتدئين بهذا التاريخ بقراءته والافادة منه . ووضع الأستاذ محمد توفيق رسالته للماجستير عن الوثائق التركية وخط القرمة<sup>(١)</sup> ثم انصرف ( رحمه الله ) عن التاريخ ومال الى الشعر والتصوف ، أما صديقه الدكتور حسن عثمان فقد شغفه دانتى حبا ، فأكب على أشعاره يترجمها ويشرى المكتبة العربية بترجماته العلمية الدقيقة .

ورحنا — من بعد أستاذنا شفيق غربال — نحمل الدعوة الى العصر العثماني ، وقد كثر الباحثون ، وتعددت اهتماماتهم ، وعظم الاهتمام بتاريخنا القومي في شتى عصوره وظهر أن أكثر الوثائق مكتوب بالعربية وانزاحت اللباس والرموز التي كانت تلف الوثائق ، وراح شباب الباحثين يقرأ خط القرمة بعد ساعات ! واذا كانت استجابة شبابنا الى ( نداء ) مصر العثمانية لا تزال تجري في نطاق ضيق — وهذا أمر مفهوم — فإننا نسجل بالاعتزاز أن الجهود بدأت تؤتي ثمارها ، ومنها هذا الكتاب الذي يسرني أن أقدم له اليوم ، والى جواره عدد من الدراسات يعدها بعض أعضاء ( سنار ) التاريخ الحديث بجامعة عين شمس لدرجة الدكتوراه ، أو الماجستير ، اذكر منها : إدارة مصر في العصر العثماني ، والحركة الفكرية في مصر في القرن الثامن عشر ، والحامية العثمانية في مصر العثمانية . وأضيف أيضا جهد الزميل الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في ترجمة « الاسلام والغرب » للمستشرقين الانجليزيين جب وبوون ، والأجزاء الأولى التي صدرت منه تعالج النظم العثمانية وأحوال العرب في ظلها كبقية لعصر الانفتاح على الغرب ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر ، وهو الموضوع الرئيسي للكتاب الذي لم يفسح الوقت للوافين لكتابته .

(١) مما يؤسف له ان هذه الرسالة لم تطبع ، بل لقد امتدت يد مجهولة الى نسخ الرسالة الخطية فاخفتها من جامعة القاهرة ودار المحفوظات .

ولعلنا نضيف هنا أيضا الجهد الذى بذلته الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى اقامة ندوة عن المؤرخ المصرى الكبير «عبد الرحمن الجيزتى وعصره» ، ١٩٧٤ ، والبحوث التى ألفت فى هذه الندوة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية (وقد لقيت استجابة واسعة النطاق من عدد كبير من المؤرخين المصريين والأجانب) .

ولكن يبدو أنى بعدت كثيرا عن «الريف المصرى فى القرن الثامن عشر» وهو موضوع هذا الكتاب مؤلفه الدكتور عبد الرحيم عبد الرزاق عبد الرحيم ، والكتاب — كما أشرت إليه — ثمرة من ثمار مدرسة التأريخ الحديث بجامعة عين شمس ، فأصله رسالة تال بها صاحبها درجة الدكتوراه فى الآداب (فى التاريخ الحديث) ، بمرتبة الشرف الأولى ، من الجامعة ، وكان حظ الإشراف عليها ، ولا أظن أن المؤلف أدخل تعديلا كبيرا أو يسيرا رسالته قبل أن يقدمها الى المطبعة .

والبحث — كما يرى القارئ — يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على ودار المحفوظات العمومية بالقلعة وسجلات المحكمة الشرعية وهو — فيما أذكر — أول بحث علمى يعتمد على هذه الوثائق . والأمر فى هذه الوثائق لا يثبت أن يقتصر على الاطلاع عليها فى نظرات سريعة ، و (ترصيع) البحث هنا ولا بالإشارة الى هذه الوثيقة أو تلك ، كما يحلو لبعض الدارسين من شبابنا يفعل ، ولكنه جهد يقوم على القراءة والموازنة فى صبر وأناة . ثم استخلاص الحقائق الأساسية فى فهم وقدرة على التلخيص والاستنباط والتجاذب من خبيث التفصيلات الكثيرة المتشابكة التى تملأ السجلات والدفاتر ، فأشهد عبد الرحيم قد نجح فى ذلك الى حد كبير .

وأخيرا .. هل عدل بحث الدكتور عبد الرحيم عن الريف المصرى فى الثامن عشر من الصورة التى كانت فى أذهاننا عن ذلك الريف فى هذا الوبعيد ؟ أو بعبارة أخرى : هل أنت الوثائق الكثيرة التى رجع إليها المؤلف واعتمد عليها فى بحثه بجديد يتكافأ والجهود التى بذلها المؤلف فى قراءته والافادة منها ؟ .

هذا سؤال أترك للقارئ أن يجيب عنه بعد قراءة الكتاب . وأنا لا أحب أن أسبق القارئ الى التأثير فيه ولكنى مع ذلك لا أود أن أغمطه حقه ، فقد أصبحت صورة الريف المصرى فى العصر العثمانى — وخاصة فى القرن الثامن عشر ، بعد كتاب عبد الرحيم أكثر وضوحا وخطوطها أكثر ثباتا وحقائقها أوثق مصدرا ، هذا الى تفصيلات كثيرة ، عاونت على جلاء الصورة وتصحيح بعض معالمها ، وليس هذا بالأمر القليل .

أحمد عزت عبد الكريم

منشئة البكرى  
١٩٧٤/١٢/١٩



كذلك فإن الأسلوب الذى اتبعه العثمانيون فى إدارة الأرض المصرية ، فى الفترة الأولى من حكمهم ونعنى به نظام « المقاطعات » أو « الأمانات » ، أوقع أهل الريف تحت طائلة أعمال غير مشروعة قام بها الموظفون الذين كانوا يشرفون على « المقاطعات » أو « الأمانات » وما أنت أدخل نظام الالتزام فى إدارة الأراضى الزراعية ، حتى كان لهذا النظام تأثيره الضخم على الحياة العامة فى الريف ، والذى سنعرض له فى ثنايا البحث بتفصيل وإسهاب .

كذلك من الأمور التى يمكن أن نشير إليها هنا سريعاً ، التى ارتبطت بدخول العثمانيين مصر وكان لها تأثير على الريف ، أن العثمانيين أوجدوا فى الريف ، نوعاً من الجند القيمين بقصد حماية السكان ، والإشراف على الأمن فى الريف ، ونعنى بهم جند السباهية ، وكما اتضح من المصادر أن هؤلاء الجند ، كانوا من بين أسباب التأخر والتدهور الذى حل بالريف فى العصر العثمانى ، بل وأرهقوا الفلاح بمطالبهم للتكررة ، والمظالم المتعددة . وارتسكاهم الكثير من الوبقات مما اضطر بعض الملاحين إلى هجر قراهم ، والبحث عن وسائل لعيشهم بعيداً عن أعمال هؤلاء الجند .

هذه لمسات على بعض الأمور التى ارتبطت بالتحول السياسى فى تاريخ مصر بخروجها من حوزة السلطنة المملوكية وخضوعها للحكم العثمانى ، وقد ظلت هذه الأمور تلعب دورها فى حياة الريف ، حتى كان القرن الثامن عشر ، الذى يعد بحق عصر ازدياد نفوذ المملوكى على أجهزة الحكم ، وتغلبه على نفوذ الباشوات العثمانيين ، وصار الأمر كله بأيدي الأمراء المالك دون غيرهم ، ولكن مع ازدياد نفوذ الأمراء المالك ، ظهرت الفقرة بينهم وانقسموا إلى بيوت متصارعة ، متسابقة على الحكم ، ولا يهمنا من أمر هذه الصراعات سوى تأثيرها على الريف ، ومجرى الحياة فيه ، وقد اتضح لنا أن الريف تأثر كثيراً بهذه الصراعات المملوكية فى القرن الثامن عشر ، وكان تأثيرها كبيراً على جميع مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى الريف ، فالمظالم تقرر ، والغارم تفرض والفسلاح يستغيث ، ولا يجيب لاستغاثته ، فيضطر لمجر قريته ، وأرضه بعد أن كان شديد التمسك بهما .

ولاشك أن هذه الصراعات المملوكية كان لها تأثيرها الضخم فى إضعاف أجهزة الحكم ، وإهمال الحكومة لواجباتها ، وخاصة ما يمس منها الحياة فى الريف ، فلم تعد الأجهزة الإدارية تهتم بمرافق النهوض بالثروة الزراعية عماد ثروة البلاد ، قدر اهتمامها بجمع متعلقاتها ، فتدهور حال الفلاح ومجر قريته ، ولا عجب أن نجد الجبرتنى يرسم لنا فى نهاية القرن الثامن عشر نفس

## مقدمة

يتناول البحث دراسة « الريف المصرى فى القرن الثامن عشر » ، أى دراسة تاريخ الريف المصرى فى فترة من فترات التاريخ المصرى فى العهد العثمانى ، الذى بدأ عام ( ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م ) ، على أثر هزيمة السلطان طومان باى ، آخر سلاطين المماليك ، على يد السلطان سليم العثمانى ، فى معركة الريدانية ، ومنذ ذلك الحين ، أصبحت مصر ولاية تابعة للدولة العثمانية ، أو على حد تعبير محمد بن قانصوه ، « قرية فى حكم نايب » ، أى أنها فقدت استقلالها ، بعد أن كانت سيادتها تمتد على بلاد الشام ، وليس مجال هذه الدراسة التاريخ السياسى لمصر ، ومراحلها ، وإنما مجالها دراسة تاريخ قطاع من المجتمع المصرى فى فترة محددة بقرن من الزمان ، ولسكن تفاعل الحوادث وارتباطها فى كثير من الأحيان ، يضطر الباحث إلى الربط بين أحداث التاريخ السياسى ، والتاريخ الاجتماعى ، فدخل العثمانيين مصر وإحداثهم تغييرات إدارية ومالية ، أدى بدون شك إلى نتائج ذات أهمية كبيرة فى تاريخ البلاد ، إن إيجاباً أو سلباً ، ومن شأن هذه الدراسة ، أن تهتم بنصيب الريف من نتائج هذه التغييرات ، وتأثيرها على مجرى الحياة فيه ، ويمكن وضع لمسات على بعض هذه الأمور لئلا نرى إلى أى حد ، كان تأثير هذه التغييرات على الحياة فى الريف كبيراً .

فى عام ( ٩٣٣ هـ - ١٥٢٦ م ) ، أمر السلطان سليمان القانونى ، بفك زمام القطار وإعادة توزيع الخراج ، فكان لهذه العملية تأثير كبير على الحياة فى الريف ، لا من حيث العملية ذاتها التى ربما كانت إجراءً واجباً ، وإنما من حيث الأسلوب الذى نفذت به ، على يد القائمين على تنفيذها من الباشىرين وغيرهم الذين استغلوا الفلاحين أسوأ استغلال ، وجاروا عليهم ، وفرضوا عليهم الأموال حسب مشيتهم ورغبتهم لا حسب معيار محدد ، حتى « صاروا هم الملوك يتصرفون فى المملكة ، بما يختارونه من الأمور ، فوضعوا أيديهم على رزق الناس ، والإقطاعات ، وأصبوا يقررون الأموال على كل بلد بحسب ما يختارونه من الأموال ، وأصبوا يحجرون على الفلاحين ، فى الصيف والشتاء ، حتى خرب غالب القرى ، وكان هذا من أكبر الفساد ، فى حق الناس » .



الصورة التي رسمها ابن إياس في بداية الحكم العثماني للظلم الواقع على الفلاحين وخراب القرى ، بل يزيد عليها أن أقليم النوبة لم يعد به إلا خمس وعشرون قرية بها بعض سكان ، وباقي قرى هذا الأقليم هجرها الفلاحون ولم يعد بها لاديّار ولا نافخ تار .

وفي إطار الصورة التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر ، وارتباط أوضاع هذا القرن من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتفاعلها بعضها في بعض وتأثير كل منها في الآخر بالتقدير الذي يمكن إدراكه ، في ضوء مصادره ، درست في هذا البحث الريف المصري إدارته ودور هذه الإدارة إيجاباً أو سلباً ، والحياة الاجتماعية التي كانت سائدة وتركيب السكان الاجتماعي والحياة الاقتصادية والصورة التي كانت عليها ، والحياة الدينية والثقافية وارتباطهما بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة ، ومدى تأثير هذه الأوضاع على الحياة في القرية المصرية في القرن الثامن عشر ، غير متسلسل البتة تفاعل الأوضاع وتداخلها ، وارتباطها في مسيرتها التي تشكل في النهاية الصورة العامة لتاريخ الريف المصري في ذلك القرن .

وقد قامت هذه الدراسة على مصادر أصلية من وثائق متنوعة وضعت لها تصنيفاً في مصادر البحث ، ومخطوطات معاصرة ، ومصادر معاصرة مطبوعة ، ثم الدراسات التي لمست جوانب من البحث ، ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أقرر حقيقة ، أنكرها الكثيرون ، وهي أن مصادر تاريخ مصر العثمانية ليست من الندرة كما يعتقد البعض ، حتى تجعل من الصعوبة بمكان كتابة تاريخ هذه الفترة كتابة علمية ، إن هذا القول يحض اقتراء لا أكثر ولا أقل ، ولا ينم عن شيء قدر ما ينم عن عدم معرفة هؤلاء بمصادر تاريخ هذه الفترة وأماكن حفظها ، وقد أشرت إليها في مصادر البحث . فمصادر تاريخ مصر في العهد العثماني متوفرة ، ولا تحتاج إلا إلى فريق من الباحثين الصابرين ، يؤمها ويهل منها ويكتب تاريخ بلاده الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكل أبعاده ، فمن حسن الحظ أن من مميزات العصر العثماني أنه كان يعتاز بأنه عهد تسجيل وتدوين ، لسجل صغيرة وكبيرة ، فقد سجلت الدواوين ، والجهات الإدارية كل اختصاصاتها في سجلات منظمة لا يعيبها إلا صعوبة الخط الذي كتبت به ولسكن مع شيء من الصبر والجلد والثابرة ، الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث يجد نفسه مع فيض من المعلومات التي تعدّه بكل دقائق تاريخ البلاد أضف إلى ذلك دور المحاكم الشرعية وسجلات هذه المحاكم ، تعد تسجيلاً دقيقاً وأميناً للحياة المصرية بكل أبعادها ، في ذلك العصر ، فإذا أضيفت هذه المصادر ، إلى المصادر المعاصرة التي كتبها

معاصرون ، شارك بعضهم في صنع الأحداث ، لاتضح أن مصادرتاريخ مصر في ذلك العهد جدد متوفرة ، وإذا كانت تخدم الباحث بغرض من المعلومات لكتابة التاريخ السياسى ، فإن ما فيها عن حياة الريف والتاريخ الاجتماعى للقطاع الريفى ، لجد قليل ، ورغم ذلك فإننى أقدمت على دراسته ، متمسكا كل معلومة ألتقطها وأسجلها لعلى أكون تاريخاً للريف فى القرن الثامن عشر ، وفى كل هذا كانت تحوطنى عناية أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، يطرح لى فى كل لقاء أسئلة قصد تفتيح الموضوع أمامى ، ويطلب منى أن أنقب فى الوثائق عن إجاباتها ، ثم يناقشنى فيما توصلت إليه ويحل معى ، ويرشدنى . ويوجهنى حتى استوى بحثى على الصورة التى أقدمها به بين دفتى هذا المجلد ، فقد منحنى أستاذى من وقته وجهده ، وفوق ذلك من أبوته الصادقة ، ما أعتقد جازماً بأنه لم يتوفر لغيرى من الباحثين من هذه الأبوّة الصادقة التى منحها لى أستاذى ، مثلاً توفرى لى ، فإلى أستاذى أقدم أسمى آيات العرفان بالجميل ، والحب والتقدير وإن كنت أعلم أن ذلك أضغف الإيمان .

وإنه لمن دواعى العرفان بالجميل أن أسجل شكرى لأستاذتى وزملائى أعضاء سمنار الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس ، على ما أبدوه لى فى كثير من الأحيان من الملاحظات التى كان لها فضل كبير على بحثى ، كما أسجل شكرى للسادة موظفى دور حفظ الوثائق التى أشرت إليها فى مصادر البحث لمعاونتهم لى أثناء جمعى لمادة البحث ، وإلى كل من عاوننى أسدى جزيل شكرى وعرفانى بالجميل ، ولعلى أكون قد وفقت بمساهمة متواضعة فى كتابة تاريخ بلادى فى العهد العثمانى ، والله الموفق ، وعليه قصد السبيل .

## مقدمة الطبعة الثانية

طُبعت الطبعة الأولى من هذه الدراسة ، منذ أربعة عشر عاما ، على نفقة جامعة عين شمس ، وما كادت تصدر نفذت ، وأصبحت نادرة ، وتلقيت كثيرا من الرسائل من الأصدقاء العرب والاجانب ، يحثوننى فيها على إعادة طبع هذه الدراسة ، ولكن إنشغالى بدراسات أخرى ، شغلنى هذه المدة ، ولكن كثرة الطلب جعلتنى أعمل على الدفع بها إلى المطبعة ، فأعدت قراءتها قراءة متأنية ، ومع مواصلة البحث والدراسة لتاريخنا فى العصر العثمانى ، واطلاعى على مصادر العصر الوثائقية ، وغير الوثائقية ، فاننى لم أجد فيها ما يدعونى إلى تغيير أى من الآراء التى توصلت إليها ، فلا تزال هى الأساس ، ولذا فاننى أدفع بها إلى المطبعة دون إجراء أى تعديل ، استجابة إلى رغبة الأصدقاء والباحثين من العرب والاجانب على السواء ، لكى أساهم فى إنارة الطريق أمامهم بهذا الجهد المتواضع ، والله ولى التوفيق .

دكتور/ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

٢٠ شارع معز الدولة — المنطقة السادسة — مدينة نصر

الجمعة : ١٩٨٦/٤/٢٥



# الباب الأول

الريف بين الإدارة المحلية والإدارة المركزية

الفصل الأول : الإدارة المحلية



## الفصل الأول الإدارة المحلية

تمهيد : التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر .  
الإدارة المحلية ودورها فى إدارة الريف :

- ١ - مشايخ القرى ، ٢ - الشاهد ، ٣ - الصراف ، ٤ - الخولى ،
- ٥ - الوكيل أو قائمقام ، ٦ - المشد ، ٧ - الخفير ، ٨ - الكلاف .

\*\*\*

التقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر :

عند دراسة الإدارة المحلية للقرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، لابد من محاولة للوقوف على عدد القرى المصرية فى ذلك الوقت حيث أن القرية المصرية فى القرن الثامن عشر كانت تمثل القاعدة الأساسية للتقسيم الإدارى المالى الذى وجد فى مصر آنذاك ، كما أنها كانت تمثل وحدة تنظيم المجتمع الريفى الذى يعتمد فى حياته أساساً على الزراعة (١) .

ويلاحظ أن كل قرية أو مجموعة من القرى فى ذلك الوقت كانت تمثل وحدة إدارية مالية ، أطلقت عليها دفاتر الالتزام اسم «مقاطعة» (٢) . بينما أسمتها سجلات المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى - وهى السجلات الخاصة بعمليات التنازل عن حصص الالتزامات - وسجلات الديوان العالى ، والمصادر المعاصرة باسم « ناحية » (٣) .

(١) دكتور محمد عامر غيث ، القرية المتغيرة ، ص ٢٢ - ٢٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية بالقلمة ، مخزن (١) تركى ، عيون من رقم (١ - ١٣) ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبل والبحرى من دفتر رقم (١) إلى دفتر رقم (٨٠١) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى من سجل رقم (١) إلى رقم (٥) وهى السجلات الخاصة بفترة البحث ، سجلات مبيعات أبواب العالى من سجل رقم (١) وما يليه ، وسجلات الديوان العالى رقم (١ ، ٢) . (وسجلات هذا الأرشيف توجد حالياً بالشهر العقارى - المقر الرئيسى بالقاهرة) .

-- أحمد كنعان عزيان ، الدرة المتصلة فى أخبار الكنانة (مخطوطة مصورة عن النسخة الأصلية الموجودة بالمتحف البريطانى بلندن) ، ج ١ ص ٤٦ ، ٢٣١ ، ٢٦٢ .

وبالرجوع إلى أقدم إحصاء ذكر عن قرى مصر في العصر المملوكي ، أى قبل الفتح العثماني لمصر وجد أن عدد النواحي التي كانت موجودة بمصر عند إجراء الروك الناصري (٨٧١٥ — ١٣١٥ م) ، كانت (٢٣١٦) ناحية ، منها (١٦٣٧) ناحية بالوجه البحري ، (٦٧٩) ناحية بالوجه القبلي<sup>(١)</sup> .

(١) قسمت مصر طبقاً للروك الناصري إلى الأقسام الإدارية الآتية ، والتي حل كل قسم منها

أعمال الوجه البحري	عدد نواحي كل عمل	أعمال الوجه القبلي	عدد نواحي كل عمل
١ - ضواحي القاهرة	٢٦	١ - الجيزة	١٥٤
٢ - القليوبية	٦١	٢ - الإطفيحية	٥٢
٣ - الشرقية	٣٩٦	٣ - الفيومية	١٠٤
٤ - الدقهلية والمرقحية	٢١٤	٤ - الهنساوية	١٥٩
٥ - دمياط	١٤	٥ - الأشمونين	١٠٤
٦ - الغربية	٤٧٧	٦ - المنفلوطية	٥
٧ - المنوفية	١٣٣	٧ - الأسوطية	٣٣
٨ - أسيوط وجزيرة بني نصر	٤٩	٨ - الأخممية	٢٥
٩ - البحيرة	٢٣١	٩ - القوصية	٤٣
١٠ - فوه والمراحتين	١٦		
١١ - النسترأوية	٦		
١٢ - الإسكندرية	١٤		
	١٦٣٧		٦٧٩

\* الوجه البحري ١٦٣٧

• الوجه القبلي ٦٧٩

٢٣١٦

أنظر :

— محمد بن إمام ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ( حوادث ٨٧١٥ — ١٣١٥ م ) ج ١ ، طبعة بولاق ص ١٥٩ .

— عمر طوسون ، مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن ، ص ٢٦٠ — ٢٦٢

— دكتور إبراهيم علي طرخان ، النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى ص ٩٨ .

Sacy ( Silvestre de ), du droit de propriete territoriale en Égypte à l'époque de l'expédition des Français, Tome 2, p. 224.



أما المقرئى الذى عاش بعد ذلك ( ١٣٦٤ — ١٤٤٢ م ) . فقد ذكر أن عدد قرى مصر ( ٢٣٩٥ ) قرية (١) ثم ذكر ابن جيمان الذى جاء بعده ( توفى ٥٩٠٠ هـ — ١٤٩٤ م ) أن عدد قرى مصر ( ٢٢٨٣ ) قرية ، غير المشتركة مع غيرها فى الزمان (٢) .

ثم لا نجد بعد ذلك ذكرًا لعدد قرى مصر إلا فى نهاية القرن الثامن عشر حيث ذكر علماء الحملة الفرنسية أرقاماً مختلفة لعدد قرى مصر ، فقد ذكر جومار Jomard أنه كان مقيداً بدفاتر العلمين الأقباط ، التى قد وهبها للفرنسيين أسماء ( ٢٩٦٧ ) قرية (٣) .

بينما قدر المال الفرنسيين عدد القرى المصرية بـ ( ٣٣٤٧ ) قرية أما راسمو الخريطة الفرنسية الكبرى لمصر فقيدوا أسماء ( ٣٥٥٤ ) قرية (٤) وقدر الأستاذ شفيق غربال عدد القرى المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر بـ ( ٣٩٢٠ ) قرية ، وذلك بناء على قول حسين أفندى الروزنامجى « أقاليم سبعة فى مائتين وثمانين درجة تخمين » ، أى أنه يقصد أن كل إقليم يحتوى على ( ٢٨٠ ) قرية ، أى سبعة أقاليم بالوجه البحرى ، وسبعة أقاليم بالوجه القبلى فيكون مجموع الأقاليم أربعة عشر إقليماً فى ( ٢٨٠ ) قرية ، أى أن تعداد قرى مصر فى نهاية القرن الثامن عشر حسب هذا التقدير هو الرقم السابق الذكر (٥) .

(١) أحمد بن عل المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ( طبعة يولاق ) ص ٧٢ .

(٢) شرف الدين أبو النقاء يحيى بن الجيمان ، التحفة السلية بأسماء البلاد المصرية . ص ١١٢-١١٣ .

(٣) Jomard, Coup d'Oeil impartial sur L'état Present de L'Egypte, p. 115.

(٤) حسين أفندى الروزنامجى ، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية ، المنشور تحت اسم « مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ — ١٨٠٠ م ) تحقيق الأستاذ محمد شفيق غربال ، حولى كلية الآداب بجامعة فؤاد ( القاهرة ) ، المجلد الرابع . الجزء الأول ، مايو ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م ص ٣٣ . هامش (١) .

(٥) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ص ٣٣ ، هامش (١) ذكر حسين أفندى فى الباب السادس من أجوبته السؤال الأول ص ٣٢ - ٣٣ - الأقسام الإدارية لمصر فى العصر العثمانى على النحو التالى :

الوجه البحرى	الوجه القبلى
١ - ولاية الشرقية	١ - بهنساوية
٢ - ولاية المنصورة	٢ - أشمونين
٣ - ولاية البحيرة	٣ - منفيلوط
٤ - ولاية قليوب	٤ - جرجا
٥ - ولاية الغربية	٥ - أطفيج بالبر الشرق
٦ - ولاية المنوفية	٦ - ألواح من داخل جرجا
٧ - ولاية الجيزة	٧ - فيوم بين الحدود البحرى - والقبلى

وبدراسة هذه الأرقام يتضح أن عدد قرى مصر ، لم يكن ثابتاً على مدى التاريخ ، بل إن هناك تغييرات كانت تطرأ عليه وإن اتضح أنه كان في زيادة مطردة ، ورغم أن الأرقام التي ذكرت عن عدد القرى المصرية في نهاية القرن الثامن عشر متقاربة ، إلا أننا نعتقد أن أقربها إلى الصحة هو تقدير الأستاذ شفيق غربال ، لأنه قائم على تقدير أحد المسؤولين عن الروزنامة وقت وصول الفرنسيين ، مصر ( ١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م )

وقد حاولت مطابقة الأرقام التي ذكرت عن قرى مصر في نهاية القرن الثامن عشر بعدد المقاطعات التي سجلت في دفاتر الالتزام ، ودفاتر الترايعيع التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية ، والتي كتب على أغلفتها أن معلوماتها أخذت من دفاتر المعلمين الأقباط ، فوجدت أن هناك تغييراً كبيراً كما صادفت كثيراً من الصعوبات التي حالت دون الوقوف على العدد الصحيح لقرى مصر من واقع هذه الدفاتر ، لأنه في كثير من الأحيان كانت للمقاطعة لا تتكون من قرية واحدة ، وإنما تتكون من مجموعة من القرى ، قرية رئيسية ، وقرى أخرى تابعة لهذه القرية الرئيسية ، وقد بلغ عدد القرى التابعة للقرى الرئيسية وخاصة في بعض ولايات الصعيد ( ١٩ ) تسع عشرة قرية مثل قرية طهطا على سبيل المثال (١) .

أما في مقاطعات الوجه البحري ، فلم يزد عدد القرى التابعة للقرية الرئيسية في أي منها على (٥) خمس قرى (٢) أي أن ظاهرة تعدد القرى التابعة لمقاطعة واحدة كانت أكثر وضوحاً في الصعيد .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) : دفاتر التزامات الوجه القبلي من دفتر (١) وما يليه . حيث سجلت القرى التابعة لقرية طهطا ( هكذا تكتب في السجلات ) ، وهذا الاتباع من الدفاتر رقم (٨٢) على سبيل المثال .

«.. مقاطعة قرية (طهطا) والإقطاع وجهينة ، وقرنة ، وحرافشة ، وحليحات ، عنييس وبني عمار ، وحريدي ، وأولاد اسماعيل وحاجردوك ، وأثر الكاشف ، وعربان هنة . وكوم أشقار ، وجرادات ، وكوم العرب ، ومزارعين بريكات ، وعتامنة ، وكوم القصد وتوابعها درهمدة ( أي في عهدة الملزمين ) حسين عبد الله تابع مستحفظان عن أربعة قراريط ، ومحمد عبد الله عن أربعة قراريط ، وعلى عبد الله تابع مستحفظان عن أربعة قراريط ، وحسن عبد الله عن ستة قراريط ، ويوسف عبد الله عن ستة قراريط . »

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٧) دفاتر التزامات الوجه البحري ، دفتر رقم (٤٨١) ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الترايعيع رقم (١٦٠٨) حيث سجلت مقاطعة قرية الدماير على النحو التالي :

.. مقاطعة الدماير وما معها تابع الغربية سياخة الدماير ، كفر العرب ، وكفر القصاب ، وهوت وكفورها ، وبلغاس .

ومما زاد في صعوبة الوقوف على عدد القرى من واقع هذه الدفاتر ، أنها في كثير من الأحيان كانت تغفل أسماء القرى التابعة ولا تذكر إلا اسم القرية الرئيسية مع إردافها بعبارة « وتوابعها » أو « وكفورها » أو « ما معها » مثل ذكرها على سبيل المثال : قرية فرشوط وعمر وتوابعها<sup>(١)</sup> ، النكارية وما معها<sup>(٢)</sup> ، ميت أبو غالب وكفورها<sup>(٣)</sup> .

كما أن بعض المقاطعات اكتفى بذكر اسم « مقاطعة مال حماية » أمامها أى أنها قرى وقف يدفع أصحاب حق الانتفاع بها قدرأ بسيطاً ثابتاً من المال ، نظير حماية الإدارة لها من عمليات السطو والسلب . لكل هذه الصعوبات التي أدت إلى الغموض في عدد القرى المصرية في فترة البحث ، لم أتمكن من القيام بعمل إحصاء دقيق لعدد القرى المصرية في القرن الثامن عشر مستخلصة من دفاتر الالتزام ، ولكن بناء على المعلومات المسجلة في هذه الدفاتر ودفاتر الترايع أمكن القيام بالإحصاء التالي لعدد المقاطعات سواء أكانت مقاطعات خراج أى أن أراضيها تغطي التزاما ، أم مقاطعات حماية أى أن أراضيها وقف لا تدفع خراجا ، وإنما تدفع قدرأ ثابتاً من المال نظير حماية الإدارة لها .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٥) ، دفتر التزام رقم (٣٦٥) (١١٥٤ هـ - ١٧٤١ م) .

فرشوط : تتبع حالياً مركز نجع حمادى ، محافظة قنا ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها كانت قاعدة لقسم فرشوط من تاريخ إنشائه (١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩ م) إلى أن نقل منها ديوان القسم إلى نجع حمادى (١٣٠٤ هـ - ١٨٨٦ م) .

محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، القسم الثانى ج ٤ ، ص ١٩٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترايع ولاية الشرقية رقم (١٦٠٥) (١٢١٥ هـ - ١٨٧٠ م) .

النكارية : هى حالياً إحدى قرى مركز الزقازيق ، ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أن اسمها الأصل " غربة النكارية " ثم حذف صدر الاسم فوردت باسم النكارية . القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ٨٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٩) دفتر ترايع ١٦٠٨ ميت أبو غالب : حالياً إحدى قرى مركز شربين ، وهى قرية قديمة اسمها الأصل منية أبو غالب ثم حرف اسمها إلى ميت ، فوردت به محرفاً ، وهو اسمها الحالى . القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٨٠ .

اسم الولاية	مقاطعات شوارع	مقاطعات مال حيازة
١ - الشرقية	١٦٤	٢٢
٢ - المنصورة	٢١٩	٣١
٣ - القليوبية	٦٣	١٨
٤ - البحيرة	١٤٧	٣٩
٥ - المنوفية	١٥٤	—
٦ - الغربية	٢٦٨	١٠
٧ - أظفح	٢٨	١٩
٨ - فيسوم	٦٣	٢٠
٩ - بهنساوية	١٤٣	٤٩
١٠ - أشمونين	٥١	٤٠
١١ - جرجا	٨٢	٢٩
١٢ - أعلام متفرقة ( أى قرى وقف فى مناطق مختلفة )	—	١٤٦
الجملة	١٣٨٢	٤٢٣ = ١٨٠٥ (١)

ويستفاد من هذا الإحصاء أن عدد المقاطعات بلغ ( ١٨٠٥ ) مقاطعة فإذا افترضنا أن متوسط عدد القرى التابعة على مستوى القطر كله ، قرية واحدة لبلغ عدد القرى طبقاً لهذا الافتراض ( ٣٦١٠ ) قرية ، وهو رقم يقارب الأرقام التى ذكرها علماء الحملة الفرنسية ، وحسين أفندى روزنامجى ولكن مع التسليم بعدم دقة هذا الافتراض لأننا نلجئ من هذا الإحصاء غياب أسماء ولايات مثل الجيزة ، والواحات لعدم تدوين نواحيها فى السجلات التى استخرج منها هذا الإحصاء (٢) .

يضاف إلى ذلك أنه إلى جانب هذه الوحدات الصغيرة وهى القرى ، فكثيراً ما كانت تنشأ كفور جديدة سرعان ما تصبح قرى ، عندما يزداد تجمعها السكانى ، وقد حفظت سجلات دار المحفوظات وأرشيف المحكمة الشرعية ، العديد من الوثائق الخاصة بإنشاء

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عيون من رقم (١ - ١٣) ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحرى والقبل من دفتر رقم (١) وما يليه ، مخزن (١٨) عين (١٦) ، دفاتر الترابيع أرقام ( ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ) .

(٢) انظر نفس الدفاتر التى سبقت الإشارة إليها والتى اعتمدنا عليها فى عمل الإحصاء السابق .

كفور جديدة أو تعمير قري درست (١) ، كما ذكر الجبرقي أن إسماعيل بن إيواظ أمر بإنشاء كفر جديد قريب من دجوة بعد تخطيطها والقضاء على أسرة الجبائية (٢) .

ومن هنا كانت صعوبة تقدير عدد القرى المصرية في القرن الثامن عشر بصورة جازمة خاصة وأنه لا تتوفر الإحصاءات الدقيقة التي يمكن بناء عليها الوصول إلى إحصاء دقيق لعدد القرى .

أما الوحدات الإدارية الأكبر والتي كان لها حق الإشراف على المقاطعات فكانت تسمى « الكاشفيات » ، والكاشفية (٣) عبارة عن وحدة إدارية مالية ، على رأسها أحد البكوات الممالك برتبة كاشف ، له حق الإشراف على مجموعة من المقاطعات التي تقع في داخل حدود الكاشفية ، وقد سجل الرحالة فانسليب Vansleb الذي زار مصر (١٠٨٣ هـ — ١٦٧٢ م) مبتا وبلائين كشوفية (٤) كانت موجودة في عصره .

وقد برزت ظاهرة انتشار الكاشفيات كوحدات إدارية بصورة واسعة طوال القرن الثامن عشر وذلك راجع إلى عدم ثبات التقسيم الإداري لمصر ، نظراً لأن الوحدات الإدارية كانت في نفس الوقت تمثل وحدات مالية ، ولذا فإنه كثيراً ما كانت وحدة إدارية تتسع على حساب الأخرى ، فقد حدث أن تحولت بعض الولايات إلى كاشفيات مثل المنصورة وأسيوط والجيزة والفيوم (٥) وفي بعض الأحيان كان يفصل جزء من ولاية ليكون

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر (٣٧٥) ، أرشيف المحكمة الشرعية ، مبيعات الباب العالي ، سجل (٢٨٣) مادة (٤١٧) حيث نجد في هذين المصدرين ما يفيد عن إنشاء كفور جديدة مثل كفر بنى هلال تابع ولاية البحيرة (حالياً تابع مركز السنطة ، محافظة الغربية ، انظر القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ٢ ، ص ٩) ، والكفر الجديد المنشأ تابع محلة حسن (حالياً تابع مركز المحلة الكبرى ، محافظة الغربية ، انظر القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ٢ ، ص ٢٦) .  
(٢) عبد الرحمن الجبرقي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ج ١ (حوادث) ١١٨٣ هـ — ١٧٦٩ م ، ص ٣٤٦ .  
(٣) آثرت اسم كاشفية على كشوفية كما تذكرها المراجع ، لأن السجلات الخاصة بفترة البحث تطلق عليها اسم « كاشفية » وجمها « كاشفيات » .

(٤) Vansleb J.M., The Present state of Egypt, pp. 17 — 20. (٤)

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٣) ، دفتر التزام (٤٣) وما يليه  
دكتور حسن عثمان ، تاريخ مصر في العهد العثماني ، فصلة في الجبل في التاريخ المصري ، ص ٢٥٤ .

وحدة إدارية قائمة بنفسها ، مثلما حدث حينما فصلت فارسكور عن ولاية البحيرة (٩٧٧هـ — ١٥٦٩ — ١٥٧٠م) بقصد إخراجها من حوزة القبائل العربية المسيطرة عليها والاستفادة من إنتاجها الجيد من الأرز (١) .

وعلى كل فإن التقسيم الإداري لمصر في العصر العثماني تميز بعدم الثبات فقد حدثت في الأقسام الإدارية عدة تعديلات كلها مرتبطة بتعديل زمام هذه الوحدات مثل التعديل الذي أجرى في بداية الحكم العثماني (٩٣٣هـ — ١٥٢٦م) (٢) والذي عرفت دفتاره باسم الترايع ، ثم أدخلت على هذا التقسيم تعديلات أخرى في نهاية القرن السادس عشر (٩٧٧هـ — ١٥٦٩ — ١٥٧٠م) (٣) وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر (١١٠٦هـ — ١٦٦٤م) ، حين برزت جرجا كإحدى الولايات الكبرى . واختتمت أسماء ولايات أخرى مثل أسيوط وأبريم (٤) .

(١) Shaw, J. Stanford, the financial and administrative organization and development of Ottoman Egypt, 1517 — 1798, p. 15.

انظر كذلك دفتار الالتزام من الدفتر رقم ١٢٣ ومايمده الخاصة بالوجه البحري حتى الدفتر رقم ٧٥٣ ، حيث سجلت بعد ذلك المنصورة مع فارسكور والواحات وظلت هكذا حتى الدفتر رقم ٨٠١ الخاص بـ ١٢١٣هـ — ١٧٩٨م وانظر كذلك : الحاج ابراهيم الصوالحي ، مخطوطة الصواعق في واقعة الصناجق ، حيث ذكر أنه حدث في شهر ربيع الأول (١١٧١هـ — سبتمبر ١٦٦٩م) قرر عوض بك على كشوفية البهتسا ومن باطنه ولاية المنية ومنفلوط والقيوم ص ٩٥٨ .

(٢) ذاك زمام القطر المصري ، طبقاً لهذا التعديل وأعيد ربط الزمام من جديد وغيّرت كلمة "عمل" التي كانت مستخدمة إلى كلمة "ولاية" وكلمة "ولاية" هنا لا تعني المعنى العام الذي أطلق في العصر العثماني على بعض البلاد العربية وإنما كانت في مصر تعني قسماً إدارياً ، بمعنى مديرية أو محافظة ، وقسمت مصر طبقاً لهذا التعديل إلى ثلاث عشر ولاية منها سبع ولايات في الوجه البحري هي : ( القليوبية ، الشرقية ، الدقهلية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، الجيزة ) وست ولايات في الوجه القبلي هي :

( الألفيحية ، الفيومية ، البهنساوية ، الأشمونين ، المنفلوطية ، جرجا ) هذا إلى جانب ست محافظات تنور على الحدود والشواطئ وهي :

( الإسكندرية ، رشيد ، دمياط ، العريش ، السويس ، القصير ) .  
أنظر : محمد عبد المطلب الإسماعيلي ، أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول ص ١٥٠ .  
— أحمد شلبي بن عبد الغني ، أوضح الإشارات فيمن تولوا مصر القاهرة من الوزراء والباشا ، مخطوطة بجامعة بيل ، حصلت على صورة منها ، ص ٧ ، حسب الترقيم الذي وضعته للنسخة التي في حوزتي .

(٣) Shaw : op. cit. p. 15.

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترك ، عين (٣) دفتر التزام (٤٣) وما يليه من دفتار التزامات الوجه القبلي .

### والكاشفيات التي وجدت في القرن الثامن عشر هي :

« دمنور ، المنصورة ، المحلة ، منوف ، بلبس ، قليوب ، الجزيرة ، الفيوم ، البهنسا ،  
الأشمونين ، منفلوط ، أسيوط ، أبوتيج ، طما ، طهطا ، أخميم ، الجزيرة ، سوهاج ، العسيرات ،  
فرشوط ، بهجورة ، خوف ، قنا ، الأقصر ، أرمنت ، الأخصاص ، إسنا ، أسوان » .

وهذه الكثرة في الكاشفيات وعدم التناسق في توزيعها وخاصة في المنطقة الممتدة إلى  
الجنوب من منفلوط بشكل جعل الكاشفيات قريبة من بعضها وجعل زمامها صغيراً ، إلى  
حد جعل من صغار المدن ، أو كبار القرى مراكز لهذه الكاشفيات (١) ربما قصد منها  
تفتيت وحدة الصعيد الإدارية بعد كثرة الاضطرابات التي قام بها العربان في القرن  
الثامن عشر ، وخاصة عربان الهوارة .

ورغم هذا التفتيت الإداري الذي تمثل في كثرة الكاشفيات إلا أن هناك خمس ولايات  
كبرى ظلت أسماؤها ثابتة ، ولها مراكزها وثقلها طوال القرن الثامن عشر ، وكانحكام هذه  
الولايات من البكوات المماليك برتبة سنجق ، ولهم حق الإشراف على الكشاف الذين يحكمون  
الكاشفيات الواقعة في داخل حدود ولاياتهم ، وفي معظم الأحيان كان أولئك الكشاف من  
أتباع هؤلاء السناجق ، كما سنرى ذلك في حينه ، وهذه الولايات الكبرى هي .

« الشرقية ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة ، جرجا » وقد ذكرت المصادر المعاصرة الكثير  
عن صراع السناجق من الأمراء المماليك حول تولي مناصب الحكم في هذه الولايات الخمس

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركيا ، عين (٧١) دفتر مرتبات خدمة الديوان برقي ،  
رقم الحفظ النوعي (٦) مسلسل عمومي (٥٢٤٩) ص ١٠٨ - ١١٠ صورة حجة شرعية ، خاصة ببيع  
جلال مرتبة للبasha لدولار بك الهواري حاكم جرجا حيث ذكر في هذه الحجة أسماء الكاشفيات من منفلوط  
إلى إسنا .

وأنظر كذلك :

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ، دكتور جلال يحيى مصر الحديثة ص ١٦٤ ،  
دكتور السيد رجب حراز ، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال البريطاني ،  
ص ١٣ .  
Slaw, op. cit., pp. 14 — 15.

وبخاصة ولاية جرجا إلى أصبحت مطمح الكثير منهم<sup>(١)</sup> لأهميتها الاقتصادية في ذلك الوقت حيث كانت تعتبر مركز التموين الأول للبلاد بالغلل وبخاصة القمح .

ولابد من الإشارة هنا إلى أن دفاتر الالتزام ، سجلت ولايات مصر كتقسيمات إدارية مالية في نفس الوقت فتسجل الولاية وأسماء المقاطعات التابعة لها ومقدار المال الميرى والضرائب الأخرى المربطة عليها وفي نهاية كل دفتر تسجل أسماء الولايات المدونة فيه ، سواء كان هذا الدفتر خاصاً بولايات الوجهة الوجه البحري ، أو بولايات الوجه القبلي ، ولاتذكر شيئاً بعد ذلك عن مدى امتداد كل ولاية ، أو مساحتها أو عدد القرى ، أو المقاطعات التابعة لها ، وإنما اهتمامها الأول بتسجيل الأموال الأميرية وغير الأميرية ، وتسجيل حسابات الإدارة ، من الأموال المحببة ومقدار المتبقى لجهة الروزنامة ، وربما كان اعتماد الروزنامة في النواحي التي لم تسجل في دفاتر الالتزام ، قائماً على السجلات الفرعية التي كانت توجد لدى أجهزة الإدارة المحلية ، مثل سجل شاهد القرية ، ودفاتر الصيارفة ، التي كانت تسجل فيها المساحة حوضاً بحوض ، وفداناً بفدان ، كما نص على ذلك قانون نامه سليمان<sup>(٢)</sup>

ومما هو جدير بالملاحظة أن أطفيع والواحاح ، كانتا تسجلان في دفتر الوجه البحري وأمام الواحاح تكتب عبارة « في عهدة والي جرجا »<sup>(٣)</sup> وهذا يؤيد ما ذكره حسين الروزنامجي بقوله « ألواح من داخل جرجا »<sup>(٤)</sup> أي أنها إدارياً تتبع جرجا ، أما لماذا

(١) أحمد كنعان عزبان ، الدرة المصانة في أخبار الكنانة ، ج ١ ، ص ٢١٨ - ٢٢٤

— أحمد شلبي بن عبد الغني ، أوضح الإشارات ، ص ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٨ ، ٩٠ .

— يوسف الملوأى ، تحفة الأحباب ص ٢٣٥ - ٢٦٤ ، عبد الرحمن البخري ، عجائب الآثار ، ج ١ حوادث .

( ١١٠٧ ، ١١١٠ ، ١١١٥ ، ١١٢٠ ، ١١٢٤ )

( ١٦٩٥ ، ١٦٩٨ ، ١٧٠٣ ، ١٧٠٨ ، ١٧١٢ م )

ص ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٤٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عيون من رقم ١ - ١٣ ، دفتر رقم (١) وما يليه .

— قانون نامه سليمان ، نسخة مترجمة للعربية في حوزة أستاذي الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ،

ص ١٢ - ١٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عيون من ١ - ٩ ، دفاتر التزامات الوجه البحري

من الدفتر رقم (٢) إلى الدفتر رقم (٥٩٢) ، حيث سجلت ولايات الوجه البحري كالآتي :

« شرقية ، منصور ، فارسكور ، قليب ، بحيرة ، الواحاح في عهدة والي جرجا ، أطفيع » .

(٤) حسين أفندي الروزنامجي ، المصدر السابق ، الباب السادس ، السؤل الأول ، ص ٣٢ - ٣٣

أنظر هذا البحث ، ص ٩ .



سجلت في دفتر الوجه البحرى ، فهذا ما لم نعثر له على تفسير في الوثائق أو في المصادر المعاصرة وربما كان هذا إجراء إدارياً خاصاً بالروزنامة نفسها .

هكذا يمكن أن نخلص من العرض السابق للتقسيم الإدارى للريف المصرى فى القرن الثامن عشر إلى عدة أمور :

أولاً : إن التقسيم الإدارى للريف المصرى كان ذا طابع مالى ، وأن الوحدات الإدارية كانت وحدات مالية بالدرجة الأولى ، وأن الهدف من هذا التقسيم كان إحكام السيطرة على هذه الوحدات وإدارة شئونها وجمع ضرائبها (١) .

ثانياً : إن التغييرات التى كانت تتم فى هذه التقسيمات الإدارية المالية كانت تتم بهدف إحداث تغييرات فى زمامها ومن هنا جاء غدم الثبات فى حدود هذه الوحدات من أصغر وحدة وهى القرية إلى أكبر وحدة إدارية فى الريف وهى الولاية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

ثالثاً : لم تكن الوحدات الإدارية ثابتة أو جامدة ، وإنما فى كثير من الأحيان كانت تتفرع وحدة إدارية صغرى ، تنفصل عن الوحدة الإدارية الأم ، ويصبح لها زمامها وإدارتها الخاصة بها ، وتكون وحدة إدارية قائمة بنفسها وقد حفظت سجلات المحكمة الشرعية العديد من الوثائق التى تسجل إنشاء كفور جديدة ، وانفصالها عن القرى الأصلية التى كانت تابعة لها (٢) وترتب على ذلك قيام كثير من مسائل النزاع الخاصة بضم مساحات من زمام قرية إلى زمام قرية أخرى وسجلت وثائق المحكمة الشرعية وسجلات دار المحفوظات تفصيلات هذا النزاع وعمليات الفصل فيها ، والأوامر الإدارية الخاصة بإنهاء هذه المسائل التى فى كثير من الأحيان كان يطول أمدها (٣) .

---

(١) دكتور شفيق شحاته ، تاريخ حركة التجديد فى النظم القانونية فى مصر منذ عهد محمد على ، ص ٦ .  
(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٧) دفتار التزامات الوجه البحرى ، دفتر رقم (١٢٣) وما بعده ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٧) دفتر الجسور رقم (١٣٥٦) صور لجميع شرعية فى نهاية هذا الدفتر خاصة بإنشاء كفور جديدة وربط زمامها .  
— أرشيف المحكمة الشرعية ، مبيعات الباب العالى ، مجلد ٢٨٣ ، مادة ٤١٧ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) عين (١٧) دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، صور لجميع شرعية فى نهاية هذا الدفتر خاصة بمسائل نزاع حول الاستيلاء على مساحات من زمام قرية وضمها = (٢)

فكيف كانت تدار هذه الوحدات ؟ وما هو دور الإدارة المحلية التي وجدت في كل قرية في إدارة الريف المصرى في القرن الثامن عشر ؟

\* \* \*

### الإدارة المحلية ودورها في إدارة الريف :

وجد فوق كل وحدة من الأقسام الإدارية المالية التي سبقت الإشارة إليها جهاز إدارى محلى ، وكان هذا الجهاز المحلى بفروعه المختلفة يتسكون في معظم الأحيان من أبناء القرية نفسها ، ويتبع مباشرة للملزم أو الملزمين ، يلج ارتباطه بالجهاز المركزى سواء في عاصمة الولاية أو في القاهرة ينفذ أوامره وينوب عنه في الإشراف على هذه الأقسام الإدارية الصغيرة .

وحيث أن هذا الجهاز يتسكون من أبناء القرية ذاتها لذا آثرنا أن ندرسه في فصل مستقل لتوضيح الاختصاصات التي كانت مخولة لسكل فرع من فروع ، ومدى إحكامه الرقابة على شئون القرية الإدارية في القرن الثامن عشر . وإيضاح دور هذا الجهاز إيجابياً أو سلباً على حياة سكان الريف المصرى في ذلك القرن ويمكن دراسة هذا الجهاز على النحو التالى :

#### ١ - مشايخ القرى :

كان مشايخ القرى يمثلون الجهاز المنفذ في القرية ، وهم من أبناء القرية نفسها وقد وجد في كل قرية شيخ واحد ، أو عدد من المشايخ ، وصل عددهم في بعض الأحيان إلى عشرين شيخاً في القرية الواحدة (١) ، وكان أبرزهم يطلق عليه لقب شيخ المشايخ ، أو المقدم ، وقد أصبحت وظيفة شيخ البلد بمرور الزمن شبه وراثية ، ولا تسلم سوى تصديق الملزم الذى كان عادة يقوم باختيار أحد أبناء الشيخ المتوفى ليخلف أباه في وظيفة ، وقد كان يحدث في هذه الحالة تبادل الهدايا بين الملزم والشيخ الجديد (٢) .

---

== إل زمام قرية أخرى ، مخزن (١) تركى دفتر التزام (٢٧٥) الخاص (١١٥٩ هـ - ١٧٤٦ م) صورة حجة شرعية في نهاية الدفتر خاصة بنزاع حول زمام كفر بنى هلال وناحية قراقص تابع ولاية البحيرة وكذلك البيور لدى الشريف (أمر الباشا) الخاص بإنهاء هذا النزاع .

(١) هيلين آن ديفلين ، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسنى ، ص ٤٩ ، دار المحفوظات المصومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (١٧) ، ص (٤٠ ، ٤٥ ، ١٨٧ ، ١٨٦) ،

مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم ١٣٥٦ .

(٢) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الرابع ، ص ٣٩ .

وقد كانت مهمة هؤلاء المشايخ متعددة الجوانب ولهم سلطة قوية على أهل القرية ، فهم مسئولون عن إتمام جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كانت الجسور آنذاك نوصين ، جسور سلطانية أى أن جرفها « عملية قطعها وقت الفيضان » وإتقانها ، وحمايتها كانت منوطة بالحكومة ، وأن كل ما تتكلفه على جهة الخزينة العامة ، وجسور بلدية يكون جرفها وإتقانها وحمايتها على أهل القرية أو القرى الواقعة هذه الجسور في زمامها ، وأن كل ما تتكلفه يكون على الملتزم أو الملتزمين بهذه القرى ، وإن ثبت أن الملتزمين أصبحوا يكلفون أهل القرى بكل هذه الأعباء ، كما أصبحت تنص على ذلك عقود الإيجارات وحجج الإسقاطات .

وكان مشايخ القرى مسئولين عن إتمام هذه العمليات وعليهم التعهد أمام قاضى الشرع في محكمة الناحية بأنهم آتموا ذلك على خير وجه ، وأن أى خذل يحدث في تلك الجسور مقابل بأرواحهم ، وإذا كان جرف جسور الناحية على نفقة الخزينة فقد كان على المشايخ في هذه الحالة تقديم ما يفرض على ناحيتهم لرجال الدماسية — وهم رجال الإدارة المنوط بهم الإشراف على عمليات جرف الجسور وصيانتها وقت الفيضان — كل ما يحتاجون إليه من مؤن وتبن وفول وعليق طوال المدة التى يحددها الأمر الصادر لهم من الإدارة ، وقد سجلت دفاتر الجسور وسجلات عماكم الأقاليم كل هذه الأمور بالتفصيل (١) .

كذلك كان على مشايخ القرى خلاص مال الملتزم — الذى يملك زمام تعيينهم — من فلاحي الناحية وتسليمها له (٢) فأصبحوا بذلك بمثابة وسطاء بين الملتزم والفلاحين (٣) ، وإن لم يكونوا في كل الحالات وسطاء خير فكثيراً ما أبلغوا الملتزم الوشاية ببعض الفلاحين لأغراض تسولها لهم أنفسهم كما أن بعضهم تلاعب بأموال الفلاحين ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أن بعض مشايخ القرى أخذ من الفلاحين المال المقرر عليهم ولم يسدده للملتزم ، فأجبر الملتزم هؤلاء الفلاحين على تسديد المال له مرة ثانية ولم يستطع هؤلاء الفلاحون استرداد أموالهم من هؤلاء المشايخ أو وريثهم بعد وفاتهم (٤) .

(١) دار المحفوظات العمومية : مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الجسور (١٣٥٦) ، مخزن (١٦) ، مضابط محكمة المنصورة ، المضابط رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) .  
— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى رقم (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) .

(٢) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٨ — ٤٩ .

— Shaw, J. Stanford, op. cit. p. 54.

(٣) نفسه ، ص ٤٩ .

— Estève, « Mémoire sur les Finances de L'Egypte depuis sa conquête par sultan Selym Ier jusqu'à celle du général en chef Bonaparte » in Description de l'Egypte, Etat Moderne, Tome I, p. 310.

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، محفظ دشت ، محفظ رقم (٢٩٢) ، ص ٤٤٥ — ٤٤٦ .

كذلك كان على مشايخ القرى المحافظة على الأمن في قراهم والإشراف على تنظيم عمليات الري ، ومؤاخذة الفلاحين الذين يهملون في زراعة أراضيهم ويقصرون في دفع الضرائب المقررة عليهم والإشراف على تنفيذ أحكام قاضى الشرع بالناحية طبقاً للحجج الشرعية التى يكتبها (١) ولهم حق الإشراف على عمليات مسح الأراضى التى تتم فى مناطقهم ، وبخاصة فى الصعيد حيث تتم عمليات المسح سنوياً نتيجة لعمليات طرح النيل زمن الفيضان والمشاركة فى توزيع الضرائب على الفلاحين ومساعدة الصراف فى جمعها ، بل إن كل شيخ فى الواقع كان مسئولاً عن المال المقرر على فلاحى حصته (٢) .

وقد أقام هؤلاء المشايخ من أنفسهم — كما ثبت من وثائق المحكمة الشرعية وكلاء عن الفلاحين للتعهد باسمهم فى كل ما يخص أمورهم وكانوا فى غالب الأحيان يتصرفون فى الأمور الخاصة بالفلاحين نيابة عنهم دون الرجوع إليهم (٣) .

وكانوا يشاركون قاضى الشرع وغيره من رجال الإدارة فى حل كثير من المنازعات ، التى تنشأ بين أهالى القرية الواحدة ، أو بين القرى المتجاورة وكان يؤخذ بكلمتهم فى حل هذه المنازعات ، كما كانوا أعضاء دائمين فى لجان المصالحات التى يصدر بشأنها فرمان من الباشا لحل المنازعات التى تنشأ بين الملتزمين وغيرهم من رجال الإدارة أو بين الملتزمين بعضهم بعضاً ، والخاصة بحدود الالتزام أو اغتصاب الأراضى وفى غالب الأحيان كان يؤخذ برأيهم (٤)

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ - ١٨٦ .

(٢) قانون نامه سليمان ، نسخة مترجمة للعربية ومعدة للنشر فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عز عبد الكريم ، ص ١ .

— Baer , Gabriel, Studies in Social History of Modern Egypt, p. 38.

— Estéva, op. cit., pp. 310 — 311.

— Shaw , J. Stanford, op. cit., j. 54.

— Crouchley, A.E. The Economic Development of Modern Egypt, p. 17.

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ماد ٧٢١ - دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية مضبطة (١٧) ، ص ٤٥ ، ١٨٦ ، مضبطة (١) ، ص ٥٥ .

وكان لهم نظير خدماتهم هذه طين مسموح بالمال الحر ، أى معنى من الضرائب ، ولهم عوائد معترف بها نظير قيامهم بالواجبات التى يقتضيها وجود ضيوف بالقرية ، وظير حضورهم إلى القاهرة لمقابلة الملتزم إذا لم يكن مقيماً بالقرية ، وكان الملتزم بدوره يقدم لهم المكساوى نظير خدماتهم له (١) .

ولم تكن هذه مصادر دخلهم الوحيدة ، بل إن بعضهم اتبع أساليب غير مشروعة ، لزيادة دخله عن طريق مشاركته بعض الصيارفة أرباحهم غير المشروعة ، التى كانوا يأخذونها من الفلاحين كى تقيهم شر العقوبات التى توقع بكل من يتأخر فى سداد ما عليه من المال الميرى (٢) .

وقد تمكن مشايخ القرى من تكوين ثروات ضخمة بمقياس العصر ، بل أصبح بعضهم يملك الالتزامات ، فمثلاً شريف عيسى شيخ بلدة بردوم تابع البهنساوية ، كان ملتزماً لهذه القرية بمفرده (٣) ويذكر الجبرقى أن ابن بسيونى غازى أحد هؤلاء المشايخ بناحية سنديون مات له فى الوباء الذى حل بالماشية ( ١٢٠١ هـ ١٧٨٧ م ) مائة وستون ثوراً (٤) .

وإن شمس الدين بن حمودة من مشايخ برما (٥) بالمنوفية أخبره بأنه كان فى حوزهم ألف

— مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٧١ ) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى ، مسلسل ٥٢٤٩ ، ص ١٠٥ - ١٠٨

— مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٧ ) ، دفتر الجسور رقم ( ١٣٥٦ ) .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالى ، سجل رقم ٢٨٣ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٠ ، مادة ٤٤٤ ، مادة ٤١٧ ، سجل رقم ٣١٣ ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(١) حسين أنندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الرابع ص ٤٩ وأعلى كذلك .

— Baer, Sabriel, op. cit., pp. 37 — 39.

— Lancret, Michel-Ange Memoire sur le Systeme d'imposition territoriale et sur l'administration des provinces de l'Egypte en description de l'Egypte Etat Moderne Tome, I, p. 247.

(٢) ص . ب جزار ، الأحوال الزراعية فى مصر ، ترجمة يوسف نحاس ، خليل مطران ص ١٣٤ .

(٣) دار المحفوظات السومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ١ ) ، دفتر التزام . رقم ( ١ )

(٤) عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج ٢ ، ( حوادث جمادى الأولى ١٢٠١ هـ - فبراير ١٧٨٧ م ) ص ١٤٨ .

(٥) برما : من القرى القديمة ، كانت تتبع ولاية المنوفية وحالياً تبع مركز طنطا بمحافظة الغربية .

القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ص ٩٦ - ٩٧ .

فدان لاعلم للملتزم ولا غيره بها ، وذلك خلاف ما بأيديهم من الرزق التي يزعمونها بالمال اليسير ، وأطيان الأسبلة والمساجد ، التي تحت أيديهم من غير شيء ، وخلاف فلاحتهم الظاهرة بالمال القليل<sup>(١)</sup> وهذه أدلة على مبلغ ثراء بعض هؤلاء المشايخ .

ونتيجة للاختصاصات الواسعة التي كانت في أيدي مشايخ القرى في القرن الثامن عشر ، فقد حصلوا على نصيب من الثراء بالنسبة لأبناء طبقتهم<sup>(٢)</sup> ولذا فإنهم أصبحوا يكونون فئة متميزة على أبناء طبقتهم ومنهم من استغل نفوذه أسوأ استغلال وتمسك في معاملته للفلاحين . وقد ذكرت المصادر أن مشايخ القرى في نهاية القرن الثامن عشر كانوا لا يرغبون في الملتزم الرحيم بالفلاحين ، لأن أحوالهم لا تروج إلا في حالة قسوة الملتزم على الفلاحين وطلبه الزيادة والمغارم ، فهم في مثل هذه الحالات يتمكنون من أخذ ما يريدون ضمن الزيادة والمغارم وربما وزعوا خراج أطيانهم وزراعتهم ضمن الزيادة على الفلاحين<sup>(٣)</sup> .

وعندما قرر الفرنسيون في ( جمادى الثانية ١٢٢٥ هـ — أكتوبر ١٨٠٠ م ) ضريبة على مشايخ القرى حسب حال كل منهم ضجوا واشتكوا فوزعت هذه الضريبة على الأطيان وزادت في الخراج وتحملها الفلاحون<sup>(٤)</sup> ، وطبقاً لإشارات المصادر يمكن القول بأن معاملة مشايخ القرى للفلاحين ، في ذلك الوقت لم يكن فيها شيء من العدالة فالشيخ يستطيع أن يكيده لخصومه ويصدّرهم لسكل مطلب تطلبه السلطة بل ويقبض عليهم ، ويكيل لهم التهم إذا شعر بموقف المعارضة من جانبهم لنفوذه .

هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء المشايخ لعبوا دوراً بارزاً في إثارة العصبيات التي كانت موجودة في الريف ، فكثيراً ما كان مشايخ القرية يسلمون فلاحى قريتهم لمساندة العصبية التي يعيّلون

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ أبريل ١٨١٤ م ) ، ص ٢١٠ .

(٢) هاملتون ، ومارولد بوون ، المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ج ٢ ، ص ٩٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ — أبريل ١٨١٤ م ) ، ص ٢٠٨ .

(٤) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ( حوادث جمادى الثانية ١٢١٥ هـ — أكتوبر ١٨٠٠ م ) ، ص ١٣٧ .

مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين ، ( طبعة وزارة التربية والتعليم ) ، ج ٢ ، ص ٨٧-٩٨ .

إليها<sup>(١)</sup> ، واتخذ بعض هؤلاء المشايخ من قسوتهم على أبناء طبقتهم وسيلة للتسلق لدى أجهزة الإدارة المركزية والارتقاء بأنفسهم درجة ، ووسيلة لجمعهم الثروات وقد عبر أحد المعاصرين عن قسوة مشايخ القرى على الفلاحين وعدم رحمتهم بهم بأن فقهاء القرى ، أصبحوا يكتبون في تآملهم ضد النمل قولهم : « ارحل أيها النمل كما رحلت الرحمة من قلوب شيوخ القرى »<sup>(٢)</sup> ، وهذا يوضح مدى تعسف هذه الفئة في معاملتها للفلاحين واستغلالها لنفوذها إلى أبعد الحدود ، حتى أعطت لنفسها حق الإشراف على كل تصرفات الفلاحين .

## ٢ - الشاهد :

كانت وظيفة الشاهد في القرية ذات أهمية كبيرة ، فهو المسئول عن تسجيل أطيان القرية في دفتر لديه — تطلق عليه الوثائق اسم « سجل الشاهد » — حوضاً حوضاً ، وفداناً فداناً<sup>(٣)</sup> ويسجل أسماء الفلاحين الذين يقومون بزراعة أرض القرية . وحصة كل منهم ، والمال المقرر على كل فلاح ، كما يسجل فلاحى كل شيخ من مشايخ القرية على حدة<sup>(٤)</sup> ، وكذلك يسجل في دفتره هذا ، المصارف والجسور الموجودة داخل زمام القرية ، ونوع جرفها ، ويربط جميع الأمور على الصراف ، ولذا فإن عمل الشاهد كان يعد بمثابة الأساس الحقيقي لعمل الصراف الذى يقوم على أساسه بجمع المال الميرى والضرائب الأخرى<sup>(٥)</sup> .

(١) هاملتون جب ، وهارولد برون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٧ .

(٢) يوسف الشريفي ، عز القحوف في شرح قصيد أبي شادوف ( طبعة بولاق ) ج ١ ، ص ٦ . ويبدو أن ظاهرة قسوة مشايخ القرى ظلت مستمرة حتى فترة قريبة ، حيث أن كاتباً معاصراً مهتماً بالملسكلور الشعبي قام بجمع الكثير من نصوص هذا التراث ، وذكر أن الشاعر الشعبي عبر عن خشية الأم على ابنها من كيد شيخ القرية بقوله على لسان الأم :

يا ولدى دارى حمار خـــــــســـــــدك شيخ البلد حط السداد عندك  
يا ولدى دارى يـــــــســـــــاض إيدك شيخ البلد حط السداد عليك

أنظر ، أحمد رشدى صالح ، الأدب الشعبي ، ص ٧١ .

— Esteve, op. cit., p. 311.

(٣)

— حسين أفندى الروزناجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع — السؤال الثالث ، ص ٣٩ .

— Esteve, op. cit., p. 311.

(٤)

— Shaw, op. cit., p. 56.

— حسين أفندى الروزناجى ، المصدر السابق — الباب التاسع — السؤال الثالث ، ص ٤٠ .

(٥) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

وكان الشاهد يقوم بدور بارز في فض المنازعات التي تنشب بين الأهالي بعضهم بعضاً ، أو بين الملتزمين على الحدود ، أو الزمام لأنه يعتبر الشخص الوحيد العارف بمساحة الأرض وقدرها الحقيقي ، نظراً لتسجيلها في دفتره ، وكانت شهادته في هذه المسائل ذات قيمة يؤخذ بها في غالب الأحيان<sup>(١)</sup> .

ولم تسجل وثائق المحكمة الشرعية نزاعاً حول حدود أرض ، أو زمام ناحية إلا وكان الشاهد أو شهود القرى عضواً أو أعضاء في لجان المصالحة الخاصة بهذا النزاع ، والتي كان يصدر بها بيورلدى شريف أى فرمان من الباشا ، وكان لرأى الشاهد أهمية كبيرة في هذه المسائل وفي أحيان كثيرة كان شاهد القرية يستدعى إلى مقر حاكم الشرع أو ديوان الولاية<sup>(٢)</sup> ، ليبدل بشهادته في مسائل النزاع الخاصة بالأرض<sup>(٣)</sup> .

وكان الشاهد إلى جانب ذلك يقوم بكتابة الأوراق الخاصة بالإيجارات وغيرها من الأوراق التي تستلزمها معاملة الفلاحين بعضهم مع بعض نظير مبلغ معلوم عن كل فدان يتقاضاه أحياناً من الملتزم ، وأحياناً أخرى يضاف إلى الإيجار السنوى ، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ذلك بكل دقة فتتلائق محمد أفندى البكرى الصديق<sup>(٤)</sup> نقيب السادة الأشراف مع مشايخ وأهالي كفر الممر<sup>(٥)</sup> تابع ولاية النوفية والملتزم بحق الثلثين في طين القرية على أن يكون إيجار الفدان

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحياسى رقم ٤٦١٩ .  
Shaw, op. cit., p. 55.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر أحياسى ، رقم ٤٦١٩

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) ، دفتر قيودات الرزق بولاية

أسيوط ، رقم ٤٦١٩ .

(٤) السيد محمد أفندى البكرى الصديق . تولى مشيخة السجادة البكرية ونقابة الأشراف ، في نهاية القرن الثامن عشر ، ولما توفى ( ١٢٠٨ هـ - ١٧٩٣ م ) ، تولى بعده هذين المنصبين السيد خليل البكرى الصديق ، الذى اختاره الفرنسيون عضواً في الديوان ، وتولى رياسته بعد الشيخ عبد الله الشرقاوى ، الذى صار له قبول عند الفرنسيين على حد تعبير الجبرقى .

— أنظر الجبرقى ، المصادر السابق ، ج ٢ ، ( حوادث ١٢٠٨ هـ - ١٧٩٣ م ) ، ص ص ٢٥١ -

٢٥٢ ، ج ٤ ، ( حوادث ١٢٢٣ هـ - ١٨٠٨ م ) ، ص ص ٨٦ - ٨٧

— محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ص ١٤٠ - ١٤٦ .

(٥) كفر الممر حالياً إحدى قرى مركز إيتاى البارود ، تتبع محافظة البحيرة ويذكر صاحب القاموس الجغرافى أنها عرفت في تاريخ ( ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م ) باسم كفر العوامر ، ومن ( ١٢٧٣ هـ - ١٨٥٦ ) باسم العوامر فقط وهو الاسم الذى تعرف به إلى الآن .

— القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ص ٢٤٦ .



من الجلسة المذكورة « ثلاثمائة نصف وتسعة وستون نصف فضة » . على أن يتسلم منها صافياً مبلغاً قدره « ثلاثمائة وستين نصف فضة » وما هو لشاهد الناحية المذكورة نظير تنفيذ وكتابة الأوراق للزارعين المذكورين أربعة أنصاف فضة من ذلك ، وما هو في نظير غفر الحصة المذكورة للعرب المدركين نظير غفرهم خمسة أنصاف فضة (١) .

وكذلك أصبحت له عادة سنوية على الفلاحين قدرتها دفاتر الترابيع : في بعض القرى بمبلغ ( ٦٦٦ ) بارة (٢)

وكان تعيين الشاهد يتم باختيار فلاحى القرية وموافقة الملتزم على هذا الاختيار ، وحيث وجد عدد من الملتزمين في إحدى القرى كان كبيرهم يصدق على اختيار شاهد القرية وكان المؤهل الرئيسى للشاهد هو معرفة القراءة والكتابة والحساب (٣) لأن طبيعة عمله تستلزم منه أن يقوم بعمليات التسجيل الكتابية والحسابية .

### ٣ - الصراف :

كان الملتزم يقوم بتعيين مباشر يعتبر بمثابة الوكيل له ، في حصة الالتزام ، وكان يعاون هذا الوكيل — كما تسميه الوثائق — عدد من الكتبة الأقباط أو النصارى — كما تسميهم المصادر المعاصرة (٤) — وكان لدى هذا الوكيل أو المباشر سجلات منفصلة لضرائب الأرض (٥) ، وكان يعين كل الصيارفة في حصة الالتزام الذى يقوم بوكالته ، ويتبادل مع هؤلاء الصيارفة المكاتبات التى تنظم لهم سير العمل وجميع الأموال المقررة في منطقة اختصاص كل منهم (٦) .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب المال رقم ٣١٣ ، مادة ( ٧٢٩ ) .

— عبد الرحمن الجبرق ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، حوادث ( ١٢٢٣ - ١٨٠٨ م ) ، ص ٨٦ - ٨٧ ،

— محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ١٤٠ - ١٤٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) تركي ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترابيع أرقام

١٦٠٥ - ١٦٠٨ .

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٤) يوسف الشريئى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨ .

(٥) — Crouchley A.E., op. cit., p. 18.

— Esteve, op. cit., p. 311.

(٦) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

وكان الصراف يقوم بحماية الأموال المقررة على الفلاحين ، طبقاً لما هو مدون بسجل شاهد القرية<sup>(١)</sup> ، ومما كان يسهل له عمله معاونة مشايخ القرية له ، حيث أنه كان في معظم الأحيان يتسلم من كل منهم المال المقرر على فلاحيه<sup>(٢)</sup> وكانت هذه الأموال تسلم — عينا كانت أم نقداً — للمتسلم أو الوكيل « الذي عليه الحساب مع المتسلم »<sup>(٣)</sup> .

وكان من عمل الصراف — حيث أنه هو الذي يتسلم الأموال — دفع النفقات الإدارية التي تتطلبها مصلحة الالتزام<sup>(٤)</sup> وكذلك كان من اختصاصاته كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية وقانون نامه سليمان ، حضور عمليات المسح التي تتم في منطقة اختصاصه ، نظراً لأن الضرائب كانت لا تفرض إلا على الأراضي المزروعة دون غيرها ، ولذا فإنه كان عليه أن يسجل المقاييس والحسابات اللازمة<sup>(٥)</sup> لكي يجمع الأموال المقررة على أساسها فهل أدى الصراف عمله بأمانة وإخلاص ؟

الواقع أن بعض الصرافين — كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية ، ومن المصادر المعاصرة لم يؤدوا عملهم بأمانة وإخلاص ، فرغم أنهم كانوا يتقاضون أجراً على عملهم بأخذ أجر على الخرجات ، أي الأموال التي يجمعونها من الفلاحين<sup>(٦)</sup> للمتسلمين ويأخذون أجراً من الفلاحين أنفسهم ، إلا أنهم كما هو ثابت ، استغلوا تقوذهم أسوأ استغلال ، وفرضوا سلطانهم على الفلاحين ، حتى عبر الشيخ الشريبي عن خوف الفلاحين منهم بقوله :

وهم عبيد قابض الأموال فعندهم كالمم أو كالخال  
ويجلسون عنده في أدب أو يقف الواحد منهم كالصبي<sup>(٧)</sup>

(١) محمد فهمي لميطة ، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، ص ٢٥ .

(٢) هيلين آن ريملين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٣) حسين أفندي الروزناجي ، المصدر السابق ، الباب التاسع — السؤال الخامس ، ص ٤٠ .

(٤) Poliak A.N., Feudalism in Egypt, Syria, palestine and the Lebanon, p. 72.

— Lancret, op. cit., pp. 479, 485, 506.

— Shaw, op. cit., p. 56.

(٥) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٢ — ١٣ .

أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالي ، رقم ١٢٠ .

(٦) حسين أفندي الروزناجي ، المصدر السابق ، الباب التاسع — السؤال الخامس ، ص ٤٠ .

(٧) يوسف الشريبي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٥ .

وسجل في شرحه لقصيد أبي شادوف قوله « أن النصراني إذا نزل قرية لقبض أموالها يحضر إليه الفلاحون ويكرمونه ويرسلون له الوجبة ويتذللون بين يديه ويطيعون أمره ونهيه بل يكون غالبهم في خدمته<sup>(١)</sup> » وذكر كذلك « أن بعض الملتزمين ، يولى النصراني ( الصراف ) أمر القرية ، فيحكم فيها بالضرب والحبس وغير ذلك ، فلا يأتيه الفلاح إلا وهو يرتعد من شدة الخوف<sup>(٢)</sup> » .

ونظراً لقسوة الصراف على الفلاحين وخراب ذمته أصبح الفلاحون يخشونه أكثر من خشيتهم للملتزم ذاته فهو يغالطهم « ويناكرهم وهم له أطوع من أستاذهم وأمره نافذ فيهم ، فيأمر قائمقام ( أى وكيل الملتزم ) بحبس من شاء أو ضربه محتجاً عليهم بىواقي لا يدفعها ، وإذا غلق أحدهم ماعليه من المال الذى وجبه عليه فى قاعة المصروف ، وطلب من المعلم ورده ، وهى ورقة الغلاق وعده لوقت آخر حتى يحضر حسابه ، فلا يقدر الفلاح على مرادده خوفاً منه ، فإذا سأله من بعد ذلك ، قال له بقى عليك جبتان من فدان ، أو خروبتان ، أو نحو ذلك ولا يعطيه ورقة الغلاق ، حتى يستوفى منه قدر المال أو يصانعه بالهدية والرشوة »<sup>(٣)</sup> .

وقد ضيعت فئة الصرافين طبقاً لإشارات المصادر جزءاً كبيراً من الإيرادات على الخزينة فى بعض السنوات نظير ما كانوا يتقاضونه من رشاوى من الفلاحين .

فقد ذكر جبرار فى نهاية القرن الثامن عشر « أن فئة الصرافين توصلت بسبب جهل الفلاحين وبمشاركتهم ( أى مشاركة الصرافين ) معظم مشايخ القرى فى أرباحهم المحرمة

(١) يوسف الشربيني المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٦ .

(٢) نفسه ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

وقد أوحى هذا النص إلى المرحوم الأستاذ أحمد أمين بأن الملتزم أحياناً يكون قبطياً فذكر " وأحياناً يكون الملتزم قبطياً فيأتى هو أيضاً من الظلم والفساد مع المسلمين ما يشق عليه ، وهو يدخل القرية عادة فى موكب عظيم من الخدم والحشم ويركب عادة فرساً مسرجة لها ركاب مطل بالذهب والركاب حديدتان خارجتان فإذا أرسل إلى الفلاح الذى عليه الإيجار حضر يرتعد من الخوف ويقف بجانب فرسه وهو راكب ويلفظ له القول ويقول له " لا بد أن تحضر ماعليك الآن ، وإلا أضربك بهاتين الحديتين فيجرحه أو يميته " .

والحقيقة أنه لم يكن هناك ملتزم قبطى ، وإنما الصراف هو الذى كان فى غالب الأحيان قبطياً .

— أنظر أحمد أمين ، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، ص ٤١٣ .

(٣) عبد الرحمن الجبري ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٣ م ) ،

وأحيانا بالرشاوى التى تؤمنهم العقوبات إلى جعل نفقات الجباية ربع الإيرادات وهذا باعتراف الأكثرين منهم ، مايزيد على ثلث الأموال المحببة فى مصر » (١) .

ولم يقف أمر الغش بهذه الطائفة عند هذا الحد بل تجاوزته فى المناطق التى كانت تدفع ضرائبها غلالا وخاصة فى الوجه القبلى ، حيث استعملوا نوعين من السكايل ، نوع وهو الأكبر ويتسلون به الفلاح من الفلاحين ، والسكايل العادى وهو الأصغر ويسلونه به الفلاح إلى الشئون الأميرية ويحتجزون لأنفسهم الفرق بين السكايلين (٢) .

ومما هو جدير بالذكر أن عبارة « نزلة الصراف » أصبحت مصدر رعب الكثير من الفلاحين وأصبح التقرب إلى « الصراف » أمنية عزيزة من أمنيات الفلاح على حد تعبير المصادر المعاصرة (٣) وإن دل ذلك على شيء ، فإنه يدل على سوء العلاقة التى أصبحت سائدة بين الفلاحين ، وأجهزة الإدارة التى يتعاملون معها ، والتى أصبحت تسكلهم بكثير من الأعباء .

#### ٤ - الخولى :

الأصل فى عمل الخولى ، هو الإشراف على زراعة أراضى الوسية ، وهى الأرض الخاصة بالمتنزم ولكن نظراً لأن الأموال الأميرية كانت لاتجنى ، إلا على الأراضى الروية ، التى تم زراعتها فعلا ، كما نص على ذلك قانون نامء سليمان ، لذا فإن عمليات المسح التى سنها هذا القانون أيضاً أصبحت تتم كل عام وبخاصة فى الوجه القبلى ، نظراً لكثرة عمليات طرح النهر ، وكانت فى البدء تتم على يد موظف قبضى هو « المساح » (٤) ، ثم أصبحت بمرور الزمن تتم على يد « الخولى » الذى أصبح يحمل لقب ، خولى الدلالة والقانون (٥) وأصبح لكل ناحية

(١) م. ب. جيرار ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) نفسه ، ص ١٣٥ ، وأنظر كذلك

Esteve, op. cit., pp. 319 — 320.

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٨ .

أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان المال ( ١ ) ص ١ - ٢ .

(٤) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

— Lancret, op. cit., pp. 481 — 482.

— Shaw, op. cit., p. 57 .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٦١ ) ، دفتر أحياسى ، رقم ٤٦١٧ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى ، رقم ( ٥ ) ، ص ٥٧ .

خولتها ، وكانت عمليات المسح هذه تتم بحضور الصراف ، ومشايخ القرى ، كل عن حصته ، كما سبقت الإشارة .

بل إنه « في السنوات التي يبقى فيها جزء كبير من الأرض دون رى « شراقى » كان تقام « وكيل الملتزم » بدوره يشهد عمليات المسح »<sup>(١)</sup> .

ولما كانت وظيفة الخولى لا تحتم عليه الإلمام بالقراءة والكتابة ، فإنه كان يعتمد على ذاكرته وإن بدا منه انحراف أو زيف في عملية المسح « كان الشيخ ملزماً بأن يندد به وأن يرشح للوظيفة شخصاً آخر »<sup>(٢)</sup> .

وكان الخولى ملزماً بمعرفة حدود القرية ، وحدود كل تسكليف ، أو أثر ، وأصبح هو الحكم فيما ينشأ من منازعات في هذا الشأن ، فهو « الذى يفرق دعاوى الفلاحين من قبل الطين والزراعة لأنه ملزوم بمعرفة الزراعة والأطيان حوضاً بحوض »<sup>(٣)</sup> .

وقد سجلت دفاتر الترابيع والجسور ، أن من اختصاصات الخولى ، الإشراف على جرف الجسور السلطانية والبلدية ، فقد كتب ، في بداية دفتر الجسور الخاص بولايات القرية ، والشرقية والمنوفية « .. الحمد لله معين العاجزين دفتر مبارك يتضمن الأحباس السلطانية بأقليم القرية في درك من يذكر فيه من الخولا بالجسور السلطانية ، مما جرفهم على الجرافة السلطانية وهو ثلاثة أثلاث :

### الثلث القبلى ما بين :

١ — الخولى أبو الفضل ، وعلى ليلاء ، وهجرس .. نصف جسر القويسنية ونصف جسر الحلفاية .

٢ — الخولى يونس بن البسيونى ، وأبو الخير أحمد ، جسر الغاية السكالية .

٣ — الخولى حسن بن كلشكل ، ورضى بن البدرى ، جسر شوبر بكاله .

(١) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

— Shaw, op. cit., p. 57.

(٢) قانون نامه سليمان النسخة السابقة الإشارة إليها ، ١٣ سيث نص أنه :

« إن ظهر عدم استقامة المساحين وبأنه يكتمون بعض الأراضى طمعاً برشوة يرتشونها من الفلاحين ، فليكشف عن إرسائهم ، ويكشف في دفاتر الارتفاع » عن تلك الولاية »

(٣) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السادس ، ص ٤٠ .

### الثلاث البحري :

- ١ — الخولى حسن بن مشعل الشناوى ، نصف جسر القويسنية .
- ٢ — الخولى عمران ، جسر محلة أبو على ، القنطرة بكاله ، جسر النميميتين .
- ٣ — الخولى أبو غالب بن النواجى ، جسر البوايين بكاله ، والحسابى جميعه .

### الثلاث الغربى :

- ١ — الخولى شهاب الدين ، وبركات أولاد خرشيم : جسر القطين بكاله ، جسر أبو سرور بكاله ، جسر البدرأوى ، جسر سليم ، جسر برنوى .
  - ٢ — الخولى محسن بن أبو عمر ، وغيث بن غانم ، جسر بنا بالقناطر .
- ثم سجلت بعد ذلك فى هذا الدفتر أسماء الجسور وما بينها من الأدراك وأسماء الخولا الواقعة هذه الأدراك فى مناطقهم (١) .

وكذلك سجلت وثائق المحكمة الشرعية أن من بين اختصاصات الخولى حضور قضايا فض المنازعات التى تنشب بين الفلاحين أو بين الاشراف والمترمين ، أو بين المترمين وغيرهم من أطراف النزاع ، فمثلا ذكرت إحدى الحجج التى من هذا النوع . « وحضر تحرير ذلك وقياسه ومساحته بالقصبة الحاككية بمباشرة القاضى المعتمد القضاى ، ومحمد حمادة مباشر وقف المرحوم الأمير على بيك اللوى إليه يد جرجا ( جرجا ) ومولانا الحاكم الشرعى الواضع خطه الكريم أعلا أصله وجماعة من المسلمين ، من أهالى النواحي المذكورة وغيرهم الحاضرين لذلك ، والمحترم الخولى خضر بن يوسف والخولى جودة بن أحمد ، خولة الدلالة والقانون . بأراضى طهطا (٢) » .

هذا بالإضافة إلى أنه أصبح من اختصاصات الخولى الأساسية قيامه بالتداول مع مشايخ

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) تركى ، عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ وهو الدفتر الوحيد الذى عثرت عليه من دفاتر الجسور ، وحاولت كثير أ البحث عن بقية هذه الدفاتر المفيدة ولكنى لم أعث إلا على هذا الدفتر أما بقية المجموعة فلم يعرف أحد عنها شيئاً ، أنظر كذلك : دفاتر الترابيع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، مخزن (١٨) تركى عين (١٩) .

(٢) الدلالة ، أى يدلون (يرشدون) كل شخص على أرضه ، أو مساحته ، وحدودها الصحيحة ، قانوناً .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (٦١) دفتر أحباس (٤٦١٩) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العال رقم (٢) ، ص ٢٤ .

القرية حول عملية توزيع الأرض على الفلاحين ، والنظر في مطالبهم واحتياجاتهم<sup>(١)</sup> وعليه عند السخرة أن يوزع الأرض ، ويشرف على الزراعة ، وأصبح هو المسئول عن صيانة نظام الري في الالتزام<sup>(٢)</sup> .

وكان الخولى يصرف أجره من ديوان الولاية<sup>(٣)</sup> ، وكان يتحتم على خولة كل ناحية الحضور أمام قاضى الشرع فى الناحية ، وأن يسجلا أمامه . أنهم استوفوا عوائدهم ، وأنهم نظير ذلك سوف يقومون بواجبهم على أكمل وجه ، وقد سجلت محاكم الأقاليم هذه العملية بدقة وتفصيل ، فعلى سبيل المثال ذكرت إحدى الحجج التى من هذا النوع « حضر الخولى عبد الله ، وشقيقه الخولى منصور ولدى المرحوم الخولى دمراس بن يونس ، من أهالى ميت الحارون<sup>(٤)</sup> والخولى سلامة ، والخولى هيكى . وأشهدوا على أنفسهم الإسهام الشرعى ، وهم بأكمل الأحوال المعتبرة شرعاً ، أنهم غلقوا واستوفوا من ديوان الأمير حسن أغا عوايدهم سنة تاريخه ( ١١٥٩ هـ — ١٧٤٦ م ) بالتمام والكمال وعليهم حفظ ، وحراسة الجسر السلطانى ، الآتى ذكره فيه<sup>(٥)</sup> » .

ويمكن أن نستنتج من هذا النص حقيقة هامة ، وهى أن هذه الوظيفة ، أصبحت شبه وراثية فابن الخولى يصبح خولياً وهكذا دواليك .

هكذا يتضح من العرض السابق أن الخولى أصبح يقوم بدور كبير فى إدارة القرية ،

---

(١) مصطفى القوفى ، تطور مصر الاقتصادى فى العصر الحديث ، ص ١٠ ،

هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

— Esteve, op. cit., p. 310.

— Lancret, op. cit., pp. 240 — 245.

— Shaw, op. cit., p. 58.

(٢) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٣) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع السؤال السادس ، ص ٤٠ .

(٤) ميت الحارون ، إحدى قرى مركز زفتى ، محافظة الغربية وأصل اسمها « منية الحارون »

ثم حرف إلى « ميت الحارون » الذى لا تزال معروفة به إلى الآن ،

القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ص ٦٣ .

(٥) محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة (٤) ، ص ١٥٦ ، حجة بتاريخ ( ٢٨ جمادى الأولى ١١٥٩ هـ

١٩ يونية ١٧٤٦ م ) .

— محكمة الإسكندرية مضبطة ( ٢ ) ، ص ١٨ ، مضبطة ( ٣ ) ، ص ٥٣ مادة ( ١١ ) .

وتنظيم شئونها ، ولم تسجل الوثائق ما يشين بأصحاب هذه الوظيفة ، أو ما يدل على تلاعبهم بهم وظيقتهم .

### ٥ - الوكيل أو قائم مقام :

موظف كان الملتزم يمينه للإشراف على حصة التزامه ، ويوكل إليه تسجيل كمية الغلال المودعة لديه . بشهادة شيخ القرية (١) . وهو الذي يقوم بدفع أجور الفلاحين نظير قيامهم بالعمل في زراعة أرض الأوسية ، إذا لم تسكن هناك سخرة (٢) . أما إذا وجدت السخرة ، فلا يدفع أجراً إلا للفلاحين الذين يقومون بعملية الحرث .

وكان الملتزم يمنحه في بعض الحالات سلطة تخصيص مقابل من الغلال لأقصر عناصر الزراع نظير ما « قدموا من خدمات » (٣) .

وذكر صاحب هز القحوف « أن غالب الملتزمين إذا أخذ قرية ، أو كفرًا من كفور الريف يزرع فيها ، أو في الكفر ، جانباً من الأرض ، والبقية يعطيها للفلاحين ، بخراج معلوم ويسمى هذا الجزء الذي يزرعه الأوسية ، فيرسل ثيراناً وأخشاباً ومخاريط وما يحتاج إليه ، ويجعل له على ذلك ، وكيلًا ، ومحلًا معداً لأخشابه وبهائمهم ويقال لها دار الأوسية ، ويوكل من يصرف على البهائم وغيرها ، بحساب وضبط (٤) » .

وقد كان الوكيل ، ينوب عن الملتزم ، في كثير من الأمور التي تتعلق بإدارة حصة الالتزام ، فهو يحضر عمليات مسح الأراضي ، نيابة عنه ويتسلم الأموال الخاصة به . من مشايخ القرية وغير ذلك من الأمور .

ولذا فإنه نظير ما كان الوكيل ، يقدمه من خدمات للملتزم ، وحفظه لتعلقات الأوسية

---

(١) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

— حسين أفندي الروزناجي المصدر السابق الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠ .

(٢) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

— Lancret, op. cit., p. 246.

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

— Lancret, op. cit., p. 247.

(٤) يوسف الشريبي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .



مثل النوارج والمخارث وخلافة فإن عوائده « أجره » على طرف الملتزم<sup>(١)</sup> . وإن ثبت لنا من واقع دفاتر الترايع أنه فرض لنفسه عادة على الفلاحين ، وصلت في بعض القرى ، إلى « ٢٠٠٠ » بارة سنوياً ، هذا بخلاف ما كان يتقاضاه من الملتزم<sup>(٢)</sup> .

#### ٦ - المشد :

كان المشد مجرد موظف تابع لشيخ البلد ، وهو الذى يحضر الفلاحين إلى الديوان وقت طلب المال<sup>(٣)</sup> . ولذا فإنه أصبح من اختصاصاته . أن يعرف أين يسكن كل فرد من أهالى القرية ، ليأتى به عند الحاجة وإن أعطته هذه المعرفة صفة المرشد فى القرية ، فهو الذى يرشد الأغراب إلى من يريدون وعليه تزويدهم باحتيا جاتهم من طعام ودواب الحمل إذا دعت ظروفهم إلى ذلك<sup>(٤)</sup> .

ولسكن عمله الأساسى . كان القيام بإبلاغ أوامر الملتزم . أو وكيله وشيخ البلد لأهل القرية وتنفيذها باستعمال القوة ، إذا رأى الملتزم أن استعمال القوة هو الذى يجدى مع الفلاحين الذين يسيئون السلوك ، أو يتأخرون فى تسديد ما عليهم من أموال . وأصبح « يتصرف بناء على أمر شيخ البلد أو غيره من موظفى القرية حيث تكون القوة ضرورية لفرض الطاعة على الفلاحين<sup>(٥)</sup> » وقد ذكر الجبرتي أنه كان يسحب الفلاح الذى يتأخر عن المعونة من شنبه ويشبهه ميباً وشتاً وضرباً<sup>(٦)</sup> . وذكر صاحب هز القصور أن كل « من تراخى أو تسكسل عن السروح أخذه المشد وعاقبه وغرمه دارهم معلومة<sup>(٧)</sup> » .

ومما وهو جدير بالإشارة أن سلطة المشد أصبحت فوق سلطة الخفير فهو الذى يأمره بالمناداة بالأوامر الصادرة إلى الفلاحين « فإذا احتاج الأمر لشيل الطين من الآبار والخفر القنى ، أو ضم الزرع أمر المشد بالقرية أو الكفر رجلاً يقال له الخفير « الخفير » فينادى

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال السابع ، ص ٤٠ ، يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٢) دار المحفوظات ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترايع ١٠٦٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٣) حسين أفندى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال التاسع ، ص ٤٠ - ٤١ .

(٤) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٠ ، محمد فهمى لطيفة ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٥) مصطفى القوقى ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٦) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، حوادث ( جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٣ م ) ، ص ٢٠٧ .

(٧) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

العونة بإفلاحين العونة بإبطالين « أى خالين من العمل » فيخرجون عند صبيحة النهار جميعهم ويسرحون للحفر أو لكل ما يأمرهم به كل يوم من غير أجره إلى أن يفرغ الحفر والضم (١) .

وهكذا نرى من العرض السابق أن صورة المشد في القرية كانت من الصور البغيضة للفلاحين التي ترتبط في أذهانهم بالقسوة واستغلال النفوذ .

#### ٧ - الخفير :

لم يرد ذكر لوظيفة « خفير » أو « غفير » في إجابات حسين أفندي الروزناجي ، ولكن وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة سجلت وجود نظام الخفر في القرية ، واعتماداً على هذه المصادر ، يمكن القول بأنه وجد في كل قرية عدد من الخفراء ، الذين كانوا يقومون بحراسة القرية وزراعتها (٢) وكان عملهم أشبه بعمل الشرطة في الريف فهم « يعملون على عدم حدوث السرقات وغيرها من الجرائم ، أو يحذرون من هجمات البدو ، ويحرسون بيت الملتزم والمحصول ويراقبون الجسور ليحولوا دون العبث بها ، في غير مواسمها (٣) . . وقد اختلف عدد الخفراء من قرية إلى أخرى (٤) . . وكان على الخفير أن ينفذ أوامر المشد في المناداة بالخروج للعونة وغيرها من الأوامر التي يأمره المشد في المناداة عليها : وكذلك عليه إبلاغ الأوامر التي يريد شيخ القرية إبلاغها إلى الفلاحين (٥) .

ومما هو جدير بالذكر أن وثائق المحكمة الشرعية سجلت أن بعض العربان قاموا بدور الخفراء وأسمتهم بالعرب المدركين « أى أصحاب الدرك » وأصبح لهم نظير قيامهم بعملية الخفارة قدر معلوم من المال على كل فدان أو حصة ، أصبح ينص عليه في عقد الإيجار الذي يكتب بين الملتزم والفلاحين ، ففي إحدى الحجج التي من هذا النوع نص على أن إيجار الفدان ثلاثمائة وتسعة وستون نصف فضة : ثلاثمائة وستون للملتزم وأربعة أنصاف للشاهد وخمسة أنصاف للعرب المدركين نظير « غفرهم لطين الحصة » (٦) .

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٢) Esteve, op. cit., p. 311.

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٤) Esteve, op. cit., p. 311.

(٥) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٦) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالي ، رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ مادة (٧٢٩) .

وقد سجلت دفاتر الترايع في بياناتها عادة سنوية للحفراء على الفلاحين وأطلقت عليهم اسم « غفر الليل » وقد وصلت هذه العادة في بعض القرى إلى ( ٢٦٠ ) بارة سنوية<sup>(١)</sup> . وهكذا يمكن القول بأن الحفراء قد قاموا بدور هام في معظم الأحوال بحماية الريف وزراعاته ، وإن سجلت بعض المصادر ، أنهم كانوا في بعض الأحيان يد ظلم ضد الفلاح<sup>(٢)</sup> ، فقد سجل الجبرتي أن عرب الجبابة الذين كان يدهم خفارة الشطين الشرقى والغربى من بولاق إلى دمياط قد استغلوا نفوذهم وفرضوا الضرائب والعوائد الشهرية والسنوية على سكان هذه المناطق<sup>(٣)</sup> .

ونخلص في النهاية إلى أن الحفراء في الريف في القرن الثامن عشر ، قاموا بدورهم في إطار أنهم جزء من أجهزة الإدارة في القرية التي أصبح شاغلها الأول استغلال نفوذها لمصالحها الشخصية دون الاهتمام بمصالح الرعية .

#### ٨ — الكلاف : (٤)

عامل من عمال الملتزم ، فالملتزم في الغالب كان يكون له ثروة من المواشى وقطعان الغنم التي تعيش في أرض الأوسية إذا زرعها لحسابه ولم يؤجرها ، ومن هنا كان لابد من وجود عامل عنده يكون مسئولاً عن علف البهائم ، وتسريحها ، ومراعاتها ، في كل ما تحتاج إليه<sup>(٥)</sup> ، وأن يقوم بجمع الصوف والجلين والزبد من اللبن الذي تنتجه<sup>(٦)</sup> ، واستلزم اهتمامه بالمواشى وقطعان الأغنام أن يكون على دراية « عملية » بتطبيب الماشية ، ولذا فإنه أصبح يقوم بدور البيطار في القرية بأسرها<sup>(٧)</sup> ، إذ تعدى اهتمامه بمواشى الملتزم إلى الاهتمام بمواشى القرية

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفاتر الترايع ١٦٠٥ : ١٦٠٨ : ٤٩٤ .

(٢) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ( حوادث ١١٨٣ - ١٧٦٩ م ) ص ٣٤٥ .

(٤) ذكر الشيخ يوسف الشربيني عن تسميته « الكلاف » ، ويقال له ، الكلاف بالعين المهملة ، ويسمى التور ( تكماً ) أيضاً وهو الذى يكلف البهائم والأثوار ويتعاطى خدمتها .

— من القحوف ، ج ١ ، ص ٦٥ .

(٥) حسين أفندي الروزناجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السؤال الثامن ، ص ٤٠ .

— Esteve, op. cit., pp. 311 — 312.

— Lancret, op. cit., pp. 243 — 245.

(٦) محمد فهمى هيطة ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٧) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

كلها ، وأصبح الفلاخون يلجأون إليه لتطبيب مواشيهم ، وقد ذكر حسين افندى الروزنامجى  
أن عوائده — أى أجره — كانت على طرف الملتزم إلا أن سجلات الترايع سجلت أنه  
كان يتلقى عوائد من أهل القرية ، أصبح معترفاً بها من الروزنامة<sup>(١)</sup> فقد كان يتلقى عوائد  
من الملتزم نظراً لأنه يعد عاملاً تابعاً له ، أما أخذه عوائد من أهل القرية ، فلا أنه أصبح كما  
سبق الإشارة يقوم بخدمةهم عند الحاجة ، وربما كان هذا هو التفسير السليم لأخذه أجراً  
من الطرفين ..

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٧ ) ، دفاتر الترايع ، أرقام ١٦٠٥ ،  
١٦٠٨ ، ٤٩ .  
— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل اسقاط القرى رقم ( ٢ ) ، ص ٩٣ .

## الفصل الثانى

### الإدارة المركزية

- ١ - قاضى الشرع ، ٢ - حاكم الولاية ، ٣ - الوالى - باشا مصر ،  
٤ - الديوان ، ٥ - الأوجاقات العسكرية ودورها فى ادارة الريف .

يسد :

تشمل الدراسة فى هذا الفصل أجهزة الإدارة المركزية ، ومدى اهتمامها بالريف ، الاختصاصات التى كانت منوطة بكل فرع من فروعها ، وقد أثرت أن تشمل الدراسة فى هذا الفصل ، إلى جانب أجهزة الإدارة المركزية التى كانت تقيم فى القاهرة : قاضى الشرع ، وحاكم ولاية ، على اعتبار أنهما كانا يتبعان مباشرة للجهاز المركزى ، وليسا خاضعين للملتزم ، مثل لجهاز المحلى الذى كان يوجد داخل القرية ، والذى سبقت دراسته ، هذا بالإضافة إلى أن قائمتها فى مقام عملهما لم تكن مستمرة ، وإنما كانا يستبدلان بغيرهما بين فترة وأخرى مما لما تراء الإدارة المركزية فى القاهرة ، ولهذا اعتبرتهما جزءاً من الجهاز المركزى ، ندى يمكن دراسته على النحو التالى :

\* \* \*

#### ١ - قاضى الشرع :

كانت وظيفة القاضى — فى القرن الثامن عشر — من أهم الوظائف المنوطة بها ، ساء النظام ، وإقامة العدالة بين سكان الريف ، وأطلقت عليه الوثائق لقب « حاكم شرع »<sup>(١)</sup> تمييزاً له عن حاكم الولاية . الذى أطلقت عليه لقب « حاكم السياسة »<sup>(٢)</sup> .

- (١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم ( ٢ ) ، ص ٩٧ .  
— دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة ( ٥ ) حجيج شرعية حجة رقم ( ٢٦٨ ) .  
— دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ٤٦ ) مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة ( ٣ ) ، ص ٤٥٥ ، مادة ( ١٤٥١ ) .  
(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل ( ٢ ) ، ص ٩٣ ،  
— دار الوثائق التاريخية القومية ، محفظة ( ٥ ) حجيج شرعية ، حجة رقم ( ٩٤ ) .

وكان قضاء النواحي قبل دخول العثمانيين مصر ، يعتبرون ممثلين لقضاة المسنذاهب الأربعة<sup>(١)</sup> ، إلا أن هذا النظام تغير بدخول مصر حوزة العثمانيين ، حيث أصبح القضاء في مصر تابعاً لميعة القضاء الإسلامي في الأستانة<sup>(٢)</sup> ، وأصبح السلطان العثماني يرسل إلى مصر قاضي القضاء الذي عرف باسم « قاضي عسكر أفندي » وكان السلطان العثماني يوجه إليه الأوامر اللازمة لسكل ما يختص بالقضاء في مصر<sup>(٣)</sup> ، وهو عضو في ديوان الباشا ، ويشترك في محاسبته في آخر عهده بالولاية ، هذا بالإضافة إلى إشرافه على القضاء في جميع أنحاء البلاد<sup>(٤)</sup> .

أما المذهب الفقهي الذي غلب على القضاء في العصر العثماني ، فهو الحنفي وكان يرجع إلى مفتي المذاهب الأخرى ، عند الحاجة<sup>(٥)</sup> .

ويبدو أن الناس ، قبل العصر العثماني ، كانوا قد اعتادوا الحضور بشكاوهم إلى مجلس الحاكم نفسه ، ولكن قانون نامه سليمان ، منع هذا الإجراء ، وركز السلطة القضائية كلها في يد قاضي العسكر ونوابه حيث نص « فما كان على الوالي أن يقضى بين الناس ، ويحكم في نزاع ، وهناك قاض . فليرسل الخصوم لحضور حاكم الشرع فإن رأى من دافع عنهم » للصوابين « فيعمل بمقتضى حكم القاضي ، والإصرار بعد الإعلان سبب للعزل . بل ربما للسياسة<sup>(٦)</sup> أي أنه ليس من حق الولاة التدخل في شئون القضاء .

(١) محمود رزق سليم ، عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي ، القسم الثاني من الجزء الأول ، ص ٥١ .

(٢) دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٣) نفسه ص ٢٥٨ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، سجل ( ٢ ) ، مادة ( ٢١٧ ) ص ص ١٦٥ - ١٦٦ .

— أحمد شلبي بن عبد الفتى ، المصدر السابق ، ص ٢٧٦ ، أحمد كتيخدا عزبان المصدر السابق ، ص ٢٨٧ ، ٢٤٩ .

(٥) دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ص ، ٢٥٨ .

(٦) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ص ٢٤ - ٢٥ .

وكان قاضي العسكر يقوم بتعيين نواب له ، سواء في محاكم الأخطاط بالقاهرة (١) أو في

( ١ ) قـت بـمدل حـصر لـهـذه المـحاكم و تـاريخ إنـشائها و إنـهاء العـمل فـيها ، خـلال فـرة الحـكم العـثماني و كانت

نتيجة الحصر كالاتي :

سلسل	اسم المحكمة	تاريخ إنشائها	تاريخ إنتهاء العمل فيها	عدد السجلات
١	محكمة الباب العالي	١٢ ربيع أول ٩٣٧ هـ	أول ذى الحجة ١٢٩٢ هـ	٥٥٩
		٥ نوفمبر ١٥٣٠ م	٢٩ ديسمبر ١٨٧٥ م	
٢	محكمة بولاق	غرة رمضان سنة ٩٤٣ هـ	٧ صفر سنة ١٢٢٦ هـ	٨٣
		١١ فبراير ١٥٣٦ م	٢ مارس ١٨١١ م	
٣	محكمة مصر القديمة	١٥ رجب ٩٣٤ هـ	٢٦ شعبان ١٢٢٦ هـ	٣١
		٩ مايو ١٥٢٥ م	١٥ سبتمبر ١٨١١ م	
٤	محكمة قناطر السباع	١٥ ربيع أول ٩٥٧ هـ	٥ محرم ١٢٢٦ هـ	١٥
		٩ أبريل ١٥٥٠ م	٣١ يناير ١٨١١ م	
٥	محكمة طولون	١٨ محرم ٩٣٧ هـ	٢٢ صفر ١٢٢٦ هـ	١٢٠
		١٤ سبتمبر ١٥٣٠ م	١٥ مارس ١٨١١ م	
٦	محكمة قوصون	٩ شوال ٩٦٣ هـ	٢ ذى الحجة ١٢٢٥ هـ	٤٧
		٢٨ نوفمبر ١٥٥٥ م	٢٩ ديسمبر ١٨١٠ م	
٧	محكمة الصالح	١٩ شعبان ٩٥٣ هـ	٢٢ ربيع أول ١٢٢٦ هـ	٦٥
		١١ أكتوبر ١٥٤٦ م	١٩ ديسمبر ١٨١١ م	
٨	محكمة الزاهد	٤ جمادى أولى ٩٧٢ هـ	٨ صفر ١٢٢٦ هـ	٤٩
		٨ ديسمبر ١٥٦٤ م	٥ مارس ١٨١١ م	
٩	محكمة المحاكم	٧ من ربيع الثاني ٩٤٥ هـ	غرة ربيع أول ١٢٢٥ هـ	٤٦
		٤ سبتمبر ١٥٣٨ م	٦ أبريل ١٨١٠ م	
١٠	محكمة الصالحية النجمية	٢٩ محرم ٩٣٤ هـ	٢٩ صفر ١٢٢٦ هـ	١٠١
		٩ أكتوبر ١٥٢٦ م	٢٦ مارس ١٨١١ م	
١١	محكمة باب الشرية	٧ ذى الحجة ٩٥٥ هـ	غاية صفر ١٢٢٦ هـ	١١٥
		٧ يناير ١٥٤٩ م	٢٥ مارس ١٨١١ م	
١٢	محكمة القسمة العسكرية	٩٧٠ هـ	١٢٩٨ هـ	٤١٨
		١٥٦٢ م	١٨٨٠ م	
١٣	محكمة القسمة العربية	٩٦١ هـ	٤ محرم ١٢٩٢ هـ	١٥٧
		١٥٥٣ م	١١ فبراير ١٨٧٥ م	
١٤	محكمة البر مشية	١١٢٧ هـ	٢٩ جمادى الثاني ١٢٢٦ هـ	١٥
		١٧١٥ هـ	٢١ يولييه ١٨١١ م	
١٥	محكمة باب سعادة والخرق	غرة رمضان ٩٧٠ هـ	٢٥ ربيع الثاني ١٢١٢ هـ	٢٥٠
		٢٤ أبريل ١٥٦٣ م	١٨ سبتمبر ١٧٩٧ م	
١٦	الفواحي	١٠٣٩ هـ		٧
		١٦٢٩ م		

الأقاليم من بين القضاة العثمانيين الذين يرسلهم السلطان العثماني لمعاونته (١).

ولما كان هؤلاء القضاة يجهلون لغة البلاد ، فاضطروا إلى الاستعانة بالتراجمة ، فكان لذلك أثره السيء الذى أعاقهم عن تأدية عملهم على الوجه الأكمل ، كما أن بعضهم طبقاً لما ذكرته المصادر المعاصرة ، لم يكن على قدر كبير من العلم الذى يؤهلهم لهذه الوظيفة (٢).

وقد كان هؤلاء القضاة يقومون بشراء حق تثبيتهم فى وظائفهم من قاضى العسكر الجديد فى حالة تغيير قاضى العسكر الذى كانوا يعملون فى مدته (٣) .

وفى حالة وفاة أحد القضاة العثمانيين ، كان يعين مكانه قاض مصرى ، حتى يحضر قاض من تركيا ، وكان نص ما يكتب بخصوص ذلك :

« حيث علم احتياج أقليم كذا ، إلى حاكم شرعى ، ينظر فى الأحكام الشرعية والقضايا الدينية ، والأحوال والجسور السلطانية والبلدية ، وذلك لازم مهم فقد وقع اختيارنا ( أى اختيار قاضى عسكر أفندى ) على فلان فى نيابة القضاء بالأقليم ، وأمرنا بتوجيهه للقضاء المذكور وأجرأه على أجل الموائد وأكمل القواعد ، وأكفنا عليه فى اتباع رضا الله تعالى سراً وعلاية ، وعدم الخروج عن الشريعة المحمدية ، والقوانين المعتبرة المرصية والحكم بأصح الأقوال ، ونصب الأوصياء ، وتزويج الصغار الذين لا أولياء لهم ، ونصب النواب والشهود ، والنظر فى جميع المصالح على هذا المنوال ، على وجه التفصيل والإجمال على عادة من تقدمه ، وذلك بطريق العدل والإنصاف ، فيقدم عليه كل واقف بالإجمال فى تلقيه وسماع كلمته فى تنفيذ أحكام الشرع الشريف من غير تبديل ولا تحريف ولا يتصرف أحد فى قضاء ولا حكم إلا بعرفته وتفويضه ، ومن خالفه فى شيء من القضايا ، فلا يلو من إلا نفسه (٤) »

— هذه هى المحاكم الرئيسية ، التى كانت موجودة فى القاهرة ، فى القرن الثامن عشر ، وقد بلغ مجموع سجلات هذه المحاكم ، بالإضافة إلى سجلات الديوان العالى ، وسجلات إسقاط القرض ( ٢٠٦٦ ) سجلاً ، ٣٥٣ محفظة دشت ، وجميعها محفوظة بأرشيف المحكمة الشرعية بالشهر العقارى ، ولا شك أنه لو جمعت سجلات محاكم الأقاليم إلى جانب هذه السجلات ، لأعطت صورة واضحة عن تاريخ مصر واجتماع المصرى ، فى العصر العثمانى .

(١) حسين أفندى الروزناجى ، المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول من ص ٢٢-٢٣ .

(٢) محمد بن أحمد بن إياس الحنفى ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، ج ٥ ، ص ١٦٥ .

(٣) حسين أفندى الروزناجى ، المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ٢٣ .

(٤) على مبارك ، الخطط التوفيقية ، ج ١٦ ، ص ٨٨ ، ويذكر أنه رأى صرر الأحكام وهذا

المكتوب فى كتاب لم يقف على مؤلفه .



وقد ذكر الشيخ أحمد العريشى فى إجاباته على أسئلة علماء المحلة الفرنسية ، المراتب القضائية فى جميع أنحاء البلاد ، وأوضح أن التدرج فى هذه المناصب كان يمر بستة مراتب « أولها مصر المحروسة وتتبعها بولاق ، ومصر القديمة ، ثم ثغر الاسكندرية (١) ، ثم ثغر رشيد (٢) ثم ثغر دمياط (٣) ، ثم المنصورة (٤) ، ثم المحلة الكبرى . ثم منف العليا ، فهذه هى المناصب الكبرى . وتحتها أقل منها رتبة هى ، الجزيرة ، ودمهور ، وبني سويف ، وبلبيس الشرقية ، والفيوم ، وأيار ، وتسمى فى اصطلاح القضاة رتبة موصلة ( أى عن طريقها يصل القاضى إلى المناصب الكبرى ) وتحتها أقل منها رتبة وهى ، الرتبة الثالثة ، وأولها الخاقاه ، وتسميها العامة الخانكة ، ومنية ابن خصيب ، ومنفلوط ، وجرجا ، وزفتى ، والمنزلة ، والرتبة الرابعة هى ، أسيوط . وتزمنت ، وسلسمون . والبهنسا ، وسنديون ، والتخارية . وبعدها رتبة خامسة ، وهى سنباوه ( سلبو ) ودلجا مع أشمونين ، والفشن ، محلة أبا على الغربية ، ومحلة مرحوم ، وقوة ، وأدنى رتبة هى رتبة سادسة ويقال لها فى اصطلاح القضاة ( مرتبة دخول أولى ) لأن القضاة لا يتوصلون إلى ما فوقها إلا بعد الدخول فيها ، فهى بمنزلة الباب للدخول إلى مناصب القضاة ، ويسلكون فى ذلك سبيل الترقى من الأدنى إلى الأعلى ، وأولها طحطا ( طهطا ) والمنشية ، وقنا ، وقوص ، وأبو تيج . والواح ، والبرلس (٥) . »

وكذلك أوضح الشيخ العريشى ، أحوال القضاة وأسمائهم ، كما يلاحظ أنه ذكر أن قاضى القضاة . لم يكن على علم تام بأسماء قضاة النواحي .

أما عن مدة شغل قاضى الناحية لوظيفته . فقد كانت — كما هو واضح من مضابط حكام الأقاليم عامين ، وفى بعض الأحيان . كان يخرج من وظيفته . بعد عام واحد ، وكانت عملية

- 
- (١) توجد مضابط محكمة الإسكندرية بدار المحفوظات بالمخزن ( ٤٦ ) وقد استندت منها كثيراً .
  - (٢) توجد مضابط محكمة ثغر رشيد بدار المحفوظات بالمخزن ( ٤٦ ) وقد أطلعنا على بعضها .
  - (٣) توجد مضابط محكمة دمياط بدار المحفوظات بالمخزن ( ٤٦ ) وقد استعملتها فى البحث .
  - (٤) توجد مضابط محكمة المنصورة بدار المحفوظات بالمخزن ( ٤٦ ) وتعد من أهم المصادر التى اعتمدت عليها كثيراً فى البحث ، نظراً لأهميتها فى توضيح أحوال الريف ، ومن الجدير بالإشارة أنه لا توجد بدار المحفوظات من مضابط حكام الأقاليم سوى مضابط هذه المحاكم التى أشرت إليها .
  - (٥) أحمد العريشى : « رسالة فى علم وبيان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها » فى حوزة الخاصة ، نسخة مصورة عن نسخة الجامعة العربية ، وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية مخطوطة تحت رقم ( ٣١٥١ ) تاريخ ، ص ٣ - ٤ .

خروج القاضى من منصبه ، وتولى القاضى الجديد لهذا المنصب تسجل فى سجلات هذه المحاكم بدقة تامة محددة ، يوم ابتداء عمل القاضى الجديد ، واسمه ومناطق اختصاصه ، وذلك عقب النص على انتهاء مدة القاضى السابق ، فقد ذكر فى إحدى المضابط مثلاً :

« إلى هنا انتهاء مدة مولانا محمد أفندى قاضى المنصورة سابقاً » ختم ، وفى الصفحة التالية كتبت صيغة تولى القاضى الجديد على النحو التالى : « يوم الأربعاء المبارك غرة ذى الحجة الحرام ختام ( ١١٢٢ ٢١٥ يناير ١٧١١ م ) وهو ابتداء مدة سيدنا مولانا فخر قضاة الاسلام ذخر ولاية الانام الوائق بربه للعيد البدى ، مولانا مصطفى أفندى ، قاضى المنصورة وميت غمر ، وسامون ، ومنية فراح بالدقهلية ، وفيه جلس مولانا أفندى للموى إليه ، دام فضله بالمحكمة وتسلم كتخداه ( وكيله ) فخر الأفاضل السكرام مولانا إبراهيم أفندى أمين الصندوق ، ومفتاح خزنة المحكمة ، على جارى العادة ، جعل الله تولى قدومهما مباركا ميمونا بالخير والبركة (١) » .

وقد أوضح هذا النص إلى جانب الحقائق السابقة الذكر ، حقيقة هامة وهى أنه كان لقاضى الناحية وكيل مشغول عن الناحية المالية ، التى تتجمع لدى المحكمة من رسوم القضاء التى يدفعها المتقاضون .

ومما هو جدير بالملاحظة أن وثائق محاكم الأقاليم أكدت أن القضاء فى هذه المحاكم كان يستمر طوال أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع . (١) حتى يتمكن القاضى من ممارسة اختصاصاته الواسعة ويتسكن المتقاضون من رفع شكاواهم فى أى وقت .

\*\*\*

وقد كانت اختصاصات قاضى الناحية واسعة تشمل القضايا المدنية والجنائية . والأحوال لشخصية ، وغيرها فى نفس الوقت . فقد كان له حق الاشراف على المبيعات ، والتصرفات العقارية ، وتسجيل جميع البيع والشراء ، والنظر فى عرائض الشكوى ، والأشراف على

---

(١) دار المحفوظات العمومية : غزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم ( ١ ) ، ص ٥٣ .  
(٢) دار المحفوظات العمومية ، غزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مضبطة رقم ( ٥ ) ، ص ١ ، ( ١١٥٩ - ١٧٤٧ م ) .

تقسيم التركات ، وإدارة الأوقاف ، وعمليات الزواج والطلاق وفنس المنازعات . وتم على يديه عمليات إعلان إسلام بعض الأشخاص .

كذلك كان على جميع موظفي الإدارة في عاصمة الأقليم ، والنواحي التابعة لمنطقة اختصاصه ، الحضور إليه في دار المحكمة ، ليسجلوا أمامه في سجل المحكمة ، أنهم أدوا أعمالهم على خير وجه ، وأنهم استوفوا عوائدهم المقررة لهم<sup>(١)</sup> . وكان الديوان الدفترى بالقاهرة يحوّل إلى قضاة النواحي الشاغل المتعلقة بالمتزمين<sup>(٢)</sup> ، فكان قاضي الناحية . يقوم بدوره بتحرى الموضوع ، وإصدار حكمه فيه ، ويرسله إلى الباشا الذي كان في غالب الأحوال . يأخذ به . ويصدر فرمانا يتضمن غواه<sup>(٣)</sup> . ويرسله إلى حاكم الولاية . لتنفيذه . وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية الكثير من هذه الأمثلة ، وخاصة في حالات النزاع على . أراضي الرزق<sup>(٤)</sup> .

وكان أهالي الناحية يحضرون لدى قاضي الناحية . لتسوية جميع مسائل النزاع . التي تنشأ بينهم ويكتبون بذلك الحبيب الشرعية ، التي يصبح لها أهمية كبيرة في حسم النزاع إذا ثار مرة أخرى . وكان من حق القاضي ، في كثير من الأحوال أن يطالب أحد الطرفين . بإقامة البيّنة على دعواه إذا تطلب الأمر ذلك . وسجلات المحكمة الشرعية . سواء منها المركزية ، أو محاكم الأقاليم ، مليئة بمثل هذه الأمور<sup>(٥)</sup> .  
هذه أهم الاختصاصات التي كانت منوطة بقاضي الناحية .

\* \* \*

- (١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) مضابط محكمة المنصورة . الشرعية ، مضبطة (١) ص ٩٢ ، مضبطة (٣) ص ٧١ ، ومضابط محكمة الإسكندرية الشرعية ، مضبطة (٢) ص ٨ ، مضبطة (٣) ، ص ٣ ، مادة رقم (١١) .  
(٢) دكتور حسن صبان : المصدر السابق ، ص ٢٥٩ .  
دار المحفوظات العمومية ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (٤) ، ص ١٥٦ ، دفتر الجسور ، رقم (١٣٥٦) . ودفتر قيودات الرزق ، رقم (٤٦١٩) .  
(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالي رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ ، مادة ١٦٩ دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر أحباسي ٤٦١٧ ، ودفتر ٤٦١٩ .  
(٤) دار المحفوظات العمومية مخزن (١) تركي ، عين (٦١) دفتر الأحباسي أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦١٧ .

(٥) أنظر على سبيل المثال :

- دار المحفوظات العمومية ، مضابط محكمة المنصورة مضبطة (١) ص ٤٢ ، ص ٥٥ ، مضبطة (٢) ص ٨ مادة (٣) ، دفتر أحباسي أرقام ٤٦١٩ ، ٤٦٢٦ ، ودفتر التزام ٣٧٥ .  
— أرشيف وزارة الأوقاف العمومية ، وفتية رقم ٢١٨ صادرة من محكمة قناطر السباع ، في ١٢ صفر ١١٣٠ - ١٥ يناير سنة ١٧١٨ م .  
— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى رقم ٢٠ ص ١٠٧ ، وسجلات مبيعات الباب العالي ، رقم ١٦٩ ، ص ٨٣ مادة ٢٧٤ ، ورقم ٢٨٠ مادة ١٠٧ ورقم ٢٨٣ مادة ٤٤٤ ص ٣٠٢ .

وكان قضاة النواحي يأخذون أجرهم على القضايا التي يفصلون فيها . أى « لهم عوائد على الناس بحسب الوقائع والبيع والشراء »<sup>(١)</sup> على حد تعبير الروزنامجى وقد حددت وثائق المحكمة الشرعية رسوم القضايا في كثير من الأحيان ، فالقاضي إذا عقد نكاحا ، يأخذ على من تزوج البكر ستين نصفاً ، وعلى من تزوج الثيب ثلاثين نصفاً . يأخذ العاقد شيئاً ، والشهود شيئاً ، والباقي يحمل إلى بيت المال<sup>(٢)</sup> .

أما في حالة التركات فيأخذ من كل تركة العشر ، لبيت المال ، ورسم الحجة اثني عشر نصف فضة ، وقد وصل أجر القاضي في بعض الأحوال ، إلى ثلث التركة ، التي يتركها صاحبها دون وريث ، وذلك من صافي التركة ، بعد خصم المصاريف وقد سجلت وثائق محكمة المنصورة ، إحدى هذه الحالات في عهد القاضي حسن أفندى ، في ١٤ جماد أول ١١٥٣ هـ — ٧ أغسطس ١٧٤٠ م حيث بلغ صافي تركة رجل جلاب رقيق ، يدعى برجد من دارفور مبلغ اثنين وخمسين فندقاً خرج منها مصاريف أربعة فندقاً ، والباقي وقدره ثمانية وأربعين فندقاً ، تسلم منها أحمد أوده باشة لجهة بيت المال ، اثنين وثلاثين فندقاً « والباقي وقدره ستة عشر فندقاً حصه مولانا أفندى المولى إليه أعلاء بحق ، الثلث على جارى العادة »<sup>(٣)</sup> .

وهنا لابد من مناقشة مسألة ذات أهمية كبيرة ، وهي أن مهمة إيكال جمع الرسوم إلى القضاة أنفسهم ، وأخذ أجرهم من التقاضين ، أدت إلى خراب ذمم نقر منهم ، وبالتالي أدت إلى تدهور القضاء في ذلك العصر بصورة مشينة ، حتى اضطر الأهالي مرات عديدة ، إلى الشكوى من قضاة النواحي ، إلى قاضى العسكر ، الذى قصد لا يكون هو نفسه ، فوق مستوى الشبهات<sup>(٤)</sup> ، إلا أنه كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية أصدر أوامر عديدة إلى هؤلاء القضاة ، تهدد فيها بالوعيد ، كل من تسول له نفسه ، أخذ رشوة أو غيرها . أو يغالى في جمع الرسوم ، أو يقع فريسة لحيل الشهود ، وعمليات التزوير التي يقوم بها العدول في محاكم النواحي ، وهناك كثير من القضايا التي ظل أصحابها سنوات طويلة ، يحاولون فيها إثبات التزوير

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب الرابع ، السؤال الأول ، ص ٢٣ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، الصاحية النجبية ، مجل ٤٧٩ ، ص ١ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية مضبطة رقم (٢) ص ٦ .

(٤) محمود الشرقاوى ، مصر في القرن الثامن عشر ، ج ١ ، ص ١٢٦ حيث ذكر نظم أحد الشعراء في خراب ذمة قاضى القضاة :

في مصر ، من القضاة ، قاض ، وله في مصر ، من القضاة ، قاض ، وله  
إن رمت عدالة ففسل ، يجتهد في أكل موارث اليتامى ولـ  
من عد له درهما عدلـ

الذى أصاع حقوقهم حتى تمكنوا من ذلك في نهاية المطاف (١) والمصادر المعاصرة مليئة بالشكوى من تدهور ذم بعض القضاة ، رغم الإجراءات المشددة ، التي اتخذت ضد بعضهم والقيام بعملية « تجريسهم » على حد تعبير هذه المصادر . وعدم الرضاء عن تصرفاتهم (٢) .

الواقع أن التفسير السليم لحراب ذم القضاة في تلك الفترة : يعود إلى أن القضاة بدءا من قاضي العسكر نفسه ، إلى قاضي الناحية ، أصبحوا يشتركون مناصبهم من أصحاب الحق ، في تعيينهم في هذه المناصب ، ومن هنا فإنهم عملوا على استغلال مناصبهم في جمع الأموال لتعويض مادفعوه ثمناً لهذه المناصب (٣) وتحقيق فائض يوفر لهم ثراء في حالة تركهم لمناصبهم ونتيجة لهذا النظام توصل إلى مناصب القضاة في النواحي ، في القرن الثامن عشر ، من هو غير ذى أهل لهذه المناصب ، وقد ذكر الجبرتي مثالا يوضح ، هذا الفساد الذى حل بالنظام القضائي ، قائلا إن « السيد نجم الدين بن صالح بن أحمد بن محمد بن صالح بن محمد بن عبد الله الترقائى اغزى الخنفي . . سافر إلى أسلامبول وتداخل في سلك القضاء ورجع إلى مصر ، ومعه نيابة ييار بالمنوفية ، ومرسومات بنظارات أوقاف ، فأقام بأبيار قاضيا نيافا وعشرين سنة . وهو يشتري نيابتها كل دور ، وابتدع فيها الكشف على الأوقاف القديمة ، والمساجد الخربة التي الولاية وحساب الواضعين أيديهم على أرزاقها ، وأطيانها حتى جمع من ذلك أموالا ، ثم رجع إلى مصر ، واشترى دارا عظيمة بدرب قرمز بين القصرين ، واشترى المالك الجوارى ، وترونى حاله ، واشتهر أمره وركب الخيول السمومة ، وصار في عداد لوجهاء . . ثم تولى نيابة القضاء بمصر في سنة ست وثمانين ( ١١٨٦ هـ — ١٧٧٢ م ) ازدادت وجاهته وانتشر صيته وابتكر أمورا منها تخليف الشهود ، وغير ذلك ، ووصل به لأمر إلى حد أنه جعل مملوكه على أفندي « يتولى نيابات القضاء في المحلة ومنوف وغيرها » (٤) .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) دفاتر أحباسي أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٢٦

(٢) أحمد كنجدا عزبان ، الدرة المنصانة ، (مخطوطة) ، ج ١ ، ص ٢٣٠ — ٢٣١ — Lane, Edward, The manners and customs of Modern Egyptians, pp. 120 — 126.  
— أحمد رشدي صالح ، الأدب الشعبي ، ص ٦٨ ، حيث ذكر أن من الأمثلة الشعبية التي أصبح أهلريف يعبرون بها عن الفساد الذي حل بالنظام القضائي قولهم :  
(أ) يفتي على الآبرة ويبلغ المدرّة .  
(ب) الرشوة حلت عمارة القاضي .  
(ج) القاضي إن مد يده كثرت شهود الزور .  
(د) حيث حاجتك تنقض وتكرم أبت لها راجل يقولوا له سي درهم .  
(٣) — Lancret, op. cit., p. 236.  
(٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ١٢٠٠ هـ ١٧٨٥ م ) ص ١٢٧ .

وقد عبر صاحب هنر القحوف عن جهل قضاة الريف قائلا :

يقول هذا قد لزمه الحد حيث سرق ومنه تقطع اليد  
إن عقد النكاح ليس يدرى منه سوى زوجت بنت عمرو  
وليس يدرى شاهداً ولا ولى ولا يعرف صحة من علق<sup>(١)</sup>

ونخلص في النهاية من العرض السابق ، أن وظيفة القاضي في الريف ، لم تكن بأحسن حالا من بقية الوظائف الإدارية الأخرى التي كان منوطا بها ، حكم الريف والعناية به .

## ٢ - حاكم الولاية :

كان حاكم الولاية يعين من بين الأمراء المالك ، من السناجق ، أو الكشاف الذين يحملون لقب بك .

وقد كان يعين دائماً لحكم الولايات المصرية الخمس الكبرى ، وهي الغربية ، البحيرة ، الشرقية ، المنوفية ، جرجا ، أمراء ممالك ، برتبة سنجق ، أما الولايات الأخرى التي لم تكن في أهمية هذه الولايات ، فكان يعين لحكمها أمراء بمالك برتبة كاشف .

وكان تعيين حكام الولايات الخمس الكبرى ، ومنحهم رتبة سنجق ، يصدر به فرمانا من الياشا بناء على مشورة الأمراء . المحليين ، وموافقة السلطان العثماني<sup>(٢)</sup> .

وكانت إختصاصات حاكم الولاية — كما هو واضح من وثائق المحكمة الشرعية التي أطلقت عليه اسم « حاكم السياسة » تمييزاً له عن « حاكم الشرع » الذي أطلق على قاضي الناحية — هي الاشراف على شئون الزراعة ، والرى بالولاية ، واقامة الجسور ، وجرفها في مواعيدها ، وتوطيد الأمن ، ومنع العربان ، من العبث بأموال الفلاحين ، والاشراف على أعمال الكشاف التابعين له ، والاشراف على رجال العسكرية الموجودين بالولاية<sup>(٣)</sup> :

وقد كان من إختصاصات حاكم الولاية ، القيام بنفسه ، بحل المشاكل التي تنشأ بين الأهالي .

(١) يوسف الشريفي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، عين ( ٦١ ) ، دفتر أحباري ٤٦١٧ ،

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، عين ( ٦١ ) ، دفتر أحباري ٤٦١٧ ، دفتر

والملتزمين أو بين بعضهم البعض ، أو بينهم وبين أجهزة الإدارة ، والتي يصدر إليه فرمان من الباشا بشأنها (١)

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن وثائق المحكمة الشرعية سجلت أن عمل بعض هؤلاء الحكام - اتسم بالجور والظلم ، فاضطر الأهالي إلى إرسال شكاوى ضدّهم إلى الوالى الذى أصدر أوامره ، بإقصاء هؤلاء الحكام من مناصبهم (٢) .

أما عن الكشاف الذين كانوا يحكمون الولايات الصغيرة ، التي لم تبلغ مرتبة السنجقية والتي كانت تسمى كاشفيات ، فكانوا في الغالب من أتباع السناجق ، ومن مماليكهم المتنازين (٣) ، ولذا فإنهم في بعض الأحيان ، كانوا يسرفون على بعض مناطق من الولايات الكبيرة ، أو ينوبون عن السناجق ، في حكم هذه الولايات ، إذا ما آثر هؤلاء البقاء في القاهرة على الذهاب إلى مقر ولاياتهم (٤) .

وقد ذكرت المصادر المعاصرة ، أن عدد هؤلاء الكشاف ، وصل في القرن الثامن عشر إلى أربعة عشرين كاشفاً ، وهذا العدد يتناسب مع عدد الكاشفيات ، التي ظهرت في ذلك القرن كأجزاء إدارية . وسجلتها وثائق المحكمة الشرعية ، ودفاتر الروزنامة وقد سبق ذكرها .

أما عن اختصاصات هؤلاء الكشاف ، فهي شبيهة باختصاصات السناجق ، فطبقاً لما سجلته (٥) وثائق المحكمة الشرعية ، كان لهم حق الإشراف ، على تنظيم الاستفادة من مياه الري

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) ، دفتر أحباسي ٤٦٢٤ ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر الجسور رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١) ، عين (١٧) دفتر رقم ٥٢٤٩ ، مراتب خدمة الديوان عربى .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل إسقاط القرى رقم (٣) ص ١٠١ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (٦١) دفتر أحباسي رقم ٤٦١٩ .

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٣) دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (٦١) ، دفتر أحباسي رقم ٤٦١٧ .

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (١٧) ، دفتر مراتب خدمة الديوان عربى ، رقم ٥٢٤٩ ، مخزن (١) عين (٦١) دفاتر أحباسي ، أرقام ٤٦١٧ ، ٤٦٢٤ ، ٤٦١٩ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالي ، رقم ٢٨٢ .

— دكتور جلال يحيى ، مصر الحديثة ، ص ١٦٤ ، دكتور السيد رجب حراز ، المدخل إلى تاريخ مصر الحديث ، ص ١٣ — دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ، أنظر هذا البحث ،

الفصل لأول ، ص ص ١٣ — ١٥ .

— Lusignan, S.L., A History of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman Porte, pp. 2—3.

وجرف الجسور. وشق الترع والمصارف السلطانية والبلدية، وجمع الأموال الأميرية، ومراقبة جامعها، وجمع التلال، وإرسالها إلى الشئون الأميرية وتوطيد، وحماية الأمن في مناطقهم، والقبض على الأشقياء من الفلاحين والعربان، والإشراف على تنفيذ أحكام القضاء، وحل المنازعات بين أهل القرى (١).

وقد تمكن بعض الأمراء المالك من تقلد منصب الكشوفية، أكثر من مرة في إقليم واحد. أو في أقاليم مختلفة، مثلاً الأمير قانصوة بك القاسمي تابع قيطاس بك السكير، تقلد كشوفية بنى سويف خمس مرات وكشوفية البحيرة ثلاث مرات « والأمير حسين بك أرنوود المعروف بأبي يدك » تقلد السنجقية وكشوفيات الأقاليم مراراً عديدة (٢).

وقد تمكن هؤلاء الكشاف، نظراً للاختصاصات الواسعة، التي حصلوا عليها من استغلال نفوذهم بصورة ميثية، وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية، أن بعضهم حاز على الكثير من الإلزامات الواسعة، بل وجار على التزامات بعض الملتزمين الآخرين، مما كان مصدراً للنزاع والشكوى. فقد استولى أحدهم على سبعمائة فدان من حصة التزام آخر (٣). وأساء أحدهم، معاملة الفلاحين. بحجة أن مواشيهم قد رعت بعض الناطق التابعة له (٤).

ومما هو جدير بالملاحظة. أن ضريبة باسم الكشوفية، أصبحت تفرض على القرى إلى جانب الميرى، والبراني، والفائض. وقد سجلت هذه الضريبة رسمياً في دفاتر الالتزام (٥)، كما أنه أصبح يلص على هذه الضريبة، في نهاية كل حجة إسقاط « تنازل » أو استعجار فيذكر أن على المسقط له. أو المستأجر. أن يقوم بسداد المال. لجانب الديوان العالي. وتوابعه. والكشوفية. والخدم والزرع والأوقاف. وجرف الجسور وسائر المعاريف السككية. والجزوية، لواجب السنة المذكورة (٦)، وسوف ندرس هذه الضريبة في حينها.

(١) دار المحفوظات العمومية، مخزن (١) عين (٦١)، دفتر أحباسي رقم ٤٦١٩،

أرشفيف المحكمة الشرعية، سجل الديوان العالي، رقم (٢)، ص ١٢٠.

(٢) عبد الرحمن الجبرق، عجائب الآثار، ج ١، ص ١١٢.

(٣) أرشفيف المحكمة الشرعية، سجل إسقاط القرى (٢)، ص ١٠٧، سجل الديوان العالي

(٢)، ص ٧٥، السادة ١٠٩.

(٤) أرشفيف المحكمة الشرعية، سجل إسقاط القرى (١)، ص ٥٣، سجل رقم (٢)، ص ١٠٧.

(٥) دار المحفوظات العمومية، مخزن (١) عين (٧)، دفتر التزام، رقم ٤٦٩، (١١٧٣ م)

(١٧٥٩ م).

(٦) أرشفيف المحكمة الشرعية، سجل مبيعات الباب العالي، رقم ٢٠٧، مادة ١٢١٤.



وقد كان نزول الكشف إلى القرى شيئاً مروعاً بالنسبة للفلاحين ، نظراً لما كانت يسببه نزولهم ، هم ، واتباعهم إلى القرى ، من أعباء كثيرة على الفلاحين ، سوف ندرسها في حينها حتى عبر الشاعر الشعبي عن خوف الملاح من نزلة الكشف بقوله .

ومن نزلة الكشف ثابت عوارض و صار لقلبي لوعة ورجيف (١)

ونخلص في النهاية ، إلى أن حكام الولايات ، سواء كانوا سناجق ، أو كشافاً لم يكن يهمهم تنفيذ الأمور المنوطة بهم على وجهها الصحيح ، بقدر ما يهمهم استغلال نفوذهم ، والعمل لصلحتهم أولاً وقبل كل شيء ، وهذه السمة كانت ، هي الإطار العام ، لأجهزة الإدارة في الريف .

### ٣ - الوالى - باشا مصر :

كان الوالى ، هو ممثل السلطان العثمانى فى حكم مصر ، فهو كافل الديار المصرية ، وحامى حماها . . الشير المخم ، الدستور المكرم ، مدبر أمور الجهور بالرأى الصائب (٢) .

وفى إطار الاختصاصات التى كانت مخولة لوالى مصر ، كان عليه الاهتمام بجمع المال الميرى ، وإرسال الخزينة ، التى تعد جزءاً من هذا الميرى ، إلى السلطان ومن هنا كانت علاقة والى مصر بالريف : فهو يحرم دائماً على جمع المال الميرى كاملاً ، حتى فى السنوات التى ينخفض فيها منسوب الفيضان : ولا يصل الماء إلى الأرض كلها ، وتبقى أجزاء منها « شراق » كان يقوم الوالى فى هذه الأحوال ، كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، بجمع الديوان ، والأمراء ، والأعيان ، ويلزم الملتزمين ، بسداد المال الميرى ، ويكتب عليهم الصحيح بذلك (٣) .

ولذا فإن الوالى ، كان يحرم دائماً ، على الاحتفال بفتح سد الخليج ، إشعاراً للمتزمين الذين كانوا يحضرون هذا الاحتفال ، بأن أرض مصر ، سوف تروى جميعها ، وعليهم التمسك بسداد خراج الأرض لواجب العام ، ويسجل ذلك رسمياً ، فى حجة الاحتفال بوفاء النيل (٤)

(١) يوسف الشربى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ٢ ) ص ٢ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ٢ ) ، ص ٧٠ .

— يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٨ ، أحمد شلبي بن عبد الفتى ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ١ ) ، وسجل ( ٢ ) ، ص ٧٠ ،

مادة ( ١٠٢ ) .

ومن النواحي التي كان الوالى يمارس اختصاصاته فيها في الريف، هو أنه طبقاً لنظام الحياة الذي كان متبعاً ، في ذلك الوقت والذي سندرسه في موضعه من البحث ، كان كثيراً ما ينشعب نزاع بين الملتزمين ، أو بين الأهالي والملتزمين ، أو بين أهالي القرى المتجاورة أو بين أصحاب حق الانتفاع بأراضي الرزق ، والتي سندرسها في موضعها ، وكانت أجهزة الإدارة المحلية تعجز عن الفصل في هذا النزاع ، فيرسل أمر هذا النزاع إلى الإدارة المركزية ، فيقوم الباشا بعد عرض الأمر على الديوان بإصدار فرمان إلى حاكم الولاية منجماً كان أم كاشقاً ، يطلب منه أن يقوم بنفسه ، بمشاركة قاضى الناحية وسردارية البلوكات المقيمين بالولاية ، ومشاركة أهالي الناحية ، وأجهزة الإدارة المحلية ، بتعري الموضوع ، طبقاً لما هو مسجل بالدفاتر ، وإخطاره بنتيجة الحال ، وكان يقوم في غالب الأحيان . عندما يصل إليه الرد من أجهزة الإدارة المحلية بإصدار فرمان آخر ، متضمناً رأى الفاصل في الموضوع ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية بتنفيذ ماورد فيه (١) .

كذلك كان بعض الحكام ، يخطرون الوالى بامتناع العربان عن سداد المال الميرى ، وادعائهم الانثناء إلى الفرق العسكرية ، فكان الوالى يقوم بجمع رؤساء الفرق العسكرية ، ويتعري منهم طبيعة الموضوع . فإن أعلنوا رفضهم قبول هؤلاء العربان ضمن فرقهم ، كتب عليهم الحجاج بذلك . وإلا عليهم سداد المال الميرى المرتب على هؤلاء العربان ، ويقوم بإخطار حاكم الولاية بصورة الحجاج التي كتبها على رؤساء الفرق ، لينفذ ما ورد فيها (٢) .

ومما هو جدير بالذكر . أن أهالي بعض القرى كانوا يعمزون عن جرف الجسور البلدية ، الواقعة في زمام قراهم ، وترسل أجهزة الإدارة المحلية . إلى الباشا تخبره سوء حال أهل هذه القرى . وعجزهم عن القيام بالتزاماتهم نحو جرف هذه الجسور ، وأن إهمالها

(١) دار المحفوظات العمومية ، دفتر الجسور ، رقم ١٣٥٦ ، مخزن (١٨) ، دفاتر الأحبارى ، مخزن (١) ، عين (٦١) ، رقم ٤٦١٧ ، رقم ٤٦١٩ ، رقم ٤٦٢٤ ، حيث توجد بهذه الدفاتر صور فرمانات صادرة من باشوات مصر في حقبة مختلفة خاصة بمثل هذه الأمور .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي (١ ، ٢) ، بها كثير من هذه المسائل التي كان يقوم باشوات مصر بالفصل فيها بعد عرضها على الديوان .

(٢) أحمد شلبي بن عبد الفتى ، المصدر السابق ، ص ٧٥ - ٧٦ .

— يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ص ٢٠١ .

سيترتب عليه ضرر كبير بهذه النواحي ، فسيكون الباشا يقوم بإصدار أمره ، إما بتحويل هذه الجسور البلدية ، إلى جسور سلطانية أى أن يصبح جرفها على جانب الخزانة ، وفي بعض الأحيان ، كان يصدر أمره ، بأن يسكون جرف هذه الجسور على نفقة الملتزمين ، وتقوم أجهزة الإدارة المحلية ، بتنفيذ ما ورد بالفرمان ، وسجلات المحكمة الشرعية ، تحوى الكثير من هذه الحالات (١) .

وفي إطار اهتمامات والى مصر بالريف ، كان إشرافه على عمليات بيع الالتزامات ، أو اسقاطها ، وكانت هذه العمليات تشكل مصدر دخل كبير له ، نظراً لما يتقاضاه من حلوان عليها ، وكثيراً ما حقق بعض الولاة ربحاً طائلاً من وراء هذه العمليات ، وخاصة في فترات انتشار الأوبئة ، التي كانت تمسكن الوالى في بعض الأحيان من بيع التزامات المنطقة ، ثلاث أو أربع مرات في الأسبوع الواحد (٢) .

كذلك كان بعض الولاة يقوم بشراء بعض الالتزامات ، أو الأراضي التي تنتج عن عمليات طرح النيل من الروزنامة ، ويوقفها على أوجه البر أو بعض الزوايا والتكايا (٣) .

ونظراً لأهمية الريف ، بالنسبة لاقتصاد القطر ، فإن الوالى ، كان يحرص دائماً ، على حفظ الأمن ، في الريف بقدر الإمكان ، ومناشدة أجهزة الإدارة المحلية الاهتمام بهذه الناحية ، ولكن في كثير من الأحيان — كما اتضح من المصادر المعاصرة — كانت هذه الأجهزة تعجز عن مقاومة ، عمليات السلب والنهب التي يقوم بها العربان . . لذا فإن الباشا كان يأمر ، بإرسال التجاريد لمساعدة حاكم الولاية ، في القضاء على هؤلاء العربان ، ونشر الأمن في المنطقة التي تعرضت لأذاحم .

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) دفتر الجسور ١٣٥٦ ، صور حجج شرعية وفرمانات باشوية خاصة بمثل هذه الحالات موجودة بنهاية الدفتر .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، أرقام ( ١٠ ، ٢ ) .

— Dehérain, Henri. L'Egypte Turque. pp. 28-29.

(٢)

— دكتور جلال يحيى ، مصر الحديثة ، ص ١٦٤ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٦١ ) ، دفتر أسبائى رقم ٤٦١٧ .

هذه أهم النواحي ، في الريف ، التي كان يوليها ، وإلى مصر اهتمامه ، ولكن بما تجدر الإشارة إليه أن معظم ولاية مصر ، في القرن الثامن عشر ، لم يتمكنوا من ممارسة اختصاصاتهم بصورة كاملة . وعلى الأخص ما يتعلق منها بالريف ، نتيجة لعوامل عدة سدرسها في حينها ، وتسكني هنا الإشارة ، إلى تغلب نفوذ الأمراء المماليك ، على نفوذ هؤلاء الولاة ، الذين أصبحت معظم عمليات عزلهم ، تتم بناء على رغبة هؤلاء الأمراء ، بصورة ثابتة ، حتى ملأ السلاطين هذا الأسلوب ، وعبر أحدهم وهو السلطان أحمد الثالث (١) (١٧٠٣ — ١٧٣٠ م) عن هذا الضيق بقوله للوفد الذي أرسله محمد بك جركس ، يطلب تغيير محمد باشا (١١٣٧ هـ — ١٧٢٤ م) « التمسوا لكم باشا من خشب لتصنعوه على حسب أهوائكم (٢) » .

ومما أضعف من سلطة الولاة ، كذلك ثورات المساكر ، التي شهدتها القرن الثامن عشر ، والصراعات المريرة ، بين البيوت المملوكية ، ولذا فإن الوالي أصبح مجرد مراقب مالي ، ليس لأوامره نفس التفاعلية التي كانت لها ، في بداية الحكم العثماني ، وإن ظلت تصدر بصورة شكلية (٣) . إلا أن هذه الأوامر فقدت في كثير من الأحوال أهميتها ، ولم تراع في غالب الأحيان ، بل إن الأمراء المماليك ، كانوا يهيمون بعزله ، إذا أصدر فرمانا ، بدون رضاهم ، ويكفي في هذه الأحوال ، أن يبلغه الأوده باشه رغبتهم في عزله ، بقوله « إنزل يا باشا » فيفقد بذلك حق التصرف في حكم الولاية ، ولذا يمكن الحكم بأن سلطة ، وإلى مصر ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أصبحت ضعيفة إلى حد كبير شكلها أقوى من حقيقتها (٤) .

#### ٤ — الديوان :

اعتماداً على ماورد في سجلات الديوان العالي ، المحفوظة بأرشيف المحكمة الشرعية . فإن

(١) يوسف الملواني ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ ، عبد الرحمن الجبرتي عجائب الآثار ، ج ١ ، حوادث (١١٢٥ هـ — ١٧١٣ م) ، ص ٥٢ .

(٢) مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي (مخطوطة) ، سفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير ولسطان ، ص ١٨٥ — ١٨٧ ، أحمد شلبي بن عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٢٣ ، الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٦٤ ، عبد الباقود صابر اسماعيل ، دور الأزهر في مصر إبان الحكم العثماني ، رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، غير منشورة ص ٨١ ، ٨٢ .

(٣) دكتور محمد أحمد أنيس ، المشرق العربي ، ص ٤٩ — ٥٦ .

— دكتور شفيق شحاته ، المصدر السابق ، ص ٥ .

— Tugay Emin Font, Three Centuries Chronicles of Turkey and Egypt, p. 78.

— Hammer, J., Histoire de l'Empire Ottoman, Tome, 10, p. 31.

(٤) إدوار جوان ، مصر في القرن التاسع عشر ، تعريب محمد مسعود ، ص ١١٤ .

اهتمامات الديوان العالى بالريف ، كانت تعود إلى عمليات . تقرير المال الميرى ، أو فرض مضاف جديد، مؤقت أو ثابت ، لظروف يرى الديوان ، أنها توجب فرض هذا المضاف . ويتضح من هذه السجلات ، كذلك أن الديوان فى بعض الأحوال . كان يصدر أمراً إلى أجهزة الإدارة ، بالولايات أو القرى ، مصدقاً عليه من الباشا ، يطلب فيه الكشف عن حدود بعض الزمامات ، ومحاولة التحقق ، من مدى مطابقتها لما هو مسجل بالدفاتر الخلدية بالروزنامة ، وفى بعض الأحيان كان الديوان ، يرسل مندوبين عنه لمشاركة أجهزة الإدارة المحلية . فى التحرى عن حقيقة بعض الأمور التى يريد البت فيها<sup>(١)</sup> . ويستفاد كذلك من سجلات الديوان العالى ، أنه أصبح من اختصاصات الديوان التصديق على عمليات إسقاط « تنازل » بعض الالتزامات ، وخاصة تلك التى تتم بين بعض الأمراء المالكين ، أو رجال الفرق العسكرية<sup>(٢)</sup> . ويتضح من هذه السجلات ، كذلك أن الديوان أصبح يقوم بمباشرة بيع الالتزامات المحلولة . فى مزاد علنى ، بحضور مندوب الـروزنامة<sup>(٣)</sup> . هذا بالإضافة إلى أنه أصبح من سلطة الديوان كتابة الحجاج ، على بعض الملتزمين بسداد ما عليهم من متأخرات ، أو إصدار أوامر . برفع بعض الظالم التى كانت مقررة ، وإعلان المناداة عن إلغائها<sup>(٤)</sup> . تلك أهم الأمور التى تتعلق باختصاصات الديوان العالى فى الريف .

#### ٥ - الأوجاقات العسكرية ، ودورها فى إدارة الريف :

ليس هنا مجال دراسة الأوجاقات ، العسكرية : وتنظيماتها وإنما ستقتصر الدراسة على الدور الذى كانت تقوم به هذه الأوجاقات فى إدارة الريف<sup>(٥)</sup> ، وإذا كانت أوجاقات الإسيابية هى التى

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى سجل رقم ( ٢ ) ، ص ٧٠ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم ( ١ ) ، ص ٢ ، سجلات إسقاط القرى ، رقم ( ٣ ) ، ص ٦ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، رقم ( ٢ ) ، إسقاط القرى ، رقم ( ٢ ) .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، رقم ( ٢ ) ، ص ٣٠٠ ، مادة ( ٤٧٣ )

(٥) كانت هذه الفرق عند بداية الحكم العثمانى ، مقسمة إلى ست أوجاقات ، أضاف إليها السلطان سليمان أوجاقاً سابعاً ، هو أوجاق الجراكسة ، وهذه الأوجاقات هى : مشفرقة ، جايوشان ، مستحفظان ، عزبان ، جليان ، تفكجيان ، جراكسة . أنظر بخصوص هذه الأوجاقات :

— Shaw, op. cit., pp. 191-196.

— Holt, P.M., the pattern of Egyptian political history from 1517-1798, in political and social change in Modern Egypt, pp. 80-81.

— حسين أفندى الـروزنامجى ، المصدر السابق ، ص ١٩ - ٢١ .

— ج. عبد الكريم رافق ، مصر والشام ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

شاركت بصورة بارزة ، في إدارة الريف إلا أن الأوجاقات الأخرى شاركت بصورة أو بأخرى في إدارة الريف ، والسيطرة على شئونه ، سواء عن طريق الالتزامات التي أصبح يحوزها أفرادها<sup>(١)</sup> ، أو ممارسة بعض الاختصاصات الإدارية ، التي كانت مخولة لبعض الأوجاقات ، مثل أوجاق الجاويشان - الذي كان منوطا بأفراده ، مهمة جمع الأموال الأميرية ، من الملتزمين ، وتوريدها إلى الروزنامة ، والإشراف على مخازن الغلال الأميرية . أو مراقبة أسعار الأسواق ، واستخدام أفراد هذا الأوجاق كذلك . كرسد لابلاغ الأوامر والمهمات<sup>(٢)</sup> ، وكذلك كان لأفراد أوجاق الانسكشارية - صلة كبيرة بالريف - عن طريق الالتزامات الواسعة التي حازها أفراد هذا الأوجاق<sup>(٣)</sup> .

أما أوجاقات السباهية الثلاثة ، التي شاركت في إدارة الريف بصورة بارزة - كما سبقت الإشارة ، فكانت المهمات المتوسطة بكل منها - في إدارة الريف على النحو التالي :

١ - **أوجاق جميليان** : أى التطوعة الذين يستخدمون في تنقلاتهم الجبال ، ومن هنا جاءت التسمية التي أطلقت على هذا الأوجاق « جميليان » . وإن ذكر ابن إياس - هذا الأوجاق باسم الكمولية ، وكانت المهمة المتوسطة ، بأفراد هذه الأوجاق في الريف - توطيد الأمن ، في الأقاليم ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية وتهديد طرق المواصلات<sup>(٤)</sup> .

٢ - **أوجاق تفكجيان** : أى حملة البنادق ، من الفرسان ، وكانت مهمة اشتراكهم في إدارة الريف ، تقتصر على توطيد السلطة العثمانية وأجهزتها في الأقاليم<sup>(٥)</sup> .

---

(١) دكتور عبد الكريم رافق ، مصر والشام ، ص ١٤٥

(٢) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ص ٢٥٦ .

(٣) حسين أفندي الروزنامجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠ - ٢١ ،

- دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

(٤) حسين أفندي الروزنامجي ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠ - ٢١ ،

- دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

(٥) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

- دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ص ٢٥٦ .

٣ - أوجاق الجراكسة : كان أفراد هذا الأوجاق من المالك ، ومهمتهم مراقبة الأراضي الزراعية ، والمحافظة على شبكات الري ، والإشراف على توزيع المياه على القرى (١) .

هذه هي المهمات التي كانت منوطة برجال هذه الأوجاقات الثلاثة — التي تنضوي جميعاً تحت اسم « الإسماعيلية » — في إدارة الريف .

ولا بد من أن نستعرض الحقائق التالية التي أمكن استقاؤها من وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ، نرى في ضوءها ، كيف أدى أفراد هذه الأوجاقات دورهم ، في إدارة الريف ، وهذه الحقائق التي أمكن استخراجها هي :

( أولاً ) إن أفراد هذه الأوجاقات ، استغلوا نفوذهم في الريف ، إلى درجة كبيرة مكنتهم من السيطرة على كثير من الالتزامات ، بل ثبت من خلال دراسة دفاتر الالتزام ، أن أفراد هذه الفرق أصبحوا يكونون النسبة الغالبة من الملتزمين ، كما سنرى ذلك في موضعه من البحث ، بل إن عمليات إسقاط القرى ، كما هو واضح من السجلات الخاصة بهذه العمليات ، أصبحت في غالب الأحيان ، تسجل بأسماء أفراد من هذه الأوجاقات ، أو إلى أفراد منتسبين إليها (٢) .

( ثانياً ) إن جند السباهية الذين كان منوطاً بهم حفظ الأمن في الريف ، وحماية الطرق ، أصبحوا في الواقع ، مصدر إزعاج وخوف لسكان الريف ، وسلبوا ونهبوا أموال الفلاحين ، وارتكبوا كثيراً من الموبقات ، مع أهل الريف ، حتى أن مصدراً معاصراً أرجع أسباب ماحل بالريف من الخراب ، وفساد الأحوال ، ونقص الأموال ، والفلال ، وانتشار الموبقات ، وضعف الفلاحين ، وسوء أحوالهم المعيشية ، إلى ما كان يرتكبه أفراد السباهية ، الموجودين في الأقاليم ، من المظالم وما يفرضونه ، من مغارم ، وطلب ، وعادات ، لم يستطع الفلاح منها فكاكاً ، حتى أصبح الفلاح غير آمن ، على أمواله وأولاده ، من أعمال هؤلاء الجند ، الذين أصبح مجرد اقترابهم من القرية ، مصدر إزعاج لسكانها ، لأن ذلك لا يعنى إلا طلب الأموال ، وهتك الأعراض ،

(١) دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .

Holt , P. M., op. cit., p. 80.

(٢) — أرشيف ، المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، أرقام ( ١ ، ٢ ، ٣ ) .

— دار المحفوظات المسموية ، مخزن ( ١ ) تركي ، دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحري ، والقبلي والذي يحمل دفتر الأول منها تاريخ ( ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٩ م ) .

قأهل الريف حقيقة ، أصبحوا يعانون كثيراً من مظالم ، ومفاسد هؤلاء الجند (١) ، وقاسى الفلاحون ، كثيراً من تمردات السباهية ، التي بدأت تظهر بصورة متكررة ، منذ القرن السابع عشر ، عندما حاولت السلطة المركزية ، أن تضع حداً لاستغلالهم لأهل الريف ، وقد وقفوا موقفاً متشدداً إزاء هذه السلطات ، عندما حاولت إلغاء « الطلبة » (٢) ، وهي مظلة فرضها أفراد السباهية على الفلاحين ، باسم حق الطريق لإبلاغهم بالأوامر الإدارية . وقد غالى هؤلاء الجند في تقديرها حتى أصبحت تفوق أموال الخراج (٣) .

(١) محمد بن أبي السرور البكري الصديق ، كشف الكربة في رفع الطلبة ، مخطوط تحت رقم (٣٨٠) تاريخ ، مكتبة رفاة الطهطاوى بسوهاج ، ورقة (١٢ ، ١٣) .  
حيث ذكر عن أعمال أفراد هذه الأوجاقات قبل مجئ محمد باشا ( ١٠١٦ هـ - ١٦٠٧ م ) . « وقد كانت مصر قبل الآن قد اختل أمرها ، وضاعت ميثقة أهلها ، وكثر شرها ، وغربت قرأها ، وضمت فلاحها ، وانقلبت أحوالها ، وشنت أموالها ، ونقصت غلاتها ، لما أراد الله تعالى لها في القدم ، من نقلها من الوجود إلى عدم ، وخراب البلاد ، وهلاك العباد ، وجلاء الفلاحين ، وازدراء الشرع المبين ، وقد اتسع الحرق ، وازداد الحرق ، وأصيل ذلك كله ، قيام طائفة من الجند المكتوبين ، في بلاد الأرياف ، مع كشاف الأقاليم ، فأظهروا العناد ، وسعوا في الأرض الفساد ، وأحدثوا شيعا سموه الطلبة على الفلاحين ، والمزارعين في سائر الأقاليم ، وعلى العمال ، والبطالين ، وصاروا يضاعفونها في كل سنة من السنين ، إلى أن زادت على أموال المقاطعات ، بل صمت وطمت ، ولم يقدر أحد على المرافعات ، وذلك غير ماصدر منهم من الأمور الشنيعة والأفعال المنكرة الفظيعة . من الزنا والواط جهاراً ، واقتضاخ الأبتكار نهاراً ، لا يتناهون عن منكر فعلوه ، ولا يأتهموا بأمر ولا نهم ولا يمتثلوه ، وصار لهم أسمطة وأطمعة غالية المقدار ، تحمل إلى غيابهم أثناء الليل ، وأطراف النهار ، وتهديد الكشاف بما فيه القتل ، إن قصروا عن ذلك ، بل ويسلكون بهم أسوأ المسالك ، وصار المسلمون معهم في أمر مريب ، ليس لهم منه خلاص ، بل أطعوا في غاية التوحيج صار أوذ الجند وأقلهم مقلداً بالسبوت المسقط ، والسروج بالذهب المنقطة والخيول المسومة ، والعدد المقومة ، والمرد الجميلة المزينة بأنواع الزيتة المكسلة ، راكبين خلفهم أجود الخيول ، في هو وفرح لا يزول وإن وجدوا أيضاً ، ولداً مقبول الصورة ، أخلوه من والده بالسيف ، وقد حصل منهم غاية الخيف ، مع الفسق بنساء الفلاحين ، واقتضاخ أبتكار بنات المسلمين ، بل قتل بعضهم ، وسلب ماله ، وغير ذلك من القبايع المنكرة ، والحوادث الشنيعة المنكرة » .

(٢) أحمد شلي بن عبد الفنى ، أوضيح الإشارات ، ص ٢١ ، حيث ذكر عن معنى الطلبة « وهي مظلة كانت الأسباهية تأخذها من رعايا مصر القاطنين بقرأها فلما بطلت الطلبة ، تحركت الأسباهية وشرعوا في الفساد » .

(٣) من الطريف أن تذكر قصة حدثت لمحمد بن أبي السرور البكري ، من جراء الطلبة ، وكيف أصبح أفراد السباهية يبالغون فيها ، فقد ذكر هذه القصة في جميع مؤلفاته حيث ذكر :  
« والطلبة معناها أى الغز باتون لكاشف الأقليم ، فيقولون له ، اكتب لنا على الناحية الفلائية ، كذا »



وقد وصل الأمر بأفراد السباهية، نتيجة لمحاولة إلغاء، الطلبة إلى قتل إبراهيم باشا وإلى مصر (١٠١٢ هـ - ١٦٠٤ م) وأمير آخر معه، وطافوا برأسهم في شوارع القاهرة وعلقوها في باب زويلة «كما يفعل بأقل الناس» على حد تعبير مصدر معاصر (١).

وازداد أمر السباهية قسوة على أهالي الريف، حتى أن محمد باشا (١٠١٦/١٠٢٠ هـ - ١٦٠٧/١٦١١ م) تلقى في أثناء حضوره، لاستلام منصبه من الإسكندرية إلى القاهرة الكثير من الشكاوى، ضد الظلم والطلب التي يعاني منها الأهالي، من أفراد السباهية، ولذا عقد المزم على مقاومة مظالم السباهية، الواقعة على السكان، ورغم استعداد زعماء السباهية لمقاومة السلطات، إلا أن العناصر التي أعدها الباشا، تمكنت من الانتصار على قوات السباهية النائرة، في الحاقها من ضواحي القاهرة، وقتلت عدداً كبيراً من قادتهم، ونفى الباشا حوالى ثلاثمائة، أو أكثر إلى السجن، وقد علق محمد بن أبي السرور البكرى على هذا الانتصار الذي أحرزه الباشا، على أفراد السباهية بقوله: «وهو في الحقيقة الفتح الثاني

وكذا، ما يريدون مثلاً، فيقول بأى طريقة أكتب لكم ذلك، فيقولون أكتب أن فلاناً اشتكى فلاناً، من أهالي الناحية الفلانية، فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون، ويكتب لهم حق الطريق بقولهم، سواء كان له صحة أو لا، والغالب أن جميع مايقع من مثل ذلك، يكون لأصل له، بل الجميع لا أصل له، فهذا معنى الطلبة، وقد كان لي بلدة بالمنوفية ومالها مائة ألف نصف فضة، فغرت أنا وأهاليها في الطلبة مائتي ألف نصف فضة، وقد جاء لبلدتنا المذكورة شخص من المسكر، بطلية مذكور فيها أن كرم الناحية اشتكى من الماديين تحته، وحق الطريق، ألف نصف فضة، فحين جاء إلى الناحية فرأى أهلها جيماً، فرأى امرأة لها ولدان فأخذهم منها، ووضعهم في الخرج، فعين رأت المرأة ذلك ذهب عقلها، فجاءت له بمصاعها، وقالت لهذا يساوى زيادة عن ألف نصف، أخذ المصاغ منها، وأخرج الأولاد من الخرج، فإذا هما يتين، فانظروا إلى هذا الشجرى الذي مايقعله كافر بخلاف المسلم، فلا حول، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»

أنظر: المنح الرحمانية ص ٧٥ - ٧٦، النزهة الزهية، ورقة ٣٨، الكواكب السائرة، ورقة ٣٥، وقد خص المؤلف الطلبة بمؤلف مفرد سماه «كشف الكربة في رفع الطلبة» وقد حصلت على نسخة منه واستعنت بها في هذا البحث

(١) محمد بن أبي السرور البكرى، المنح الرحمانية، ص ٧٥ - ٨٦، النزهة الزهية، ورقة ٣٨ الكواكب السائرة، ورقة ٣٥، مؤلف مجهول: المصدر السابق ص ١١٨، أحمد شلي بن عبد الفتى المصدر السابق، ص ١٩ وانظر كذلك: Holt, P. M., op. cit., p. 82.

حيث ذكر أن هذه الحادثة وقعت (١٠١٣ هـ - ١٦٠٥ م) والحقيقة أن كل المصادر الأصلية سجلت حدوثها (١٠١٢ هـ - ١٦٠٤ م).

لمصر في الدولة الشريفة العثمانية أيدها الله تعالى» وتمكن محمد باشا، بهذا الانتصار من إلغاء «الطلبية» واستحق بذلك من المصادر المعاصر ألقاب «معمار مصر» و «مبطل الطلبية» «قول قرآن» بالتركية<sup>(١)</sup>، وفي هذا دلالة واضحة، على مدى الكراهية التي كان يكنها السكان، لأفراد السباهية، لسوء تصرفاتهم، إزاء الأهالي، واستغلالهم لنفوذهم، وإزعاجهم الأهالي، رغم أن حمايتهم كانت منوطة بهؤلاء الجند.

وقد لوحظ أن انتساب المالك إلى أوجاقات السباهية، إزداد بصورة كبيرة، خلال القرن الثامن عشر، حتى كادت عضوية هذه الأوجاقات تقتصر على المالك<sup>(٢)</sup>، وليس لهذه الظاهرة من تعليل، سوى ما كان لأفراد هذه الأوجاقات، من نفوذ على السكان في الريف مكنهم من الحصول على كثير من الامتيازات، فأراد هؤلاء التمتع بها، حتى أن معظم وثائق المحكمة الشرعية تسجل أسماء الكثير من جند السباهية — بل إننا لأنجانب الصواب، إذا قلنا كل الأسماء — تحت أسماء مملوكية، مثل أحمد عبد الله، وعلى عبد الله، محمد عبد الله، وغير ذلك من الأسماء المملوكية، كذلك فإن هذه الوثائق تثبت بما لا يدع مجالاً للشك، بأن بعض الأمراء المالك، كان لهم أتباع بين أفراد جند السباهية الموجودين بالريف<sup>(٣)</sup>، وكان هؤلاء الأمراء يأمرهم أتباعهم هؤلاء، في أوقات الصراعات مع منافسيهم، بأن يجمعوا أفراد السباهية، الموجودين بالأقاليم، ويأتون لنصرتهم، وقد كان هؤلاء ينفذون ما يؤمرون به، ولذا فإنه يمكن القول، بأن الأوجاقات في القرن الثامن عشر، سكامية عثمانية، لا وجود لها، أما وجودها كفرق تابعة للأمراء المالك، فهذا ما يمكن الحكم بوجوده، مع التسليم بالضعف الشديد الذي حل بهذه الفرق، حتى أصبحت مجرد أدوات، لا تجيد سوى نهب أموال الفلاحين وظلمهم، أعانها على ذلك مارسخ في نفوس الفلاحين من رهبة الإدارة.

(١) محمد بن أبي المروور البكري، النزهة الزهية، ورقة (٣٧)، يوسف الملواني، تحفة الأحباب، ص ١٨٠، أمين سامي: تقويم النيل، ج ٢، ص ٣٦ - ٣٧.

— Holt, P. M. op. cit., p. 83.

(٢) يوسف الملواني، المصدر السابق، ص (٢٣٧)، دكتور عبد الكريم رافق، المصدر السابق، ص (١٤٦).

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات مبايعات الباب العالي، رقم ١٢٣، ٣٨٣، ١٢٠٢.

— سجلات إسقاط القرى رقم ١، ٢، ٣.

— سجلات الديوان العالي، رقم ١، ٢.

(ثالثاً) نظراً للامتيازات الواسعة التي كان يتمتع بها أفراد السبائية ، في الريف فإن ذلك أغرى بعض السكان المحليين ، إلى الالتئام إلى صفوف هذه الأوجاقات ، بل إن هذا الالتئام أصبح إحدى الأمنيات العزيزة عند الفلاح<sup>(١)</sup> ، وقد رصدت المصادر المعاصرة أنه كان من بين قوات السبائية ، التي كانت ثائرة ، ضد عبد باشا ، جماعة ليسوا من العسكر ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة أن عربان الهوارة (١١٠٩ هـ — ١٦٩٨ م) امتنعوا عن سداد المال الميري ، بحجة انتمائهم إلى الفرق العسكرية ، ولولا إعلان هذه الأوجاقات ، تنكرها لنسبة عربان الهوارة إليهم لمعجزة السلطات عن أخذ المال الميري منهم ، فقد أعلنت الأوجاقات جميعها أن عربان الهوارة « هم ليسوا منا ، والعربان لا تكون عسكرية » وكتب عليهم الوالي الحجيج الشرعية بذلك ، وأرسل صورة منها إلى عبد الرحمن بك حاكم جرجا ، تمكن بمقتضاها من أخذ الغلال والمال منهم<sup>(٢)</sup>.

إن عملية الالتئام ، إلى الأوجاقات العسكرية في القرن الثامن عشر أصبحت شيئاً شائعاً ، فقد ظلت دفاتر الجوامك والعلوفات ، تسجل أسماء أناس ليسوا في الأصل من العسكريين<sup>(٣)</sup> ، وإنما انتسبوا إلى الفرق العسكرية ، للتمتع بالامتيازات التي كانت تمنح لأفرادها ، وقد ساعد على إزدياد هذه الالتئامات ، انتشار عمليات بيع وشراء تذاكر العلوفات ، والجوامك ، وقد كان تأثير عمليات الالتئامات هذه شيئاً ، على الروح العسكرية ، وأضعف الفرق التي أصبحت أهميتها في الحقيقة ، تقتصر على قيد أسماء أفرادها في الدفاتر فقط ، إنما الروح العسكرية الحقيقية كما هو واضح انعدمت تماماً<sup>(٤)</sup>.

(رابعاً) إن أفراد السبائية ، رغم وجود قواتهم الرئيسية ، في أقاليم الريف ، فإنهم شاركوا في الفتن العسكرية ، التي كانت تتور بين الأوجاقات الأخرى ، في القاهرة ، فبناء على استدعاء من رؤسائهم في القاهرة ، كانوا يكونون قوات تأتي لمناصرة الفريق الذي

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(٢) يوسف الملوئي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ ، أحمد شلبي بن عبد النقي ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، سجل ( ٢ ) ، ص ١٣٠ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، عين ( ٧٤ ) دفتر الجوامك رقم ( ٣٩٥ )

سجل عمومي ٥٦٣٨ وما بعده حتى رقم ٤٠٩ مسلسل عمومي ٥٦٥٢ .

— Volney, S.F.C., Voyage en Syrie et en Egypte pendant les années 1783, 1784 et 1785, Tome I, pp. 7-8, 235.

(٤)

- عبد التكریم رافق ، المصدر السابق ، ص ۲۴۷ - ۲۵۱ .

(٢) بدأت أحداث هذه الفتنة في شعبان ( ١١١٩ هـ - ١٧٠٧ م ) حيث أعلن الشيخ كجريه ، عزلهم إفرنج أحد باش أوده باشه وحسين أوده باشه ونفيهما إلى جزيرة القلينة بدمياط ، ثم فرارهما والتجاء إفرنج أحد إلى باب الجراكسة ، وحسين أوده باشه إلى باب التفكجية ، وإزاء إصرار الشيخ كجريه ، على نفي إفرنج أحد ورجوعه إلى القلينة ، عاند « في ذلك طائفة الجراكسة وامتنعوا من التسليم فيه ، وقالوا لا بد من نقله من أوبناكم وساعدهم بقية البلسكات » وأدت هذه الفتنة إلى سلسلة من الفتن العسكرية ، والحروب الأهلية ، كان من نتيجتها ، انتشار الرعب بين السكان ، وافتراق الفرق والسلطات إلى فرقتين :

الفرقة الأولى : تمثلت في الانكشارية ، وقاضي السكر ، والباشا ، وأيوب بك ، وعبد بك الكبير والمرزقة من الأعراب والهاوارة .

الفرقة الثانية : الأمراء السناجق ، والغزب ، وباقي الفرق العسكرية ، بما فيهم السباهية ، وأتهم  
الوالي خليل باشا ، بإذكاء هذه الفتنة ، وأن عناده وضعفه ، كانا سبباً في إشعالها ، حتى أن الجبوق ، يعلق  
عل أيامه بقوله « كانت أيام قن وحروب وشروء » وقد ذكر الشيخ حسن الحجازي المعاصر عنه :

قد جاء مصر بائســـــــــــــــه  
ضرب مدافعـــــــــــــا بها  
فقلت في تاريخـــــــــــــــــه  
أى فى زمان كالـــــــــج  
وقال فى الواقعة لفســــــــها :

أيامــــــــــــــــــه ليست صلاح  
كذا وصلاح وصلــــــــاح  
خليل باشــــــــيا فى كــــــــلاح  
ليس به وقت انشــــــــراح

قد زلزلت بمصر ليبيا  
فليعمية ثلعمية  
أنظر بخصوص هذه الفتنة :

نازلة على العميسد  
ليس عليها من مزيد

عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١١٩ هـ - ١٧٠٧ م ) ، ص ٣٢ ،  
 - الشيخ علي بن محمد الشاذلي الفراء ذكر ما وقع بين عسكر مصر المحروسة ، تحقيق ، دكتور عبد القادر  
 أحمد طليبات ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد الرابع عشر سنة ١٩٦٨ ص ص ٣٢٤ - ٤٠٣ .  
 - مصطفى بن الحاج إبراهيم ، تاريخ وقائع مصر ، مخطوط ، ص ص ٧٣ - ٩٣ .

تأثيراً كبيراً على سكان الريف ، نظراً لعمليات السلب والنهب التي يقوم بها هؤلاء الأفراد في أثناء إعدادهم لقواتهم .

( خامساً ) اشترك أفراد السباهية ، مع الأوجاقات الأخرى ، في عملية عزل حكام الولايات ، كما حدث ( ١١٢٠ هـ — ١٧٠٧ م ) ، حين أصر أفراد الأوجاقات ، على عزل محمد بك حاكم جرجا ، بحجة أنه أنزل عربان المغاربة وأمنهم ، أن ذلك سيؤدى إلى الفساد ، فمزل هذا الوالى بناء على طلبهم ، وتولى حكم جرجا بدلا منه محمد بك قطامش (١) . وهذا يوضح إلى أى مدى ، وصل نفوذ رجال الأوجاقات في الشؤون الإدارية ، وأن نفوذهم أصبح يفوق نفوذ الباشوات ، الذين أصبحوا أنفسهم عرضة للعزل .

من العرض السابق لدور رجال السباهية ، في إدارة الريف ، نخلص إلى أن أفراد هذه الأوجاقات ، لم يؤدوا دورهم على الوجه الأكمل ، بل إن مشاركتهم في الإدارة كما اتضح ، أصبحت عبئاً على أهالى الريف ، وأساءت إلى النظام الإدارى ، أكثر مما أدت إلى دعمه بل إن الواقع كان يستدعى وجود جهاز إدارى آخر ، لحماية أهل الريف . من أفراد هذه الأوجاقات ، وتصرفاتهم واستغلالهم لنفوذهم ، ورغم الضعف الذى أصاب هذه الإوجاقات في القرن الثامن عشر ، فإن أسلوب استغلالهم لسكان الريف . كما هو واضح من سجلات المحكمة الشرعية ، ظل قائماً حتى نهاية هذا القرن ، وانهار النظام بأسره عند مجيء الحملة الفرنسية ( ١٢١٣ هـ — ١٧٩٨ م ) .

\* \* \*

وهكذا يمكن من العرض السابق لإدارة الريف المصرى — فى القرن الثامن عشر — بين الإدارة المحلية ، والإدارة المركزية استخلاص الحقائق التالية :

( أولاً ) إن أجهزة الإدارة سواء منها المحلية ، التى وجدت فى داخل القرى نفسها أو ، المركزية التى شاركت عن قرب ، أو عن بعد فى إدارة الريف ، لم تكن على درجة كبيرة من الاهتمام بالريف ، ومصالح أهله ، بل كان همها الأول ، العمل على تنمية مصلحتها الخاصة ، وجمع الثروات ، مستغلة فى ذلك نفوذها ، وعدم وجود رقابة عليها ، حتى فرض كل فرع من فروعها

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث شوال ١١٢٠ هـ — ديسمبر ١٧٠٨ م ) ،

لنفسه عادة على الفلاحين ، أصبح لا يعيد لهم عن سدادها ، وإلا حل بهم العسف والعقاب ، مما اضطر الفلاحين ، في كثير من الأحيان إلى الوقوع ، تحت طائلة المراءين ، الذين كانوا يستغلون هذه الظروف ، ويوظفون أموالهم لدى الفلاحين — حسب أسلوبهم الذي اعتادوه — برباً فاحش ، طالما أرهق الفلاح ، وجعله عرضة للإفلاس ، واضطر الفلاح في بعض الأحيان — تفادياً للعقاب الذي يخشاه من رجال الإدارة — إلى أن يعرض محصوله للبيع ، قبل نضجه بسعر منخفض ، عما كان يقدر له عند نضجه ، ليسدد الأموال المقررة عليه ، أو يبيع بهيمته التي تعينه على أعباء الحياة ، بما تدره عليه من لبنها من مومن وجبن ، وإذا لم تتوفر له إحدى هذه الوسائل ، كان يضطر في كثير من الأحيان ، إلى أخذ مصاغ زوجته ، إذا كان لديها مصاغ ، ويتصرف فيه بالرهن ، أو البيع ، رغم إرادتها ، كان الفلاح يسلك كل هذه السبل حتى لا يقع تحت طائلة العقاب ، من رجال الإدارة ، إذا قصر في تسديد ما عليه ، من أموال أميرية ، وعادات ، فإذا انعدمت كل هذه الوسائل من يديه ، كان يفضل في كثير من الأحيان الهروب من بلده تحت جنح الظلام ، وذلك لا نعدام الثقة بينه وبين رجال الإدارة . حتى أصبحت رهبة السلطة أحد الأنس التي تحكم العلاقة بين الفلاحين ورجال الإدارة ، بل إن رهبة السلطة في الواقع صارت ، أساساً من أسس العلاقات الاجتماعية ، في ريف مصر ، في ذلك الوقت وزاد من قسوة هذه الرهبة ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أسلوب الجند الميتين لجمع الغارم من القرى ، حتى اضطر الفلاحون في بعض القرى إلى قتل هؤلاء الجند الميتين — لسوء سلوكهم — وهجر هؤلاء الفلاحون قراهم ، مفضلين هذا العمل ، على السكوت ، على ما يقع عليهم من هؤلاء الجند (١) .

هكذا كانت العلاقة ، بين الفلاحين وأجهزة الإدار ، متأزمة ، تقسم بالاستغلال من جانب رجال الإدارة لأهل الريف ، حتى غدت ، وكأنها تقوم على رعاية مصالح أجهزة الإدارة ، دون أبناء الريف ، مما حدا بشاعر مصر في ذلك الوقت الشيخ حسن الحجازي المتوفى ( ١١٣١ هـ ١٧٢٠ م ) أن يعتبر أجهزة الإدارة في الريف من بين الآفات التي سلطها الله على أهله . وذلك بقوله :

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - أبريل ١٨١٢ م ) ، ص ٢٠٨ .

وسبمة بالفلسح قد أنزلت لما حووه من قبيح العمال  
شيوخهم ، أستاذهم . والمشد والقتل فيما بينهم . والقتال  
مع النصارى ، كاشف الناحية وزد عليها كدّهم في اشتغال

(ثانياً) إن نظام الحكم في القرن الثامن عشر ، وخاصة في النصف الثاني منه أصبح ضعيفاً ، إلى درجة كبيرة ، وأن التنظيمات التي سجلت في الأوراق : لم تكن تعبر عن الحقيقة ، ولم تنفذ كما كان يراد لها ، وإن ظهر أن هذه الأنظمة قوية فذلك على الورق فقط ، وخير مثال لذلك رجال الأوجاقات التي أصبحت حقيقة لهم ، مسجلة فقط في دفاتر الجوامك والعلوفات ، أكثر مما هي عليه في الواقع ، حتى رأى أحد الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في النصف الثاني من القرن عشر الثامن أنه لا مناص لتحسين أحوال البلاد عامة . وإصلاح أحوال الفلاحين خاصة ، إلا بتحرير البلاد من السيادة العثمانية كلية (١) أى أن النتيجة النهائية لتقوم دور الإدارة في الريف المصرى في القرن الثامن عشر هي : أن الريف وقع تحت نظام إدارى لم يكن على المستوى الذى يكفل له الأمن والطمأنينة .





# البَابُ الثَّانِي

## حيازة الأرض وأعبائها المالية

الفصل الثالث : حيازة الأرض - نظام الالتزام

الفصل الرابع : الأعباء المالية



## الفصل الثالث

### حيازة الأرض — نظام الالتزام

تمهيد :

أنواع الأراضي :

١ — الأراضي الخراجية ، ٢ — أراضي الرزق ، ٣ — أراضي الإطلاق  
« أو تلاق » .

نظام المقاطعات أو الأمانات :

عوامل فشل هذا النظام .

نظام الالتزام :

أرض الفلاحة ، أرض الأوسية ، حقوق الملتزم على حصة التزامه ،  
حقوق الفلاح على أرض أثره ، أو مساحته ، فئات الملتزمين ، دخول  
التجار ميدان الالتزام ، دخول العلماء ميدان الالتزام ، دخول  
النساء ميدان الالتزام ، أرباب السجاجيد والإشراف .

\*\*\*

حيازة الأرض :

عند دراسة نظام حيازة الأرض في مصر ، في القرن الثامن عشر ، لابد من الإشارة  
إلى أنواع الأراضي ، فقد اتضح من قانون ناهه وسليمان ، ومن دفتار الالتزام ، ودفتار  
الترايع ، التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية ، ومن وثائق المحكمة الشرعية أن أراضي مصر  
في العصر العثماني ، من حيث معاملتها المالية ، وتقدير الأموال المقررة عليها ، كانت تنقسم إلى  
الأنواع التالية :

١ — الأراضي الخراجية ، وأصبحت في القرن الثامن عشر ، تسمى بأرض الالتزام  
وتشمل أراضي الفلاحة ، وأراضي الأوسية .

٢ — أراضي الرزق ، وتشمل الأراضي الموقوفة .

٣ — أراضي الإطلاق .

وسنشير إلى كل منها فيما يلي :

### ١ - الأراضي الجراحية :

كانت في القرن الثامن عشر — تمثل أراضي الالتزام . التي أصبحت تعطى كخصص التزام ، وكانت أراضي كل قرية من هذا النوع تقسم إلى قسمين . ليس بالضرورة أن يكونا متساويين من حيث المساحة ، بل إن النسبة بينهما لم تكن ثابتة على الإطلاق ، وكان النوع الأول هو الأكبر مساحة ، ويسمى أرض الفلاحة ، التي توزع على الفلاحين لزراعتها ، وكانت تسمى في الوجه البحري « أرض الأثر » ، وفي الوجه القبلي « أرض المساحة » (١) نظراً لأن عمليات مسح الأراضي في الوجه القبلي كانت تتم كل عام ، على أثر انحسار مياه الفيضان عن الأرض . وكان الفلاح له حق الاستمرار في أرضه . مادام يقوم بتسديد ما عليها من الضرائب ، التي كانت تختلف من منطقة إلى أخرى ، بل إنها كانت تختلف داخل حصة الالتزام الواحدة ، تبعاً لنوعية الأرض . كما سنرى ذلك في حينه ، وكان له كذلك حق الانتفاع بها بنفسه أو تأجيرها ، أو رهنها لمدة قصيرة ، إذا دعت له ظروفه إلى ذلك (٢) .

أما القسم الثاني من أراضي الالتزام ، فكان يسمى « أرض الأوسية » . وقد اختلفت مساحة هذا القسم ، كما هو ظاهر بدفاتر الترايع من حصة إلى أخرى . وكان هذا القسم يمنع للملتزم ، وظل هذا القسم من أرض الالتزام معفى من الضرائب . حتى مجيء الحملة الفرنسية ، حيث أن دفاتر الترايع التي وضعها رجال الحملة الفرنسية سجلت ضرائب مفروضة على هذا النوع (٣) . كما سنرى ذلك في حينه . وكان للملتزم حق زراعة هذا القسم لنفسه

---

(١) دكتور أحمد أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير ، ص ٢٩ . ليس هناك فرق بين أرض الأثر ، وأرض المساحة سوى أن الأولى كانت ثابتة في مساحتها ، أما أرض المساحة ، فإن مساحتها كانت تتغير من سنة إلى أخرى .

(٢) دكتور محمد كامل مرسي ، الملكية المقارية ، ص ٤٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفاتر الترايع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٦ ، ١٦٠٧ ، وهذه الدفاتر وضعها رجال الحملة الفرنسية ، وأدخلوا معلوماتها من دفاتر المملوكين الأقباط وحددوا فيها مساحة كل نوع من أرض كل حصة بالفدان ، وفرضوا ضريبة على كل فدان اختلفت من حصة إلى أخرى ، وهذه الدفاتر في غاية الأهمية ، ولم نعثر من هذه المجموعة إلا على الدفاتر السابقة الذكر بهاميه . وهي خاصة على الترتيب بولايات : الشرقية ، الغربية ، المنوفية . ولا تدرى شيئاً عن مصير دفاتر باقي ولايات مصر الأخرى .

وكان فلاحو الناحية إذا أراد الملتزم استغلاله لنفسه يقومون بزراعته له عن طريق السخرة التي أصبحت عبئاً من الأعباء الملقاة على عاتق الفلاحين .  
وفي بعض الأحيان كان الملتزم يقوم بتأجير أرض الأوسية للفلاحين نظير قدر معلوم من الأموال عن كل فدان يحصله لنفسه (١) .  
هذا عن الأراضي الخراجية بنوعيتها التي أصبحت في القرن الثامن عشر ، تمثل أراضي الالتزام .

## ٢ - أراضي الرزق :

كانت تمثل مساحات واسعة من الأرض ، في جهات عديدة من البلاد ، أنعم بها السلاطين السابقون على بعض الناس ، وأصبح حق الانتفاع بها ينتقل بالمراث للورثة ، وأصبح لأصحاب حق الانتفاع ، أن يتصرفوا فيها بكافة وجوه الانتفاع . وكان أكثر أراضي الرزق موقوفاً على مكة ، والمدينة ، وعلى المساجد والأضرحة ، وعلى أعمال البر والصدقة والإحسان ، من تسكيات ومكاتب وأسبلة لسقي الناس ، وأحواض لسقي الدواب . ومقارء لتلاوة القرآن ، وبعض طلبية العلم (٢) . وكانت أراضي الرزق معفاة من الضرائب ، ولا يدفع عنها للروزنامة ، إلا ضريبة رمزية باسم « مال حماية » نظير حماية رجال الإدارة لهذه الأراضي ، من العبث بها ، أو السطو عليها ، ولذا فإن بعض الملتزمين لجأ ، إلى عمليات الاحتيال في رصد جزء من الأراضي الداخلة في التزاماتهم على أعمال البر ، وجعلوا الجزء الأكبر من هذه الأراضي ، وقفاً على ورثتهم وأرقائهم ، وكان السائد أن يلجأ الملتزم إلى وقف جزء من أرض أوسيته ، ولا يلجأ إلى وقف أرض الفلاحة إلا نادراً (٣) .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالي ، رقم ٢٧٨ ، مادة ٦٥١ ، ص ٣٨٣ .

(٢) أبو المحاسن بن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، ج ٩ ، ص ٥٣ .

— دكتور أحمد أحمد الحنة ، تاريخ الزراعة ، ص ٣٢ .

— دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، العصر الماليكي في مصر والشام ، ص ٤١٩ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٣٢ ، ٢٢٣ .

( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٤ هـ ، شوال ١٢٢٥ ، جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ الموافق يونيو ١٨٠٩ م ،

أكتوبر ١٨١٠ م ، أبريل ١٨١٤ م )

— دكتور أحمد أحمد الحنة ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

— Lancret, op. cit., pp. 473 — 493.

— Sacy, op. cit., pp. 8 — 9, 28 — 34 .

وأنظر كذلك

وبهذه الوسيلة ازدادت مساحة أرضى الرزق ، حتى صارت أراضي بعض القرى — فى بعض المناطق — موقوفة كلها ، ورصدت الدفاتر كثيراً من القرى التى ، أصبحت أراضي الرزق فيها تمثل نصف المساحة ، أو أكثر قليلا ، وتفاوتت مساحة أرض الرزق من منطقة إلى أخرى (١) .

ولذا فإن الروزنامة خصصت دفاتر معينة لهذا النوع من الأراضي ، أسمتها باسم « دفاتر الرزق الأحياسية » وأصبح لكل ولاية دفاتر معينة للرزق الموجودة فيها ، وفى هذه الدفاتر تتبع لكل رزقة ، مكانها ومساحتها وتاريخ إنشائها وأصحاب حق الانتفاع بها وأوجه صرف ريعها ، وصور الحجج والإفراجات الخاصة بها (٢) . وقد أفدت كثيراً من هذه الدفاتر فى مواضع كثيرة من البحث .

### ٣ — أراضي الاطلاق « اوتلاق » :

أرض معفاة من الضرائب ، خصصت أساساً لمرعى خيل الباشا ، وإبسكوات الممالك ، فهى عبارة عن أراضي تابعة للحكومة ، وقد سمح الباشوات فى القرن الثامن عشر للملتزمين الذين تقع هذه الأراضي فى حصص التزاماتهم بضمها إلى أراضيهم ، والانتفاع بها نظير مبلغ من المال يدفع للباشا (٣) .

وإلى جانب هذه الأنواع الثلاثة الرئيسية التى انقسمت إليها الأراضي المصرية من حيث مهامها المالية ، وتقدير الضرائب عليها ، فإن دفاتر الالتزام ، ودفاتر الترابيع ، سجلت ضمن أراضي بعض القرى ، أنواعاً أخرى ، مثل « أراضي المناجزة » وهى الأراضي التى أصابها الضعف ، ولم تعد تصلح بصورة جيدة للزراعة : « وبور الحوالى » وهى الأراضي التى كان يصيدها البوار ، فى بعض السنوات ، ولم تزرع .

— حيث يشير إلى وجود نوعين من الأراضي المعفاة من الضرائب ، كان يطلق على النوع الأول منها فى مصر السفلى اسم « أرض مسبوحة » وأطلق على النوع الثانى منها فى مصر العليا اسم « سعلطة » وكانت هذه الأراضي تتقل بالارث ، وكانت هذه الأراضي فى الغالب فى أيدي مشايخ القرى .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ،

١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) ، عين ( ٦١ ) ، دفاتر الأحياس ، رقم ١٦١٧ ،

١٦١٩ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

(٣) دكتور أحمد أحمد الحنة ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

وهذان النوعان من الأراضي قدرت عليها ضرائب بسيطة (١) ، تتفق وطبيعة ما يزرع فيها من محصولات .

### نظام المقاطعات أو الأمانات :

أدار العثمانيون الأراضي المصرية ، منذ دخولهم مصر ( ٩٢٣ هـ — ١٥١٧ م ) وحتى منتصف القرن السابع عشر ، عن طريق نظام المقاطعات ، أو ما كان يسمى بالأمانات ، وكان هذا النظام يقوم على أساس أن كل قرية ، أو عدة قرى متقاربة تكون مقاطعة ، أو أمانة ، أى تكون وحدة إدارية ومالية في ذات الوقت ، وكان لكل مقاطعة ، أو أمانة ، عامل يعد مسئولاً عن المال المبرى المقرر على هذه المقاطعة ، فهو كان يقوم بعمل الملتزم ، قبل تطبيق هذا النظام ، وإن لم يكن مثل الملتزم . فهو ليس له أرض أوسية ، أو غيرها من الحقوق التي أصبحت للملتزم . وإنما هو مجرد موظف مسئول لدى الروزنامة ، يتقاضى أجراً على عمله شأنه شأن بقية موظفي هذا النظام ، كما كان لكل مقاطعة « مفتش » يحمل لقب « أمين » أو « أفندي » مهمته الإشراف على الأراضي القابلة للزراعة ، وتحديد ما عليها من ضرائب ، وكان يعاونه في عمله هذا عدد من الكتبة . وكان من حق هؤلاء المفتشين أن يستعينوا بمشايخ القرى وأجهزة الإدارة من كشاف ، وغيرهم لتذليل ما يعترضهم من صعوبات في عملهم ، وقد نص قانون نامه سليمان بأن على رجال الإدارة . « أن يقدموا لهؤلاء المفتشين « الأمانة » ... مافي وسعهم من عون . ولا يتمتعون عن إمدادهم ومظاهرتهم ولا يمكنون عاملاً أن « يلتزم » المقاطعة من جديد إذا تمت مدة تحويله ( أى سنة انتفاعه بالمقاطعة ) ، ولم يفت ديونه من التحويل ( العام ) الفائت ... أى أن على رجال الإدارة أن يشدوا من أزر المفتشين في إبعاد العمال الذين يقصرون في تسديد الأموال الأميرية المقررة على مقاطعاتهم ، وتمكين غيرهم من العمل من الحلول محلهم ... »

وقد حمل قانون نامه سليمان هؤلاء الموظفين مسئولية بقاء جزء من الأرض دون زراعة فنص على أن يقوم « العمال والأمانة » والكتاب بدورهم بتخصير الأرض بكل وسعهم ويصرفون في ذلك جهدهم فلا يدعون أرضاً لم تخصر » (٢) أى تركها بدون زراعة .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترايع ، رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٩ ) ، دفاتر الالتزام ، رقم ( ١٢٣ ) وما بعده .  
(٢) قانون نامه سليمان ، النسخة التي سبقت الإشارة إليها . ص ١ .

وقد وضع قانون نامه سليمان ضوابط لإحكام هذا النظام ، ولم يترك لهؤلاء الموظفين حرية تقدير الضرائب حسب أهوائهم ، وإنما نص على أن « تسكتب تذكرة ( أى دفتر ) بمحاصيل كل قرية في الديار المصرية سواء في ذلك الأموال السلطانية ، ورسوم الكشوفية ورسوم الشياخة وأموال الأوقاف ، والرزق والأملاك . . . وتقدم التذكرة المذكورة لأمير الأمراء في مصر ، فيضع عليها إمضاء ويختتمها بخاتمه هو وناظر الأموال . . . ويحفظ أهل كل قرية تذكرة قريتهم ، يؤدون ما عليهم من رسوم وحقوق ( أى ضرائب ) بموجبها . فإن تمدى عليهم أحد وطالبهم بما ليس في التذكرة ، أو تجاوز في الطلب ما هو منصوص فيها ، اشتكى عليه الفلاحون لأمير الأمراء فيسترد ما أخذ منهم عدواناً ، وقاصص المعتدى على ذلك فإن عاد ولم يرعو ، قبض عليه أمير الأمراء وأحكم سياسته (١) » بل إن قانون نامه سليمان زاد في أحكامه الرقابة على هؤلاء الموظفين فنص على أنه في حالة وقوع خلاف بينهم وبين الفلاحين حول الضرائب المقررة على الأراضي ، فيجب أن يرجع في ذلك الأمر إلى « دفتر شهود البلاد الذي يدون حين جمع الرسوم فلا يطلب من فلاح شاهد . بل تراجع مضامين هذا الدفتر ، ويعمل بمؤداها إذا لا يبيته خارج هذا الدفتر » (٢) وحرص على أن تكون عمليات مسح الأراضي « وقت نمو الزرع ، إذ به التفريق : بين المزروع من الأرض وغير المزروع » وعلى المساح أن يسجل المقدار الذي مسح لديه عند المساحة « بلا زيادة ولا نقصان ويشير في دفتره إلى عدد القدادين » وأعطى للفلاح حق استلاف التقاوى من ديوان المقاطعة : في حالة عدم توفرها لديه : حتى لا يترك جزء من الأرض دون زراعة نتيجة لعدم إمداد الفلاحين بالتقاوى اللازمة لزراعة أراضيهم . فإن ظهر « عند التفتيش أن بعض الأراضي لم تزرع لعدم تسليف التقاوى اللازمة . فيحكم سياسة الكشاف والشيوخ والعمال لإهمالهم تسليفها » (٣) .

(١) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١ .

(٢) نص قانون نامه بهذا الخصوص أن « البعض من الكشاف والأمناء وماسوى ذلك من مباشرين يقبضون ماعلى الفلاحين من حقوق شرعية ورسوم عادية ثم يدعون بأن البعض منها مايزال في ذمم القرويين باقياً ، ولايعيرون أفكار القرويين آذاناً ساغية ولايقيمون لمسا يقدمون من شهود وزناً ، وأن هذا سبب لإكل وخياع الأموال ووسيلة للضغط على الرعية وأمرنا الشريف في القضية على إعادة الجارية في تلك الديار أى الرجوع إلى . . دفتر شهود البلاد » .

(٣) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١ - ٢ .



ويتضح من هذه الضمانات التي وضعها قانون نامية سليمان لهذا النظام، أنه كان حريصاً على إدارة الأرض المصرية بأسلوب نزيه . يخلص الفلاحين من المظالم التي كانت واقعة على عاتقهم قبل دخول العثمانيين مصر ( ٩٢٣ هـ — ١٥١٧ م ) (١) .

ولكن ذلك النظام — الأمانات أو المقاطعات — لم ينبجح في إدارة الأرض على الوجه الذي كان يراد له ، لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي :

(أولاً) إن الموظفين الذين كانوا مسئولين عن تطبيق هذا النظام تعاونهم أجهزة الإدارة لم يعبأوا بنصوص القانون، واتبعوا أساليب غير مشروعة، لزيادة متحصلاتهم الشخصية، وتعسفوا في معاملتهم للفلاحين وادعوا عليهم ، في كثير من الأحيان، عدم تسديدهم للأموال الأميرية رغم إراز الفلاحين ما لديهم من إثباتات، ولكن ذلك لم يجد مع هؤلاء الموظفين فتىلاً (٢) . ومن هنا فإن هذه الضمانات فقدت فاعليتها ، بل ثبت أن وضع الضمانات شيء وتنفيذها شيء آخر . . . .

(ثانياً) قام المفتشون في كثير من المقاطعات . بتعيين وكلاء لهم ، ولم يكن هؤلاء الوكلاء أقل تعسفاً في معاملتهم للفلاحين من المفتشين الذين أدى إبتعادهم عن مناطق إشرافهم، إلى عجزهم عن تقدير الضرائب، على هذه الأراضي، تقدير سليماً ، وكان ذلك من صميم عملهم، ولذا فإنهم أصبحوا يسيرون في تقديرهم للضرائب على غير نظام . وأدى ذلك بدوره إلى الفوضى في تقدير الضرائب ، وبالتالي أرهاق الفلاحين، وترك لبقية الموظفين وجهاز الإدارة فرصة استغلال نفوذهم على الفلاحين، والعبث بأموالهم . حتى اضطروا في بعض الأحيان ، إلى ترك أراضيهم دون زراعة ، فأدى ذلك إلى تدهور الزراعة في كثير من المناطق (٣) .

(١) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

أبو الحسن بن تقي بردي ، النجوم الزاهرة ، ج ٦ ، ص ٣٥٥ ، حيث نجد في هذين المصدرين وصفاً ضافياً للمظالم التي وقع الفلاحون تحت أعبائها قبل العصر العثماني وتعرضهم لغش وظلم الأجهزة الإدارية .

(٢) قانون نامية سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢ .

أثارت هذه الأمور ثائرة محمد بن إياس ، فألف سموه الأيبر به عن تعسف هؤلاء الموظفين مع الفلاحين فقال :

كان ابن عثمان مذبحاً مصر كالفيصف رجل وولى عليسيا كل صاحب حيف  
مباشرين يجوروا في الشسا والصيف أطراف أقاليمهم تفعلسل قعدال اليصف

أنظر محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٢٢٢ — ٢٢٣ .

(٣) قانون نامية سليمان ، النسخة السابقة ، ص ٢٥ .

وإزاء هذه الفوضى اضطر بعض الباشوات، إلى إدخال بعض التمديلات المالية، من أجل ضبط هذه الأمور، وكان أعظم هذه التمديلات التي قام بها مقصود باشا (١٠٥٢ / ١٠٥٣ هـ — ١٦٤٢ / ١٦٤٣ م) حيث أعاد تنظيم المالية المصرية بكافة فروعها، وأنشأ ديوان الروزنامة ومطور نظام المقاطعات، وحاول إحكام الرقابة على الموظفين المسؤولين عنه، عن طريق جعلهم مسئولين مسئولية مباشرة أمام ديوان الروزنامة<sup>(١)</sup>، ولكن هذا التطوير لم يثبت كبير نجاح، نظراً لوسائل الخداع والنش، التي اتبعها هؤلاء الموظفون، وبما أنهم في هذا الميدان أجهزة الإدارة المحلية<sup>(٢)</sup>، وخاصة رجال الإسيابية المقيمون في بلاد الأرياف، ولذا فإن الدولة العثمانية رأت أنه لا بد من وجود نظام المقاطعات أو الأمانات، يحكم سيطرتها على جباية الأموال المقررة على الأراضي، وفي نفس الوقت يحمي الفلاحين من عبث هؤلاء الموظفين، فكان أن اهتمت إلى نظام الالتزام، وبدأت تطبقه في مصر منذ (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م)، حيث حمل أول دفتر منظم خاص بهذا النظام ذلك التاريخ<sup>(٣)</sup>.

### نظام الالتزام :

هو نظام مطوّر لنظام المقاطعات أو الأمانات، كانت الدولة العثمانية قد وجدته مطبقاً في بعض البلاد التي خضعت لها في الأناضول والروملية<sup>(٤)</sup>، وشمال العراق، فأبقت عليه حيث أثبت نجاحه ولما عجز نظام المقاطعات في مصر، عن إدارة الأرض للأسباب التي سبق ذكرها، اضطرت الدولة إلى تطبيق هذا النظام في مصر، وهو نظام لا يخضع لموظفين تابعين للحكومة، وإنما يتكفل فيه من يشاء، من الأمراء المالك ورجال العسكرية ومشايخ العرب وغيرهم بتحصيل الضرائب المقررة على أراضي قرية، أو أكثر، أو أقل عن مدة معينة، وذلك

(١) روبرت مونتريان، العلاقات بين القاهرة واستنبول أثناء الحكم العثماني لمصر من القرن ١٦ حتى القرن ١٨، ترجمة زهير الشايب، مجلة المجلة العدد ١٥٨، فبراير ١٩٧٠.

— Hammer J. De, Histoire de l'Empire Ottoman Tome 10, p. 31.

(٢) أمين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي باشا، ج ٢، ص ٥٣.

(٣) دار المخطوطات العمومية، مخزن (١) تركي، عين (١)، دفتر رقم (١) التزام، بتاريخ (١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م).

(٤) هاملتون جيب، وبون، المصدر السابق، ج ٢، ص ٥٣.

— Grouchley A. E., The economic development of Modern Egypt, p. 16.



وهما يمثلان أرض الالتزام ، وسنناقش فيما يلي كيف أدير كل من النوعين . في ظل نظام الالتزام .

### أرض الفلاحة :

كانت هي الجزء الغالب من أرض الناحية . وكانت تقسم إلى أربعة وعشرين جزءاً متساوياً ، كل جزء منها يسمى قيراطاً . وهي الأرض التي يقوم الملتزم بالالتزام بها . نظير تسديد ما عليها من ضرائب ، وفي حالة وجود أكثر من ملتزم لأرض الفلاحة في الناحية الواحدة ، كانت تقسم بينهم بنسبة القيراط . وهي الأرض التي يقوم الملتزم أو الملتزمون بتوزيعها على الفلاحين لزراعتها . نظير الإيجار الذي يتفق عليه الملتزم مع الفلاحين<sup>(١)</sup> ، وكان الجزء الذي يقوم الفلاح بزراعته يطلق عليه في الوجه البحري « أرض الأثر » . وأصبحت أرض الفلاحة تسمى في الوجه البحري عموماً « أرض أثر الفلاحين » ، وذلك لعدم تأثر مساحات الأرض في غالب الأحيان بأخطار الفيضانات . وبقاء هذه الأرض في حوزة الفلاح مادام يسدد الأموال المقررة عليها . وذلك بعكس ما كان عليه الحال في الوجه القبلي . حيث كانت مساحات الأرض تتأثر بالفيضانات ، ولذا فإن عمليات مسح الأرض وتوزيعها على الفلاحين بمعرفة مشايخ القرى والملتزمين وأجهزة الإدارة كانت تتم سنوياً . بعد انحسار مياه الفيضان عنها حيث ، توزع على الفلاحين الأرض الصالحة للزراعة فقط ، وذلك حسب قدرة كل منهم على زراعتها . ولذا سميت « أرض المساحة »<sup>(٢)</sup> نظراً لأن توزيعها يتم بناء على مسح الأرض سنوياً .

ومن هنا فإن فلاح الوجه القبلي ، لم يكن مرتبطاً بالأرض باستمرار ، إذ أن بقاءه في زراعة الأرض ودفع ضرائبها ، لا يسرى إلا سنة واحدة ، وليس في استطاعة الملتزم أن يجبره على الاستمرار في زراعة الأرض ، إذ أن التعاقد بينهما اختياري ، ينتهي بمحصاد الزرع ، بعكس الحال في مصر السفلى ، حيث كان الفلاح مرتبطاً بالأرض نظراً

(١) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

— Lancret, op. cit., p. 471.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الرابع ، رقم ١٦٠٥ ،

لاستمرارها في حوزته . حتى أصبح ملزماً بزراعتها ودفع ضرائبها ، فإن تركها وهرب أرغمه الملزم على الرجوع .

وقد اتضح من دفاتر الترايع التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية ، والتي أخذت معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط ، كما سبقت الإشارة أن أرض الفلاحة كانت تقسم من حيث جودتها إلى ثلاث أقسام : عال ، ووسط ، ودون . وقد اختلفت الأموال الأميرية المقررة على كل نوع منها ، وقد سجلت هذه الدفاتر أعلى ضريبة على النوع العال من أرض الفلاحة بمبلغ « ١٤٠ » بارة كما في قرية شلشلمون<sup>(١)</sup> ، وظهر الجمل ، تابع ولاية الشرقية ، وأقل ضريبة على الدون والوسط من هذه الأرض ، هي « ٦٦ » بارة كما في قرية سفينة<sup>(٢)</sup> . وشابات ، وفي معظم الحالات كانت الضريبة تتراوح بين هاتين الضريبتين ، مع وجود حالة شاذة واحدة سجلتها هذه الدفاتر . في أرض فلاحة قرية ميت بشار<sup>(٣)</sup> تابع الشرقية<sup>(٤)</sup> حيث وجدت مساحة عشر أفدنة ، فرضت على كل فدان منها ضريبة « ٤٠٠ » بارة ولم يذكر في الدفاتر أى تفسير لهذا الارتفاع المفاجئ .

فإذا اعتبرنا — كقاعدة عامة — الحد الأدنى للضرائب الرسمية « المال الميرى » التي كانت تفرض على الأراضى المصرية ، في القرن الثامن عشر هو « ٦٦ » بارة ، والحد الأقصى هو « ١٤٠ » بارة . لا تضح أن الملزم كان يقوم بتأجير هذه الأرض للفلاحين بسعر أعلى يفوق في كثير من الأحيان أربعة أو خمسة أمثال المال الميرى المقرر عليها . حيث سجلت وثائق المحكمة الشرعية . أن ملزماً أأجر الفدان من طين فلاحة

(١) شلشلمون : حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، اسمها الأصلي شلشلمون ثم حرف إلى شلشلمون ، الاسم الذي لا تزال تحمله ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٣ .  
(٢) سفينة : حالياً إحدى نواحي مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، ورد اسمها في تاريخ ( ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م ) محرفاً باسم سفينة ولا تزال تعرف به حتى الآن ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٣) ميت بشار : حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها منية بشار ، ثم حرف إلى ميت بشار ، وهو الاسم الذى تحمله إلى اليوم ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترايع ، ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ص ٤٩ .

حصته بمبلغ « ٣٦٩ » بارة ، عدا ما يقوم به الفلاحون من تسديد ضرائب البراني<sup>(١)</sup> .  
وملتزم آخر أجر الفدان من النوع « العال » بمبلغ « ٦٠٠ » بارة والفدان من النوعين  
« الأوسط » و « الدون » بمبلغ « ٥٠٠ » بارة<sup>(٢)</sup> . وربما كان في ذلك تفسير لزيادة  
فائض الملتزم . عن مقدار المال الميرى ، كما اتضح من دراسة دفاتر الالتزام . كما سنرى  
ذلك في حينه .

وقد كان على الملتزم ، أن يقوم بتسديد الأموال الأميرية المقررة على حصة التزامه على  
ثلاثة أقساط متساوية ، في مواعيد تحددها له الروزنامة ، وإن لم يلتزم بهذه المواعيد ، إلا أنه  
كان يجب عليه أن يتم تسديد هذه الأموال في نهاية العام . أو بداية العام التالي . ليضمن استمراره  
كملتزم لحصته . ولم تشر الدفاتر الأولى الخاصة بهذا النظام إلى أى نوع من الضرائب  
الأخرى ، عدا الأموال الأميرية ، كما أصبح شأن هذه الدفاتر في القرن الثامن عشر ، حيث  
أصبحت تسجل كل الأعباء المالية المفروضة على الفلاحين<sup>(٣)</sup> .

هذا عن أرض الفلاحة من حصة الالتزام ، وكيف كانت تدار في ظل نظام الالتزام . بقيت  
دراسة القسم الثاني من أرض الالتزام . وهو ما عرف بأرض الأوسية ، وهذا ما سوف  
نعالجه فيما يلي :

#### أرض الأوسية :

أصبح الملتزم طبقاً لنظام الالتزام ممثلاً للحكومة ، ونائباً عنها في إدارة الأرض ، وخوّلته  
الحكومة المركزية ، سلطات واسعة في حصة التزامه . وكان الجهاز الإداري المحلي يعمل على  
تمكينه كما رأينا من تنفيذ هذه السلطات . ولذا كان عليه أن يعمل على صيانة المرافق التي توجد  
في حصة التزامه ، وفي نظير قيامه بهذا العمل ، فإن الحكومة خصصت له جزءاً من أرض القرية  
معنى من الضرائب ، عرف باسم « أرض الأوسية »<sup>(٤)</sup> . وكان على فلاحى الناحية القيام بزرع  
هذا الجزء سخرة لنفع الملتزم ، إذا أراد زراعته لنفسه ، وإن كان في بعض الأحيان يقوم

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، مجلات الباب المال ، مجلد رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، محفظة دشت رقم ٢٩٢ ، ص ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٣) دار المحفوظات السومية ، مخزن ( ١ ) ، عين ( ١ ) ، دفاتر الالتزام رقم ٢٤١ .

(٤) يعقوب أرئين ، المصدر السابق ، ص ص ٤٥ - ٤٦ .

— دكتور محمد كامل مرسى الملكية العقارية ، ص ٨٩ .

بتأجير هذا الجزء للفلاحين نظير مبلغ من المال يحصله لنفسه (١) ، وذلك في الأحوال التي كان الملتزم لا يقيم فيها في حصة التزامه .

وإذا وجد أكثر من ملتزم في الناحية فإن « أرض الأوسية » ، كانت تقسم بينهم بنسبة حصصهم من أرض الفلاحة ، وقد ذكر لانكريه Lancret أن النسبة بين « أرض الفلاحة » التي يقوم الفلاحين بزراعتها و « أرض الأوسية » لم تكن ثابتة في جميع القرى وأنه لا توجد « أرض أوسية » في مصر العليا جنوب النيا ، وأما النسبة بين « أرض الأوسية » و « أرض الفلاحة » في مصر السفلى تبلغ العشر (  $\frac{1}{10}$  ) تقريباً (٢) ، وهذا القول يحتاج إلى تمحيص في ضوء المعلومات المسجلة في دفاتر الترايع ، التي وضعها رجال الحملة الفرنسية أنفسهم :

(أولاً) القول بأنه لم توجد « أرض أوسية » جنوب النيا ، ربما كان مجانباً للصواب فرغم أن دفاتر الالتزام عموماً ، سواء الخاصة منها بالوجه البحري أو القبلي ، لا يوجد بين البيانات التي تحويها أى إشارة إلى « أرض الأوسية » حيث تقتصر بياناتها على ذكر الناحية وأسماء ملتزميها ، ومقدار الأموال الأميرية المقررة عليها ، ومع غياب دفاتر الترايع الخاصة بهذه المنطقة (جنوب النيا) ، وهى الدفاتر الوحيدة التي سجلت مساحات القرى ، وأنواع الأراضي الموجودة بكل ناحية ، مع عدم توفر هذه البيانات ، إلا أن هناك إشارات في المصادر المعاصرة ، وفي سجلات المحكمة الشرعية إلى وجود « دور أوسية » في بعض القرى في الصعيد . وحيث إن هذه الدور لا توجد إلا في النواحي التي توجد بها « أرض أوسية » ، فلعل في ذلك دليلاً على وجود « أراضي أوسية » جنوب النيا ، وليس كما ذكر لانكريه (٣) .

(ثانياً) مع التسليم بعدم ثبات نسبة هذه الأراضي من ناحية إلى أخرى ، إلا أن هذه النسبة كما اتضح من فحص دفاتر الترايع المتوفرة . والخاصة بولايات الوجه البحري ، لم تنزل إلى نسبة العشر (  $\frac{1}{10}$  ) كما ذكر لانكريه ، بل إنها تراوحت بين نصف أو ثلث أو ربع

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الباب العالي ، سجل رقم ٣١٣ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ ،  
محفوظة دشت ٢٩٢ ، ص ص ٣٠٥ - ٣٠٦

— Lancret, op. cit., p. 471.

(٢) أحمد شلبي بن عبد الفتى ، أوضح الإشارات ، ص ٤٧٢ - ٤٧٥ ، أحمد كشدا عزبان ،  
الدائرة المنصانة ، ج ١ ، ص ١١٨ - ١٢٤ ، يوسف اللواتي ، تحفة الأحياب ، ص ٢٢٣ ،  
عل مبارك ، المخطط ، ج ٩ ، ص ص ٨٤ - ٨٥ .

مساحة أرض الناحية من واقع هذه الدفاتر فمثلاً جملة أراضي قرية منيا القمح (١) كانت « ٧٨٤ » فداناً ، كانت مساحة « أرض الفلاحة » « ٤٨٠ » فداناً ، « وأرض الأوسية » « ٣٠٤ » فداناً ، بل إن قرية ميت بشار شذت عن هذه القاعدة حيث زادت مساحة « أرض الأوسية » فيها عن مساحة « أرض الفلاحة » فقد وصلت جملة مساحة أراضيها إلى ( ٧٥٥ ) فداناً و ( ١٢ ) قيراط ، كانت مساحة « أراضي الفلاحة » منها ( ٣٥١ ) فداناً ، بينما كانت مساحة « أرض الأوسية » ( ٤٠٤ ) أفدانة ( و ١٢ ) قيراطاً ، وهذه نماذج لاحصر لكل الحالات الواردة بالدفاتر المذكورة لإثبات عدم دقة قول لا نسكزية (٢) .

( ثالثاً ) اتضح من هذه الدفاتر أن بعض الملتزمين قام بتحويل أجزاء من « أرض الفلاحة » إلى « أرض أوسية » وأقر ديوان الروزنامة ذلك التصرف وسجله له ، وربما كانت هذه الأرض خاصة بفلاح تركها وهرب أو عجز عن تسديد ما عليها من أموال ، ولم يجد الملتزم من يحمل محله في زراعتها فضمها إلى أرض أوسيته ، خاصة وأن هذه الأحوال حدثت في نهاية القرن الثامن عشر ، أى في الوقت الذي وصلت فيه حال الفلاح المالية إلى درجة كبيرة من السوء ، وكان النظام كله يعاني من حالات إفلاسه ، فقد سجلت هذه الدفاتر أن محمد بك الألفي ملتزم قرية غباشه ، استولى على ( ٣ ) فدادين و ( ٢٣ ) قيراطاً و ( ١٢ ) سهماً من أثر الفلاحين ، وضمها إلى أرض أوسيته التي بلغت مساحتها « ٣٩٠ » فداناً من جملة أراضي الناحية التي بلغت ( ١٣٣١ ) فداناً و ( ٨ ) قيراط و ( ١٦ ) سهماً ، وكذلك حدث في قرية أبو العيال ، حيث ضمت مساحة ( ١٤ ) فداناً و ( ٣ ) قيراط و ( ٨ ) أسهم من أثر الفلاحين إلى « أرض الأوسية » (٣) ، وحقيقة الأمر أنه ليس هناك تعليل لمثل هذا التصرف سوى ما سبق ذكره بالإضافة إلى نجشع الملتزمين .

( رابعاً ) ذكر صاحب هز القحوف ، أن بعض قرى الوجه البغري ، ليس فيها « أرض أوسية » وذلك في معرض حديثه عن العونة ، حيث ذكر أنها « إنما تكون في بلاد

(١) منيا القمح : حالياً مدينة منيا القمح ، مقر مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، وهي قرية قديمة من أعمال الشرقية ، وورد اسمها مخرفاً في بعض المصادر باسم « منى القمح » ، والصحيح « منيا القمح » وهو الاسم الذي تعرف به إلى الآن ، القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) دفاتر الترايع رقم ١٦٠٥ ، ٤٩ ، ١٦٠٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترايع أرقام ١٦٠٥ ، ٤٩ ، ١٦٠٨ .



الملتزمين التي فيها الأوسية ، وهو أن خالب الملتزمين إذ أخذ قرية أو كفرًا من كفور الريف ، يزرع فيها أو في الكفر جانباً من الأرض . الذي يزرعه زرع الأوسية . والله الحمد أراح الله قريتنا منها إنما هي قراريط معلومة على الفلاحين لا يعرف الملتزم إلاخراجها يأخذها في كل سنة على التمام والسكّال وإن كان عليهم بعض العوائد ومظالم ، فليست كبلاد الأوسية ، لأنهم دائماً في تعب ، وكدر وغرامة وسخر وهم زائد» (١).

وبفحص دفاتر الترايع التي سبقت الإشارة إليها اتضح منها صحة ماذهب إليه هذا المصدر فقد وجد في كل ولاية عدة قرى ليست بها « أرض أوسية » حيث إن هذه الدفاتر لم تسجل بين أنواع أراضي هذه القرى « أرض أوسية » وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قرى : المساعدة ، العربن وتوابها (٢) ، زرزمون (٣) ، حوض نجيح (٤) ، شمنديل ، شنبارة (٥) القنيات (٦) تابع ولاية الشرقية ، جناح (٧) ، خباطة (٨) ، كفر الأفرع تابع ولاية الغربية ، فهذه القرى وكثير غيرها لم تسجل هذه الدفاتر أي ذكر فيها لأرض أوسية ، ولم نجد لا في

(١) يوسف الشريبي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) العربن : حالياً إحدى قرى مركز فاقوس ، محافظة الشرقية ، وتكتب في بعض المصادر « العارين » ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ١ ، ص ١١٣ ) .

(٣) زرزمون : حالياً إحدى قرى مركز هيا ، محافظة الشرقية ، ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ١ ، ص ١٥٥ ) .

(٤) حوض نجيح : قرية قديمة اسمها السابق كوم نجيح ، وهي حالياً إحدى قرى مركز هيا ، محافظة الشرقية ، ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ١ ، ص ١٥٧ ) .

(٥) شنبارة : تتبع حالياً مركز أبو حماد ، محافظة الشرقية ، ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ١ ، ص ٧٨ ) .

(٦) القنيات : تتبع حالياً مركز الزقازيق ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها القنابات ، ثم وردت في بعض المصادر القنيات وهو الاسم الذي وردت به في الدفاتر ، وتكتب حالياً القنابات ، ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ١ ، ص ٨٣ ) .

(٧) جناح : تعرف حالياً بمنية جناح ، مركز دسوق ، محافظة الغربية وقد اعتبرت ناحية مالية منذ الروك الناصري ٧١٥ هـ - ١٣١٥ م ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ٢ ، ص ٥٠ ) .

(٨) خباطة : حالياً تتبع مركز ملطا ، محافظة الغربية ، وأصل اسمها منية خباطة ثم وردت في تاريخ ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م باسمها الحال ولا تزال تحمله الآن ، ( القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ٢ ، ص ٩٨ ) .

الدفاتر ، ولا في وثائق المحكمة الشرعية ولا في المصادر المعاصرة أى تعليل لهذه الظاهرة ، أى ظاهرة عدم وجود « أرض أوسية » في بعض القرى (١).

(خامساً) : مما تجدر الإشارة إليه أن « أرض الأوسية » كانت معفاة من ضرائب الميرى ، حتى عجز الحملة الفرنسية حيث فرضت على هذه الأراضي ضرائب بنفس نسب ضرائب « أرض الفلاحة » وقسمت إلى نفس الأقسام التي كانت « أرض الفلاحة » مقسمة إليها أى « عال » و « وسط » و « دون » بل إنه في بعض القرى زادت الضرائب المفروضة على « أرض الأوسية » عن الضرائب المفروضة على مثلتها من « أرض الفلاحة » كما حدث في قرية ميت سهيل (٢) حيث كانت الضرائب المفروضة على أرض الفلاحة (٨٦) بارة على القدان ، بينما فرض على « أرض الأوسية » مبلغ ( ١٧٠ ) بارة وكتب أمامها زراعة الأهالي ، أى أن الملتزم لم يكن يستغلها لنفسه وإنما كان يقوم بتأجيرها للفلاحين (٣).

من العرض السابق لنوعى أرض الالتزام وحجم كل نوع وكيف كان تدار ، يتضح أن الملتزم قد اكتسب كثيراً من الحقوق على كلا النوعين ، وكذلك اكتسب الفلاح بعض الحقوق ، وتيسر للصورة لا بد من مناقشة حقوق كل من الملتزم والفلاح على أرض الفلاحة في إطار سياسة الدولة العامة التي استبقت في يدها ملكية حق الرقبة طبقاً لنصوص الشريعة الإسلامية ، وأعطت للآخرين حق الانتفاع بها نظير ما يدفعونه من خراج (٤).

#### (١) حقوق الملتزم على حصة التزامه :

بدراسة وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة ثبت أن الملتزم في القرن الثامن عشر ، اكتسب كثيراً من الحقوق على أرض حصة التزامه هي :

(١) دار المحفوظات السومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ٢٩ ) ، دفاتر الترايع ، أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٢) ميت سهيل : حالياً إحدى قرى مركز منيا القمح ، محافظة الشرقية ، أصل اسمها منية سهيل ثم حُرف إلى ميت سهيل ، الاسم الذي لا زال تعرف به حتى الآن ، ( القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ١ ، ص ١٤٦ ) .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترايع أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، مجلدات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ٣ ) ، ص ١٠١ .  
- دكتور أحمد أحمد الحقة ، المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .

(أولاً) : حق توريث حصة الالتزام : لأولاده، أو بمالكه البيض ، نظير « حلوان » ، أصبح يقدر بثلاثة أمثال فائض الحصة نفسها ولم تعد الالتزامات تعود إلى تصرف الحكومة إلا في حالات سبقت الإشارة إليها كاتقراض ذرية الملتزم وورثته أو عدم رغبتهم في الاتفاع بالحصة أو مصادرتها نتيجة عدم سداد الملتزم ما عليها من أموال أميرية .

وفي هذه الحالة تمت الحصة « محولة » وتعرضها الروزنامة في مزارد على لإعطائها إلى ملتزم جديد<sup>(١)</sup> .

(ثانياً) : حق بيع حصة الالتزام أو إسقاطها : نتيجة لاستقرار الملتزم في حصة التزامه فترة طويلة ، اكتسب حق بيعها أو إسقاطها لمن يريد كاملة أو أجزاء منها ، بشرط التنازل عن قرارات متساوية من « أرض الفلاحة » و « أرض الأوسية » في حالة إسقاطه جزءاً من حصة الالتزام<sup>(٢)</sup> . وكان من نتيجة هذا الحق أن ازدادت عمليات إسقاط القرى في عشرينات القرن الثامن عشر ، بصورة اضطرت الروزنامة إلى تخصيص دفاتر خاصة لتسجيل هذه العمليات سميت بـ « سجلات إسقاط القرى » ويحمل أول دفتر منها تاريخ ١١٤١ هـ — ١٧٢٨ م<sup>(٣)</sup> . وبمحص هذه السجلات ، اتضح أنه أصبح من حق الملتزم أن يسقط حصته أو أجزاء منها إلى الأبد ، أو لمدة معينة حسب المقد المبرم بين « المسقط » و « المستقط له » نظير مبلغ « الحلوان » الذي يتفقان عليه<sup>(٤)</sup> .

وما تجدر الإشارة إليه أن بعض الملتزمين لظروف اقتصادية خاصة بهم لجأوا إلى إسقاط حصص التزاماتهم الخاصة ، أو حصص مرقوقهم لمدة سنة واحدة نظير مبالغ معينة ، وقاموا باستئجارها في نفس اليوم من المسقط لهم بأجر معين ، أى أنها لم تخرج من أيديهم فعلاً وكانت حجة الاسقاط والاستئجار تكتبان في وقت واحد ، وكان ينص في حجة

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ٣ ، ص ٨٧ .

دكتور أحمد أحمد الحنة ، المصدر السابق ، ص ٣٠ — ٣١ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ٢٠١ ) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ١ ) ، حيث كتب على غلافه

هذا التاريخ كبداية لهذه السلسلة من السجلات .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ٣ ) ص ٨٧ .

الاستئجار على « أنه إذا حضر المستأجر (صاحب حق الانتفاع الأصلي) المشار إليه مبلغ الخوان العين ، مع مبلغ الأجرة المذكورة ، وأقبض ذلك للمؤجر (المسقط له) ، بتمامه وكاله في غاية السنة للمؤجر كان لاحق للمؤجر (المسقط له) المشار إليه ، لا تصرف ولا بتحدث ، ولا بالتزام ، ولا بغير ذلك وكانت ، « الحصة » عائدة راجعة إلى تصرف وتحدث والتزام المستأجر (صاحب حق الانتفاع الأصلي — المسقط) المشار إليه ، وإلا فهي باقية على تصرف وتحدث والتزام المؤجر (المسقط له) المشار إليه «<sup>(١)</sup> أى أن الملتزم المسقط إذا قام في نهاية السنة بتسديد المبلغ الذى أخذه نظير حصته مع مبلغ إيجارها لمدة سنة والذى يعد هو الربح الوحيد الذى يحصل عليه المسقط له ، استعاد حصته ، وإلا ضاعت عليه إلى الأبد (٢) ، ومما يلاحظ أن هذه العملية حققت مصلحة كل من الطرفين ، فقد مكنت الملتزم عن طريق ضمان حصته — بإسقاطها ، واستئجارها في نفس الوقت — أن أصبح يحصل على المبالغ التى هو فى حاجة إليها ، في نفس الوقت الذى ظل يملك فى استثمارها لصالحه ، مستغلا خبرته فى إدارة هذه الحصة ، بينما حققت لصاحب رأس المال ، والذى كان — كما اتضح من دفاتر إسقاط القرى — فى معظم الأحوال من فئة التجار ، حققت له استثمار رأس ماله ، وحصوله على ربح تمثل فى قيمة الإيجار التى يحصل عليها فوق مادفعه ، نظير مبلغ الإسقاط ، وفى نفس الوقت لم يورط نفسه ، فى إدارة الالتزامات التى لم يكن على خبرة بها (٣) .

وقد أنزلت هذه الظاهرة التزامات الأراضى الزراعية ، إلى ميدان التجارة والمضاربة فقد كانت هذه العمليات فى غالب الأحيان تتم فى القاهرة ، بين الأمراء المالكين وتابعيهم وبعض تجار القاهرة ، دون أن يتأثر بذلك وضع الفلاحين بتغيير ملتزم بآخر ، وفى كثير من الأحيان كان الملتزم الجديد ، لا ينتقل إلى منطقة الالتزام ، مادامت هذه الصفقة تحقق له ربحاً ، أصبح فى مقدوره أن يحصل عليه ، وهو فى مكانه بالقاهرة (٤) .

(ثالثاً) : حق رهن حصة الالتزام : سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، والمصادر المعاصرة

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١) ، مادة (٣) ، ص ٢ بتاريخ ربيع أول ١١٥٤ هـ - مايو ١٧٤١ م .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبيعات الباب العالى ، سجل ٢٠٧ ، مواد ١٢١٣ ، ١٢١٤ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل رقم (١٠) ، مادة ٣ ، ص ٢ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٢) ، ص ٩٣ .

الكثير من حالات رهن حصص الالتزامات ، وقد أدى هذا الحق — كما اتضح من وثائق المحكمة الشرعية — إلى كثير من المشاكل بين الملتزمين أنفسهم ، حتى اضطرت الإدارة إلى التدخل لوضع حد لهذه المشاكل ، وإنهاء عمليات النزاع عن طريق تمكين صاحب الحق من أخذ حقه طبقاً لما يديه من مستندات رسمية (١) .

ونتيجة لهذه الحقوق ، توطدت سلطة الملتزمين بصورة قوية على حصص التزاماتهم حتى تمكن بعض الملتزمين من وقف حصصهم ، كما تمكن ورثة بعضهم ، من استخلاص حصص الالتزام من الروزنامة دون « حلوان » (٢) ، ولطول بقاء الملتزمين ، وورثتهم في حصص الالتزامات ، أصبحت المصادر المعاصرة تطلق على القرى عبارات « بلادهم » أو « قراهم » ، أو « تعلقهم » على حد تعبير سجلات الروزنامة ، ووثائق المحكمة الشرعية (٣) ، وفي أثناء عمليات الصراع بين البيوت المملوكية في القرن الثامن عشر ، أصبح الاستيلاء على « بلاد » الأمراء المقتولين أو الهاربين ، أحد المطامع الرئيسية للمهريق المنتصر (٤) .

ورغم هذه الحقوق القوية ، التي اكتسبها الملتزمون على حصص التزاماتهم فإن ذلك لم يعطهم سوى حق الانتفاع بها دون بحق ملكية رقبها ، الذي استبقت عليه الدولة

(١) على سبيل المثال حدث ١١٧٩ هـ - ١٧٦٦ م نزاع بين الملتزم حوده بن الشيخ يوسف المرزوق وبين الملتزم عبد الرحمن أغا تابع المصونة حسن شاه حول حصص قدرها قيراط واحد من ناحية " بزدين بولاية الشرقية " وبعد أن طال النزاع بينهما ، عرض الأمر على الديوان العالي ، وبعد مناقشته ، أصدر الوزير حمزه باشا ( شوال ١١٧٩ - ١١٨٠ الموافق مارس ١٧٦٦ - ١٧٦٧ ) أمره الشريف بتمكين " عبد الرحمن أغا تابع حسن شاه من القيراط طبقاً للتقسيم المثبت باسمه في دفتر المقاطعة بالديوان العالي ، وعلا بجهة التقابل والإسقاط وقد قامت أجهزة الإدارة المحلية بتمكين عبد الرحمن أغا من القيراط المذكور فعلاً .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، سجل ( ٢ ) ، مادة ( ١٠٩ ) .

(٢) عبد الرحمن المهرق ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١٣٠ هـ - ١٧١٨ م ) ص ٥٤ .  
— أحمد كنفخدا عزيان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣١٠ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى سجل رقم ( ٢ ) ، ص ١٠٧ .  
— دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دوائر الترايع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ .

(٤) أحمد كنفخدا عزيان ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

في يدها. ، وإن كان تيسر سلطة الدولة في القرن الثامن عشر ، جعل حق الانتفاع يرتقى إلى مرتبة حق الملكية الخاصة ، وإن لم يكن كذلك قانوناً ، تلك هي الحقوق التي اكتسبها الملتزم على حصة التزامه .

#### (ب) حقوق الفلاح على أرض أثره أو مساحته :

الواقع أن نظام الحيازة هذا ، كما وضع من وثائق المحكمة الشرعية ، أعطى الفلاح الكثير من الحقوق على أرض « أثره » أو « مساحته » فقد أصبح من حق الفلاح : ( أولاً ) أن يشارك غيره في زراعة أرض أثره ، أو مساحته ، أو يؤجرها لغيره لمدة سنة أو أكثر ، نظير مبلغ من المال ، أو قدر من الغلال ، يتفقان عليها أي أنه أصبح من حق الفلاح ، أن ينتفع بأرض « أثره » أو « مساحته » « كيف شاء الانتفاع بالزراعة » على حد تعبير وثائق المحكمة الشرعية (١) .

( ثانياً ) كذلك اكتسب الفلاح حق رهن « أرض أثره » أو جزء منها ، وهو ما عرف « بالفاروق » لمدة قد تطول ، وقد تقصر ، نظير المبلغ الذي يتسلمه الفلاح من الشخص الذي رهن له « أرض أثره » ، وقد اتضح من وثائق المحكمة الشرعية ، أن هذا الحق بالذات قد أدى إلى كثير من المشاكل بين الفلاحين أنفسهم ، ولجأوا إلى القضاء لحلها ، ولكن في كثير من الحالات التي سجلتها وثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أن الراهن كان في غالب الأحيان ، يترك « أرض أثره » في يد الشخص الذي رهنها له لمدة يطول أمدها ثم يأتي بعد ذلك ورثته ، ويطالبون باسترداد هذه الأرض فسيكون الآخرون ينسكرون عليهم هذا الحق ، نظراً لطول المدة ، التي وصل أمدها ، في بعض الحالات إلى ميتين عاماً ، ومن هنا كانت تنور المنازعات الحادة بينهم ، حتى اضطرت الإدارة والقضاء إلى تعيين مدة خمس عشرة سنة ، لا يحق بعدها للراهن ، ولا لورثته استرداد « الفاروق » وقد صيغت كقاعدة قانونية أن « دعوى الأفيان لا تسمع بعد مضي خمس عشرة سنة » (٢) . ( ثالثاً ) هذا بالإضافة إلى أن الفلاح كان له حق الاستمرار « في أرض أثره » أو « مساحته » وليس من حق الملتزم ، أو أية جهة إدارية إبعاده عنها مادام يقوم بتسديد

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، محافظة دشت ، بحفلة رقم ٢٩٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالي ، سجل ٢٨٣ ، مادة ٤٤٤ ،

ما عليها من أموال أميرية ، وضرائب إضافية أخرى كما سئى ذلك في حينه ، تلك هي أهم الحقوق التي اكتسبها الفلاح على « أرض الفلاحة » .

من العرض السابق لصورة الالتزامات ، ولحقوق كل من الملتزمين ، والفلاحين يتضح أن النظام ، في بدايته ، كان يحمل في مظهره سمة النظام الإقطاعي ، وإن لم يكن كذلك في واقعه ، وإنما كان أقرب شكل إلى النظام الإقطاعي ، مع ملاحظة أن النظام الإقطاعي في أوروبا ، أوجد قيادات من بين الإقطاعيين تزعمت حركات المقاومة ضد الحكومة ، بعكس ما كان عليه الحال في نظام الالتزام ، الذي لم يصل إلى هذه المرحلة ولم يخرج من بين الملتزمين من يتزعم أى معارضة ضد أجهزة الإدارة ، بل إننا نجد في نظام الالتزام أن الملتزمين والجهاز الذي يتبعهم في القرية ساروا في ركاب الحكومة وربما يمكن تعليل هذه الظاهرة بأن أكثر الملتزمين كانوا من خارج الريف من بين الأمراء المالك والعسكريين . أى الفئات التي كانت لها علاقة بالسلطة ، ولذا فإنها لم تسكن في حاجة إلى معارضتها (١) .

وعلى كل فإن نظام الالتزام ظل محافظاً على سمته الشبيهة بالنظام الإقطاعي حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر على الأقل ، حيث بدأت عوامل كثيرة تشوب النظام ، وتجعله يتحلل ، ويدخل في مراحل تدهوره ، التي أدت إلى إفلاسه في نهاية الأمر ، والإجهاز عليه ، ولدراسة هذا التطور لابد من دراسة فئات الملتزمين وانتهائهم ، وحجم الالتزامات التي كانت في أيديهم .

### فئات الملتزمين :

لإيضاح فئات الملتزمين ، وانتهائهم ، وحجم كل فئة ، وضمت الجداولين الإحصائيين التاليين ، طبقاً للمعلومات ، التي وردت بدفاتر الالتزام ، أحدهما خاص بفترة بداية تطبيق النظام في مصر ١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م ، والثاني خاص بنهاية القرن الثامن عشر ١٢١٢ هـ — ١٧٩٧ م أى قبل وصول الحملة الفرنسية مباشرة ، وذلك حتى يمكن بمقارنة المعلومات الواردة بهذين الجدولين ، استخلاص بعض الأمور ، التي توضح تطور النظام والفئات التي شاركت في هذا النظام وفي ضوء هذه المعلومات . كذلك يمكن دراسة الظروف التي أدت إلى دخول كل فئة إلى ميدان الالتزام :

(١) صبحي وحبيده . في أصول المسألة المصرية ، ص ٧٩ .

— فوزى جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ انصر المملوك ، ص ١٥ — ١٦ .

جدول رقم (١)

بيان بعدد الملتزمين وفئاتهم من واقع دفتری الالتزام

رقم (١) ، (٢) ١٠٦٩ - ١٠٧١ - ١٦٥٨ - ١٦٦٠ م

الولاية	عدد الملتزمين	ماليك وعسكريون	عرب وغيرهم
جرجا	١٥٩	١٦٨	٤١
فيوم	٦٠	٤٧	١٣
بنساولية	١٣٢	١٠٣	٢٩
أشمونين	٦١	٥٨	٣
أقلام متفرقة	٢٨	٢٥	٣
شرقية	٤٦٨	٤٤٠	٢٨
منصورة ومنزلة	٢٥٨	٣٤٤	١٤
فارسكور	١٢	٩	٣
قليوب	٩٠	٨٨	٢
بحيرة	٢٢٣	٢٠٦	١٧
ألفيج	١٢٣	١٢٣	-
الجملة	١٧١٤	١٥٥١	١٥٣

جدول رقم (٢)

بيان بعدد الملتزمين وفئاتهم من واقع دفتری الالتزام

رقم (٧٩٢) ، (٧٩٣) ١٢١٢ - ١٧٩٧ م

الولاية	عدد الملتزمين	ماليك وعسكريون	عرب	نساء	علماء	تجار
جرجا	٢٠٠	٩١	٨٤	-	٢٢	٣
فيوم	١٤٣	٦٥	٤٧	٩	٧	١٥
بنساولية	٥٤٥	٣٥٩	١١٣	٢٧	٣٧	٩
أشمونين	٢١٩	١٠٨	٦٩	١٧	١٨	٧
أقلام متفرقة	٤٤٣	٢٦٣	٨٩	١٩	٩٧	٥
شرقية	٩٨٨	٥٧٦	١٢٧	٢١٢	٦٥	٧
منصورة	٧٥٧	٤٥١	١١٢	١٣٣	٥٧	٤
فارسكور	١٧	١٣	٢	-	١	١
قليوب	٢٩٥	١٥٧	٦٥	٤٤	١٧	٢
بحيرة	٥٨٣	٣٤٤	١٢٧	٩٧	١٢	٣
ألفيج	٢٣١	١٨٩	٢٥	١٢	٤	١
الجملة	٤٤٢٠	٢٦١٦	٨٦٠	٥٨٠	٣٠٧	٥٧

(١) ، (٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، هيون من رقم ١ - ١٣ دفاتر  
الالتزامات الخاصة بالوجهين البحري والقبلي ، حيث أتت بإسماء هذه الفئات وترتيبها في هذين الجدولين .



من هذين الجدولين يمكن استخلاص الحقائق التالية :

( أولاً ) إن الالتزام في بدء أمره كان قصراً على الفئات القادرة من الأمراء المالك وزجال الأوجاقات ، ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء والسادة الأشراف ، حيث لم يسجل في دفتر الأول ، سوى اسم الشيخ يوسف الحنبلى<sup>(١)</sup> ومحمد عبد الرحمن البكرى الصديقى<sup>(٢)</sup> واسم شيخ بلد واحد هو شريف عيسى شيخ بلدة بردوم تابع اليوم وقد كانت الفئات الغالبة على الالتزامات ، كما هو واضح من الجدول رقم ( ١ ) ، المالك وزجال الأوجاقات<sup>(٣)</sup> حيث إن نسبتهم كانت تمثل ( ٩١,٠٧ ٪ ) من مجموع عدد الملتزمين . بينما كانت الفئات الأخرى تمثل ( ٨,٩٣ ٪ ) من مجموع عدد الملتزمين .

( ثانياً ) يتضح من جدول رقم ( ١ ) كذلك أن حجم الالتزامات ، كان كبيراً إلى حد ما حيث إن عدد الملتزمين في جميع البلاد لم يزد على ( ١٧١٤ ) ملتزماً ، وهذا بخلاف ما حدث في نهاية القرن الثامن عشر ، حيث وصل عدد الملتزمين ، كما هو واضح من الجدول رقم ( ٢ ) ، ( ٤٤٢٠ ) ملتزماً أى ، وصل إلى ما يقارب قدر مرتين ونصف من مجموع عدد الملتزمين عند بداية تطبيق النظام في مصر ، مع التسليم بعدم دقة الإحصاء الثانى الخاص بنهاية القرن الثامن عشر ، لأن عددهم بالتأكيد في واقع أمره كان أكثر من هذا ، حيث إن هناك عبارات ، في كثير من دفاتر الالتزام الخاصة بالقرن الثامن عشر ، توحى بهذا الاعتقاد ، فمثلاً أمام كثير من الحصص ، كانت تكتب عبارات « التزام أولاد عبد الرحمن أفندى » أو التزام حريم مير اللوا محمد

(١) الشيخ يوسف الحنبلى : هو مرعى بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرى : نسبة إلى طور كرم بلدة بالقرب من نابلس ، حضر إلى القاهرة ودرس على شيوخها ، ثم تصدر للتدريس بالأزهر ، وله كثير من المؤلفات أهمها « نزعة الناظرين فيمن روى مصر من الخلفاء والسلاطين » ، مخطوط بالمكتبة الوطنية في ميونيخ تحت رقم Cod Arab 889.

ثم أصبح ملتزماً . أنظر محمد سيد كيلانى ، الأدب المصرى في ظل الحكم التركى ص ص ٢٨٠-٢٨١ .  
- دكتور عبد الكريم رافق ، المصدر السابق ، ٤٢٢ .

(٢) محمد عبد الرحمن البكرى الصديقى :  
هو أحد أبناء عبد الرحمن بن محمد بن أبى الحسين البكرى الصديقى ، وكان عالماً جليلاً ، وكان للناس فيه اعتقاد عظيم .

- محمد توفيق البكرى ، بيت الصديق ، ص ١٩٧ .  
(٣) دار المحفوظات العمومية ، فزون (١) ، عين (١) ، دفتر التزام رقم (١) خاص بالفترة من ( ١٠٦٩ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ م ) .

بيك الألفى » أو « حريم حسن أغا » وغيرها من العبارات المبهمة<sup>(١)</sup> ولذا فعند إنشاء هذا الإحصاء اضطررت إلى اعتبار أصحاب هذه الحصة . بعدد ملتزم واحد على أساس الحصة . ومما يؤيد رأينا هذا في أن عدد الملتزمين كان أكثر من العدد الوارد بالجدول رقم ( ٢ ) . ما ذكره De Chabrol أحد علماء الحملة الفرنسية من أن عدد الملتزمين في وقت الحملة كان حوالى ( ٦٠٠٠ ) ستة آلاف ملتزم<sup>(٢)</sup> على كل فإن هذه الكثرة في عدد الملتزمين . تضع أمامنا حقيقة هامة . هي صغر حجم الالتزامات وتفتتها في نهاية القرن الثامن عشر بصورة تسترعى الانتباه . وبخاصة في ولايات البنسايوة . والشرقية . والقلبيوية . كما هو واضح من مقارنة أرقام الجدولين .

( ثالثاً ) بمقارنة الجدول رقم ( ٢ ) بالجدول رقم ( ١ ) يتضح أن هناك فئات دخلت ميدان التزام الأراضي الزراعية في القرن الثامن عشر ولم تكن من بين الفئات التي شاركت فيه منذ بدء تطبيقه في مصر ، وهذه الفئات هي التجار والنساء ، كما يلاحظ من المقارنة زيادة عدد العلماء الذين أصبحوا يشاركون في التزامات الأراضي . وسوف ندرس الظروف ، التي أدت إلى مشاركة كل فئة في حينها .

( رابعاً ) : يتضح من الجدول رقم ( ٢ ) أن هناك ولايات لم تشارك النساء في التزاماتها مثل جرجا وفارسكور . وربما كان مرجع ذلك أن التزامات هاتين الولايتين بقيت محافظة على تمامتها . وكبر حجمها كما هو واضح من المقارنة . حيث إن ولاية جرجا . كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام في مصر ( ١٥٩ ) ملتزماً . وفي نهاية القرن الثامن عشر . وصل عدد ملتزميها إلى ( ٢٠٠ ) ملتزم أى أنه لم يزد بنفس النسبة التي زاد بها عدد ملتزمي الولايات الأخرى كما هو واضح من الجدولين . وكذلك فارسكور ، كان عدد ملتزميها عند بدء تطبيق النظام ( ١٢ ) ملتزماً . وفي نهاية القرن الثامن عشر . وصل عدد ملتزميها إلى ( ١٧ ) ملتزماً .

وفي ضوء هذه الأمور ، يمكن مناقشة الظروف ، والمراحل التي بدأت الفئات الأخرى فيها تشارك في ميدان التزام الأراضي الزراعية . فقد وضع من الجدول الأول ،

---

( ١ ) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ١٦٠٨ ١٦٠٩

( ٢ ) Chabrol M. De., Essai sur les Moeurs des habitants Modernes de L'Egypte, ( ٢ ) Tome 2, pp. 380-387.

أن الفئات . التي استعوزت على الالتزامات هي المالك، ورجال الأوجاقات أو المستعمون إليها ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء والأشراف . هذا بخلاف ماظهر من الجدول الثانى . حيث وضع أن هناك فئات جديدة بدأت تدخل هذا الميدان ، مثل التجار ، والنساء . وبفحص دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى ، منذ بداية تطبيق نظام الالتزام فى مصر ١٠٦٩ ١٦٥٨ م وحتى عام ١١٤١ ١٧٢٨ م كانت فئات الجدول الأول هي التي تلتزم الأراضى الزراعية . وفى ١١٤١ ١٧٢٨ م سجل الدفتر رقم ( ٢٩٣ ) الخاص بولايات الوجه البحرى اسم أول تاجر يدخل ميدان الالتزام هو محمد العماد الشرايى كبير تجار البن بالقاهرة كملتزم لقرية الدمنناوية بكامل الحصة ، وذكرت هذه الحقيقة كذلك وثائق المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى ، التي يحمل أول سجل منها هذا التاريخ ( ١١٤١ ١٧٢٨ م )<sup>(١)</sup> ، كما سبقت الإشارة وبناء على هذه المعلومات ، يمكن الحكم بأن أول فئة خلاف الفئات الأولى التي دخلت فى النظام منذ تطبيقه فى مصر ، كانت هي فئة التجار .

#### دخول التجار ميدان الالتزام :

يمكن التاريخ لدخول هذه الفئة ، ميدان التزام الأراضى الزراعية ، فى ضوء المعلومات السابقة بعام ١١٤١ ١٧٢٨ م ، وقد ثبت من وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى أن فئة تجار البن بالذات ، هي التي كان لها فرصة السبق ، فى هذا الميدان .

ويمكن الربط بين دخول هذه الفئة ميدان الالتزام ، والأحداث السياسية التي كانت مصر تمر بها فى ذلك الوقت ، فالصراعات السياسية والعسكرية التي شهدتها القرن الثامن عشر ، بين البيوت المملوكية التي كانت تسيطر على معظم الالتزامات ، وانقسام هذه البيوت فيما بينها إلى ققارية ، وقاسمية ، وقازد غلية ، ثم فترة حكم على بك ، وصراعه مع الأمراء المماليك المعارضين لنفوذه وأعوانهم من شيوخ العرب ، فى الوجهين البحرى والقبلى ، ثم فترة الحكم الثنائى بين إبراهيم بك و مراد بك ( ١٧٧٥ — ١٧٩٨ ) بعد صراع مرير بين الأمراء

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٩) ، دفتر التزام رقم (٢٩٣) .

- أرشيف المحكمة الشرعية بسجلات إسقاط القرى ، سجل ( ٣ ) ، ص ٨٧ .

الماليك . وانقسامهم إلى أمراء « قبليين » « وبحريين » على حد تعبير الجبرتي (١) . كانت هذه الصراعات بأحداثها الدامية من أهم العوامل التي أفسحت المجال لفئة التجار لدخول ميدان التزام الأراضي الزراعية وباستمرار هذا الصراع استمر دخول التجار هذا الميدان . وتعدي فئة تجار البن إلى غيرهم من فئات التجار مثل نجار الأقمشة والسلاح وغيرهم (٢) وذلك لأن كثيراً من الأمراء لحاجتهم إلى الأموال لإنفاقها على التجاريد التي يعدونها ضد منافسيهم كانوا يجدون في حصص التزاماتهم الضمان لحصولهم على هذه الأموال ، فلجأوا إلى إسقاطها واستئجارها في نفس الوقت ، ولجأوا في الحصول على هذه الأموال إلى فئة التجار ، التي توفر لديها رأس المال ، وقد وجدت هذه الفئة بالتالي فرصها في استثمار رأس مالها ، عن طريق حصولها على قسيمة إيجار حصص الالتزام . فوق رأس مالها في غالب الأحيان كان التجار يقومون بتأجير الحصص المسقطه لهم في نفس الوقت . وذلك لعدم معرفتهم بشئون الزراعة .

هذا أحد العوامل التي أفسحت مجال التزام الأراضي الزراعية أمام فئة التجار . عامل ثان ، تمثل في رأس المال الضخم الذي أصبحت تحوزها هذه الفئة نتيجة لاستغلالها بتجارة البن . التي أصبحت تمثل الساعة الرائجة . نظراً لانتشار شراب القهوة في كل الأوساط الاجتماعية المصرية في ذلك العصر ، حتى أصبحت فئة التجار تمثل الرأسمالية المصرية الناشئة وأوضح نموذج لهذه الفئة التجارية الرأسمالية الحاج محمد دادة الشرايبي الذي كثرت له عمليات إسقاط القري من الأمراء الماليك وأتباعهم ومرفوقهم بصورة تسترعى الانتباه ويكفي دلالة على مبلغ ثراء هذا التاجر أنه عند وفاته ترك ، « ألف وأربعمائة وثمانون كيساً خلاف خان الحزاوي . وغيره من الأملاك وخلاف الرهن الذي تحت يده من البلاد وفائضها ستون كيساً ، والبلاد المختصة به أربعون كيساً ، وذلك خلاف الجامكية والوكائل . والحمامات . وثلاث مراكب في بحر القلزم . وكل المال هذا كونه من عمله بتجارة البن حيث إنه لم يرث من أبيه عند وفاته ( ١١١١ هـ ١٧٠٠ م ) سوى تسعين كيساً . » (٣) .

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ (حوادث ٨١١٩٢-١٧٧٨م) ص ٢٥٤٢١ .  
— René et Georges Cattaul, Mohamed-Aly et L'Europe, pp. 14-16.

(٢) ارشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القري ، سجل ( ٣ ) ص ٦٩ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ٩٤

٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٨٧٣ .

وهكذا تمكنت هذه الفئة عن طريق عملها بالتجارة من تكوين رأس المال الضخم لدى مكنتها بالتالي من دخول ميدان التزام الأراضي الزراعية . واستثمار رأس مالها فيه .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات إسقاط القرى - الكثير من حالات إسقاط القرى إلى الحاج محمد دادة الشرايبي ، ثم ابنه الحاج قاسم من بعده ، ولم تكن هذه الحالات مقتصرة على منطقة معينة ، وإنما اتسعت لتشمل مناطق عديدة في جميع أرجاء البلاد ، بل إن الأمر لم يقف بالحاج قاسم الشرايبي . كما أصبح من وثائق المحكمة الشرعية إلى حد المضاربة في ميدان التزام الأراضي الزراعية باسمه ، بل تعداه إلى قيامه بالوكالة في محكمة الباب العالي عن أشخاص آخرين في شراء الالتزامات باسمهم (١) ، وربما كان ذلك تهرباً من عمليات مالية بحتة ، أضف إلى ذلك أن الحاج قاسم الشرايبي ، كما سجلت وثائق المحكمة الشرعية وسجلات الدايون العالي : أنه كثيراً ما قام بالمضاربة في شراء الالتزامات المحولة من المزداد العلفي بالديوان ، وقام في الوقت نفسه بإسقاطها أو تأجيرها لآخرين . مادامت هذه العملية تحقق له ربحاً فوق رأس ماله الذي يدفعه في المزداد (٢) . وهذا يدل على أسلوب المضاربة التجارية الذي بدأت تتبعه هذه الفئة في ميدان التزام الأراضي الزراعية . فهي لم يكن يهمها في الحل الأول سوى تحقيق الربح .

ولم تكن أسرة الشرايبي هي الأسرة الوحيدة التي دخلت هذا الميدان وإنما هناك الكثير من الأسماء التي ذكرت في وثائق المحكمة الشرعية وسجلات إسقاط القرى ودفائر الالتزامات بعد ١١٤١ هـ - ١٧٢٨ م ويكفي أن نذكر أبرز هذه الأسماء التي شاركت في هذا المجال مثل الخواجا أحمد حديق المغربي من أعيان تجار البن ، الخواجا الحاج محمد حماد الفيومي من أعيان تجار البن ، والخواجا الحاج أسعد من التجار بسوق السلاح . والخواجا الحاج علي حماد من التجار بمصر ، والخواجا الحاج علي كليلان من أعيان التجار في البن . هذه بعض الأسماء على سبيل المثال لا الحصر ، حيث إن هناك كثيراً من الأسماء التي تحويها الوثائق والسجلات (٣) وقد وُجِدَ عدد هؤلاء التجار طبقاً للجدول رقم (٢) السابق الذكر (٥٧) ملتزماً ووصلت

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ص ٦ ، ص ٨٧ ، سجل (٢) ص ٩٦ ، ٩٥ ، ١٠٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ص ٩٥ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ١٩ ، ٨٤ ، ٩٢ .

نسبتهم (١٣٠٪) تقريباً من مجموع عدد الملتزمين ودخول هذه الفئة في ميدان التزام الأراضي الزراعية وهضاربتها فيه وبهذه الصورة يدل دلالة قاطعة على نشوء راحمالية تجارية في مصر منذ بداية القرن الثامن عشر .

### دخول العلماء ميدان الالتزام :

سبقت الإشارة أن العلماء دخلوا ميدان الالتزام منذ بدء تطبيق النظام في مصر . حقيقة أن عددهم كان من القلة كما وضع من الدفاتر الأولى للالتزامات بحيث إن عددهم لم يكن يشكل نسبة تذكر في داخل الإحصاء الأول الذي سبق ذكره ، أما في الإحصاء الثاني والخاص بنهاية القرن الثامن عشر ، فقد ازداد عددهم بصورة كبيرة وأصبح يشكل نسبة لا بأس بها حيث وصل إلى أكثر من ثلاثمائة ملتزم ( ٣٠٧ ) أى أن نسبتهم أصبحت ( ٦٩٩٪ ) من النسبة الكلية للملتزمين ، بل إن بعض العلماء في نهاية القرن الثامن عشر أصبح يلتزم عدة قرى مثل الشيخ عبد الله الشرقاوى (١) والشيخ محمد شنن (٢) وغيرهم ، وقد كان الجبرتي أحد الملتزمين كذلك .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى ازدياد عدد العلماء في ميدان الالتزام مايلي :

(أولاً) إن بعض العلماء انحدر من آباء كانوا في الأصل ملتزمين ، فورثوا طبقاً لما أصبح شائعاً في هذا المجال التزاماتهم ، بل ونموها عندما آلت إليهم مثل الشيخ محمد الأمير حيث قال عن نسبه « محمد بن محمد الأمير سبب تلقينا به أن جدى الأقرب أحمد ووالده عبد القادر كانا ذوى أمانة حكم في بلاد الصعيد ، أخبرنى أهل أن أصلهم من المغرب ، وتزلوا بمصر عند سيدى عبد الوهاب أبى التخصيص الوفاى ، ورأيت ذلك في وثائق قديمة لنا ، وأخبرنى بنحوه شيخ

(١) عبدالله الشرقاوى : هو عبدالله بن حجازى بن إبراهيم الشرقاوى ولد ١١٥٠هـ - ١٧٣٧م بقرية الطويلة ، محافظة الشرقية ، تعلم بالأزهر الشريف ، وتصدر للتدريس فيه ثم تول مشيخة الأزهر ١٢٠٨ - ١٢٢٧هـ ، ١٧٩٣ - ١٨١٢م وله مواقف سياسية المسامة في أواخر القرن الثامن عشر ، عين رئيساً للديوان الذى ألفه بوقايرت ، أنظر الجبرتي «جانب الآثار» ج ٢ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥ .  
— دكتور عبد العزيز محمد الشناوى ، صور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر ، ص ٢٩ .

(٢) محمد شنن : الشيخ محمد شنن المسالكى ، يذكر عنه الجبرتي أنه «كان مليشاً متمولاً ، أغنى أهل زمانه وكان المترجم لمالك وعبيد وجوار ، توفى ١١٣٣هـ - ١٧٢١ .  
أنظر الجبرتي «جانب الآثار» ج ١ ، ص ٧٦ ، ٢١٤ .

المادات ، ثم التزموا بيلاد منها سنو وبها ولدت يوم الأربعاء من ذى الحجة سنة أربع وخمسين ومائة والغب ( ١١٥٤ ١٧٤٣ )<sup>(١)</sup> « وقد ثبت أنه ورث بعض هذه الالتزامات . وأضاف إليها (٢) .

( ثانيا ) دخل بعض العلماء بحال الالتزام عن طريق إشرافهم على أراضي الوقف الذي أتاح لهم بحال الثراء إلى حد ما . وعندما تفتت الالتزامات وكثرت عمليات إسقاطها وأصبح شأن الالتزامات شأن أية سلعة تباع وتشترى بكثرة تقدم العلماء واقتحموا هذا الميدان لاستغلال رأس المال الذي توفر لدى بعضهم وشجعهم على ذلك أن كثيراً منهم من أصول ريفية . وشراء حق الانتفاع بالأرض يتيح لهم قدراً كبيراً من النفوذ والاحترام في مناطقهم ، ويؤكد هذه الحقيقة أنه بفحص دفاتر الالتزام والوثائق التي ذكرت فيها التزامات العلماء . اتضح أن حصص العلماء كانت دائماً تقع في الولايات التي ينتمون إليها<sup>(٣)</sup> إن لم تسكن في قراهم نفسها فلي الأقل في القرى المجاورة لقراهم الأصلية .

#### دخول النساء ميدان الالتزام :

بفحص دفاتر الالتزام ، ووثائق المحكمة الشرعية ، اتضح أن النساء دخلن ميدان الالتزام لأول مرة ١١٤٤ هـ — ١٧٣٣ م حيث وردت أول إشارة لاسم أول ملتزمة بدفتر الالتزام رقم ( ٢٩٣ ) الخاص بولايات الوجه البحري . وكانت هذه الملتزمة هي فابي المصانة معتوقة الأمير حسن بن عبد الله ، حيث التزمت بحق قباطين بقرية زرقون<sup>(٤)</sup> تابع ولاية الغربية ، كما نصت على ذلك سجلات إسقاط القرى<sup>(٥)</sup> وبعد هذا التاريخ

- 
- (١) محمد بن محمد الأمير المسالكي ، شرح المجموع ، ج ١ ، ص ٦ - ٧ .  
(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، عين ( ٨ ) دفاتر التزامات الوجه القبلي دفتر رقم ٤٣ وما بعده .  
(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) ، دفتر الترايع ١٦٠٥ ، حيث وجد بفحص هذا الدفتر أن معظم التزامات الشيخ عبد الله الشرفاوي مثلاً ، كانت واقعة في ولاية الشرقية ، وقد سبق التمر يف به .  
(٤) زرقون : حالياً تبغ مركز دمنهور ، محافظة البحيرة ، اسمها الأصلي منبة زرقون ، ثم اختصر في تاريخ ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م ، إل زرقون ، الاسم الذي لا تزال تعرف به الآن .  
(٥) القاموس الجغرافي القسم الثاني ، ج ٢ ، ص ٢٨٦ .  
(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) عين ( ٩ ) دفتر التزام ( ٢٩٢ ) .  
أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى ، سجل رقم ( ٢ ) ، ص ١٠٧ .

ازداد عدد الالتزامات بصورة تلتفت النظر ، وقد اتضح من الإحصاء الثانى السابق الذكر أن عددهم فى نهاية القرن الثامن عشر ، وصل إلى ( ٥٨٠ ) ملتزمة ، وأنهم أصبحوا يمثلون النسبة الثالثة من حيث العدد بين الملتزمين ، ووصلت نسبتهم إلى ( ١٣,٣ ٪ ) من النسبة الكلية<sup>(١)</sup> ، وقد اتضح من البيانات المسجلة بدفاتر الالتزامات الأمور التالية :

( أولاً ) اشتراك أكثر من ملتزمة فى التزام قرية واحدة ، حتى أصبحت نسبتهم الغالبة فى بعض القرى مثل قرية منية عامر تابع ولاية الشرقية حيث وصل عدد الملتزمين فيها إلى خمس ملتزمات من ثمان ملتزمين فى هذه القرية ، وقرية بردى تابع ولاية الشرقية ، حيث وصل عدد الملتزمات إلى ثلاث ملتزمات من خمس ملتزمين فى هذه القرية .

( ثانياً ) وجدت بعض القرى كل ملتزميها من النساء مثل قرية تلبانة شرقية .  
( ثالثاً ) فى كثير من القرى سيطر النساء على نسبة أكثر من النصف ، من قرارات الخصة ، وصلت فى بعض القرى إلى تسعة عشر قيراطاً ، كما فى قرية منية عامر شرقية .

( رابعاً ) بعض الملتزمات شاركن فى التزام أكثر من قرية ، بل إن ملتزمة واحدة هى محبوبة معتوقة إبراهيم بك الكبير ، التزمت ( ٤٠ ) قيراطاً فى قرى مختلفة بولاية المنوفية<sup>(٢)</sup> . تلك هى أهم الأمور ، التى يمكن استخلاصها من المعلومات ، التى وردت بدفاتر الالتزامات . فمضى الظروف التى أدت إلى دخول النساء ميدان التزام الأراضى الزراعية ؟ ارتبط دخول النساء فى هذا الميدان بالعوامل التالية :

( أولاً ) اشتداد عمليات الصراع بين الأمراء المالك ، وانقسامهم إلى بيوت متنافسة على السلطة وعدم استقرار كثير من الأمراء فى مراكز النفوذ ، أدت كل هذه العوامل ببعض الأمراء إلى كتابة التزاماتهم بأسماء زوجاتهم ومعتوقاتهم حتى يضمنوا بقاء هذه الالتزامات فى حوزتهم وحوزة أسرهم إذا ما اضطربت أحوالهم وذلك

(١) انظر الجدول السابق ، ص ٨٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، محافظ الحجج الشرعية ، محفظة رقم (٨٢) .

— مخزن (١٨) مين (١٩) ، دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .



بما لهم من ولاية شرعية على هؤلاء الزوجات والمعتوقات ، ولذا فإن دفاتر الالتزامات سجلت كثيراً من زوجات ومعتوقات كبار الأمراء كالتزامات مثل حريم محمد بك الألفي وزوجات يوسف كاشف ، وزوجات إسماعيل بك ، وحريم محمد كاشف سكندرائي ، ومعتوقات إبراهيم بك الكبير ، وغيرهن كثير<sup>(١)</sup> وكل هؤلاء الأمراء السابقين كانوا أطرافاً في هذه الصراعات العسكرية .

وقد حذا حذو الأمراء المالك غيرهم من الملتزمين ، وقد ذكر الجبرتي ما يؤيد هذه الحقيقة قائلاً « وقعت حادثة لشخص من الأجناد يقال له إسماعيل كاشف أبو الشرايط ، بيته بخط الخيمية قتله ممالكه ، وسبب ذلك على ما سمعنا ، تقصيره في حقهم ؛ وفي تصرفه عدة حصص تجارية في التزامه ، فكتب تقسيطها بتمامها باسم زوجته ، ولم يكتب لهم شيئاً من ذلك »<sup>(٢)</sup> .

وقد سجلت وثائق المحكمة الشرعية أسماء كثير من الأمراء المالك الذين أصبحوا يشترون الالتزامات بأسماء زوجاتهم أو معتوقاتهم .

( ثانياً ) حق التوريث الذي اكتسبه الملتزمون ، على حصص التزاماتهم أتاح الفرصة أمام النساء أن ترثن ، بعض الالتزامات ، أو حصصاً من التزامات أزواجهن ، أو أصحاب الولاية الشرعية عليهن .

( ثالثاً ) الأعباء المالية الكثيرة ، التي أصبحت تفرض على الأراضي الزراعية ، باسم « الفيرد » و « الكلّف » و « الضرائب البرانية » ، وتكررها والمغالة فيها جعل ، الكثير من القادرين يعرضون عن توظيف أموالهم ، في التزام الأراضي الزراعية ، خوفاً على ضياع رأس مالهم بل إن كثيراً من الملتزمين في نهاية القرن الثامن عشر ، بدأوا يهجرون التزاماتهم ويسقطونها بأرخص الأسعار فأناحت هذه الظروف سيلاً آخر للنساء وغيرهن لشراء بعض الالتزامات أو قراربط من الالتزامات وقد رصدت وثائق المحكمة الشرعية الخاصة بالنصف

( ١ ) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، دفاتر التزام من دفتر رقم ٢٩٢ وما بعده .

مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) ، دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩٠ .

( ٢ ) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ، ( حوادث صفر ١٢٠١ هـ - نوفمبر ١٧٨٦ )

الثاني من القرن الثامن عشر العديد من هذه الحالات ، خاصة بعد أن تفتت الإلزامات وأصبح حجمها صغيراً وصل في بعض الحالات إلى أجزاء من قيراط (١)

#### أرباب السجاجيد والإشراف :

شاركت هذه الفئة في التزام الأراضي الزراعية ، منذ بدء تطبيق النظام فقد ثبت من الدفتر رقم (٢) (١٠٧١ هـ ١٦٦٠ م) ، أن محمد عبد الرحمن البكري الصديق كان ملتزماً بحق ٤ قواريط في قرية ملهون القماش تابع للصورة (٢) وبفحص الدفاتر الأولى اتضح أن كثيراً من السادة الإشراف وأرباب السجاجيد شاركوا في الإلزامات في مناطق متعددة بل إن هناك أدلة تثبت مشاركة الإشراف في إدارة الأراضي قبل تطبيق نظام الإلزام ، أى في ظل نظام المقاطعات أو الأمانات ، فقد ذكر الشيخ محمد بن أبي السرور البكري أنه كان في عهده قرية بالنوفية ، غالى الأجناد في فرض الطلب عليها وقد سبقت الإشارة إلى ذلك (٣) .

وقد أتاحت للسكان الدينية التي كانت تتمتع بها هذه الفئة الفرصة أمامها للمشاركة في التزام الأراضي . والإشراف على إدارة أراضي الوقف ، التي كان بعضها موقوفاً على هذه الفئة ، وقد أدرجت هذه الفئة في الإحصاء الثاني السابق الذكر ضمن فئة العلماء ، نظراً لأن كثيراً من أسماء أفرادها التي وردت في دفاتر الإلزام كانت لها مكاتبتها العلمية .

تلك هي الفئات التي التزمت الأراضي الزراعية في القرن الثامن عشر والظروف التي أفسحت السبيل أمام كل فئة منها لولوج باب هذا الميدان والمشاركة فيه ، مع ملاحظة أنه رغم دخول فئات كثيرة في ميدان التزام الأراضي الزراعية في القرن الثامن عشر فإن الفئات التي ظلت غالبية ، هي فئات المالك والأجناد ، فقد كان عددهم في نهاية القرن الثامن عشر (٢٦١٦) ملتزماً من المجموع الكلى (٤٤٢٠) ملتزماً طبقاً لإحصاء الجدول رقم (٢) الذي سبق ذكره ، وظلت نسبتهم تمثل النسبة الأولى (٥٩٪) من النسبة الكلية للمتزمين ، وكذلك فئة العربان حيث ظلوا يمثلون النسبة الثانية فقد وصل عدد المتزمين من هذه الفئة في نهاية القرن الثامن

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، محافظ الحجج الشرعية ، محفظة (٨٢) .

— دار الوثائق القومية ، الوثائق الخاصة ، محفظة رقم (٥) ، حجة رقم (٢٠٦) .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١) ، دفتر التزام الوجه البحرى

رقم (٢) .

(٣) أنظر الفصل الثانى ، ص ص ٥٦ - ٥٧ ، هامش ٣ .

عشر ، إلى ( ٨٦٠ ) ملتزماً أى بنسبة ( ١٩٥ ٪ ) من النسبة الكلية، وهى الفئات التى شاركت فى نظام الإلتزام منذ تطبيقه فى مصر ( ١٠٦٩ هـ — ١٦٥٨ م ) وقد استتبع تطبيق نظام الإلتزام فى مصر كثير من الأعباء المالية، التى أصبح الفلاح ينوء منها والتى أصبحت فى واقع الأمر ضرباً من الخيال ولتوضيح هذه الحقيقة لابد من دراسة الأعباء المالية فى ظل نظام الإلتزام من واقع البيانات التى وردت فى دفاتر الإلتزامات ، ووثائق المحكمة الشرعية، والمصادر المعاصرة . وهذه الدراسة هى موضوع الفصل التالى .



## الفصل الرابع

### الاعباء المالية في ظل نظام الالتزام

تمهيد :

أولا - الاعباء الرسمية :

- ١ - الميرى . ٢ - المضاف . ٣ - الفائض . ٤ - البرانى .
- ٥ - الكشوفية .

ثانيا - الاعباء غير الرسمية :

- ١ - الفرد . ٢ - الكلف . ٣ - المفارم . ٤ - رفع المظالم .

ثالثا - اثر الاعباء المالية على أهل الريف والملتزمين .

رابعا - مراحل تطور نظام الالتزام وتقويمه .

\* \* \*

كان الهدف من تطبيق نظام الالتزام في مصر ، الى جانب تأمين جباية الأموال المقررة على الأراضي ، حماية الفلاحين من عبث موظفي نظام المقاطعات ، والمغالاة في تقدير الضرائب المقررة على الفلاحين ، لذا فإن الدفاتر الأولى للالتزام لم تسجل من البيانات سوى الأموال الأميرية المقررة على كل قرية ، أو مقاطعة إجمالا ، وتقسيمها على ثلاثة أقساط . وكان يشترط على الملتزم في التقييط (سند الالتزام) الذي يعطى له «حفظ البلد الذي تحت يده ومراعاة أهلها بالرحمة وعدم الظلم»<sup>(١)</sup> ، ولكن بعد مضي فترة من بدء تطبيق النظام في مصر . بدأت تظهر في دفاتر الالتزام ، ضرائب أخرى إلى جانب الميرى . زاد مقدار بعضها عن مقدار المال الميرى . ولذا يجب دراسة هذه الضرائب حسب ترتيب ظهورها في دفاتر الالتزام ، وأسباب فرضها للوقوف على مدى ضخامة الأعباء المالية التي أصبح يتحملها الفلاح المصري في القرن الثامن عشر نتيجة لتطبيق نظام الالتزام في إدارة الأرض الزراعية وجباية أموالها . وإيضاح كيف أن هذا النظام أصبح في القرن الثامن عشر - نتيجة لما استتبعه من أعباء مالية - يشكل عبئا ثقيلا على كاهل الفلاح المصري . وأهم هذه الضرائب هي :

الميرى ... المضاف ... الفائض ... البرانى ... الكشوفية

(١) حسين أفندى الروزنامجى ، المصدر السابق ، الباب التاسع ، السوال الثاني ،

## أولا - الميرى :

كان المال الميرى يمثل الضريبة الرسمية التي قدرت على أرض الفلاحة ، وقد حددت الروزمانة مقدار المال الميرى المقرر على كل حصة تبعا لمساحتها وجودة كل جزء من أرض هذه الحصة، حيث قسمت أرض كل حصة حسب جودتها إلى «عال» و «وسط» و «دون» أو إلى «عال» و «وسط» أو إلى «دون» و «وسط» . وكان الملّزم عن طريق أجهزة الإدارة المحلية التي سبقت الإشارة إليها يجمع الأموال الأميرية المقررة على حصته ويسددها إلى ديوان الولاية على ثلاثة أقساط متساوية، وقد ثبت من دفاتر الالتزام أن الملّزمين في السنوات الأولى من تطبيق النظام كانوا يقومون بتسديد الأقساط في مواعيدها ، وكان آخر قسط عادة يسدد قبل نهاية العام، ولكن في القرن الثامن عشر، كما هو واضح من نظام التسجيل في هذه الدفاتر أصبح الملّزمون يماطلون في تسديد الأقساط ولا يسددونها في مواعيدها (١) . بل كانت أحيانا تمر بعض السنين دون أن يسدد كثير من الملّزمين ما على حصصهم من أموال أميرية ، ولا شك أن ذلك أدى إلى كثير من الارتباك للروزنامة ، فقد اتضح من دفاتر الالتزام أن خانة التسليمات الخاصة ببعض القرى كانت تظل في بعض السنوات بيضاء دون أن يسدد ملتزمون هذه القرى شيئا مما عليهم . وفي أحيان أخرى سجلت في خانة التسليمات أقساط سنوات سابقة ، وليست أقساط السنة التي خصص لها الدفتر التي قيدت فيه هذه الأقساط ، وقد كانت الإضطرابات السياسية والصراعات العسكرية مسئولة إلى حد كبير عن حدوث هذه الظاهرة،

(١) فتلا قرية منشأة الأمراء تابع الجسناوية در عهدة ( في عهدة التزام ) محمد علي جاويشان كان المسال الميرى المقرر عليها ( ١٠٧١ هـ - ١٦٦٠ م ) ٦٠٠٠ بيسارة

قسط أول : ٢٠٠٠ بيسارة

قسط ثان : ٢٠٠٠ بيسارة

قسط ثالث : ٢٠٠٠ بيسارة

٦٠٠٠ بيسارة

**التسليمات :** قسط أول : ٣٠٠٠ بيسارة ( في ٩ شعبان ١٠٧١ هـ - ١٠ أبريل ١٦٦٠ م )

قسط ثان : ١٥٠٠ بيسارة ( في ٧ صفر ١٠٧٢ هـ - ٣ أكتوبر ١٦٦١ م )

قسط ثالث : ١٥٠٠ بيسارة ( في ٨ صفر ١٠٧٣ هـ - ٢٢ سبتمبر ١٦٦٢ م )

وواضح من هذا النموذج أن الملّزم سدد كل المال المقرر على حصته ، ولكن ليس في خلال سنة الالتزام ، وليست الأقساط متساوية كما حددتها الروزنامة بل مختلفة ، أي أنه أصبح من حق الملّزم أن يزيد أو ينقص من قيمة القسط حسب حالته ، أو حسب ما يريد - أنظر : دفتر الالتزام رقم ( ١ ) .

هذا بالإضافة إلى الأعباء المالية الأخرى التي أرهقت الفلاح وجعلته عاجزا عن تسديد المال الميري في بعض السنوات وقد تعلل كثير من الملتزمين فعلا بسوء حالة الفلاح الاقتصادية التي كانت سببا في عجزهم عن تسديد ما على حصصهم من أموال أميرية .

وكان ديوان كل ولاية من ولايات مصر ، يقوم بتسديد ما يتجمع لديه من الأموال الأميرية المقررة على القرى أو المقاطعات التابعة للولاية إلى الروزنامة على قسطين ، قسط شتوى ، وقسط صيفي بعد خصم النفقات الإدارية المرتبة لأجهزة الإدارة بالولاية ، وكانت الروزنامة بعد أن يتجمع لديها المال الميري المقرر على ولايات مصر كلها تقوم بخصم نفقات الإدارة المركزية ثم ترسل مال « الخزينة السلطانية » السنوية إلى السلطان باستانبول ، وكان ولاية مصر يهتمون بارسال « الخزينة » اهتماما كبيرا لأنها كانت تعتبر رمز الولاء للسلطان والدولة (١) .

وبتتبع دفاتر الالتزام منذ تطبيق النظام في مصر وحتى نهاية القرن الثامن عشر فإن المال الميري كان يزداد من فترة إلى أخرى لأسباب سنذكرها فيما بعد ، وذلك بعد رسم الجدول التالي للأموال الأميرية ، التي كانت مقررة على ولايات مصر في عامين مختلفين من القرن الثامن عشر ، الأول يمثل بداية القرن ، والثاني بعد منتصف القرن ( ١١٧٤ هـ — ١٧٦٠ م ) حيث زيد المال الميري في هذا العام بأخر مضاف ثابت وظل الحال على ذلك حتى وصول الحملة الفرنسية إلى مصر حيث أحدث الفرنسيون تغييرات مالية وإدارية لم تستطع إدراجها في هذا الجدول نظرا لتغير التقسيمات الإدارية التي سنذكرها في حينها من هذه الدراسة .

---

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ( ١ ، ٢ ) ، حيث سجلت في هذين السجلين تفاصيل هذه الخزينة التي أصبحت تعرف كذلك باسم « العصرة السلطانية » .

ولايات الوجه القبلي

اسم الولاية	جملة المال الميرى ١١١٨ هـ - ١٧٠٦ م	جملة المال الميرى (١) ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م	ملاحظات
جرجسا	٤,٤٠٩,١٦٨	٤,٩٣٨,١٨١	الكيسة = ٢٥٠٠٠ بارة
فيوم	٢,٦٤٢,٥٨٧	٢,١٢٩,٥٨٦	
بنسايوة	٢,١٢٤,٧٦٣	٢,٦٤٣,٦٢٥	
أشمونين	٠,٤٠٠,٦٩٢	٠,٤٣١,٤٨٧	
أقلام متفرقة	٠,٣٤٤,٤٩٦	٠,٣١١,٠٢٩	
أراضي مستجدة	٠,١٠٨,٧١٦	٠,١٠٨,٧١٦	
مسال حماية	٠,٠٠٤,٣٥٥	٠,٠٠٤,٣٥٥	
الجملة	١٠,٠٣٤,٧٧٧	١٠,٥٦٦,٩٧٩	
كيسة بارة	٩,٧٧ ٤٠١	٠,٤٢٢,٧٣٣	مضاف ١١٥٥ هـ ١٧٤٢ م
		١٠,٩٨٩,٦٨٢	
		٠,٤٦١,١٢٦	مضاف ١١٧٤ هـ ١٧٦٠ م
		١١,٤٥٠,٨٠٨ (٢)	
		كيسة بارة	
		٨٠٨ ٤٥٨	

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي عين ( ٣ ) دفتر التزام رقم ( ١٣٢ ) عين ( ٧ ) دفتر التزام ( ٤٦٩ ) .

(٢) خطأ ستانفورد شو Stanford, J. Shaw في نقل جملة الأموال المقررة على ولايات الوجه القبلي بعام ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م فلذكرها على النحو التالي :

١ - جرجسا	٥,٣٤١,٩٠٧
٢ - فيوم	٠,٢٣٠,٣٣٦
٣ - بنسايوة	٠,٢٨٩,٣٤٨
٤ - أشمونين	٠,٤٦٦,٦٩٧
٥ - أقلام متفرقة	٠,٥٥٣,٢٥٥
٦ - أراضي مستجدة	٠,١١٧,٠٨٨
٧ - أوقاف	٠,٠٠٤,٧١٢

كيسة بارة ١١,٦٤٦,٣٤٣ بارة أي ( ٤٦٥ ٢١,٣٤٣ )

والاختلاف واضح بين هذه الأرقام ، وأرقام الاحصاء الذي قمت بنقله من واقع الدفاتر التي رجع إليها Shaw وربما السبب الذي أوقع Shaw في هذا الخطأ أنه كان يذكر المال الميرى المسجل في نهاية الحساب ثم يضيف عليه المضاف مع أن الصحيح هو أن الحساب الإجمالي كان يشمل الميرى بعد زيادة المضاف ولذا فإن شو Shaw لم يقع في نفس الخطأ بالنسبة لولايات الوجه البحري لأن حساب الإجمالي لهذه الولايات كان يذكر بعد ادماج المضاف فيه دون الإشارة إلى المضاف في الحساب الختامي . أنظر :



ولايات الوجه البحري

اسم الولاية	رحلة المسال الميرى ١١١٨ هـ - ١٧٠٦ م	رحلة المسال الميرى ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م
١ الشرقية	٤,٧٩٢,٣٩١	٥,٤٤٢,٢٥٥
٢ المنصورة مع منزلة	٧,٤٨٧,٣٢٣	٨,٩٤٧,٣٠٠
٣ بحيرة مع طرائف	٩,٧٥٩,١٢٩	١١,٦٨٩,٨٩٧
٤ قليوب	٣,٧٥٣,٩٤٩	٤,٢٨٦,٦٢٤
٥ أطفح	٠,٦١١,٨٠٥	٠,٨١٩,٨٥٢
٦ فارسكور	٠,٨٥٥,٨٧٢	١,٠٢١,٣٧٧
٧ الواحات	٠,٣٧٩,١٤٤	٠,٤٣٠,٥٨٣
	٢٧,٦٣٩,٦١٣	٣٢,٦٢٧,٨٨٨
	كيسة	كيسة
	١١٠٥	١٣٠٥
	بارة	بارة
	١٤,٦١٣	٢,٨٨٨ (١)

ومن هذا الجدول يمكن استخلاص الأمور التالية :

( أولا ) إن المال الميرى لم يكن ثابتا كما كان يجب ولكنه ظل في زيادة مطردة حتى أن المال الميرى الذى كان مقررا على بعض الولايات ، عند بدء تطبيق النظام ( ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ ) ، قد زاد إلى أربعة أمثاله في نهاية القرن الثامن عشر ، وإذا أخذنا ذلك نموذجا ولاية جرجا مثلا ، فإن المال الميرى الذى كان مقررا عليها في الدفتر الأول من دفاتر الالتزام ( ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ م ) (٢) كان ( ١٠٢٥٠٠٠ ) بارة استمر في الزيادة حتى وصل ١١١٨ هـ - ١٧٠٦ م ( ٤٤٠٩١٦٨ ) بارة ، وفي عام ( ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م ) وصل إلى ( ٤٩٣٨١٨١ ) بارة وظل على هذه الحال حتى وصول الحملة الفرنسية حيث سجلت الدفاتر المال الميرى المقرر على هذه الولاية عام ( ١٢١٣ هـ - ١٧٩٨ م )

( ١ ) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، عين ( ٣ ) ، دفتر التزام ( ١٨٣ ) ، عين .

( ٧ ) دفتر التزام رقم ( ٤٦٨ ) .

( ٢ ) كانت رحلة الأموال المقررة على ولاية الوجه القبلي كما وردت بالدفتر رقم ( ١ ) ( ١٠٦٩ هـ -

١٦٥٨ م ) كما يلي :

بمبلغ ( ٥٤٤٣٠٤٣٧ ) بارة . هذا مثال على الزيادة المطردة في المال الميرى على طول

المسال الميرى المقرر ١٠٦٩ - ١٦٥٨ م	اسم الولاية
١٠٢٥,٠٠٠	١ جرجسا
٠,٢٢٥,٠٠٠	٢ أسوط
٠,٤٢٥,٠٠٠	٣ أبريم
١,٣٩٣,٠٦٤	٤ فيوم
١,٦٤٧,٢١٧	٥ بنساوية
٠,٢٣٩,٤٥٣	٦ أشولين
٠,٠١٧,٥٢٨	٧ أقلام متفرقة
٠,٠٩٣,٣٣٤	٨ أراضي مستجدة

لم نذكر هذا الإحصاء مع الجدول السابق نتيجة لتغير التقسيمات الإدارية عما أصبحت عليه في القرن الثامن عشر كما هو واضح من مقارنة الجدولين .

بارة	كيسة	الجملة
١٥,٥٩٦	٢٠٢	٥,٠٦٥,٥٩٦

وقد وزعت هذه الأموال الأميرية على القسطين الشتوى والصيفى على النحو التالى :

اسم الولاية	المال الميرى الشتوى	م	اسم الولاية	المال الميرى الصيفى
١ فيوم	١,٢٩٧,٤١٤	١	جرجسا	٠,١٠٢,٥٠٠
٢ بنساوية	١,٦٤٧,٢١٧	٢	أسوط	٠,٢٢٥,٠٠٠
٣ أشولين	٠,٢٣٩,٤٥٣	٣	أبريم	٠,٤٢٥,٠٠٠
٤ أقلام متفرقة	٠,٠١٧,٥٢٨	٤	مال قرية قلشاية	٠,٠٩٥,٦٥٠
		٥	أراضي مستجدة	٠,٠٩٣,٣٣٤
	٣,٢٠١,٦١٢			١,٨٦٣,٩٨٤
	كيسة بارة			كيسة بارة

وقد صرف من جملة هذه الأموال على الإدارة وصيانة الجسور السلطانية الموجودة بالوجه القبلى مبلغ ٧٨ ٢٦٧٤ وسدد للوزنائة باى المال الميرى الاجمالى وقدره ( ١٢٤ ١٢,٩٢٢ ) ويلاحظ من هذا الإحصاء أن بعض ولايات الوجه القبلى كانت تسدد ما لها شاء ، والبعض الآخر صيفاً . وربما كان ذلك راجع إلى طبيعة الزراعة في كل من هذه الولايات .

أما عن الأموال الأميرية التي كانت مقررة على ولايات الوجه البحرى عند بدء تطبيق نظام الالتزام فلم نستطع القيام بعمل إحصاء لها ، مماثل لجدول ولايات الوجه القبلى لأن الجزء الأخير من الدفتر الخاص بولايات الوجه البحرى مفقود والولايات التي استطعت إحصاء الأموال الأميرية المقررة عليها من الجزء الباقي من الدفتر هي :

القرن الثامن عشر (١) ، وبالنظر إلى الجدول السابق . يمكن بسهولة ادراك مدى الزيادة التي طرأت على المال الميرى بالنسبة للولايات الأخرى وبمحصن . دفاتر الالتزام اتضح أن هذه الزيادة في المال الميرى المقرر على الولايات انعكس أثرها على زيادة أموال بعض القرى دون الأخرى ، ولم تكن نسبة الزيادة متساوية في كل القرى ؛ وربما كان مرجع ذلك ، اختلاف جودة الأراضي من قرية إلى أخرى .

اسم الولاية	جملة المال الميرى عند بدء النظام
١ الشرقية	٣,٢١٤,٢٠٢
٢ المنصورة	٥,٥٣١,٢٨١
٣ قليوب	٢,٦٨٦,٩٠٠
٤ بحيرة	٧,٠٦٥,٩٦٦

(١) سجل علماء الحملة الفرنسية الأقسام الإدارية المالية المصرية ، وجملة الأموال المقررة على كل منها على النحو التالي :

اسم الولاية	المال الميرى	اسم الولاية	المال الميرى
١ قنسا	١,٠٤٩,١٢١	١١ قليوبية	٣,٨٣٨,٤٣٤
٢ إنسا	٥,٥٤١,٦٠٠	١٢ شرقية	٥,٠١٢,٣٥٩
٣ جرجا	٥,٤٤٣,٤٣٧	١٣ بحيرة	١١,١٤٣,٣٢٩
٤ أسيوط	٢,١٩١,٠٥١	١٤ منصورة	٩,٤٩٩,١٤٢
٥ منفوط	٥,٨٠٦,٨٧٠	١٥ غربية	١٥,٤٠٠,٥٣٥
٦ نيسا	٥,٣٢٢,١٣٠	١٦ موفيسة	١٢,٤٠٣,٩٠٨
٧ بني سويف	٣,٣٤١,٠٠١		
٨ فيسوم	٢,٢٩٣,٠٢١		٧٨,٣١١,٤٩١
٩ أطنج	٥,٦٣٢,٧٨٠	كيسة يارة	
١٠ جبزة	٤,٣٣١,٧٧٣		١١,٤٩١ ٣١٣٢

(ثانياً) لا يمكن إرجاع أسباب هذه الزيادة إلى تغيير قيمة العملة من وقت إلى آخر في القرن الثامن عشر، حيث إن الروزنامة كانت تحسب البارة هي البارة مهما تغيرت قيمتها، فلم يحدث مثلاً في حالة انخفاض قيمة البارة أن حسبت البارة القديمة ببارة ونصف من العملة الجديد المنخفضة أو ببارة وكسر، أى ما يساوى البارة القديمة، ولم يحدث العكس في حالة ارتفاع قيمة البارة، وإنما ظلت الروزنامة تحسب البارة بالبارة مهما تغيرت قيمتها، فتغير العملة كان يحدث ارتباطاً كافياً في السوق المحلية وليس في الأموال المقررة، ولذا لا يمكن اعتبار هذا العامل سبباً من أسباب الزيادة التي حدثت في المال الميرى، وإنما لهذه الزيادة أسبابها التي سندكرها في حينها، عند دراسة الضرائب الأخرى.

هكذا يتضح من العرض السابق لضريبة المال الميرى، التي كانت مقررة على أرض الفلاحة التي يقوم الفلاحون بزراعتها، أنها لم تكن ثابتة، وإنما ظلت في زيادة مستمرة، وأصبحت تشكل عبثاً ثقيلاً على الفلاح الذي كانت هذه الضريبة تعرف عنده باسم « مال السلطان » أو « مال الديوان » وقد كان موعد سدادها، مهولاً عنده، نظراً للقسوة التي كانت تتبع عند جمع الأموال الأميرية (١).

(١) من الطريف هنا أن نذكر أن الشاعر الشعبي أبو شادوف عبر عن خوف الفلاح من وقت سداد المال الميرى بقوله:

ويوم يحى الديوان تبطل سسل مفاصل وأمر على روحى من التخويف

وذكر الشيخ الشربيني في شرحه لهذا البيت:

” وهو أن النصراني إذا حضر إلى القرية، أو الكفر، وفرد المال على الفلاحين بحكم الخواري والقوانين التي جرت بها العادة، وشرع في أخذها فيكثر الخوف والحس، والضرب، لمن لا يقدر على غلق المال، فمن الفلاحين من يقترض الدراهم بزيادة أو يأخذ على زرعه إلى أن أن طلوعه يناقص عن يمينه في ذلك الزمن، أو يبيع بهيمته التي تحلب على عياله أو يأخذ مصاغ زوجته يرهته أو يتصرف فيه بالبيع ولو قهراً عليها، ويدفع الثمن للنصراني، أو لمن هو متولى قبض المال، وإن لم يجد شيئاً ولا يرى من يعطيه وخشى الملتزم أو المشد من غراهه (هروبه) من البلد أخذ ولده رهينة عنه حتى يفلق المال، أو يأخذ أخاه، إن لم يكن له ولد، أو أحداً من أقاربه أو يوضع في الحبس للضرب والعقوبة، حتى تنفذ فيه أحكام الله تعالى، ومنهم من ينجو بنفسه فيهرب تحت ليله، فلا يعود إلى بلده قط، ويترك أهله ووطنه من هم المال وضيق المعيشة فلا يد على كل حال من تغليق المال، ولو حصل من ذلك الهم والنكال كما في المثل الذي اشتهر وعمل « مال السلطان يخرج من بين الظفر والهم » ومادام على الفلاح شيء من المال، فهو في هم شديد ويوم السداد عند الفلاح عيد“.

هذه صورة واضحة رسمها لنا هذا المصدر المعاصر، للقسوة التي كانت تتبع في جمع المال الميرى. أنظر:

— يوسف الشربيني، هز القحوف، ج ٢، ص ١٢٥ - ١٢٦.

## ثانياً - المضاف :

ضريبة أصبحت تشكل جزءاً من المال الميرى ، بل إن جميع الزيادات التي حدثت في المال الميرى ، والتي سبقت الإشارة إليها ، كانت تتم عن طريق فرض مضافات وقد سجلت دفاتر الالتزام ، نوعين من المضافات ، مضاف مؤقت يفرض على المقاطعات في بعض الأعوام لظروف عاجلة تستدعي فرضه ، ثم يلغى بانتهاء هذه الظروف ، مثل مضاف ( ١٠٧٩ هـ - ١٦٦٨ م ) ، والذي كان أول مضاف تسجله الدفاتر ومضاف ثابت ويضاف إلى المال الميرى في معظم المقاطعات ، ويصبح جزءاً من هذا المال وكان هذا النوع من المضافات هو السبب الرئيسي في الزيادات التي طرأت على المال الميرى ، وأشهر مضافين من المضافات الثابتة التي سجلتها دفاتر الالتزام في القرن الثامن عشر ، هما ، مضاف ( ١١٥٥ هـ - ١٧٤٢ م ) ، ومضاف ( ١١٧٤ هـ - ١٧٦٠ م ) .

ودفاتر الالتزام لا تشير مطلقاً إلى ظروف فرض هذه المضافات ، فمع أن تسجيل هذه المضافات واضح تماماً في الدفاتر ، إلا أن هذه الدفاتر تغفل ذكر أى سبب لفرضها ، ولذا فإن الباحث عليه أن يتقرب في المصادر المعاصرة محاولاً أن يجد إشارات إلى أسباب فرض هذه المضافات وبالمبحث في المصادر المعاصرة هذه أمكنني العثور على بعض الإشارات إلى ظروف فرض هذه المضافات فقد ذكرت هذه المصادر أنه في بعض السنوات كان يحدث نتيجة للاضطرابات السياسية - وفساد الجهاز الإداري عجز في « الخزينة » ، أى القدر المقرر للسلطان من المال الميرى - فكانت أجهزة الروزنامة تعرض الأمر على الباشا الذي كان يحرص كل الحرص على إرسال « الخزينة » كاملة . ولذا فإنه كان يقوم بدوره بعرض الأمر على الديوان العالى - الذى يستعرض كل الحلول الممكنة لإكمال هذا العجز - وفي بعض الأحيان التي كان الديوان يرى فيها عدم قدرة أجهزة الروزنامة القائمة ، عن وضع حل لإكمال هذا العجز ، كان يشير إلى الاستعانة ببعض موظفي الروزنامة السابقين ، بما لهم من خبرة كبيرة بالشئون المالية لوضع الحل المناسب لإكمال العجز الذى حدث في « الخزينة » ، وذلك كما حدث في ( ١١٠٧ هـ - ١٦٩٥ ) ، حين قلمد حسن أفندي منصب الروزنامجي بناء على مشورة الديوان العالى للتغلب على العجز الذى حدث في الخزينة في هذا العام - وكان أن اهتدى حسن أفندي هذا إلى فرض مضاف جديد مؤقت « قدره ألف نصف فضة على كل كيس ، فكسّل كسر الخزينة ، وزاد عن ذلك مائة عشر كيساً يبيّن منها للباشا ستة أكياس : وأخفى الروزنامجي إثني عشر كيساً تحت قلم

سهو» (١) أى أنه في الواقع أخذها لنفسه، هذا سبب من أسباب فرض المضافات، وهو إكمال العجز الذي يحدث — للأسباب السابقة الإشارة إليها — في المال المقرر للسلطان، حتى عمّ وشاع تعبير ذو مغزى هو «مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم» (٢) أى أنه لابد من دفعه مهما كانت الأحوال.

عامل آخر يمكن استخلاصه من المصادر المعاصرة، هو أنه نتيجة للاضطرابات السياسية والصراعات العسكرية بين الأمراء المماليك، كان كثير من هؤلاء يستوفون في تسديد الأموال الأميرية المقررة على حصص التزاماتهم، فكانت الروزنامة بناء على تعليمات الديوان وطبقاً لأسلوب التضامن الذي فرضته الإدارة على القرى في تسديد الضرائب، تقوم بغرض مضاف جديد على بعض القرى وليس على القرى كلها، وذلك حتى تتحمل هذه القرى العجز الذي حدث في القرى الأخرى، ويؤيد هذا الرأي البيانات الواردة في دفاتر الإلزام حيث إن بعض القرى لم يسجل بين حساباتها في سنوات فرض المضافات، أى شيء عن هذه المضافات في حين سجلت هذه المضافات ضمن حسابات القرى الأخرى.

عامل ثالث التجاري الذي كانت ترسلها مصر لمساعدة الدولة العثمانية في حروبها الخارجية ضد أعدائها. كان إعداد هذه التجاريد يتكلف كثيراً من الأموال وكان على الروزنامة أن تقوم بالاتفاق على هذه التجاريد ولذا فإنها اضطرت إلى فرض المضافات وزيادة المال الميرى لمواجهة هذه النفقات الطارئة.

وقد لوحظ من دفاتر الإلزام أن المضاف كان يقسم إلى ثلاثة أقساط تماماً مثل المال الميرى ويضاف كل قسط من المضاف إلى قسط المال الميرى ويصبح جزءاً منه (٣).

(١) أحمد كشخدا عزبان، الدرة المنصاة، ج ١، ص ٣٧ — ٣٨.	
(٢) يوسف الشربيني، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٢٦، أحمد كشخدا عزبان، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٠.	
(٣) من الطريف أن تذكر صورة لهذه التسجيلات قوضياً لهذا الاستنتاج:	
قرية المساعدة تابع الشرقية	قرية سبط أبو جرج تابع البهساوية
المال الميرى ١٨٤٥ بارة	المال الميرى : ٢٢٥٠ بارة
المضاف ١٤٨ بارة	لم تسجل أى مضافات عليها :
الجلسة ١٩٩٣ بارة	بقسمة المال الميرى على ثلاثة أقساط فتكون قيمة القسط ٧٥٠ بارة.
بقسمة كل من المال الميرى، والمضاف على ثلاثة أقساط :	
قسط الميرى ٦١٥ بارة	هذه نماذج وليس حصراً حيث إن هناك كثير من القرى لم تفرض عليها مضافات.
قسط المضاف ٤٩ بارة	
٦٦٤	

مع ملاحظة أن المضاف في حالة قرية المساعدة نقص بقدر بارة نتيجة لعملية القسمة على (٣) وفي بعض القرى كان المضاف يزيد بارة أو بارتين، حتى تقبل القسمة على (٣).

هذه أهم الظروف التي أمكن استخلاصها من المصادر المعاصرة ، والدفاتر بخصوص فرض المضافات .

### ثالثا - الفائض :

يمثل الفرق بين المال الميرى المقرر على الحصة ، والإيجار الفعلي الذي يفرضه الملتزم على الفلاحين ، وكان هذا الفرق يأخذه الملتزم لنفسه ، ولم يكن الفائض في بدء أمر تطبيق النظام يسجل في دفاتر الالتزام ، إلا أنه في القرن الثامن عشر ، أصبح يسجل في الدفاتر ، التي بفحصها اتضح أن الفائض أصبح في معظم الحالات يفوق أضعاف المال الميرى ، وربما كان حرص الروزنامة على تسجيل قيمة فائض كل حصة ، أنها أصبحت في القرن الثامن عشر تقدر قيمة « حلوان » الحصة في حالة انحلالها بثلاثة أمثال الفائض وليس بمقدار قيمة المال الميرى عن سنة واحدة كما كان الحال في السنوات الأولى من تطبيق النظام .

وبمقارنة المعلومات التي وردت في دفاتر الترابيع التي وضعها رجال الحملة الفرنسية والتي أخذت معلوماتها من دفاتر المعلمين الأقباط ، التي كان معمولا بها قبل وصول الحملة إلى مصر بوثائق المحكمة الشرعية أتضح أن المال الميرى الذي كان مقرراً على الفدان الواحد تراوح بين ( ٦٦ ) بارة ، ( ١٤٠ ) بارة حسب جودة الأرض ، في حين تراوح إيجار الفدان تبعاً لوثائق المحكمة الشرعية بين ( ٣٦٩ ) بارة ، ( ٩٠٠ ) بارة (١) . فإذا كان الفائض يمثل الفرق بين المال الميرى والإيجار ، فإن ذلك يوضح مدى زيادة الفائض عن المال الميرى (٢) ، كما ورد

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفاتر الترابيع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ .  
— أرشيف المحكمة الشرعية . سجلات الباب العالي ، سجل رقم ٣١٢ ، ص ٣٢٥ ، مادة ٧٢٩ ، بتاريخ

١٢٠٦ م - ١٢٩١ م .  
(٢) من الطريف أن نذكر بعض الأمثلة لما سجل على القرى من ضرائب لتوضيح كيف أن الفائض

أصبح يفوق المال الميرى :

قرية أطسا فيوم			قرية الإخصاص أطفيفية		
الميرى :	٤٤٠٢٤٧	بارة	الميرى	٣٤٠٦٦٦	بارة
الفائض :	٨٩٠١٩٣	بارة	الفائض	٨٢٠١٠٦	بارة
البراني :	٣٠٠٠	بارة	البراني :	٤٠٨٧١	بارة
كشوفية :	٥٧٠٦	بارة			
الجملة ١٤٢٠١٤٦ بارة			الجملة ١٢١٠٦٤٣ بارة		

ويتضح من هذه التماذج تعدد الأعباء المالية ، التي أصبح الفلاح يتحملها .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) ، عين ( ١٥ ) دفتر التزام رقم ( ٩٩٧ ) ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) ، دفتر رقم ١٦٠٨ .

في دفاتر الالتزام وبالتالي يوضح مدى استغلال الملتزمين للفلاحين ، ولذا فإن الفائض أصبح يمثل عبئاً مالياً كبيراً على كاهل الفلاحين .

#### رابعاً - البراني :

هو المال الذي كانت تقدر به العادات ، التي أصبحت القرى ملزمة بتقديمها إلى أجهزة الإدارة من سمن ، وأغنام ، وعسل ، ونخيل ، وجبوب ودجاج وغيرها من منتجات الريف . فإن ائتمان هذه العادات أصبحت تقدر بالنقد وتسجل في دفاتر الالتزام رسمياً ، بعد أن أهملت الدفاتر الأولى ذكرها وحقيقة فإن هذه العادات لم تكن من صنع المهد العثماني ، وإنما هي سابقة في وجودها على دخول العثمانيين مصر (١) ، ولكن رجال الإدارة في العصر العثماني بالغوا في تقديرها حسب رغباتهم (٢) وإذا هرب الفلاح منها لضيق ذات يده ، ألزمت زوجته وأولاده ، بما هو مطلوب منه . فتضطر في كثير من الأحيان إلى بيع ماله لشرائه ما يلزم من دجاج ولحم وخلافه وتحرم أولادها من المأكولات حتى تكفي رجال الإدارة ، ولا تتعرض للعقاب (٣) ، ولذا فإن عهد باشا (١٠٩٦ — ١٠٢٠ هـ — ١٦٠٧ — ١٦١١ م) مبطل « الطلبة » وهي المغارم العيلية التي كان يفرضها الجند على الفلاحين ، جعل هذه العوائد مالا مقبولا « وكانت قبل ذلك ليس لها قانون » (٤) بل كانت أجهزة الإدارة وبخاصة جند الإسماعيلية

(١) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصري ، ص ٥٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ١٦٠٩ ، ١٦١٠ ، ١٦١١ .

(٣) يوسف الشربيني المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٣ — ١١٥ ، حيث ذكر في شرحه لبنت أبي شادوف عن الوجبة :

ولا ضرر في إلا ابن هي عيلة يوم تجي الوجبة على تحيف

ذكر أن « الوجبة » وقت مجيئها أو حضورها بمجرد طلوع المشد ، أو الملتزم أو النصراني إلى الكفر أو البلد . فتوزع على الفلاحين بحسب ما يخصهم في الأرض من القرايط ، والفدن ، ونحو ذلك فمنهم من يكون عليه في الشهر يوم ، ومنهم من يفعلها في كل جمعة مرة ، ومنهم من يجعلها في كل ثلاثة أيام ، وهكذا بحسب كثرة الفلاحين وقلتهم ، وحسب زيادة الأرض ونقصها ، فلا بد منها في كل يوم مدة الإقامة ، فيقوم الرجل بتكلفة المشد والنصراني ( الصراف ) إن كان حاضراً وجميع من يكون من طائفة الملتزم ، ويلتزم بأكلهم وشرابهم وجميع ما يحتاجون إليه من عقيق ودوابهم ، وما يشتمونه عليه من المأكول من اللحم والدجاج ولو كان فقيراً ألزمه بذلك قهراً عليه ، وإلا حبسه المشد ، وضربه ضرباً موجعاً ، وربما هرب من قلة شيء يصنعه فيرسل المشد إلى أولاده وزوجته ، ويهددهم ويطلب منهم ذلك ، وربما رهن المرأة شيئاً من مصاغها أو ملابسها على دراهم ، وأخذت بها الدجاج واللحم وأطعمتهم ، وأحرمت أولادها من الأكل منه خوفاً على نفسها من أنه لا يكفيهم مثلاً ، وعند ربي الفلاح الدجاج فلا يأكل منه شيئاً ، ويحرم نفسه وعياله ،



يتجاوزون الحدود في تقديرها كما سبقت الإشارة ، ولذا فإن الروزنامة ، أصبحت تقدر قيمة هذه العادات وتسجلها ضمن حسابات القرى .

وقد سجلت دفاتر الترايع التي وضعها رجال الحملة الفرنسية ، هذه العادات وقيمة كل منها المالية بالتفصيل ، وكذلك فعل Esteve حيث سجل العادات التي كانت مفروضة على القرى وقيمة كل منها مالياً وذلك في مقاله في كتاب وصف مصر . وقد بلغ عدد هذه العادات المقررة على بعض القرى أكثر من أربعين عادة ، كما في قرية « ميت أبو غالب » (١) تابع ولاية الغربية وقرية « ميت الأقرق » . وقد وصلت في بعض القرى إلى سبعين عادة كما في قرية كلشاة تابع ولاية الغربية (٢) ولم تسجل دفاتر الالتزام السابقة على وصول الحملة الفرنسية تفصيلات هذه العادات كما فعلت دفاتر الترايع وإنما اكتفت بتسجيل قيمتها نقداً ضمن الضرائب المقررة على القرى تحت بند « براني » وبدراسة هذه الدفاتر اتضح أن قيمة البراني « العادات » زادت عن مقدار المال

= من خوفه من الضرب والخبس ، ومثل الدجاج السن والدقيق فيتيه لأجل هذه البلية ويطبخ بالشيرج " الزيت " ويأكل الخبز الشعير ويصنع لهم القمح الزريع ويأكل الجبن القريش المالح ، ويتكلف شراء الجبن الطرى الحلو ويرسله في الوجبة ، كل ذلك خوفاً على نفسه من هذه الأمور وسميت وجبة لكونها صارت على الفلاسين حكم الأمر الواجب عليهم للملتزمين فلا بد من فعلها للمشد بالقرية أو النصراني (الصراف) أو الملتزم إذا حضر كما تقدم بيانه ، وإذا أسقطها بعض الملتزمين جعل في مقابقتها شيئاً معلوماً من الدراهم وأضافه إلى المال ويلزمهم بدفعه إلى المشد تؤخذ منهم كل عام ، فهي من أنواع الظلم والأكل منها حرام . هذه صورة واحدة من ما يتحمله الفلاح في إحدى هذه العادات وهي الوجبة خلاف ما كان يتحمله من عادات أخرى كثيرة والتي أصبح مجموعها يطلق عليه اسم " أبراني " .

(١) يوسف الملواني ، تحفة الأحباب ، ص ١٨١ ، أحمد شلبي بن عبد الفتى ، أوضح الإشارات ص ٢١ .

(٢) ميت أبو غالب : سبق التعريف بها أنظر الفصل الأول ، ص ١١ هامش ٣ .

على سبيل المثال سجلت ضرائب قرية الدودتين غربية كالآتي :

ميرى	٢٢,٨٣٣	بارة
فائف	٢٦,٩٩٢	بارة
براني	٢٩,٤٠٤	بارة
الجملة	٧٨,٢٢٩	بارة

ورأى أن البراني ( ثمن العادات ) أصبح يفوق مقدار كل من الميرى والفائف

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفتر ١٦٠٨

\* الصالحية : حالياً تبغ مركز الصف : محافظة البحيرة وكانت في القرن الثامن عشر من أعمال

الأطليحية ، القاموس الجغرافي . القسم الثاني ج ٣ ص ٣٠ .

الميرى ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، فإن قرية الورنى تابع الفيوم كان المال الميرى المقرر عليها ( ٥٧٣٢ ) بارة ، بينما مقدار البرانى الذى أصبح مقرراً عليها هو ( ٢٩٢٥٢ ) بارة ، وهذا يدل على كثرة العادات التى كانت مقررة على هذه القرية وأمثالها حتى أن تقدير أثمان العادات ( البرانى ) أصبح يفوق مقدار الميرى (١) .

ومما هو جدير بالملاحظة أن دفاتر الالتزام لم تسجل ضمن حسابات بعض القرى ضريبة البرانى ، مثل قرى المنقورة فيوم ، وصرفة أطفيسية ، والصالحية (٢) أطفيسية ، وربما كان مرجع ذلك صغر زمام هذه القرى ، أو سوء حالة أهلها الاقتصادية ومما يدعم هذا الرأى أن الأموال الأميرية التى كانت مقررة عليها كانت بسيطة للغاية ، فالمنقورة كان المال الميرى المقرر عليها ( ٢٢٥ ) بارة ، وصرفة ( ٥٥٦ ) بارة ، والصالحية ( ٣٧٨١ ) بارة ، فلم يكن من المنطق أن قرى وصل وضعها أو حجمها الاقتصادى إلى هذا الحد وتفرض عليها عادات لأجهزة الإدارة (٣) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفلاح فى نهاية القرن الثامن عشر ، أصبح يهجر قريته لسوء الأحوال الاقتصادية التى أصبح يعيش فيها ، ولذا فإن بعض الملتزمين بدأوا يغيرون من معاملتها للفلاحين حتى يحولوا دون تركهم لأرضهم ، فقدموا للفلاحين بعض الاغراضات على الاستمرار فى أرضهم تمثلت هذه الاغراضات فى إغنائهم من ضرائب البرانى وغيرها وأصبغوا لا يطلبون من الفلاحين سوى الإيجار الذى يشمل الميرى والفائض ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، وأصبح الملتزم كما وضع من وثائق المحكمة الشرعية . يشترط على نفسه فى عقد الإيجار بأنه « رفع عن كاهل مشايخ وفلاحين الأربع حصص ( الخاصة به ) كامل السمن والدجاج معتاد الشادية وسمن الشادية ، وعوايد الصراف ، والنمرة ، والعونة وتقادم الملتزم . وكامل ما يتعلق بالملتزم من مصروف ، وغنم ، وضيافة ، وغير ذلك الرفع الكلى وأن يكون جرف الجسور بانوار الأوسية » (٤) .

بل إن بعض الملتزمين نظم علاقته مع فلاحى حصته على أساس أن يقوم فلاحو الحصة بسداد نصف الإيجار عند التخضير ، والنصف الثانى عند وضع الزرع فى أجران الناحية على

(١) دار المحفوظات السومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ١٥ ) دفتر التزام رقم ( ٩٩٧ ) .

(٢) أنظر الملحق ، رقم ( ٦ ) .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، محافظ دشت ، محفظة ( ٢٩٢ ) ص ص ٣٠٥ - ٣٠٦ .

(٤) أرشيف المحكمة الشرعية ، مبايعات الباب العالى سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ ، ص ٣٢٥ .

أن يقوم هو بسداد « ما يترتب على الحصة المذكورة لحمة الكشوفية ، وحق الطرق ، وخدم المسكر . والرزق والأوقاف وجرف الجسور ، وجرف المساق السلطانية ومال الجهات ، والتقدم وسائر المصاريف الكلية والجزئية ، وغير ذلك الجارى به العادة فإن ذلك جميعه على مولانا الملتزم المشار اليه أعلاه . وليس على الشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين من ذلك سوى مبلغ الثلاثمائة والتسعة وستون نصف فضة المرتبة على كل قدان من ذلك المعينة أعلاه » (١) .

وقد ذكر الجبرتي كذلك أن إبراهيم بن محمد الغزالي بن محمد الدادة الشرايبي كان « لا يقبل من فلاحيه (فلاحيه) زيادة على المال المقرر ، ويعاون فقراءهم ، ويقرضهم التقاوى واحتياجات الزراعة وغيرها ويحسب لهم هداياهم من أصل المال » (٢)

ورغم محاولة بعض الملتزمين إغراء الفلاحين بالاستمرار في زراعة الأرض بالغاء ما عليهم من عادات فإن الكثير منهم ظل مع ما يتبعه من أجهزة إدارية يغالى في فرضها ، حتى ساءت حال الفلاح الاقتصادية ولم يكن هناك منقذ له من هذه العادات ( البراني ) سوى الغاء النظام بآثره وقد تم ذلك على يد محمد طي .



#### خامسا - الكشوفية :

هي الضريبة المخصصة لسد نفقات الادارة المحلية في الأقاليم ، مثل مرتب الكاشف وترميم الجسور ، وشق الترع ، ومرببات المسكر المحليين ، وهذه الضريبة مثل غيرها من الضرائب لم تسجل في دفاتر الالتزام في السنوات الأولى من تطبيق النظام ولكن بدأت تظهر في الدفاتر ابتداء من ١٠٧٩ هـ ، ١٦٦٨ م ، واتضح من تتبع دفاتر الالتزام أن بعض القرى لم يكن عليها مال كشوفيه ، واتضح من هذه الدفاتر أن كذلك هذه القرى المعفاة من الكشوفية هي في الغالب نفس القرى التي كانت ممفاة من البراني (من العادات) وهي قرى المتقورة ، صرفة ، والصاحية على سبيل المثال . يضاف إليها بعض القرى التي كانت تدفع مال براني بسيطاً ، ولكنها معفاة من الكشوفية ، وهذا يؤكد صحة التعليل الذي سبق ذكره من

(١) أنظر الملاحق ، ملحق رقم (١٦) .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ١٢٠٥ / ١٧٩٠ ) ص ٢١٣ .

أن هذه القرى ، أعفيت من هذه الضرائب ، لصغر زمامها ، وسوء حالتها الاقتصادية ولذا أعفيت من البراني والكشوفية أو منها معاً (١) .

والتضح كذلك من دفاتر الالتزام أن بعض القرى كانت تدفع نوعين من الكشوفية كشوفية قديمة ، وكشوفية جديدة ، وتفسير ذلك أنها كانت تدفع ضريبة الكشوفية التي كانت عليها منذ البداية ، ثم رأت الإدارة أن تزيد مقدار هذه الضريبة على هذه القرى ، ففرضت عليها مبالغ أخرى تتناسب وحجم هذه القرى الاقتصادي ، وسجلت هذه المبالغ تحت بند « كشوفية جديدة » . وقد سجل علماء الحملة الفرنسية هذين النوعين من ضريبة الكشوفية على بعض القرى فعلاً ، كما نصت عليها عقود الايجارات التي كانت تتم بين الملتزمين والفلاحين وكذلك حجج الاستقطاعات ، وثبت من المصادر المعاصرة أن الكشاف كانوا يتعسفون في جمع هذه الضريبة من القرى المقررة عليها وكثيراً ما كان يحصل للناس من الكشاف « ومن عسكره وأتباعه الضرر من نهب متاعهم وأذيّتهم ، وتسكفهم في المأكّل والمشرب فوق طاقتهم » (٢) وأصبحت نزلة الكشاف على القرى شيئاً يخشاه الفلاح ويرهبه حتى أصبح لسان حاله يلهج بقوله :

ومن نزلة الكشاف شابت عوارضى وصار لقلبي لوعة ورجيف (٣)

تلك هي الضرائب التي أصبحت دفاتر الالتزام تسجلها رسمياً في حساباتها الخاصة بالقرى ومن العرض السابق لهذه الضرائب يمكن أن نخلص إلى الحقائق التالية :

(١) سجلت ضرائب قرية صرفة أطفحية	سجلت ضرائب قرية الدوذين كما يل :
كما يل :	ميرى ٢٢,٨٣٣ بارة
ميرى ٠٠,٥٥٦ بارة	فائض ٢٦,٩٩٢ بارة
فائض ٢٢,٩٨٠ بارة	براني ٢٩,٤٠٤ بارة
٢٣,٥٣٦ بارة	٧٩,٢٣٩ بارة

واضح من هذين النموذجين أن بعض القرى كان يدفع ميرى وفائض فقط ولا يدفع لا براني ولا كشوفية وأن البعض الآخر كان يدفع ميرى وفائض وبراني ولا يدفع كشوفية .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) عين (١٥) دفتر التزام (٩٩٧) ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر ١٦٠٨ .

(٢) ذكر كل من صاحب تحفة الأجيال ص ١٨١ ، أحمد شلبي بن عبد الفتى ، المصدر السابق ص ٢١ ، أن محمد باشا ميطل الطلبة (١٠١٦ - ١٠٢٠ هـ الموافق ١٦٠٧ - ١٦١١ م) عمل على الحد من تعسف الكشاف مع الفلاحين وذلك بأن «جعل الكشاف قانوناً لا يتمدونه ، وجعل المشاق مالا مقررأ» .

(٣) يوسف الشريبي ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٧٢ .

(أولاً) : جميع قرى مصر كانت ملزمة بدفع ضريبة المال الميري — بما فيه المضاف الذى ضم إليه وأصبح جزءاً منه — والفائض ، ولم تسجل دفاتر الالتزام أى قرية معفاة من هاتين الضريبتين أو أى منهما وتعليل ذلك واضح فالميري خاص بالروزنامة ، والفائض خاص باللتزم ، ولذا لم يكن فى إمكان أحد من الفلاحين التهرب من هاتين الضريبتين ، لأن ذلك معناه إبعاده من أرض « أثره » أو « مساحته » وإحلال غيره محله ، وكانت الروزنامة تشتد فى جمع المال الميري حتى وصل الأمر ببعض الولاة فى سنوات الشراقى إلى الزام « الملتزمين بدفع المال الميري على كامله » ولاشك أن الملتزمين بالتالى استعملوا كل الوسائل الممكنة فى جمع هذه الأموال من الفلاحين وهذا يوضح ضخامة العبء الذى يقع على الفلاحين فى مثل هذه الأحوال .

(ثانياً) : اتضح من العرض السابق أن بعض القرى كان معفياً من « البرانى » ، وبعضها كان معفياً من « الكشوفية » والبعض الآخر كان معفياً من الاثنين معاً ، وذلك لظروف سبقت الإشارة إليها<sup>(١)</sup> .

(ثالثاً) : ثبت من تتبع دفاتر الالتزام أن هذه الضرائب لم تسكن ثابتة ، وإنما كانت تزداد من فترة لآخرى لظروف سبق إيضاحها كذلك .

(رابعاً) : يلاحظ كذلك أن هذه الضرائب جميعها أصبحت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، لاتمثل سوى الجانب الرسمى من الأعباء المالية التى كان على الفلاح المصرى أن يتحملها ، أما الأعباء غير الرسمية فسوف نعرض لها بعد قليل ، ورغم ذلك فإن هذه الأعباء الرسمية أصبحت تفوق طاقة الفلاح هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنها أصبحت تمثل أحد عوامل انهيار نظام الالتزام وافلاسه .

\* \* \*

أما الأعباء المالية غير الرسمية التى خضع لها الفلاح المصرى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر فيمكن الوقوف عليها من المصادر المعاصرة ، ووثائق المحسكة الشرعية ، حيث إن دفاتر الالتزام لاتسجل بياناتها سوى الأعباء الرسمية التى سبق ذكرها . وقد

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركى ، عين (١٥) دفتر التزام (٩٩٧) .

أشارت المصادر المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية إلى الاعباء غير الرسمية التي أصبح الفلاح يزرع تحتها وهي ما عرفت « بالفرد » جمع « فردة » ، و « الكلف » جمع « كلفة » و « مغارم » و « رفع المظالم » .

وقد ارتبط فرض هذه الضرائب غير الرسمية على القرى بالصراعات العسكرية المستمرة التي كانت تنشب بين البيوت المملوكة المتنازعة على السلطة ، وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، حيث ازداد نفوذ الأمراء المماليك وأصبح يفوق نفوذ الباشوات (١) ، وقد كان الريف ميدان هذه الصراعات العسكرية في غالب الأحيان ، وتكفي الإشارة إلى ما حدث بين إبراهيم بيك ومراد بيك من جهة وإسماعيل بيك الكبير وحسن باشا الجزائرلى - قائد الحملة التي أرسلها السلطان عبد الحميد ( ١٧٧٤ م — ١٧٨٩ م ) (٢) لتضع حدا للفوضى التي كانت تمر بها البلاد من جهة أخرى . فقد دار صراع مرير بين الجبهتين - ، وقع العبء الأكبر فيه على بلاد الريف وكثرت « الفرد » و « الكلف » على القرى بصورة مزعجة ، فكأما وطىء أحد الفريقين منطقة من المناطق قرر فردة جديدة ، حتى أن بعض القرى ما تكاد تخلص من تسديد فردة لأحد الفريقين حتى تفاجئ برجال الفريق الآخر يطلبون منها فردة جديدة .

ويذكر الجبرتي في أحداث ( ١٢٠١ هـ — ١٧٨٦ م ) أن المظالم قررت على البلاد « وكان حسن باشا عندما قدم إلى مصر أبطاها ، وكتب برفعها فرمانات إلى البلاد فلما حضر إسماعيل بيك حسن له أعادتها فأعيدت وسموها التحرير ، وكتب بها فرمانات ، وعيّنت بها المعيّنون ، وتفرقوا في الجهات والأقاليم يطلبها مع ما يتبعها من الكلف وحق الطرق وغيرها ، فدهى الفلاحون ، وأهل القرى بهذه الماهية ثانياً » وازداد فرض هذه الفرد بصورة مزعجة حتى أن المعيّنين لجمع « الفرد » الجديدة كانوا يصادفون في طريقهم « بعض المعيّنين حاضرين بمبالغ الفرد السابقة » وأدت كثرة الفرد هذه إلى ضجر كل من الفلاحين والمليّمين على السواء فيذكر الجبرتي أن للمليّمين ضجوا « وقالوا من أين لنا ما ندفعه ، وما صدقنا بخلاص المظالم والصيف ، والفرد ، ولم يبق عندنا ولا عند الفلاحين شيء » (٣) .

(١) جرجي زيدان ، تاريخ مصر الحديث ، ج ٢ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١١٤ .  
— René et Georges Cattani, Mohamed Aly et L'Europe, pp. 14-16.

(٢) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٢٨٠ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث صفر : شعبان ، رمضان ١٢٠١ هـ -

الموافق : ديسمبر ، مايو ، يونيو ١٧٨٦ م ) ص ١٣٤ ، ١٥٣ ، ١٤٠ ، ١٤٤ .

— Vatikiotis, P. J., The Modern History of Egypt, p. 35.

ورغم هذه الصيحات فإن فرض « الفرد » استمر متلاحقا ، ومن تأخر من الملتزمين عن سدادها عن فلاحى حصته ، ضبطوها منه ، « وأخذوها ، وأعطوها لمن يدفع ماعليها من مياسير المالك » وقد ثبت صحة هذا القول من واقع دفاتر الالتزام ، فبالرجوع إلى الدفاتر الخاصة بهذه الفترة ، وتتبع أسماء الملتزمين الواردة في هذه الدفاتر سنة بعد أخرى ، اتضح أن هناك تغيرا كبيرا حدث في أسماء الملتزمين في كثير من المناطق (١) .

وقد استغل الكشاف حكام الأقاليم حالة الفوضى هذه ، وفرضوا كثيرا من المظالم على أهل الريف ، حتى أن الجبرائى يذكر أن « ما فعله كشاف الأقاليم في القرى القبلية والبحرية من المظالم والمغارم ، وأنواع الفرد ، والتساويف فنى لاندركه الأفهام ، ولا تحيط به الأقلام وخصوصا سليمان كاشف البواب بالمنوفية » ويعلق على ذلك بقوله « فنسأل الله العفو والعافية وحسن العاقبة في الدين والدنيا والآخرة » (٢) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الناس كانوا قد أملاوا خيرا ، في حسن باشا ساعة مجيئه ، وانتظروا منه ، أن يضع حدا لحالة الفوضى ، التي أصبحوا يعيشون فيها ، ولكن حدث العكس فقد ازدادت حالتهم تدهورا ، وعانت البلاد في عهده كثيرا من المظالم والفرد فهو لم يبطل بدعة ، ولم يرفع مظلمة ، بل تفررت به المظالم والحوادث ، وتعلق المصادر تعليقاً مرياً على خيبة أمل الناس في حسن باشا (٣) .

(١) عبد الرحمن الجبرئى ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث رجب ١٢١٨ هـ - ١٨٠٣ م ) ص ٢٦٦ ، دار المخطوطات السومية ، مخزن ( ١ ) عيون ( ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ) دفاتر الالتزام الخاصة بالزوجهين القبل والبحرى .

(٢) عبد الرحمن الجبرئى ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث رمضان ١٢١٨ هـ - ديسمبر ١٨٠٣ م ) ص ٢٦١ .

(٣) يذكر كل من عبد الرحمن الجبرئى في عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ذى الحجة ١٢٠١ هـ - سبتمبر ١٧٨٧ م ) ص ١٤٦ ، ومصطفى القلعاوى في مخطوطة ، صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير و سلطان ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ ، تعليقاً يكاد يكون متطابقاً في النص عن خيبة أمل البلاد في حسن باشا لنقله من الجبرئى « ولم يحصل من مجيئه إلى مصر ، وذهابه إلا الضرر ، ولم يبطل بدعه ، ولم يرفع مظلمة ، بل تفررت به المظالم والحوادث ، فإنهم كانوا يفعلونها قبل ذلك مثل السرقة ، ويتخافون من اشاعتها وبلوغ خبرها إلى الدولة ، فيتكبرون عليهم ذلك ، وشابت فيه الآمال والظنون ، وهلك بقدمه البهائم ، التي عليها مدار نظام العالم ، وزاد في المظالم والتعزير ، لأنه كان عندما قدم أبطل رفع مظالم ، ثم أعاده بإشارة اسماعيل بيك وسماء التعزير لجملة مظلمة زائدة وبقى يقال رفع المظالم والتعزير ، فصار يقبض من البلاد خلاف أموال الخراج عدة أقلام منها المضاف والبرائى وعوائد الكشوفية والفرد ورفع المظالم ، والتعزير ومال الجهات وغير ذلك » .

وتشير المصادر المعاصرة إلى أن إسماعيل بيك ، اتبع طرقاً مختلفة في فرض الفرد وانتزاع البلاد من ملتزميها وشرائعها من قوائم المزداد ، وقد ثبتت صحة هذا القول بالرجوع إلى دفاتر الالتزام الخاصة بهذه الفترة وجدنا أن كثيراً من الالتزامات سجلت باسمه وأسماء أتباعه ، ولم يكتف إسماعيل بيك بهذا ، بل وجه إلى القرى قباص الرسل لجمع الفرد المتتالية ، ولم يجد الفلاحون من هؤلاء الرسل إلا القسوة والفظاظة رغم ملاطفة الفلاحين لهم (١) .

تلك هي أهم الأعباء المالية غير الرسمية ، التي أصبح أهل الريف ، يقاسون منها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ولاشك أنه بالإضافة هذه الأعباء غير الرسمية إلى الأعباء الرسمية التي سجلتها دفاتر الالتزام ، والتي سبقت دراستها يتضح مدى ضخامة العبء المالي الذي أصبح يفوق مقدرة الفلاح الإقتصادية ، فإذا أضفنا إلى هذه الأعباء المالية الرسمية منها وغير الرسمية ، الأعباء الأخرى غير المالية التي كان الفلاح واقعاً تحتها مثل العونة ، « وهي العمل في أرض الملتزم وحفر القنى وشيل الطين من الآبار وضم الزرع الخاص بالملتزم بدون أجر » (٢) والسخرة وهي العمل في المرافق العامة التي كانت منوطة برجال الإدارة ، مثل جرف الجسور السلطانية وغيرها ، إذا أضفنا هذه الأعباء غير المالية إلى الأعباء المالية لأدركنا مدى ضخامة الأعباء التي وقعت على كاهل الفلاح في ظل نظام الالتزام .

(١) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث رمضان وشوال ١٢٠٣ هـ - مايو ويونيه ١٧٨٩ م ) ص ١٧٩ ، يذكر الجبرقي عن أعمال هؤلاء الميعين ونوعيتهم مايل : « روجه ( أي إسماعيل بك ) على الناس قباص الرسل ، والمعيتين من السرايين والدلاة وعسكر القليوبجية ، فيدمون الإنسان ، ويدخلون عليه في بيته مثل التجريدة ، الخمسة ، والعشرة ، بأيديهم البنادق والأسلحة ، بوجوه عابسة فيشغلهم ويلين خواطرهم بالإكرام ، فلا يزدادون إلا قسوة وفظاظة فيعدهم على وقت آخر فيسمونه قبيح القول ، ويشغلون في أجرة طريقهم ، وربما لم يجدوا صاحب الدار أو يكون مسافراً فيدخلون الدار وليس فيها إلا النساء ويحصل منهم مالا خير فيه ، من الهجوم عليهن وربما نطقن من الخيلان أو هرين إلى بيوت الخيران ، ومسافر وضوان بك قرابة على بك الكبير إلى المنوفية ، وأنزل بها كل بلية وعصف بالقرى عسفاً عنيفاً ، قبيحاً بأخذ البلص والتساويف ، وطلب الكلف الخارجة عن المعقول إلى أن وصل إلى رشيد ، ثم رجع إلى مولد السيد البدوي بطندتا ( طنطا ) ثم عاد وفي كل مرة من مروره يستأنف العسف والجور ، وكذلك قاسم بك بالشرقية وعلى بك الحسى بالغربية » .

(٢) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٤٤ ، حيث ذكر في شرحه لبيت أبي شادوف

ويوم نجى العونة على الناس في البلد تخيبي في القرن أم وطيف

« إن العونة إنما تكون في بلاد الملتزمين التي فيها الأرسية وبعض البلاد تكون العونة فيها على رجال معروفين بالبيوت مثلاً فيقولون يخرج من بيت فلان شخص واحد ، ومن بيت فلان شخصان ، بحسب ما تقر عليهم قديماً وحديثاً ، فلا ينفلك من عليه العونة منها وإن مات جعلوها على ولده ، وهكذا فهي داهية كبرى على الفلاحين ، ومصيبة عظيمة على البطالين »

— أنظر الجبرقي ، عجائب الآثار ج ٤ ( حوادث ١٢٢٩ هـ - ١٨١٤ م ) ، ص ٢٠٧ .



### آثار الأعباء المالية على أهل الريف والملازمين :

كان للأعباء المالية التي سبقت الإشارة إليها آثارها السيئة على كل من الفلاحين ، والملازمين على السواء . حيث إن الفريقين كانا يمثلان عنصر المشاركة في إدارة الأرض .

أما آثار هذه الأعباء بالنسبة للفلاحين فقد تمثلت في هجرهم لقراهم ، حتى أن كثيرا من القرى أصبحت خاوية على عروشها ، لم يبق بها أحد من سكانها بل وصل الأمر بالفلاحين أن أهل عدة قرى كانوا يتجمعون في قرية واحدة ليتعدوا عن الجند المكلفين ، يجمع الفرد وغيرها من الأعباء ، وما يكاد هؤلاء الجند يؤمّنون هذه القرى التي تجمع فيها الفلاحون ، حتى يلحقها الخراب ويتركها الفلاحون إلى غيرها .

وقد كان من نتائج هذا الأسلوب أن إقليما مثل إقليم النوفية ، مثلا لم يبق به في ( ١٢١٩ هـ — ١٨٠٤ م ) إلا خمس وعشرون قرية فيها بعض سكان ، وباقي قراء أصبحت خرابا ليس فيها دينار ولا نافخ نار على حد تعبير الجبرتي (١) .

ويذكر الجبرتي أن الأعباء التي أصبح الفلاح ملزما بها « يكل القلم عن تسطيرها ، ويستعي الإنسان من ذكرها ، ولا يمكن الوقوف على بعض جزئياتها حتى خربت القرى ، وأفقروا أهلها وجلوا عنها (٢) » .

وقد ذكر أنه « سمع من بعض من له خبرة بذلك . أن المغارم التي قررت على القرى بلغت سبعين ألف كيس ، وذلك خلاف المصادرات الخارجة » (٣) .

وقد كان خراب القرى نتيجة للأعباء السابقة . أحد المشاكل التي واجهت محمد علي عندما ولي أمر البلاد فحاول إعمار القرى الخربة ، فأمر رجاله بتتبع الفلاحين الهاربين من قراهم ، والعمل على إرجاعهم إليها وتمييزها ، واشتد رجاله في تنفيذ ذلك الأمر فتنبعوا كل من له نسبة قديمة بالقرى من أرباب الصنائع والمهنيين ، والتجار ، وحاولوا إرجاعهم إلى القرى

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث جمادى الأولى ١٢١٩ هـ — أغسطس

١٨٠٤ م ) ص ٣٠٩ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي المصدر السابق ، ج ٤ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٢ هـ — يوليو

١٨٠٧ م ) ص ٦٢ .

(٣) نفسه ، ج ٤ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٢ هـ — يوليو ١٨٠٧ م ) .

التي لهم نسبة بها والزامهم بدفع الأموال القديمة المتبقية على هذه القرى ، وقد شكلت هذه العملية في حينها مشكلة كبيرة لسكلا الطرفين<sup>(١)</sup> .

وليس من شك أن آثار الأعباء المالية وغير المالية ، كانت سيئة بالنسبة للفلاح وأدت إلى سوء حاله الاقتصادية إلى درجة كبيرة ، وأصبحت عبارات « مال السلطان » و « العونة » و « الوجبة » و « نزلة الصراف » و « بجى الديوان » و « نزلة الكشاف » و « الفردة » و « الكلفة » وهى المصطلحات التى كانت تدل على الأعباء المالية الملقاة على كاهل الفلاح فى القرن الثامن عشر، أصبحت هذه المصطلحات مصدر إزعاج وخوف للفلاح ، فحاول أحداها معناه طلب المال والعوائد منه رغم ما أصبح يعيش فيه من سوء الحال .

\* \* \*

أما بالنسبة للمتزمين فإن آثار هذه الأعباء تمثلت فى أن كثيراً من حصص الالتزامات أصابها اليوار ، نتيجة لهجر الفلاحين لقراهم ، فتأثر بذلك حال المتزمين ، وبخاصة صغارهم الذين لم يكن من مصلحتهم مطلقاً « أن يتعرض اقتصاد القرية للاضطرابات ، من جراء كثرة التغيير فى توزيع الأراضى »<sup>(٢)</sup> ولذا فإن كثيراً من المتزمين نتيجة لبوار حصصهم عجزوا عن سداد الأموال الأميرية المقررة على حصصهم ، وبرزت هذه الظاهرة بوضوح فى دفاتر الالتزامات ، حيث تركت خانة التسديتات ، أمام كثير من القرى يفساء . دون أن يكتب فيها شئ<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر الجبرتى أنه عندما طلب المال الميرى ( ١٢١٨ هـ — ١٨٠٣ م ) . اغتم المتزمون لذلك لضيق الحال ، وتعطل الأسباب وعدم الأمن ، وتوالى طلب الفرد من البلاد فلو فضل للمتزم شئ لا يصله إلا بغاية الشقة<sup>(٤)</sup> .

وقد حاول بعض المتزمين انقاذ حصصهم بمنع الفلاحين من الهروب ، بأن أصبحوا يتكفلون بسداد ما على حصصهم من مغارم ، بأى سبيل ، فقد كان الملزم فى حالة فرض مغارم

(١) عبد الرحمن الجبرتى ، المصدر السابق ، ج ٤ (حوادث رجب ١٢٢٣ هـ — أغسطس ١٨٠٨ م) ص ٨١ .

(٢) هاملتون جب ويون ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) عيون ( ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ) دفاتر الالتزام من

رقم ٦٠٥ إلى ٨٠١ الخاصة بالوجهين البحرى والقبلى .

(٤) عبد الرحمن الجبرتى ، عجائب الآثار ، ج ٣ (حوادث ذى الحجة ١٢١٨ هـ — مارس ١٨٠٩ م)

جديدة على الحصة يسارع إلى ديوان الكتبة ليكتب على نفسه الموائيق ، التي يتكفل فيها بسداد هذه الغارم بعد أخذ مهلة بأجل معلوم ثم يقوم بجمعها من الفلاحين شيئاً فشيئاً ، حتى أن بعض الملتزمين كان يستدين هذه المبالغ بالربا ، كي ينقذ حصته لأن هروب الفلاحين سوف يعود عليه هو بالضرر في المحل الأول<sup>(١)</sup> .

ورغم كل هذه المحاولات فإن كثيراً من الملتزمين ، تأثروا بصورة ملموسة بسوء الحال التي عمت القرى ، حتى أن « أكثرهم أفلس ، وبقى عليهم بواق ، لخراب البلاد ، وتتابع الطلب والتمايين والشكاوى والتساويف »<sup>(٢)</sup> وأصبح الواحد منهم « لا يجد ملجأ ولا خلاصاً ، إلا بأحد الشيشين ، إما الدفع بأي وجه كان وإما أن ينزل عن حصته بالفراغ للديوان ، ولا يبقى يده ما يتقوت به هو وعياله ويصبح فقيراً . لا يملك شيئاً إن لم يكن له إيراد من جهة أخرى »<sup>(٣)</sup> ولذا فإن بعض الملتزمين آثر التنازل عن حصص التزامهم للحكومة نظير الضرائب للتراثة عليهم ومحجزهم عن دفعها<sup>(٤)</sup> .

وهكذا نرى من العرض السابق أن الملتزم ، أصبح تماماً مثل فلاحيه — وبخاصة في نهاية القرن الثامن عشر — ضحية لعملية الابتزاز ، بل وأصبح عرضة للطرد من حصته وضاعت كل هبة كانت للملتزمين في نظر الإدارة ، حتى غدا نظام الالتزام في نهاية القرن أنه أصبح بكل تأكيد يمر بمرحلة انهياره

\* \* \*

من العرض السابق لنظام الالتزام وجوانبه المختلفة يمكن إجمال المراحل التي مر بها النظام وتقويمه فيما يلي :

(أولاً) : المرحلة الأولى : ( ١٠٦٩ — ١١٤١ هـ — ١٦٥٨ — ١٧٢٨ م ) .

أثبتت نظام الالتزام في هذه المرحلة نجاحه — كنظام إداري مالي — إلى حد كبير وذلك راجع

(١) عبد الرحمن المبرق ، عجائب الآثار ج ٤ ( حوادث صفر ١٢٢٥ هـ — مارس ١٨١٠ م ) ص ١٠٩ .

(٢) نفسه ، ج ٤ ( حوادث شوال ١٢١٩ هـ — يناير ١٨٠٥ م ) ص ٣١٦ .

(٣) نفسه ج ٤ ( حوادث صفر ١٢٢٥ هـ — مارس ١٨١٠ م ، ربيع أول ١٢٢٦ هـ — مارس

١٨١١ م ) ص ص ١١٦ ، ١١٧ ، ١٤٢ .

(٤) دكتور أحمد أحمد الحقة ، تاريخ الزراعة ، ص ٣٥ .

إلى دقة تطبيق قواعده في هذه المرحلة وإحكامها والشخصية القوية التي تمتع بها بعض الولاة ، وحكام الولايات في هذه المرحلة ، ولذا فإن النظام في هذه المرحلة ضمن للدولة السيطرة على التزامات الأراضي الزراعية ، بصورة ناجحة ، ونجحت أجهزة الإدارة في جمع الأموال المقررة على الأراضي في مواعييدها وبتامها وكالها . وكانت فئات الملتزمين في هذه المرحلة محدودة تتمثل في الأمراء المالك ورجال الأوجاقات ومشايخ العرب ، وقلة من العلماء وكانت مساحات الالتزامات كبيرة ، وتشمل حصصاً متعددة . في مناطق مختلفة ، مما أعطى للنظام سمات شبيهة ببعض سمات الأقطاع في هذه المرحلة .



(ثانياً) : المرحلة الثانية : بدأت هذه المرحلة ١١٤١ هـ — ١٧٢٨ م واستمرت إلى نهاية النظام في ربيع أول ١٢٢٩ هـ فبراير ١٨١٤ حين صدر أمر محمد علي الذي ينص على ضبط جميع الالتزام لطرف الباشا ورفع أيدي الملتزمين عن التصرف<sup>(١)</sup> وهي مرحلة يمكن وصفها بأنها مرحلة المضاربة بالتزامات الأراضي الزراعية والتجارة فيها ، وقد سبق التاريخ لهذه المرحلة بدخول فئة التجار ميدان الالتزام . على يد الخواجا الحاج محمد دادة الشرايبي ، وغيره من التجار الذين سبقت الإشارة إليهم مستغلين رأس المال الضخم الذي تجمع في أيديهم ، ومحاولة استثماره عن طريق المضاربة في شراء واستئجار ورهن حصص التزامات الأراضي الزراعية . دون أن يذهبوا لاستغلالها بأنفسهم .

فقد استقلت الرأسمالية المصرية الناشئة التي تمثلت في فئة التجار رأس مالها في التزامات الأراضي الزراعية . بقصد تحقيق أرباح من وراء صفقاتها في هذا الميدان ، فروح التجارة مهيمنة عليها . حتى ولو دخلت ميدان الالتزام . وقد حظى تجار البن بالمرتبة الأولى ، يليهم تجار الأقمشة . ثم بقية فئات التجار . وقد ساعدتهم على ولوج هذا الميدان عوامل سبق ذكرها .

---

(١) عبد الرحمن البهري ، عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث ربيع أول ١٢٢٩ هـ - فبراير ١٨١٤ ) ص ٢١٧ .

### ثالثا - المرحلة الثالثة : مرحلة تدهور النظام وإفلاسه :

وهذه المرحلة تداخلت في مسيرتها مع المرحلة السابقة . وهي مرحلة لا يمكن تحديد بدايتها بسنة معينة ، وإنما يمكن الحكم بأن سماتها البارزة بدأت تظهر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . فمن تتبع دفاتر الالتزام أمكن ملاحظة عدة أمور تبرز هذه السمات ، فنجدهم الالتزامات بدأ يصغر بصورة تسترعى الانتباه ، حتى وصل الأمر إلى أن هذه الدفاتر ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أصبحت تسجل أكثر من عشرين ملتزما وملتزمة مشتركين في التزام حصة واحدة ، وقد هان شأن الالتزامات حتى أصبحت النساء ملتزمات بكثير من الحصص : بالإضافة إلى كثرة الأعباء المالية التي أصبحت تفرض على الالتزامات حتى هجر الفلاحون قراهم : وعجز الملتزمون عن تسديد ما عليهم من أموال ، وتنازلوا عن حصصهم لغيرهم ، وبحث بعضهم عن وسائل أخرى لمعاشهم ، وسجلت سجلات إسقاط القرى حالات كثيرة تنازل فيها الملتزمون عن حصص التزاماتهم نظير أثمان بخسة وما ذلك إلا لإدراكهم ، عدم جدوى استمرارهم في التزام هذه الحصص ، التي أصبحت ثائثها لا يتعادل مع ما عليها من أعباء مالية (١) .

خلاصة القول إن كل الشواهد في نهاية القرن الثامن عشر ، أصبحت تنذر بإفلاس نظام الالتزام ، وأنه لم يعد النظام الآملا لإدارة الأراضي المصرية ، وأنه لامندوحة من البحث عن نظام بديل يصلح لإدارة الأراضي الزراعية ، وكان أن اهتدى محمد علي في ١٢٢٩ هـ — ١٨١٤ م ، بعد عدة خطوات تمهيدية إلى إلغاء نظام الالتزام وإحلال نظام جديد محله هو نظام الاحتكار (٢) .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عيون (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) دفاتر الالتزام من رقم ٥٥١ وما بعده حتى ٨٠١ ، مخزن (١٨) عين (١٩) دفاتر الترايع ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩٥ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) أنظر جرجس حنين ، الأقطان والضرالب في مصر : ص ١١٣ ، ١١٤ .



## البَابُ الثَّالِثُ

---

### التركيب الإجتماعى لسكان الريف

الفصل الخامس - الفلاحون

الفصل السادس - العربان





## الفصل الخامس

### الفلاحون

#### تمهيد :

- ١ - صعوبة الدراسة - ضوابطها ، ٢ - الفلاحون ، ٣ - تقويم هذه الطبقة ودورها ، ٤ - عوامل هجر الفلاحين لقراهم .

قبل البدء في دراسة الفلاحين كطبقة \* \* \* من طبقات المجتمع الريفي ، ودورهم في الحياة الاجتماعية ، لابد من إلقاء نظرة سريعة على الصعوبات التي تواجه هذه الدراسة ، والضوابط التي يجب أن تقوم على أساسها فمعد دراسة سكان الريف المصري ، وحياتهم الاجتماعية ، في القرن الثامن عشر لابد أن توضع في الاعتبار ، العوامل التالية ، التي تجعل دراسة هذا الموضوع صعبة إلى حد ما .

(أولاً) : عدم وجود إحصاءات علمية ، أو يقينية ، تبين الحجم العددي ، لكل طبقة من طبقات السكان . في الريف . أو حتى في المدينة في ذلك الوقت ، والإحصاءات التقريبية التي ذكرتها بعض المصادر ، عن سكان مصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، جاءت خاصة بسكان مصر عامة ، دون تمييز بين سكان الريف والمدينة ، فسافاري Savary قدر سكان مصر ١٢٠١ ٥١٧٨٦ م بحوالى ٤ مليون - نسمة (١) ، بينما فولني Volney قدر عدد عدد السكان بحوالى ٢٣٠٠٠٠٠ نسمة (٢) ، أما علماء الحملة الفرنسية ، فقد قدروا عدد سكان مصر في نهاية القرن الثامن عشر بـ ٢٤٤٩٠٠٠ نسمة (٣) ، ولسكن كلوت بك بعد ذلك طعن في هذا التقدير ، ورأى أن عدد سكان مصر ، أثناء الحملة الفرنسية لم يكن يزيد عن ٣ مليون نسمة (٤) ، أما ادوارد وليم ، في منتصف العشرينات من القرن التاسع

Savary, J., Lettres sur L'Egypte, 1786, Tome III p. 19, 40.

(١)

Volney, Op. Cit. Tome I, p. 215.

(٢)

Jomard, Memoire Sur la population comparée de L'Egypte Ancienne et Moderne Tome 2 p. 96.

(٣)

Clet Bey, Aperçu Général Sur L'Egypte. 1880, Tome I, p. 166.

(٤)

عشر . فقد قدر عدد سكان مصر . بما يقرب من المليونين ، ووضع الإحصاء التالى لسكان مصر وفئاتهم :

١ — المسلمون من الفلاحين وأهل المدن	١٧٥٠٠٠٠
٢ — الأقباط	١٥٠٠٠٠
٣ — الأتراك	١٠٠٠٠
٤ — السوريون	٥٠٠٠
٥ — اليونان	٥٠٠٠
٦ — الأرمن	٢٠٠٠
٧ — اليهود	٥٠٠٠
الجملة	١٩٢٧٠٠٠ (١)

ورغم ذكر هذه الإحصاءات ، فإنه يجب أن نضعها موضع الشك ، فهي لا تقوم على عمل إحصائي البتة ، وإنما هي عمليات ، تقدير جزافية تناسلت ، كما هو واضح بعض فئات السكان ، من قبائل العربان ، المتنقلة منها . والمستقرة . وسكان الواحات فإذا أضفنا إلى ذلك ، عدم وجود عمليات تسجيل المواليد والوفيات في ذلك الوقت لأتضح عدم دقة هذه التقديرات ، ويجب أن ينظر إليها على أنها عمليات تخيلية ، لا يمكن الاعتماد عليها في دراسة علمية للسكان .

(ثانياً) : وبما يزيد صعوبة بحث هذا الموضوع عدم وجود أية دراسة عن سكان مصر في القرن الثامن عشر ، والفترة السابقة عليه ، تتناول السكان من حيث أوضاعهم الاجتماعية وطبقات المجتمع . ورصد أحوال هذه الطبقات ، والعلاقات التي كانت قائمة بينها ، وإنما نجد معظم المصادر المعاصرة ، إن لم تكن كلها ركزت موضوعاتها على الصراعات السياسية والعسكرية بين الأمراء المماليك بعضهم بعضاً . أو بينهم وبين بعض الباشوات ، ورجال الأوجاقات العسكرية ، وابتعدت تماماً عن سكان الريف (٢) وإن جاء ذكر للريف وأهله ، ففي صورة

Edward, W. Lane, Op. Cit. p. 24.

(١)

(٢) من الجدير بالذكر أن الدراسات الحديثة ، وخاصة في أقسام الاجتماع ، بكليات الآداب ، بدأت تركز دراسات حول دراسة سكان الريف ومشاكلهم ، وأنماط الأسر القروية ، وغير ذلك من الدراسات ، التي تتناول حياة المجتمع الريفي ومن هذه الدراسات ، والدراسات الرائدة التي سبقها ذكر :

ماحل بهم من « غارم » . أو ما هو مطلوب منهم من أموال ، ويكاد يكون المصدر الوحيد ، الذى ركز موضوعه على الفلاحين ، وتحدث عنهم من وجهة نظر معينة ، كان مؤلفه مأموراً بكتابتها ، هو كتاب « هز الصعوف فى شرح قصيد أبى شادوف » وهو المصدر الوحيد ، الذى تناول أحوال الفلاحين ، فى نهاية القرن السابع عشر (١) .

وللصعوبات السابقة . فإن دراسة التركيب الاجتماعى لسكان الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، يجب أن تتم ، فى ضوء الاعتبارات التالية :-

(أولاً) : اتخاذ المحك الأساسى ، للتفرقة ، بين طبقات المجتمع الريفى ، بعضها عن بعض ، ووقع كل منها من وسيلة الانتاج الرئيسية ، وهى الأرض الزراعية وحيازتها ، حيث إن الشكل الذى اتخذته تطور حق المنفعة بالأرض الزراعية وحيازتها ، هو الذى لعب الدور الحاسم ، فى صياغة الطبقات الاجتماعية ، وحدد مكانة كل منها ، وأوجد ظاهرة التباين الاجتماعى لدى سكان الريف (٢) ، وأدى الى تكتلات اجتماعية (٣) ، فى داخل المجتمع

Ammar H., Growing up in an Egyptian village : Silwa, Province of Aswan, (١) = London 2nd (ed), 1966.

- (ب) يوسف نحاس : الفلاح حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٢٦ :  
 (ج) الدكتور هنرى عيروط اليسوعى : الفلاح ، ترجمة دكتور محمد غلاب . القاهرة بدون تاريخ .  
 (د) دكتور محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ( القبطون ، محافظة الدقهلية ) . القاهرة ١٩٦٤ .  
 (هـ) دكتور محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع القروى . القاهرة ١٩٦٧ .  
 (و) دكتور على فؤاد أحمد ، علم الاجتماع الريفى . القاهرة ١٩٦٦ .  
 (ز) دكتور محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ١٩٧٢ .  
 (ح) إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية فى مصر . القاهرة بدون تاريخ .  
 هذه نماذج للدراسات الحديثة ، التى بدأت تتناول حياة أهل الريف ، وليس حصراً لكل الدراسات التى بدأت تركز موضوعاتها على دراسة الريف وسكانه .

(١) قمت بإعداد دراسة رافية عن هذا المصدر ، وأهميته التاريخية ، وأجيزت ونشرت بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد العشرون ، سنة ١٩٧٣ م ، كما قمت بترجمة هذه الدراسة تحت عنوان : **Hazz Al-Qubuf : A new source for the study of the Fallahin of Egypt in The seventeenth and Eighteenth centuries.**

وقد شاركت بهذه الدراسة ودراسة أخرى عن « الأعباء المالية على الفلاح المصرى فى ظل نظام الالتزام » فى مؤتمر « التاريخ الإقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط » الذى عقد بجامعة برنستون بالولايات المتحدة ونشران ضمن الأبحاث التى قدمت فى المؤتمر فى كتاب يضم هذه الأبحاث .

(٢) دكتور محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، ص ١٣٥ - ١٣٧ .

(٣) دكتور محمد طلعت عيسى ، دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، ص ٧ - ٩ .

القروي . مع ملاحظة أنه عند اتخاذ هذا المحك — موقع الطبقات من وسيلة الإنتاج وهي الأرض الزراعية — أساسا ، للتفرقة بين طبقات المجتمع الريفي ، يجب أن يوضع في الاعتبار ، أن الأرض في ذلك الوقت ، كانت تعد من الناحية القانونية ، ملكا للسلطان ، وأن أصحاب الحيازة ليس لهم سوى حق الانتفاع بها نظير : ما يؤدونه عنها من ضرائب ، سبقت دراستها (١) .

وقد أدى نظام الحيازة ، الذي كان سائدا في القرن الثامن عشر ، وهو نظام الالتزام ، إلى خلق طبقة اجتماعية . متميزة . هي طبقة الملتزمين بفشاتها . التي سبقت دراستها (٢) . (ثانياً) : أن مجتمع القرية المصرية . في القرن الثامن عشر . كان متأثرا إلى حد كبير بعوامل داخلية نابعة من واقع المجتمع القروي نفسه ، والتي كانت قائمة على عاداته وتقاليده (٣) ، والتي كانت لها قوتها وتأثيرها الكبير ، على طبقات هذا المجتمع ، والتي لم يتطرا إليها التحلل نظرا لظروف المجتمع المحافظة في ذلك الوقت . وقد أوجدت هذه العوامل تمايزا بين سكان القرية الواحدة ، وبين القرية والقرى المجاورة لها (٤) .

هذا بالإضافة إلى العوامل الطارئة ، التي كانت تؤثر ، في هذا المجتمع ، مثل الهجرات البدوية ، التي ظلت تتوافد ، على الريف حتى القرن الثامن عشر ، والعمليات العسكرية بين البيوت المملوكية ، التي شغلت معظم هذا القرن ، لا شك في أن هذه العوامل تركت بصماتها ، على التركيب الاجتماعي لسكان الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ومن هنا كانت الحركة ، التي وجدت في داخل المجتمع الريفي ، وانتقال بعض الأفراد ، باتقاءاتهم الطبقية ، من طبقة إلى أخرى ، نتيجة لعمليات المصاهرة والاندماج ، التي تمت بين أفراد الطبقات ، التي وجدت داخل هذا المجتمع .

(ثالثاً) : دور كل طبقة من طبقات هذا المجتمع الريفي ، سواء كان هذا الدور ، إيجابيا أو سلبيا على الحياة العامة في الريف ، وعلى اقتصاد الريف ، والدور الذي لعبته كل طبقة في تطوير هذا المجتمع ، أو انفلاقه .

(١) أنظر ، الفصل الرابع ، ص ص ١٠٠ - ١١٩ .

(٢) أنظر ، الفصل الثالث ، ص ص ٨٧ - ٩١ .

(٣) جاك بيرك ، العرب تاريخ ومستقبل ، ترجمة غيرى حاد ، ص ص ٢١١ - ٢١٢ .

— عبد الرزاق الحلال ، المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي ، ص ص ١٧ - ١٨ .

(٤) دكتور محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .

( رابعاً ) نفرا لغية الإحصاءات الاقتصادية ، التي تحدد مقدار ثروات السراخ التي تكون كل طبقة من طبقات هذا المجتمع ، تبعاً لثراء كل منها ، لذا فإن الحميم الاقتصادي ، سوف لا يعتبره من بين العوامل الأساسية لتقدير حجم هذه الطبقات ، التي سندرسها تبعاً لحجمها العددي ، بناء على ما يمل به المنطق ، وما يشعر به الباحث من استقرار المصادر المعاصرة . واعتماداً على ما لدينا من مصادر معاصرة ، وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات العمومية ، اتضح أن فئات السكان ، التي كانت تقطن الريف المصري في القرن الثامن عشر ، وتكون طبقاته الاجتماعية بالمعنى الواسع للكلمة هي :

( ١ ) الفلاحون المسلمون منهم والأقباط .

( ٢ ) القبائل العربية ، سواء المستقرة منها ، أو المتجولة في داخل الريف ، أو على أطرافه .

هذا بالإضافة إلى فئة قليلة من المماليك والأتراك ، اقتضت ظروف الإدارة ونظام حيازة الأرض وجودها في الريف . وكانت هذه الفئة تتمثل في الجند النوط بهم حفظ الأمن وتنفيذ أوامر الإدارة ، هذا إلى جانب حكام الولايات والسكاشيات ، والجهاز الإداري التابع لهم ، وقضاة النواحي . بالإضافة إلى الملتزمين الذين كانوا ينتمون إلى هذه الفئة وعاشوا في مناطق حصص التزاماتهم .

وقد قدر عدد الملتزمين إلى الأتراك والمماليك ، في كل قرية ، في منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر « بأثنين أو ثلاثة عادة » (١) . وهذا يبين ضآلة حجم هذه الفئة في التركيب الاجتماعي لسكان الريف .

فئة أخرى صغيرة العدد عاشت في بعض قرى الريف ، هي فئة السادة أو الأشراف ، ورغم انتهاءاتها العربية ، إلا أنها عاشت في القرى التي وجدت فيها ، بعيدة عما كان يرتكبه

— Edward, W. Lane, Op. Cit. pp. 22 — 23.

(١)

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركي ، عين ( ٦١ ) دفاتر أحباسي ، أرقام ١٦١٧ ،

١٦١٨ ، ١٦٢٤ ، ١٦٢٦ .

— دفاتر الانترام ، دفتر رقم ( ٢ ) ، حيث ذكر فيه " محمد عبد الرحمن البكري الصديق " كأحد

الملتزمين .

العربان من أعمال السلب والنهب . محافظة على نسبتها إلى البيت النبوي الشريف . وقد عاشت هذه الفئة في رغد من العيش . نظراً لسكثرة أراضي الرزق التي كانت موقوفة باسمها من قبل بعض السلاطين والأمراء منذ أزمان بعيدة . وقد سجلت دفاتر الرزق الاحباسية ، كثيراً من الرزق بأسماء أسر من هذه الفئة . كما أن بعض أفرادها في القرنين السابع عشر والثامن عشر أصبحوا من الملتزمين .

وعما يلاحظ أن هذه الفئة . كانت على علاقات طيبة . بكل قطاعات المجتمع الريفي . وتمتعى بالاحترام من كل فئاته . ومن أجهزة الإدارة كذلك . نظراً لنسبتها إلى البيت النبوي الشريف .

### الفلاحون :

عاش الفلاحون . في القرن الثامن عشر . في قرى . عيشة غاية في البساطة . فمنازل معظمهم ، مبنية من الطوب النيء ( غير المحروق ) . مكوّنة في معظمها من طابق ، حسب قدرة الفلاح وحالته الاقتصادية .

وكانت ماشية الفلاح — ولا زالت حتى الآن — تشاركه مسكنه . الذي لم يكن حياً على حد وصف المصادر المعاصرة له (١) .

أما حياة الفلاح المعيشية ، فقد كانت كما يستفاد من إشارات المصادر المعاصرة ، حياة بالسة ، فأكله الدائم الشعير ، والجبن القريش . والبصل ، والسكشك ، والفول المدخن ، والعدس ، والبسار « والويكة واللوخية » (٢) ، أما اللحوم والطيور . فأكلها عنده يعد عيداً . وكانت ملابسه ، كذلك بسيطة ، معظمها من صنع يده . أو من صنع الناصب المحلية التي كانت منتشرة في كثير من القرى ، والتي كانت تنسج الملابس للفلاحين

(١) يوسف الشريفي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥ - ٦ .

(٢) للمعنى ، حيث ذكر هذا المصدر ، ج ٢ ، ص ١٤٩ قصة لبيبا في من الطرارة ، وعلى ما يلي من رواية الألبا لذكرها ، لأنها توضح جانباً من حياة الفلاح المعيشية قال " أت رجل من أهل الصعيد ، من لواءي لنا وقروص ، إلى مصر ليشتري له جارية للخدمة ، فرأى جارية تباع بأهل ثمن ، لمعرفتها بأنواع الطعام ، فوفقت عليها وسأها ، هل تحبسى الطعام مثل ما يقولون ، فنظرت إليه ، وقالت له من أي البلاد أنت قال من الصعيد ، فقالت أنت لا تحتاج إلى طعام فاخر ، فإن ما كوك أهل الصعيد ، في كل سنة ، ستة أشهر ويكة وستة أشهر ملوخية ، فلا يحتاجون إلى طعام فاخر غير هذا ، قال فتركها ومضى متعجباً " .

من القطن أو الصوف ، بعد غزلها ، وكان الفلاح يعد نفسه سعيداً إذا حاز شيئاً من صنع المدينة .

وقد صور صاحب هر القحوف حياة الفلاح هذه ، في كثير من المواضع ، في شرحه لقصيد الشاعر الشعبي « أبو شادوف » (١) .

وقد كان الفلاحون — رغم هذا — يشكلون الطبقة المنتجة في الريف ، وإن شاركها بعض العربان ، كما سئى ذلك في حينه ، ورغم أن أفراد هذه الطبقة ظلوا هم الأدوات المنتجة ، التي يعتمد عليها اقتصاد مصر في ذلك الوقت ، فإنهم حرموا من ثمرة إنتاجهم (٢) . ولم يعد لهم من خيرات أرضهم . إلا القليل ، وذلك نتيجة للنظام الإدارية والاقتصادية التي كانت سائدة ، في ذلك الحين ، فقد وقع أفراد هذه الطبقة ، تحت ضغط من أجهزة الإدارة جعلهم يعيشون في حالة سيئة صورها أحد المعاصرين بقوله « فهم دائماً في اقتباس ، وطرد ، وجرى ، وكر وفر ، وحبس وضرب ، وأمن وسب وهوان وشجار وشيل تراب وخفر آبار ، وخروج للعونة على جهة السخرة ، وتعب شديد بلا أجر ، وإذا كان ذو فضل ضاع فضله ، أو ذو عقل ذهب عقله ، أو ذو مال أغروا عليه الحكم ، أو ذو تجارة نهبوه في الظلام » (٣) .

ومما ضاعف من سوء حال هذه الطبقة في القرن الثامن عشر ، الأعباء المالية الضخمة التي كانت مفروضة عليها ، والتي سبقت دراستها ، هذا بالإضافة إلى السكواث الطبيعية التي كانت تحمل بالريف من حين لآخر ، وانتشار كثير من الأوبئة ، نتيجة لغياب العناية الصحية حتى خربت . بعض القرى لموت كثير من الفلاحين وتشرذم بعضهم في البلاد (٤)

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ص ١٤٩ — ١٧٥ .

(٢) دكتور محمد ثابت الفندى ، الطبقة الاجتماعية ، ص ٨١ — ٨٢ .

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

(٤) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ألف على سبيل المثال ( حوادث ١١٠٦ هـ —

١٦٩٤ م ) ص ٢٦ ، ( حوادث ١١١٦ هـ — ١٧٠٤ م ) ص ٣٠ ، حوادث ( ١١٢٤ هـ —

١٧١٢ م ) ص ٥٠ .

— أحمد كنفذ عزبان ، الدرة المنصالة ، ج ١ ص ٣٨ — ٣٩ .

— يوسف الملوحي ، تحفة الأسياب ، ص ٢١١ — ٢٢٧ .

واضطرب مساطر هذه الطبقة على حد وصف الجبرقي « لبيع أمتعتهم ودورهم . ومواشيهم بسبب ذلك » (١) .

ومما يلاحظ أنه وجد في داخل هذه الطبقة — رغم سوء حالها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية — شرائح تفاوتت في ثرائها النسبي ، الذي لا يمكن تقديره بصورة يقينية ، نظراً لغيبة الإحصاءات ، ولسكن الباحث يشهر به من معاشته للمصادر المعاصرة فقد استطاع بعض أفراد هذه الطبقة ، عن طريق اتصالهم بأجهزة الادارة ، ومشاركتهم في الادارة المحلية داخل القرية نفسها ، من تكمين شريحة متميزة داخل هذه الطبقة وتمثلت هذه الشريحة في مشايخ القرى . الذين استغلوا نفوذهم في القرية وتعالوا على أبناء طبقتهم ، بل إن ظلمهم لإخوانهم الفلاحين ، كان أشد وأقسى من ظلم غيرهم كما سبقت الإشارة إلى ذلك (٢) .

وقد أدى هذا الثراء النسبي بين أفراد هذه الطبقة ، إلى أن بعض الفلاحين كان يعمل أجيراً عند البعض الآخر ، وقد أرجع لانسكريه Lancrét هذه الظاهرة إلى قدرة الملتزمين على طرد الفلاحين الذين يعجزون عن دفع ما عليهم من أموال مقررة ، فإذا لم يهاجر الفلاح الذي جرّد من أرض أثره أو مساحته إلى قرية أخرى ، كان عليه أن يعمل أجيراً لدى فلاح آخر ليكسب عيشه ، وكان بعض الفلاحين ، حين يقصر الفيضان عن رى أراضيهم ، يتجهون إلى قرى يتيسر العمل لهم فيها لدى فلاحين آخرين (٣) .

ورغم هذا التفاوت النسبي بين شرائح هذه الطبقة ، فإن ذلك لا ينفي البتة الظلم الذي كانت هذه الطبقة واقعة تحته ، واعتماداً على إشارات المصادر المعاصرة ، المتعلقة بهذه الطبقة وعلى وثائق المحكمة الشرعية ، يمكن تقويم هذه الطبقة ، ودورها ، في ضوء الأسس السابقة على النحو التالي .

(١) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ذي الحجة ١١٩٨ هـ - أكتوبر ١٧٨٤ م ) ص ٨٣ .

(٢) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .

— أنظر الفصل الأول ، ص ص ٨١ - ٢٣ .

(٣) هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .



(أولاً) : في ضوء نظام الحيازة الذي وضعه العثمانيون ، وفي إطار الضوابط ، التي وضعها قانون نامة سليمان ، أصبح الملتزم هو المتحكم الفعلي ، في منطقة التزامه ، وتطور هذا التحكم إلى تحكم كامل في الفلاحين ، والأرض ، وبخاصة في المراحل الأولى من تطبيق هذا النظام كما رأينا ، ومن هنا أصبح الفلاح مرتبطاً بالأرض ، لا يمكنه مغادرتها ، خاصة وأن قانون نامة سليمان ، ألقى مسئولية بقاء قطعة من الأرض المروية غير مزروعة على كاهل الكشاف والمترمين والشايخ ، وأعطاهم سلطة منع الفلاحين من هجر قراهم . والعمل على إسكانهم في القرى الحرة والحاوية ، ومنعهم سلطة معاقبة من عصى وتمرد على سلطتهم . بل إنه حمل الشيخ في حالة فرار الفلاح من أرضه وتركها بدون زرع ، القيام بسداد الأموال الأميرية المقررة على أرض هذا الفلاح<sup>(١)</sup> :

ولذا فإن الملتزم و من يشاركونه حق الإشراف على إدارة الأرض من أجهزة الإدارة أصبحوا ، سوتاً مسلطاً على الفلاح ، إذا حاول الهروب ، أو تأخر في دفع ما عليه من ضرائب فأقل جزاء يلقاه في هذه الحالة ، إلقاءه على الأرض ، وضربه بالنبايت ، وسجبه من شنبه فيزداد بذلك ذلاً ومقتاً وإهانته<sup>(٢)</sup> .

وأجبر هذا الأسلوب الفلاح — بالإضافة إلى ميله للعهد ، إلى ملازمة الأرض ، التي ولد عليها — على الارتباط بأرض فلاحته ، ارتباطاً كلياً ، حتى استحق الفلاح نتيجة لهذه السمة

---

(١) قانون نامة سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٦ — ١٧ حيث نص على أنه " إن لأهل قرية بالقرار ، وبقيت أطيانهم لغيرهم بوراً ، فليستقصى شيخ العرب ، والكشاف أخبارهم من جيرانهم ، وليجدون في طلبهم ، ويضبطون عليهم ليعودوا لزراع أطيانهم ، وليسعوا جهدهم ، لأن لا يبق من الأراضي السلطانية شبراً يثير زرع وليحكمون سياسة من عصى وتمرد ، فإن تعمس العشور على الطارين من قريتهم ، بعد صرف الجهد الجهد ، والجهد في طلبهم ، فليروا هل في أهل القرية مؤسر ، يسمه تخضير أطيان الغائب ، فيكلفوه بها ، ويأخذون منه خراجها ، فإن تعمس ذلك أيضاً ، فليخضرها شيخ العرب ، أو الكشاف ، أو العامل على حسابه ، ويقوم بلوازمها ، ويقودون الأموال السلطانية عنها . "

وأنظر كذلك :

— V. Lutsky, Modern History of the Arab Countries p. 17.

(٢) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث ١٢٢٩ هـ — ١٨١٤ م ) ص ٢٠٧ . حيث ذكر ما كان يلقاه الفلاح في هذا الصدد بقوله " وكان إذا تأخر الفلاح ، في دفع الضريبة جرء من شنبه وبطعوه ، وضربوه بالنبايت رجال الملتزم ، هذا ما كان يراه من عسف الصراف النصارى من مبالغة في استخراج ورقة الخلاص ، وكذلك الشاهد والشاويش ، الذين كانوا يسمحونه أنواع العذاب . "

التي غلبت على سلوكه . إزاء الأرض إطلاق لفظ « قرارى » عليه (١) . لاستقراره على أرضه وتمسكه بها رغم ما كان يقع عليه في ذلك الوقت من أعباء جسام . فهو لا يترك أرضه إلا مضطراً . نتيجة لعوامل لا يرى مغراً من تفاديهما سوى ترك أرضه لفترة قد تطول وقد تقصر يعود بعدها ، إن طوعاً أو كرها على يدرجال الإدارة ، أو يستقر على قطعة أخرى من الأرض ويربط حياته بها ، لأنه يؤمن بالارتباط الدائم بين حياته والأرض ، غير راغب في هجرها فأرضه شديدة الثراء إذا ما قورنت بالمناطق المجاورة لها (٢) . التي لا يوجد فيها ما يغريه على ترك أرضه .

كذلك كان من آثار نظام الحيازة الذي كان قائماً في القرن الثامن عشر . أن أوقع طبقة الفلاحين تحت نظام ضرائبي غير محدود . فلم يعد الفلاح يستطيع أن يحصى ما يطلب منه من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وأصبح نصيبه من عمله يتمثل في المجاعة ، والعمل الشاق والسخرة . وكثيراً ما كان يضطر من أجل الحصول على ضروريات الحياة ، أن يسرق محصول أرضه (٣) .

وقد ترك هذا النظام — نظام الحيازة — للفلاح حق التصرف الجزئي في أرض أثره ، فقد أصبح للفلاح حق رهن أرض أثره أو مساحته أو تأجيرها ، إذا عجز عن زراعتها بنفسه . أو اضطرت ظروفه لذلك ، إلا أن هذين الحقين اللذين اكتسبهما الفلاح على أرض أثره أو مساحته لا ينهضان دليلاً على توفر العنصرين المادى ، والمعنوى لنظام الحيازة

(١) يوسف نحاس ، الفلاح ، ص ١٧ .

— Edward, W. Lane. Op. Cit. pp. 133 — 135.

(٢) دكتور جمال حمدان ، شخصية مصر ، ص ٢٣٥ .

(٣) يوسف نحاس ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

— Edward, W. Lane, Op. Cit. pp. 134 — 135.

وقد ذكر صاحب هز القهوف ، موالياً على لسان الفلاح يعبر به عن عمله الدائب من أجل حصوله على قوت يومه ، وأن حياته أصبحت صورة مكررة لا يجد فيها قائلاً :

يادنية الشوم طول عمرى وأنا أشته      فى هم دى البطسن الى ما تريج حد  
أضال أبنى وأجى بعد المشى أتمسد      أقوم فى الصبح ألقى ما بنيتسو أتمسد

— هز القهوف ، ج ٢ ، ص ١٥٠ .

بمعناها للمفهوم قانوناً<sup>(١)</sup>، ولذا فإن حرية تصرف الفلاح في أرض أثره أو مساحته، لم تكن كاملة، فقد كان عليه أن يأخذ ترخيصاً بذلك من الملتزم. قبل قيامه بأي تصرف في أرضه وبالتالي فإن حرية حركته أصبحت محدودة بدورها.

ونخلص في نهاية مناقشة هذا الجانب. أنه لم يعد في وسع أبناء هذه الطبقة تبعاً لنظام حيازة الأرض الذي كان متبعاً في القرن الثامن عشر، الهروب من الأعباء المالية وغير المالية التي وضعهم هذا النظام تحت طائلتها، فالفلاح لا يهرب من سخرة إلاً إلى سخرة أخرى « فأنا نتاط به تقوية الجسور، وتطهير الترع، واحتفارها، وأنا يحرق أرض الأوسنة التي يستغلها الملتزم لحسابه »<sup>(٢)</sup>، وقد وصل الضيق بهذه الطبقة المنتجة بما ألقي عليها من أعباء أن أصبحت كارهة لمهنة الفلاحة، التي لا تجد سيلاً إلى الفرار منها، وأصبح لسان حالها يلهج على لسان شاعرها الشعبي بهذا القول:

هم الفسلاحة حيرني      وكل ساعة في تقصان  
ما اتفك من هم الوجبة      لما يحى مال السلطان<sup>(٣)</sup>

\* \* \*

(ثانياً) جانب آخر من جوانب تقويم هذه الطبقة ودورها يتركز حول مشاركتها، فيما كانت تمر به البلاد من أحداث سياسية وصراعات عسكرية بين البيوت المملوكية، ومن انقسام بين القبائل العربية، فالواضح من إشارات المصادر المعاصرة، أنه رغم ضخمة الأعباء المالية وغير المالية التي كانت ملقاة على كاهل هذه الطبقة، فإنها لم تقف بمعزل عما كانت تموج به البلاد من هذه التيارات المتصارعة خاصة وأن هذه الصراعات العسكرية بالذات اتخذت ميدانها الفسيح بلاد الأرياف على حد تعبير هذه المصادر.

وهناك إشارة في أحد المصادر المعاصرة هذه، ذات مغزى كبير، فقد ذكر صاحب تحفة الأحباب، أن إبراهيم باشا (شوال ١٠٧١ - شوال ١٠٧٤ هـ يونيو ١٦٦١ - مايو ١٦٦٤ م)

(١) دكتور عبد المنعم فرج الصده، حق الملكية، ص ٥٣٦ - ٥٤٠.

— دكتور سعد ماهر حمزة، علم الاقتصاد ص ٩٣ - ١٠٣.

(٢) يوسف الشربيني، المصدر السابق، ج ١، ص ١٧.

(٣) نفسه، ج ١، ص ١٧.

اضطرر للعد من الإقسامات المسلحة بين بلاد الأرياف إلى إرسال الرسل مأورين بجمع الأسلحة من القرى. فجمعوا من ذلك الشيء الكثير<sup>(١)</sup> وفي هذا دلالة واضحة على استعداد أفراد هذه الطبقة. للقيام بعمل مسلح إلى جانب الفريق الذي يؤيدونه خاصة وأنه نتيجة للصراعات المستمرة بين الأمراء المالكين طوال القرن الثامن عشر من جانب، وأفراد الأوجاقات من جانب آخر أصبح الملاذ الوحيد للفريق المنسحب هو بلاد الأرياف : أو ما أصبح يعرف ببلادهم أو قراهم، أي البلاد التي لهم فيها حصص الترامات، كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

وقد تأثر أبناء هذه الطبقة تأثراً قوياً . بالإقسامات القبلية ، التي سادت بين القبائل العربية التي كانت تقطن ريف مصر ، ويبدو أن هذا الإقسام ، كان مبكراً ، وبخاصة الإقسام الشهير ، الذي تمثل في سعد وحرام<sup>(٢)</sup> في ريف الوجه البحري . فقد ذكر الشيخ الشربيني يصف تأثير هذا الإقسام على الملاحين قائلا :

ويقولون النفس عند كلمة	إن قال شخص بالضد الذمه
شخص يمسك منهم لسعد	لشر يدعوهم وكل كسيد
ولحرام آخر يمسك	يصيح في إغرائهم يقول
خذوه من قبل ترون بأسه	ثم أقتلوه وأخذوا أنفاسه
فذا يصيح يال سعد أسعدوا	وآخر يال حرام أنجدوا
فذا نك اللعظاف دون أبس	عندهم أمر بقتل النفس
فيخربون الأرض بالعارات	ويرصدون القتل في الطارقات <sup>(٣)</sup>

(١) يوسف الملواني ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

— أحمد شلبي بن عبد الغنى ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .

(٢) سعد وحرام ، من القبائل العربية ، التي استقرت في مناطق متفرقة في ريف الدلتا ، وحدث بينهما تنافس طال مداه ، فتأثر به أهل القرى ، وأصبح لكل فريق أنصاره الذين يؤيدونه وقد ذكر المقرئى ، أن عربان حرام أصبح منهم مشايخ بلاد وخولة ، وقضاة ، وفقهاء . أنظر :

— المقرئى : البيان والأعراب عما بأرض مصر من الأعراب ، ص ١١ ، ٥٨ .

— دكتور عبد المجيد عابدين ، البيان والإعراب ، مع دراسات في تاريخ العروبة في وادى النيل ،

ص ١٣ ، ٦٣ .

— دكتور عبد الله خورشيد ، القبائل العربية في مصر ، ص ٦١ .

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٤ .

وإذا كان إقسام سعد وحرام قد ساد ريف الوجه البحرى ، فإن إقساماً مماثلاً ساد ريف الوجه القبلى ، وبخاصة ريف الصعيد الأعلى وهو الإقسام الذى عرف ، بصوامعة ، وونات (١) .

وقد لعب ، شايخ اقمرى دوراً بارزاً فى ازدياد جدة هذه الإقسامات بين سكان الريف ، فقد كانوا يلتعلون — كما هو واضح من المصادر المعاصرة — كل الأعذار لتسليح الفلاحين استعداداً لمساندة عرب عصبيتهم ، وللقيام بالغارات التخريبية على قرى العصبية الأخرى ، وإلحاق الضرر بها ، حتى أصبح هذا الأسلوب ظاهرة تميز الحياة العامة فى الريف فى ذلك الوقت ولم تتمكن النبل الدينية الإسلامية ، ولا النبل الإنسانية ، ولا الأضرار التى لحقت الناس من جراء هذه الإقسامات ، من إيقافها أو الحد منها .

وهكذا أصبحت هذه الطبقة تلعب دوراً هاماً فى المشاركة فى الصراعات . والإقسامات التى كانت تنموج بها البلاد فى القرن الثامن عشر ، ولا شك أن هذه الطبقة فى مشاركتها ، فى هذه الصراعات كانت مدفوعة بعوامل كثيرة ، اضطرتها إلى اقحام نفسها فى هذا الميدان ،

( ثالثاً ) : وجد فى داخل بنية هذه الطبقة المسلم والمسيحى ، جنباً إلى جنب ، وقد قدر أحد الرحالة الانجليز فى منتصف عشرينات القرن التاسع عشر عدد الأقباط الذين يقطنون ريف مصر ، بحوالى ( ١٥٠ ) ألف نسمة ، أى ما يعادل ١/١٠

---

(١) عل مبارك ، المخطط التوفيقية ، ج ٩ ، ص ٨٤ .

حيث انفرد هذا المصدر بذكر هذا الإقسام الذى لم نعتز له على ذكر فى المصادر الأخرى وقد ذكر على مبارك هذا الإقسام فى معرض حديثه عن قرية ( بنجا ) ، تابع مركز طهطا ، محافظة سوهاج ، حيث قال إن " تلك الجهة كانت فرقتين ، على طرفى نقيض صوامعة وونات ، كما كانت سعد وحرام فى الجهات البحرية ، وكانت لا تنقطع شروهم وحراياتهم ، وتخريبهم للبلاد بالسلب والقتل وكانت تلك البلدة ( بنجا ) متوسطة بين بلاد الصوامعة مع أنها من حزب الونات فكانت تتحصن بهذا السور من هجومهم عليها ، وكان يقع ذلك كثيراً . . . ثم إن أهالى أربعة عشر بلداً جاؤوا لإحراقها ونهبها ، وقتل أهلها ليستريحوا منها حيث إنها مترضة بلادهم " . ولم نجد ذكراً للصوامعة ولا الونات ، ضمن القبائل العربية التى ذكرتها المصادر المتخصصة ، وربما كان هذا الإقسام ، إقساماً فلاحياً بين أهل القرى المتجاورة ، وليس أكثر من ذلك .

من مجموع السكان ، طبقاً لتقديره لعدد السكان في ذلك الحين ، وذكر كذلك ، أن معظمهم يعيش في قرى الفيوم ، وأن هناك قرى كل سكانها من الأقباط (١) .

واعتماداً على ما ذكرته سجلات المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، والمصادر المعاصرة ، فإنه يمكن القول بأن معظم الأقباط الذين قطنوا الزيف في ذلك الوقت اشتغلوا بالأعمال الحسابية والمالية ، ولعبوا دوراً بارزاً ، في إدارة القرية المصرية عن طريق سيطرتهم على هذه الأعمال . فقد عهد إليهم البسكوات الماليك ، والكشاف ، بتحصيل الضرائب وتقديرها ، بل وتوزيعها على الأفيان والحاصلات (٢) . وقد كانت المباشرة القبطية التي يعد وكيل الملتزم له سلطة واسعة يستمد منها من اتساع أعمال وظيفته وتفرعها في الأقاليم . وقد كان هؤلاء المباشرون ومن يتبعونهم من الصيارفة والسكتبة والساحين ، يعرفون طبقاً للدفاتر التي كان تحت أيديهم ، المزرع والبور من أراضى النواحي ، وعندما يبان كامل بأسماء من سدد ، ومن لم يسدد الأموال الأميرية من الفلاحين ، وأصبح ما يسجلونه في هذه الدفاتر ، حتى وإن شابه التزوير ، كما سبقت الإشارة حجة لا جدال فيها (٣) ، وقد أشارت المصادر المعاصرة والوثائق إلى الصراف في القرية باسم « النصرائي » (٤) . وقد أدرك علماء الحملة الفرنسية ، أهمية الدفاتر التي كانت بأيدي هؤلاء الأقباط ، فأخذوا معلومات دفاتر الترابيع التي وضعوها لأراضى مصر . والضرائب المربوطة عليها من واجبيانات دفاتر هؤلاء الأقباط ، وذكر على أغلفة هذه الدفاتر التي وضعت في عهد الحملة الفرنسية أن معلوماتها « أخذت من دفاتر المملين الأقباط » (٥) .

— Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 22 — 23.

(١)

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٧ ) ، دفاتر الترابيع رقم ١٦٠٥ ،

١٦٧٠ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل رقم ( ٣ ) ، ص ٣٠ .

— عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ، ج ١ ، ص ٤٩ .

(٣) الظفر ، الفصل الأول ، ص ص ٢٥ — ٢٨ .

(٤) عبد الرحمن الجبرقي عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ — مايو

١٨١٤ م ) ، ص ٢٠٧ .

— يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢ ، ص ٢٢٦ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٧ ) ، دفاتر الترابيع رقم ،

١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ .

وقد أخذ علماء الحملة الفرنسية في هذا العمل بوصية تاليران التي وردت في تقريره الذي قدمه للحكومة الفرنسية ، وفيه فيه إلى أهمية استمالة الرؤساء القبط إلى جانبهم لمعرفتهم التامة بالأمور السابقة (١) .

والأقباط الذين لم يشغلوا بالأعمال المالية ، عملوا في الإشراف على بعض الصناعات . التي كانت منتشرة في الريف . وبخاصة صناعة التفريخ . فالإشراف على إدارة معامل التفريخ كان في معظم الأحيان في أيدي فئة من الأقباط . وكذلك كان بأيديهم الإشراف على أنوال نسج الصوف . والإشراف على خلايا النحل (٢) .

ورغم اشتغال معظم الأقباط بالأعمال السابقة . فإن وثائق المحكمة الشرعية سجلت كثيراً من القضايا التي مثل طرفاً فيها فلاحون من الأقباط (٣) . أى أن هناك فئة منهم كانت تمارس الزراعة كمهنة لكسب عيشها .

وقد كان اشتغال الأقباط بالأعمال السابقة ، هو الأساس الذي قامت عليه ثروات بعض بيوتهم منذ نهاية القرن الثامن عشر ، واستمرت بعد ذلك تلعب دورها في تاريخ مصر في الفترات التالية للقرن الثامن عشر (٤) .

\*\*\*

( رابعاً ) : أعطت النظم الإدارية التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر . امتيازات واسعة لبعض الفئات أصبح الفلاح يشعر بها . وأوجدت هذه الامتيازات لدى بعض الفلاحين تطلعات إلى الانتقال أو الالتئام إلى طبقة أخرى . ولو بسبيل غير مشروع ، فهناك

(١) دكتور محمد فؤاد شكرى ، عبد الله جاك مينو ، ص ٤ .

(٢) عل مبارك ، المخطوط ، ج ٩ ، ص ٨٥ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مضابط محكمة المنصورة ، مضبطة (١) ، ص ١٦ .

تاريخ (١ رجب ١١٣٠ هـ - ٣١ مايو ١٧١٨ م) .

- أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العريية ، رقم ( ١٧ ) ، مادة ٢٢٣ ، ص ١٣٨ سجل ( ١ ) مادة ٧٨٣ ، ص ٤٣٢ .

(٤) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( حوادث ١٧ رمضان ١٢٢٥ هـ - ١٦ أكتوبر ١٨١٠ م ) ص ١٢٢ .

حيث ذكر أن محمد عل ، حين قبض على عيان المباشرين الأقباط . وجدوا عند المعلم غالى نيفاروسين جارية بيضاء وسوداء وحشية وسمت الساعون في المصالحة على غالى ورفقائه إل أن تم الأمر على أربعة وعشرين ألف كيس ونزل له فرمان الرضا والخلع والبشائر .

إشارات عديدة في بعض المصادر إلى رغبة الفلاح وأمنيته إلى الالتئام إلى سلك الجندية<sup>(١)</sup> .  
والجندية التي يعرفها الفلاح في ذلك الوقت: هي العمل في أوجاقات السباهية . التي كان  
منوطاً بها حفظ الأمن في الريف ، ومساعدة أجهزة الإدارة في جمع الأموال المقررة ، وقد  
تمتع أفراد هذه الأوجاقات بامتيازات ضخمة ، كان الفلاح نفسه ضحية لها ، لذا تنمى الفلاح  
الالتئام إلى هذه الجندية كي يتمتع بامتيازاتها . ووصل الأمر بالفلاح إلى التطلع إلى أن يكون  
أحد مشايخ القرية . الذين أصبح لهم نفوذ كبير على أبناء طبقتهم ، حتى أصبح الجلوس معهم  
من الأمنيات التي تراود الفلاح العادي<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر الجبرتي أن أحد أبناء الفلاحين وهو صالح الفلاح . تمكن عن طريق عمله  
بالخدمة في بيت الملتزم . إلى أن أصبح أميراً مشهوراً له مماليكه الذين عرفوا بجماعة  
الفلاح ، ويعلق على هذه الحالة الشاذة بقوله « فكان من نوادر الزمن »<sup>(٣)</sup> . أي أنه  
كان من نوادر الزمن لأنه تمكن من الخروج عن دائرة طبقته . ودخل دائرة طبقة  
الأمراء .

\*\*\*

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ .

(٢) نفسه ، ج ١ ، ص ٢٠ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ (وفيات ١١٦٧ هـ - ١٧٥٤ م) ، ص ١٩٠ .

١٩١ .

حيث ذكر عن صالح هذا "وأصله غلام يتيم فلاح من قرية من قرى المنوفية يقال لها الرهاب ، وكان غادماً  
لبعض أولاد شيخ البلد ، فأنكسر عليه المال ، فزعم والده عند الملتزم ، وهو على كنفه الجاني ، ومعه  
صالح هذا ، وهما غلامان صغيران ، فأقاما بيوت على كنفه ، حتى غلق أبوه ماله من المال ، وأستلم ابنه  
ليرجع به إلى بلده ، فأمتنع صالح ، وقال أنا لا أرجع إلى البلد ، وألف المقام بيوت الملتزم وأستمر به  
يخدم مع صبيان الحريم ، وكان نبياً خفيف الروح والحركة ، ولم يزل ينتقل في الأطوار ، حتى صار  
من أرباب الأموال ، وأشترى الممالك والعبيد والجواري ، ويزوجهم من بعضهم ، ويشترى لهم الدور  
والإيراد ، ويدخلهم في الوجاقات والبلديات بالمصانعات ، والرشوات لأرباب الحل والعقد ، والمتكلمين  
وتنقلوا ، حتى تلبسوا بالمناصب الجليلة ، كتنخداً ، واختيارية ، وأمرأه طبلخانات وجاويشية ، وأورده  
باشية ، وغير ذلك ، حتى صار من ممالكه ، وممالكهم من يركب في العذارات فقط نحو المائة ، وصار  
لهم بيوت وأتباع وممالك وشهرة عظيمة بمصر ، وكلمة نافذة ، وعزوة كبيرة .  
وأنظر :

- إسماعيل الخشاب ، تاريخ حوادث وقعت بمصر ٢٠ ١١١ هـ إلى دخول الفرنسيين ، مخطوطة ص ٣٩ .



(خامساً) : من السمات البارزة التي ميزت حياة هذه الطبقة وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، سوء حالتها الاقتصادية نتيجة للمظالم والأعباء ، التي تعرضت لها ، وبخاصة من أجهزة الإدارة ، وكثرة مطالبها ، وإحداثها كثيراً من المظالم ، التي أهدكت الفلاحين الذين « ضاق ذرعهم ، واشتد كربهم ، وطفشوا من بلادهم » على حد تعبير الجبرتي (١) .

هذا بالإضافة إلى بعض الكوارث الطبيعية التي كانت تنزل بهم مابين حين وآخر ، التي أدت بهم في كثير من الحالات إلى هجر قراهم كما سترى في حينه .

على كل فإن هذه الطبقة ، وقعت تحت طائلة استغلال فئات كثيرة ، نتيجة لروح الخضوع والإذعان التي مكنتها رهبة الإدارة من نفوس أفراد هذه الطبقة . حتى لم يعد أمر استغلالها قصراً على رجال الإدارة والمترمين ، بل تعداه إلى فئة التجار التي تشير المصادر إلى أنهم أصبحوا يوظفون أموالهم في الريف ، مستغلين جهل هذه الطبقة ، وذلك بتقديم بعض المواد الخام إليها ، لتصنيعها بأيدي الفلاحين والفلاحات ، تبعاً لمواصفات معينة يضعونها لهم ، ولم يكن الأجر الذي يدفعونه لهم يتناسب والجهد المبذول في تصنيع هذه المواد (٢) .

وكان التجار يقومون كذلك بشراء حاصلات الفلاحين منهم قبل أو ان نضجها بسعر أرخص ، استغلالاً لسوء حالتهم الاقتصادية .

\*\*\*

ورغم أن هذه الطبقة كانت تشكل السواد الأعظم من الشعب المصري ، وكانت في حقيقة الأمر هي المنتج الوحيد الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد في ذلك الوقت ، فإنها حرمت عمرة إنتاجها وعاشت في بؤس شديد ، وحالة مهينة ، ولم تجد من جهاز الحكومة أدنى عناية بها ، بل

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ، ( حوادث ذي الحجة ١١٩٨ هـ - أكتوبر ١٧٨٤ م ) ، ص ٨٣ .

(٢) هاملتون جب ، وهارولد برون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٦ ، ١٠٢ .

— هيلين آن ريفلين ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

— باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، تعريب خيرى حماد ، ص ١٨ .

— دكتور محمد رفعت رمضان ، على بك الكبير ، ص ٨٤ .

— م. جبرار ، كتاب الأحوال الزراعية في القطر المصري أثناء حملة نابليون بونابرت ، تعريب

يوسف نحاس ، خليل مطران ، ص ١٢ - ١٣ .

في حقيقة الأمر ، أصبح التنكر لها ، والاستهانة بها ، والابتعاد عنها ، وإجافة الظلم بها من العوامل التي تفاخر بها الطبقات الأخرى وقد عبر شاعر معاصر عن ذلك قائلا :

لا تصحب الفلاح . لو إنه نافجة أرياحها صاعدة  
ثرائهم قد أخبرت عنهم . بأنهم من طينة وانحسفة  
وقال كذلك :

أهل الفلاحة لا تكرمهم أبدا فإن إكرامهم في عقبه الندم  
يبدو الصياح بلا ضرب ولا ألم سود الوجوه إذا لم يظلموا ظلما (١)  
ولم يقف الأمر بالشاعر عند هذا الحد ، وإنما حذر من يريد العلاء من المعيشة في  
الريف ، قائلا :

لا تسكن الأرياف إن رمت العلاء إن المذلة في القرى ميراث  
تسيبهم هات العلف حط الكلف علق ثورك جاءك المراث

فالسكان في الريف معدوم اللذات ، على حد تعبير هذا المصدر (٢) .

وقد قسى الشيخ حسن الحجازي على الفلاحين ، حين اعتبر أجهز الإدارة من المصائب  
التي حلت بهم نتيجة لما حووه من قبيح المعال وزاد على ذلك قوله :

وقرهم ما بين عينيهم مع اسوداد الوجه هذا النكال (٣)

وقد ذكرت هذه الأقوال ، لتوضيح موقف الفئات الأخرى من هذه الطبقة المنتجة ،  
ولسكتنا لا نعتقدها ، ولا نأخذ بها ، أما ما نعتقده ونأخذ به نتيجة للإشارات التي وردت  
في المصادر المعاصرة . والأعباء المالية التي سجلتها الوثائق ، أن هذه الطبقة وقعت تحت  
متاعب شديدة وفرض عايبها كثير من المظالم ، مما اضطر بعض أبنائها في كثير من الأحيان  
إلى هجر قراهم ، والبحث عن أماكن أخرى للحصول على ما يكفي معاشهم ، رغم ما سبق  
ذكره من أن الفلاح يحب لأرضه غير راغب في هجرها ، ولكن وقوعه في القرن

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥ - ٦

(٢) نفسه ، ص ٦ .

(٣) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ، ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩ هـ - إبريل

١٨١٤ م ) ، ص ٢٠٨ .

الثامن عشر . تحت ضغوط وظروف معينة . جعله يهجر قريته إلى قرية أخرى أو إلى المدينة ، التي لم يكن فيها آنذاك ما يفريه على الهجرة إليها ، وإنما يفعل ذلك للحصول على قوت عيشه ، ولتوضيح صورة هذه الطبقة كاملة يجب أن نشير إلى عوامل هجر الفلاحين لقراهم ، ووضعها الإجتماعي والاقتصادي وأثر ذلك على حياة الريف وخاصة البلاد بعامه .

\*\*\*

### عوامل هجر الفلاحين لقراهم :

أشار قانون نامة سليمان : إلى هجر الفلاحين لقراهم ، نتيجة للظلم التي يتعرضون لها من رجال الإدارة ووضع ضوابط لا يقاوم أسباب هذا الهجر ، ووضع زواجر لمخالفتي هذه الضوابط (١) ، وهذا يوضح لنا أن الفلاح نتيجة لتسوء معاملة رجال الإدارة ، كان يضطر في بعض الأحيان إلى هجر قريته وأرضه ، إلى مكان آخر إن قريباً ، أو بعيداً لعله يجد وسيلة لعيشه فيه . ويبدو أن نصوص قانون نامة سليمان لم تحترم الاحترام الكامل ، فقد ظل الفلاح يهجر

(١) قانون نامة سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٧ - ١٨ .

حيث نص " وإن ثبت وجود قرى سخاوية على عروشها وقت المساحة ، فليستقي المساح أعباءها فإن كان خرابها من جراء ظلم عامل ، أو تعدى كاشف ، أو جور شيخ عرب ، فليعرض الحال على " ناظر الأموال " فيعرفهم ما حل بالخزينة من خسار ، وإن كان خرابها من شر عصاة العرب ، أو ظهر من قن كان الكاشف ، أو شيخ العرب يستطيع إخماد نارها ولم يفعل ، فليجزى بما يصدر به الأمر العالي جزاءه .

ولنبه الكاشف والعمال من حول القرية التي جلى أهلها عنها من أهل القرى أن لا يؤثروا المزارعين ، بل يعيدونهم لقريتهم ، ويخبرون الكاشف بمن أبى العودة ، فيخرجه من جيرانهم ويسكنه في مقره ، وليحكم سياسة من لم يمثل بهذا الأمر من مشايخ البلاد .

وينشروا أهل بعض القرى ويتفرقون وقت جمع الخراج كما لا يؤدون خراجاً فليدع " مشايخ البلاد " الكاشف " و " شيوخ العرب " لينعوه من الحرب ، وليصلبون شريراً أو شريرين منهم إن لم يرجعوا وشيخ البلد بالسياسة أحق منهم إن لم ينه الكاشف وشيخ العرب " أن يمنعهم من الحرب . "

ومن عاد من الفلاحين بعد أن جلى عن داره وزرع ماله من أطيان ، فلا يؤدى خراجاً ولا رسوماً هذا العام الأول ، ويؤدى خراجها ورسومها في العام التالي ، وليرفقوا به ، ولا يطالبوه بالكل مرة واحدة لكي لا يهرب ثانياً ، وإن أظهر عجزاً ولم يزرع إلا قسماً من أطيانه وبان لدى " القاضي " و " الأمين " و " ناظر الأموال " صحة قوله وعدم اقتداره فهم فيما تقتضيه العدالة مخبرون .

وإن اتوا يسوقون المزارعين ليسكنوهم في قراهم الأصلية وأدعى هؤلاء أنه طال عليهم السكن في هذا المكان وأن جلوا من أكثر من عشر سنين فليستخبروا عنهم فإن صح أنهم قد توطنوا هناك قبل الفتح الحاقان ( أى قبل فتح مصر ) فليخلوا سبيلهم ومن لم يصح عنه ذلك أجبر العودة لمسكنه القديم .

قريته بين حين وآخر . وازداد هجر الفلاح لقريته بصورة ليس لها مثيل في القرن الثامن عشر ، حتى أصبح عدد كبير من القرى خاوياً على عروشه وذلك راجع إلى العوامل التالية :

( أولاً ) : إنخفاض منسوب مياه النيل في بعض السنوات ، كان يؤدي ، إلى بقاء أراضى كثير من القرى « شراقي » دون رى ، فيترتب على ذلك هلاك الزرع . وخراب القرى ، ووقوع كثير من الإضطرابات الجسيمة بين الفلاحين ، والقرى المتجاورة . نتيجة لمحاولة بعض القرى الاستعواذ على القليل من المياه الذى كان مخصصاً لغيرها : وإزاء هذه الظروف اضطر كثير من الفلاحين إلى هجر قراهم ورحلوا بأولادهم إما إلى القاهرة ، وإما إلى مناطق أخرى من الريف حيث يستطيعون الحصول على ما يسكنى عيشهم . ويصور صاحب تحفة الأحباب إحدى هذه الأزمات التى ترتبت على إنخفاض منسوب مياه النيل . وكيف أن أهل الريف هجروا بلادهم « وجاءوا من بلادهم وأتوا مصر ( القاهرة ) ، واستأثرت حارات مصر ( القاهرة ) وأزقتها .. وهلك أهل القرى . حتى صار المسافر يمر بالقرية ، فلا يجد فيها من أهلها إلا القليل » (١) .

وصور الجبerty في نهاية القرن الثامن عشر ، إحدى هذه الأزمات ، التى كانت تحمل بالفلاحين — نتيجة لانخفاض منسوب مياه النيل ، وعدم وصول المياه إلى الأراضى — وتضطرم إلى هجر قراهم بقوله « وجلت الفلاحون من بلادهم من الشراقي والظلم . وانتشروا في المدينة بنسائهم وأولادهم يصيحون من الجوع ويأكلون ما يتساقط في الطريق من قشور البطيخ وغيره ، ولا يجد الزبال شيئاً يكتسبه واشتد بهم الحال حتى أكلوا الميت من الخيل والحمار ، فإذا خرج حمار ميت تزاحموا عليه وقطعوه وأخذوه ومنهم من يأكله نيئاً من شدة الجوع ومات كثير من الفقراء بالجوع . هذا والقلاء مستمر والأسعار في الشدة وعز الدرهم والدينار من أيدي الناس . وقل التعامل إلا فيما يؤكل ، وصار سمر الناس وحديثهم في المجالس ذكر المأكول والقمح والسمن ونحو ذلك لا غير » .

وقد ذكر الجبerty في تاريخه كثيراً من هذا الحالات (٢) ، وسجلت وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار المحفوظات أن كثيراً من القرى قد لحقها الخراب ، وأصابها الدمار ،

(١) يوسف اللواتى ، تحفة الأحباب ، ص ١٣١ .

(٢) عبد الرحمن الجبerty ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ذى الحجة ١١٩٨ هـ - أكتوبر

١٧٨٤ م ) ، ص ٨٣ - ٨٤ .

منذ فترة طويلة نتيجة ما حل بها من « الشراق » وطمس جسورها ، وعدم وصول الماء إليها ، وأن إعمارها أصبح يحتاج إلى جهود ذاتية ضخمة من جانب الفلاحين لإصلاح جسورها وتعميرها ، وبعد أن ألقت الحكومة على عاتقهم القيام بكل هذه الأعباء في القرن الثامن عشر . وهذا يوضح إلى أى مدى أهملت الحكومة واجباتها الأساسية مثل إصلاح الجسور ، وإقيام بالإصلاحات التي تساعد على النهوض بالزراعة ، التي هي عماد ثروة البلاد في ذلك الوقت . وقد سجلت هذه الوثائق النداءات المديدة من جانب الفلاحين للحكومة يطالبونها بإصلاح الخرب من جسور بلادهم وتطهير ترعهم ، وأوضحوا في نداءاتهم ، ما يترتب على هذه الإصلاحات من زيادة إنتاج بلادهم ، وبالتالي زيادة خراجها ، لكن كما اتضح من هذه الوثائق أن نداءات الفلاحين ذهبت أدراج الرياح ، وأن الحكومة لم تعر هذه النداءات أدنى صاغية ولم تجب عليها ، بل إنها أوكلت القيام بهذه الأعمال إلى بعض الملتزمين أو ألزمت في أواخرها الرسمية الفلاحين القيام بهذه الإصلاحات على حسابهم (١) .

ورغم سوء حال الفلاحين الاقتصادية ، فإننا نقرأ في الوثائق أن بعض سكان القرى - التي أصابها الخراب قاموا في بعض الأحوال بمحاولة إصلاح ما طمس من ترع قراهم ، وإصلاح جسورها بجهودهم الذاتية ، ونودى في المناطق المجاورة على الأهالي الذين تركوا ديارهم بالعودة إليها وإعمارها ، وقد كانت هذه الحالات جندادرة ، ولم تكن تشكل ظاهرة عامة (٢) وإنما الذي شكل ظاهرة عامة هو عجز الفلاحين عن القيام بهذه الإصلاحات ، واضطرابهم إلى هجر قراهم والبحث عن مناطق أخرى ، يجدون فيها وسيلة لكسب عيشهم ، حتى وصل الأمر بالفلاحين نتيجة لهذا العامل والعوامل الأخرى التي سندرسها فيما بعد إلى الهجرة إلى بلاد الشام (٣) .

(ثانياً) : سبقت الإشارة إلى أن القرن الثامن عشر - شهد صراعاً عسكرياً متصلياً بين البيوت المملوكية المتعاقبة ، ومحاولة كل منها ، الاستحواذ على مقاليد الأمور في البلاد ،

(١) - أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان المال ، سجل رقم (٢) ، ص ٧٥ ، مادة (١٠٩) .

- دار المحفوظات المملوكية ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفتر رقم (١٣٥٦) .

(٢) دار المحفوظات المملوكية ، مخزن (١٨) ، عين (١٩) ، دفتر الترايع رقم ١٦٠٥ ،

١٦٠٨ ، عين (١٧) ، دفتر رقم (١٤٥٦) .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ، ج ٣ ، ص ٢٣٥ .

بخاصة وأن هذا القرن يعد بحق ، فترة ازدياد النفوذ المملوكي ، على كل سلطة عثمانية في البلاد ، حيث أصبحت السلطة الفعلية في يد الأمراء الأقوياء من المماليك .

وكان من تأثير انقسام هؤلاء الأمراء إلى أحزاب متصارعة ، وما استتبع ذلك من عمليات عسكرية فيما بينهم ، ثم عملياتهم العسكرية ضد العربان ، واتخاذ الريف ميدانا لكل هذه العمليات ، أن تعرض كثير من القرى للخراب نتيجة لعاملين ، أولهما : كثرة ما كان يفرضه هؤلاء الأمراء المتحاربين ، على أهل الريف من « منارم » و « فرد » و « كاف » ، حتى عجز الفلاحون عن القيام بهذه الأعباء ، وتركوا قراهم هرباً منها وخوفاً من تمسف المكثفين بجمعها . و ثانيهما : أن سكان بعض القرى ، اضطروا إلى ترك بلادهم نظراً لتحصن بعض المتحاربين بها ، واتخاذها ميداناً لعملياتهم الحربية ، وفي نفس الوقت تعرض هذه القرى للسلب والنهب من جانب الجند (١) .

ولم يقف الفلاحون في كل هذه الحالات ، التي كانت تنزل بهم موقف المستسلم ، بل إننا نقرأ في المصادر أنهم قاموا في بعض الأحيان بقتل الميتين . لجمع المغارم والكاف والفرد منهم ، ولم يرضخوا لهذه المظالم . وإن كانت هذه الحالات كذلك لم تكن تشكل ظاهرة عامة ، وإنما على كل حال لها مغزاها الذي يدل على أن الفلاح مهما هجر قريته فهو مطارد بهذه المظالم من جانب أصحاب النفوذ ، ولذا فإنه فضل في بعض الأحيان ارتكاب جريمة القتل ليرج عن مكنون ذات صدره ، وتعبيراً عن عدم رضاه عن الأساليب غير الإنسانية التي كانت تتبع في معاملته .

هكذا كان حال طبقة الفلاحين ، التي كانت — ولا تزال — تمثل السواد الأعظم من السكان ، والمنتج الوحيد لعظم ثروات البلاد . طبقة حرمت التمتع بشمرة إنتاجها ، ووقع عليها كثير من الظلم والإعباء سواء من أجهزة الإدارة أو من العربان في بعض المناطق ، كما سنرى ، وكذلك من بعض أفرادها من أصبح لهم صلة بالإدارة مثل مشايخ القرى ، مما اضطّر الكثير من أفرادها في بعض الأحيان إلى هجر قراهم .

(١) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث صفر ، شعبان ١٢١٩ هـ — مايو ، نوفمبر ١٨٠٤ م ) ص ٢٩٥ ، ٣١٤ .

يلذكر الجبرقي الكثير من هذه الحوادث يكنى أن تشير إلى أشلة منها ، فقد وقعت " حرب بين المسكر والمصرية والعربان . . . عند الحصون وبهيم ، وجلا أهل تلك القرى ، وخرجوا منها ، وحضروا إلى مصر بأولادهم ، وقصاعهم ، فلم يجدوا لهم مأوى ، ونزل الكثير منهم بالرميلة " . ويذكر كذلك أن أهالي قرية شابور جلوا عنها نتيجة للعمليات الحربية التي دارت بالقرب منها " وخرجوا على وجوههم مما نزل بهم من النهب وطلب الكلف " .

## الفصل السادس

### العربان

تمهيد :

- ١ - توزيع القبائل العربية في مصر في القرن الثامن عشر .
- ٢ - دور العربان في المجتمع الريفي .  
( أولا ) الجانب الايجابي لدور العربان .  
( ثانيا ) الجانب السلبي لدور العربان .
- ٣ - تقويم دور العربان .

\*\*\*

عند دراسة العربان ، كقطاع من القطاعات ، التي كونت المجتمع الريفي في مصر ، في القرن الثامن عشر ، لا بد أن توضع في الاعتبار عدة أمور ، كانت تحكم ظروف هذا القطاع ، ونمى بهذه الأمور السلوك القبلي سواء كان عاما أو خاصا<sup>(١)</sup> . وما استتبع ذلك من تقارب أو تنافر بين القبائل العربية التي كانت تقطن ريف مصر ، أو تتجول في داخله أو على أطرافه<sup>(٢)</sup> .

وقد كان حجم الدور الذي لعبته القبائل العربية في حياة الريف المصري كبيراً ، وكان لهذا الدور تأثير ضخم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد بلغ من تأثير هذا الدور على الحياة العامة في الريف ، أن انقسم السكان من الفلاحين إلى عصابات . تبعاً لعصبيات هذه القبائل ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك<sup>(٣)</sup> .

---

(١) السلوك القبلي العام هو الذي يعمل من القبيلة وحدة واحدة ، وأهم مظاهره ، الخلف ، الجوار ، الولاء ، العد . والسلوك القبلي الخاص ، ويعني العصبية الجماعية ، وما يستتبعها من تقارب أو تنافر أو تعاون أو تشاحن ، ثم العصبية الفردية ، أي ما يبدية الفرد نحو قبيلته من عصبية .

(٢) دكتور عبد الله خورشيد البري ، القبائل العربية في مصر ، ص ٢٣٤ - ٢٤٠ .

(٣) انظر ، الفصل الخامس ، ص ١٣٧ - ١٣٩ .

وقد أدرك الكتاب والمؤرخون ، دور هذه القبائل على حياة السكان في مصر منذ فترة مبكرة فأولوها عناية خاصة في كتاباتهم ، بعكس ما حدث للفلاحين ، فقد كتب المقرئ رسالة عنوانها « البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب » (١) . رصد فيها سجلا كاملا عن القبائل العربية ، التي دخلت مصر مع الفتح العربي ، وأما كن استقرار هذه القبائل ، وكذلك فإن الاهتمام بالعربان وأمرائهم هو الذي دفع السيد محمد مرتضى الزبيدي في القرن الثامن عشر إلى تأليف رسالة خاصة بنسب الهوارة وأمرائهم وربما كان الشيخ مرتضى الزبيدي متأثرا في ذلك بإكرام الشيخ هام الهواري له عند زيارته لقرشوط (٢) ، وقد أسمى الشيخ الزبيدي رسالته هذه « رفع الستارة عن نسب الهوارة » (٣) ، وهذه الرسالة ، مفقودة ، ولا شك كما هو واضح من عنوانها أنها تزيج كثيرا من القموض الذي يحيط بنسب الهوارة ، واضطراب المصادر إزاء هذا النسب (٤) .

ويستفاد من المصادر المعاصرة لفترة الحكم العثماني في مصر ، أن القبائل العربية ، توزعت في أرجاء البلاد عاليها وسافلها ، وأن الأرض المصرية بما لها من قدرة على إذابة السكان وارتباطهم بها ، اضطرت الكثير من هذه القبائل على الاستقرار بها والاشتغال بالزراعة ، وما يرتبط بها من أعمال ، فتشير هذه المصادر إلى أن بعض العربان ببلاد الريف « صار أكثرهم صاحب معاش ، وأهل زرع وفلاحة وماشية وضرع » وأصبحوا مشايخ هذه البلاد وخفرائها ، وأصبحت لهم المزارع الواسعة ، بل وأصبح منهم خولة وقضاة نواحي وقفاء (٥) ، واتضح من دراسة دفاتر الالتزام . أن عددا ليس بالقليل من مشايخ العرب شارك في التزامات الأراضي الزراعية ، منذ بدء تطبيق نظام الالتزام كما سبقت الإشارة ، بل

(١) تقي الدين أحمد بن علي المقرئ ، البيان والإعراب عما بأرض مصر من الإعراب ، طبع القاهرة ، ١٩١٦ .

(٢) عبد الرحمن البحري ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ١٢٠٥ هـ - ١٧٩١ ) ، ص ١٩٦ -

٢١٠ .

(٣) محمد مرتضى الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج ٣ ، ص ٦٣٤ .

(٤) المقرئ ، المصدر السابق ، ص ص ٥١ - ٥٤ .

(٥) نفسه ، ص ص ٣٦ ، ٥٨ .



وسيطر بعضهم على مناطق شاسعة من الريف في القرن الثامن عشر ، مثل شيخ العرب  
هام زعيم قبيلة الهوارة ، كما سئى ذلك في حينه (١) .

ونظراً لأهمية الدور الذى لعبته القبائل العربية ، فى حياة الريف المصرى فى القرن الثامن  
عشر ، فإنه يجب أن نرسم صورة لتوزيع هذه القبائل فى مصر فى ذلك القرن حتى يمكن  
تقويم هذا الدور على أساس سليم .

### توزيع القبائل العربية فى مصر فى القرن الثامن عشر .

وضع هذا التوزيع ، تبعاً للإشارات التى وردت بشأن القبائل العربية المختلفة ،  
فى المصادر المعاصرة ، ووثائق المحكمة الشرعية ، وأرشيف دار المحفوظات ، وكتاب  
وصف مصر ، ولذا فإن هذا التوزيع جاء مطابقاً للتقسيم الإدارى المالى ، الذى كان سائداً  
فى مصر فى القرن الثامن عشر ، وقد كان على النحو التالى .

- ١ — جرجا : الهوارة . العيابة . زناى . هنادى .
- ٢ — أسيوط : عرب عايد . هواره .
- ٣ — منفوط : عرب العطيات . عربان ابن وافى المغربى .
- ٤ — منوى : عرب أبو كرايم .
- ٥ — بنى سويف : الفوايد . العدايدة . السعارات . عرب المحارب . بنى واصل .  
عرب المزايى . عرب ضعفا .
- ٦ — المنيسا : عرب بنى وائل .
- ٧ — أطفيفية : عرب بنى حرام .
- ٨ — بهلسا : عرب بنى خويلد . نجما . عربان ابن وافى المغربى .
- ٩ — جيزة : غزالة أو خيرى . عرب زيدية . بلى .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ١ ) ، دلائل الالتزام ، رقم ١ ٢ ٤ ،  
٣ حيث نجد بين أسماء الملتزمين عدد أليس بالقليل من مشايخ العرب ، منذ بداية تطبيق النظام فى مصر  
( ١٠٦٩ هـ - ١٦٥٨ م ) وأنظر كذلك :  
— دكتور أحمد إبراهيم رزقانة ، القبائل العربية فى مصر عند المقرئى ، ص ٨٣ - ٨٥ .  
— أنظر الفصل الثالث ، ص ٨٧ - ٩١ .

١٠ — البعيرة : غرب الجوبلى . الهنادى . غزالة . عرب الطارة . هواره .

١١ — النوفية : عرب ابن بغداد .

١٢ — الشرقية : العبادية . حرام . وائل . بنو عطية .

١٣ — قليوية : الحباية . بنو بدر . بنو مازن .

١٤ — النطرون : عرب الحوايث . عرب سمالو . مسنيد . أولاد على . مطيريد .

يتضح من هذا التوزيع الخاص بالقبائل العربية المستقرة . أن توزيعها شمل كل أرجاء البلاد ، هذا بالإضافة إلى القبائل العربية الأخرى غير المستقرة . التي كان تتجول في داخل الريف . أو على أطرافه ، ويستفاد من إشارات المصادر المعاصرة . ومن وثائق المحكمة الشرعية ، أن هذه القبائل العربية ، سواء المستقرة منها . أو المتجولة . قد لعبت في تاريخ مصر عامة ، والريف بخاصة دوراً بارزاً . ذا جانبيين ، جانب إيجابي . وآخر سلبي ، وكان هذا الدور بجانبيه ، يتناسب ، وحجمها الذي أصبحت تشكله في بناء المجتمع المصرى في ذلك القرن .

واعتماداً على المصادر التي سبقت الإشارة إليها يمكن معالجة كل من الجانبين على النحو التالي :

(١) استعنت في رسم هذا التوزيع بالمصادر التالية :

— أحمد كنفدا عزبان ، الدرة المنصاة ، ص ص ٥٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣٤٢ ، ٣٥٨ ، ٤٨٤ ، ٤٩٣ .

— يوسف الملوانى ، تحفة الأحباب ، ص ص ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

— أحمد شلى بن عبد الغنى ، أوضح الإشارات ، ص ص ٧٥ ، ٧٦ .

— عبد الرحمن الجبرى ، عجائب الآثار ، ج ١ ( أحداث ١٠٩٩ ، ١٠٦٠ ، ١١٢٣ ، ١١٢٥ ، ١١٤٧ هـ — الموافق ١٦٨٧ ، ١٦٩٤ ، ١٧١١ ، ١٧١٣ ، ١٧٢٤ م ) ومواقع متفرقة في جميع السنوات التي أرخ لها .

— دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، حين ( ٦١ ) ، دفاتر أحماسى رقم ١٦١٧ ، ١٦١٩ ، ١٦٢٤ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالى ، رقم ١٦٩ ، المادة ٢٧٤ ، ص ٨٣ .

### ( أولا ) الجانب الإيجابي لدور العربان في المجتمع الريفي :

احترف الكثير من القبائل العربية المستقرة الزراعة ، وأصبح منهم مشايخ للقرى ، وخفراء<sup>(١)</sup> وخولة ، وتمكن الكثير من مشايخ هذه القبائل من السيطرة على الالتزامات الواسعة في مناطق استقرارهم ، والمناطق المجاورة ، فقد ثبت من واقع دفاتر الالتزام ، أن نسبة ليست بالقليلة ، من مشايخ العرب ، قد أصبحوا ملتزمين<sup>(٢)</sup> ، ومن هنا كان دور مشايخ القبائل العربية المستقرة فعلا وإيجابيا ، في حماية المناطق التي تقع فيها التزاماتهم ، ضد غارات القبائل العربية الأخرى غير المستقرة ، وخير مثال لهذا النوع من العربان ، عربان الهوارة بالصعيد ، فمنذ استقرارهم في مناطق الصعيد الأعلى ( ٥٧٨٢ هـ — ١٣٨٠ م ) وبسط نفوذهم على المنطقة الممتدة من البهنسا شمالا إلى قوص جنوبا ، وأذعن لهم سائر العربان بالوجه القبلي ، وصارت القبائل العربية في هذه المنطقة ، طوع قيادهم<sup>(٣)</sup> ، ومنذ ذلك الحين وهم يحترفون الزراعة ويلعبون دورا إيجابيا في تاريخ هذه المنطقة ، ورغم احتفاظهم لأنفسهم بمركز اجتماعي متميز على الفلاحين أهل البلاد الأصليين ، فإنهم احتفظوا لأنفسهم كذلك بعلاقات طيبة ، مع هؤلاء الفلاحين ، وأصبحت لهم الإمارة على منطقة جرجا ، واعترفت الإدارة لهم بهذه الإمارة فلقب أمير يذكر أمام الكثير من أسماء الهوارة الذين أصبحوا ملتزمين عندما طبق هذا النظام في مصر ، فنجد مثلا « أمير عبدالله وأمير موسى من أولاد عمر أمير عربان هواره »<sup>(٤)</sup> « وأمير داود بن أحمد الناصر بن إسماعيل بن أمير عمر أمير عربان هواره »<sup>(٥)</sup> وتذكر إحدى الحجج الشرعية دولار الهواري بالصيغة التالية « افتخار السادة الأمراء الكرام عمدة الكبراء الفخام ذو القدر والمجد والاحتشام ، أمير اللواء الشريف السلطاني ، وممهد العز المنيف الحاقاني ،

(١) المقرئى ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ١ ) دفاتر الالتزام الخاصة بالوجهين القبلى والبحرى .

(٣) محمد بن إياس ، بذائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٢ ، ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ،

ج ١٢ ، ص ١٥٦

— القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٢ ، ص ٦٩

(٤) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٤ ) ، دفتر ٢٢٤ .

(٥) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٦ ) ، دفتر ٤١٧ .

الأمير دولار بك حاكم ولاية الدجرية ( جرجا ) وأمير عربان هواره بالصعيد الأعلى وما مع ذلك أبعد سعده أمين » (١).

وقد أقرَّ العثمانيون ، إمارة الهواره على الصعيد ، نظير تمهدهم بجمع المال والغلال ، المقررة للدولة وظل الأمر على هذا الحال حتى ( ٩٨٣ هـ — ١٥٧٦ م ) حين صدر مرسوم بإقصاء الهواره عن إمارة الصعيد وعهد بالحكم في منطقتهم إلى أحد البكوات الماليك ، وكان أول من تولى منصب حكم جرجا هو الأمير سليمان جنبلط (٢) ، وذكر المرسوم أن سبب إقصاء الهواره عن الإمارة في منطقتهم . راجع إلى ما رأته الدولة من تقصيرهم في جمع الخراج ، وظلم الأهالي ونهب أموالهم وحيواناتهم ، وعدم اهتمامهم بعمارة الجسور ، وشئون الزراعة (٣) . ورغم ذلك فإن الهواره استطاعوا استعادة مكاتهم وسيطرتهم ، في القرن الثامن عشر ، وعمل الملتزمون منهم على حماية الفلاحين في مناطق الصعيد الأعلى والأوسط من هجمات القبائل العربية الأخرى ، وتوجد إشارات في المصادر المعاصرة تؤكد هذا الجانب الإيجابي من دور عربان الهواره في حماية الصعيد ، ومطاردة العربان الذين أموا مناطق نفوذهم بقصد السلب والنهب (٤) ، ولذا فإن فلاحى هذه المناطق توفر لهم الأمن والاطمئنان تحت نفوذ الهواره ، الذين تغلب نفوذهم على مختلف القبائل القاطنة في الصعيد . وبخاصة في عهد شيخ العرب هام الذى امتد نفوذه ، من أسوان إلى النيا وتغنى الفلاحون في هذه المناطق بعده ، نظراً لما كانوا يلقونه من دذل وتسامح في حالة تقصيرهم في تسديد ما عليهم من خراج ، وربما كان هذا الأسلوب أحد الأسباب التى ساعدته على بسط نفوذه على مناطق واسعة من الصعيد ، وقد وصف بأنه « عظيم بلاد الصعيد ، ومن كان خيره وبره يعم القريب والبعيد ، وقد جمع فيه من السكالك ، ما ليس فيه لغيره مثال ، تنزل بحرم سعادته قوافل الأسفار ، وتلقى عنده عصا التسيار » (٥) وقد ذكر جيران « أن مصر العليا كانت سعيدة في حكمه ، وجميع الأهليين ، من فقير وغنى ، ومسلم ومسيحي قد

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١ ) تركى ، عين ( ٧١ ) ، دفتر مرتبات خدمة الديوان عربى ، رقم ٥٢٤٩ ، ص ١٠٥ ( صور صحيح شرعية بنهاية الدفر ) .

(٢) Vansleb : The present state of Egypt, p. 91

(٣) على مبارك ، الخطط ، ج ١٠ ، ص ٥٣ — ٥٥

(٤) يوسف الملقاوى ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

— أحمد شلبي بن عيد الفنى ، المصدر السابق ، ص ٤٢ ، ٤٥ ، ١٧٤ ، ٣٨٠ ، ٥٢٠ .

(٥) عبد الرحمن الجبرق ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ( حوادث ١١٨٣ هـ — الموافق ١٧٦٩ م )

حفظوا له أكرم الذكري ، وما منهم أحد لا يبدى أسفه على النظام الذي كان قد وضعه للأمن ، والعناية التي كان يبذلها لصيانة الترع والجسور ، ودرجة الازدهار التي أبلغ الزراعة إليها <sup>(١)</sup> . وقد وصل عن طريق علاقته الحسنة بأهالي المنطقة وتعاونهم معهم ، وتوفيره الأمن لهم ، إلى درجة من الثراء تفوق الوصف .

وفي المناطق الأخرى من البلاد لعب العربان دوراً إيجابياً . تفاوتت في درجته من منطقة إلى أخرى ، رغم أن المصادر تؤكد أن الفلاحين في الوجه البحري ، عانوا كثيراً من هجمات العربان عليهم ، ونهب غلالهم وأخذ أموالهم ، مما اضطر السلطات الحاكمة ، إلى وضع بعض القرى في حماية العربان المستقرين لحمايتهم من هجمات العربان المتنقلين <sup>(٢)</sup> رغم ذلك فإن اشتغال بعض العربان بالخمارة ، أي الحراسة ضد الغارات التي كانت تقوم بها القبائل العربية الأخرى المتنقلة ، كان له تأثيره على حماية هذه المناطق ، وقد أطلقت وثائق المحكمة الشرعية على العربان الذين اشتغلوا بالخمارة اسم « العرب المدركين » أي الذين عليهم حماية الأدراك أو المناطق الواقعة تحت نفوذهم ، وقد كان لهم نظير قيامهم بهذا العمل أجر معين على كل فدان ، من مساحة المنطقة الواقعة تحت حمايتهم ، أصبحت تنص عليه عقود الإيجارات التي كانت تعقد بين الملتزمين والفلاحين ، وقد قدّر هذا الأجر طبقاً لما ورد بهذه الوثائق بخمسة أنصاف عن كل فدان <sup>(٣)</sup> كما أن دفاتر الترايع سجلت بين عادات البراني الخاصة ببعض القرى عادة للعربان ، وهذا يوضح أنهم فرضوا لأنفسهم مثل بقية أجهزة الإدارة ، عادة على الفلاحين ، زيادة عن الأجر المقرر لهم <sup>(٤)</sup> .

وقد أدرك قانون تامة سليمان دور العربان المستقرين في حماية مناطقهم ، فنص في أكثر من موضع على مسئولية مشايخ العربان عن حماية الأمن في مناطقهم ، وأشركهم في مسئولية ترك الفلاحين قراهم ، والهروب إلى مناطق أخرى ، وحملهم مسئولية إرجاع الفلاحين الهاربين إلى قراهم ، وإلا تحمّلوا خراج ما يترك من بور من الأراضي السلطانية ، ومن هنا

(١) بـ . س . جيران ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح هاشور ، المجتمع المصري في عصر سلاطون المماليك ، ص ٥٤ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالي ، سجل ٣١٣ ، مادة ٧٢٩ .

- سجل إسقاط القرى رقم (٢) ، ص ٩٨ .

(٤) دار المحفوظات العثمانية ، مخزن (١٨) عين (١٧) ، دفاتر الترايع ، ١٦٠٥ ،

كان تعاون بعض مشايخ العربان المستقرين ، مع أجهزة الإدارة ، إلى حد ما للقيام بهذا العمل (١) .

وخير مثال لهؤلاء العربان الذين عملوا بالحفارة عربان الحباية بالقلبوية ، الذين أصبح لهم في عهد سالم بن حبيب حفارة البرين الشرقى والغربى من بولاق إلى رشيد ودمياط ، وقد بلغ من نفوذ سالم هذا أن « لا يقدر ملتزم على تنفيذ أمر مع فلاحيه ، إلا بإشارته ، أو بإشارة ، من البلد ، في حمايته من أقاربه ، وكذلك مشايخ البلاد مع أستاذيهم » وقد امتدت حمايته ، وحماية أقاربه على غالب بلاد القليوبية والشرقية (٢) .

ويستفاد من وثائق المحكمة الشرعية ، أن كثيراً من العربان وبخاصة في الوجه البحرى احترفوا نظام الحفارة ، الذى ضمن لهم مورداً ثابتاً من الرزق والنفوذ فى آن واحد ومكسبهم من القيام بدور إيجابى فى حياة الريف ، تمثل فى ضمان الأمن والاطمئنان للفلاحين ، إلى حد ما ، فى بعض المناطق ، ويمكن أن يضاف إلى هذا الجانب الإيجابى من دور العربان ، دورهم فى مقاومة الحملة الفرنسية ، فى المناطق المختلفة من البلاد فما كادت الحملة تنزل نغر رشيد فى ( محرم ١٢١٣ هـ - ١٧٩٨ م ) ، حتى انضم العربان ، إلى أهل النغر لمقاومتها ، وفى اليوم اشترك العربان فى هذه المنطقة فى مطاردة الفرنسيين ، وقد أدرك الفرنسيون خطورة العربان على وجودهم فى مصر فاستعملوا ضدهم كل وسائل العنف . وقتلوا بعض مشايخ العربان ، مثل شيخ العرب سليمان الشواربى شيخ قلوب : وثلاث من مشايخ العربان فى الشرقية ، بحجة أنهم اطلعوا على كتابات لهم ، لأهل سرياقوس ، فيها تحريض عليهم ، كما وجدوا كثيراً من الأسلحة والأمتعة ، التى نهبت منهم لدى عرب المباشرة فى الحاقاه .

وقد ظهر تعاون العربان مع المالك جلياً فى مقاومة الحملة وأوى العربان الأمراء المالك فى المناطق المختلفة ، وقدموا لهم الكلف والمؤن : مؤازرة منهم فى مقاومة الحملة التى دهمت البلاد ، وذلك فى الوقت الذى امتنع فيه بعض هؤلاء العربان ، وبخاصة عربان بنى عدى فى الصعيد عن تقديم الكلف والضرائب للفرنسيين ، مما اضطر هؤلاء إلى الإسراف فى قتل هؤلاء العربان ، وقصفهم بالدافع .

(١) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٨ - ٢٥ .

(٢) عبد الرحمن الجبرى ، عجائب الآثار ، ج ١٠ ( حوادث ١١٨٣ هـ - ١٧٦٩ م ) ، ص ٣٤٥ .

وقد ذكر بونابرت في منشور أذاعه عقب عودته من فلسطين « أن من أسباب عودته رغبته في تأديب العربان من بلى ، والعبادة ، وغيرهم ، الذين يناصرون المماليك ويحركون الفتن في الأقاليم في غيابهم ويعيثون في البلاد فساداً ونهباً » (١) .

من المرض السابق ، لهذا الجانب الإيجابي ، من دور العربان في مجتمع الريف المصري في القرن الثامن عشر ، يتضح أن بعض العربان ، وبخاصة المستقرين منهم ، أصبح لهم تأثيرهم الفعال في المجتمع الريفي . وفي التركيب الاجتماعي لسكان الريف . وقد لعب العربان إلى جانب دورهم الإيجابي هذا ، دوراً سلبياً ، كان له أثره الكبير على الحياة الاجتماعية في الريف ، وليس من المبالغة ، أن نؤكد أن هذا الدور السلبي كان أكثر وضوحاً وأبعد أثراً في المجتمع الريفي ، مما كان عليه دورهم الإيجابي ، ولتوضيح هذا الرأي يمكن معالجة الجانب السلبي من دور العربان على النحو التالي :

#### (ثانياً) الجانب السلبي لدور العربان في المجتمع الريفي :

إن لهذا الجانب من دور العربان في حياة مجتمع الريف ، جذوره الضاربة ، التي تسبق الفتح العثماني لمصر بفترات طويلة ، فقد فعلوا بالملاحين في بعض المناطق « ما لا تعله الخوارج ولا الكفرة » (٢) على حد تعبير أبو الحسن المؤرخ المعاصر لفترة العصر المملوكي

(١) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث محرم ١٢١٤ هـ - يونيو ١٧٩٩ م ) ص ٧١ - ٧٢ .

- عبد الرحمن الجبرقي ، مظهر التقديس ، ج ١ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

« نص ماجاء في فرمانات المصادر من الديوان المخصوصي ، المعتبرون " صورة فرمانات من بتوع الفرنسية من محفل الديوان المخصوصي بمحروسة مصر خطاباً لأقاليم مصر الشرقية والغربية والمنوفية والقليوبية والجيزة والبحيرة " ثم توجه ( بونابرت ) راجعاً إلى مصر المحروسة لأجل سببين الأول أنه وعدنا برجوعه إلينا ، بعد أربعة أشهر ، والوعد عند الحرد دين ، والسبب الثاني أنه بلغه أن بعض المفسدين من الغز والعربان ، يحركون في غيابهم الفتن والشور في بعض الأقاليم والبلدان ، فلما حضر سكنت الفتنة ، وزالت الأشرار ، مثل زوال القيم عند شروق الشمس ، وسط النهار . . . والغز والعربان يطعموكم ويغروكم ، لأجل أن يغروكم فيهبوكم ، وإذا كانوا في بلد ، وقدمت عليهم الفرنسيين فروا هاربين منهم كأنهم جنود إبليس » .

صورة فرمان صادر من الديوان المخصوصي ضمن مجموعة " أوامر وفرمانات أمراء الفرنسيات " مخطوطة على ميكروفلم : معهد المخطوطات ، جامعة الدول العربية ، تحت رقم ١٠٠ تاريخ . - حصلت على نسخة من هذه الأوامر في حوزتي .

(٢) أبو الحسن بن تقي بردي ، منتخبات من حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ، ج ٣ ،

وقد قام العربان في البعيرة والشرقية والفيوم، والنيا بكثير من عمليات السلب والنهب وقطع الطرق والإخلال بالأمن، وهناك إشارات عديدة في بدائع الزهور لابن إياس في حوادث (٨٧٢ هـ — ١٤٦٧ م)، (٨٧٥ هـ — ١٤٧٠ م)، (٨٧٩ هـ — ١٤٧٤ م) (٨٨٢ هـ — ١٤٧٧ م)، (٩٠٢ هـ — ١٤٦٩ م)، (٩٠٤ هـ — ١٤٩٨ م) يشير فيها إلى عمليات التمرّد والمصيان التي كان يقوم بها العربان في المناطق المختلفة والتي يصاحبها السلب والنهب وقطع الطرق، والامتناع عن دفع الخراج<sup>(١)</sup> وتشير بعض المصادر إلى أن الحرك الأساسي للعربان من وراء عملياتهم هذه اعتقادهم أنهم أحق بالحكم من المالك، الذين لا تزال آثار الرق عالقة بهم<sup>(٢)</sup>، على حد اعتقاد هؤلاء العربان، الذين كانوا يرون أن المالك «عبيد خوارج» ويذكر المقرئ أن العربان اجتمعوا وأقاموا من بينهم حاكماً وقالوا: «نحن أصحاب البلاد ونحن أحق بالحكم من المالك، وكفى أننا خدمنا بني أيوب وهم خوارج خرجوا على البلاد»<sup>(٣)</sup>، ومن هذا المنطلق أصبح العربان مصدر إزعاج للسلطات المملوكية<sup>(٤)</sup> التي ظلت في صراع دائم مع العربان في مختلف المناطق، وبخاصة عربان الشرقية، وقد كانت عمليات العربان هذه مصدر إزعاج للريف وأهله في كثير من المناطق، وقد عبر ابن إياس عما حل بالبلاد من جرّاء هذه العمليات في (٩٠٩ هـ — ١٥٠٣ م) قبل الفتح العثماني بقوله:

وقد كفى في عامنا ماجرى من قلة الأمن وقطع الطريق<sup>(٥)</sup>

وظل عدم الارتياح بين المالك والعربان سائداً، حتى همّ السلطان النورى بالخروج لملاقاة السلطان سليم، فأراد أن يشرك معه في جيشه عدداً، من خيالة العربان في الشرقية،

(١) محمد بن إياس، بدائع الزهور، ج ٣، ص ٧١، ١٠٥، ١٢٠، ١٢٦، ٣٦١، ٣٦٥، ٤٠٥، ج ٥، ص ٢٢، ٣١، ١٣٣.  
— محمد عزّة دروزة، عروبة مصر، ص ١٤٣.  
(٢) محمد بن إياس، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٨٦.  
(٣) المقرئ، السلوك، ج ١، ص ٣٨٦.  
(٤) دكتور سميد عبد الفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص ٥٢.  
(٥) محمد بن إياس، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٤.



والغربية ، والصعيد ، ولكنه سرعان ما صرف نظره عن هذا الأمر ، بناء على نصيحة أمراء الجند الذين خشوا مغبة إشتراك هؤلاء العربان في الجيش المملوكي (١) .

وقد أيدت الحوادث صدق حدس هؤلاء الأمراء الذين أثنوا العورى عن إشتراك العربان في جيشه ، فما كادت أنباء هزيمة تصل أذان هؤلاء العربان ، حتى انتقصوا من شأن السلطات المملوكية ، وقاموا في أماكن متعددة من الريف بقطع الطرقات ، وامتنعوا عن إرسال التقاسيط التي عليهم ، فتعطلت بذلك الجوامك (٢) .

وقد ساءت حالة الخزينة في هذا الوقت الحرج ، نتيجة لتصرفات العربان ، في كثير من المناطق ونهبهم السابلة والضياع ، وعدم إرسالهم الأموال الأميرية المقررة عليهم (٣) .

ويضاف إلى هذا الجانب العدائي الذي أظهرته القبائل العربية ضد السلطات المملوكية قيام حسن بن مرعى وابن أخيه شسكر بتسليم السلطان طومان باي للسلطان سليم لمحاربتهم ، رغم ما كان بينهم من صداقة (٤) .

والواقع أن الريف المصرى تأثر كثيراً بهذا الجانب العدائي ، فكثيراً ما تعطلت طرقاته ، وانقطعت سبل الاتصال بين القرى ، وكسدت الأحوال ، وعمَّ الحراب والدمار بعض المناطق ، في كثير من الأحيان .



---

(١) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ١٣٦ .

يذكر " أشيع " أن السلطان رسم لطوائف العربان الذين حضروا بأن يرجعوا إلى بلادهم ، وقد أشار بعض الأمراء على السلطان أن العربان ليس بهم فائدة في خروجهم مع التجريدة ، فرسم لهم العودة إلى بلادهم " .

(٢) نفسه ، ج ٥ ، ص ١٣٥ .

يذكر في هذا الصدد أنه " في يوم الإثنين خامس عشرة ( ١٥ ذى الحجة ٩٢٢ هـ - ٨ يناير ١٥١٧ م ) طلع المسكر ليقبض الجانكية فقالوا لهم الطواشي : يسأغوات ما فيها اليوم جاسكية ، البلاد حراب والعرب مفتنة في الطرقات ، ومشايخ العربان والمدركين ما أرسلوا من التقاسيط التي عليهم شيئاً ، فإن حصل شيء على يوم الإثنين فينتفخوا عليكم . فنزل المسكر من القلعة وهو في غاية النكد ، فإن لهم ستة أشهر لم يصرف لهم السلطان ثمن الخيم المنكسر ، وقد تعطلت الجوامك أيضاً " .

(٣) نفسه ، ج ٥ ، ص ١٣٣ .

(٤) نفسه ، ج ٥ ، ص ١٣٥ .

أما عن موقف العربان تحت الحكم العثماني ، فلم يختلف كثيراً عما كان عليه الحال في العصر المملوكي بل في حقيقة الأمر ، كان امتداداً له ، فمع أن السلطات العثمانية عملت منذ بداية حكمها على استمالة العربان إلى جانبها بالطرق الودية ، كما أن قانون نامه سليمان أشار في كثير من المواضع إلى السلطات التي منحها لمشايخ العربان في مناطقهم<sup>(١)</sup> ، انقاء لشركم ، وتقديراً لتمرّداتهم ، لكن يبدو أن الموقف العدائي إزاء السلطات الحاكمة ، كان قد تأصل في نفوس هؤلاء العربان ، فمع بداية الحكم العثماني أعلن عبد الدايم بن بقر شيخ عربان الشرقية في (٩٢٤هـ — ١٥١٨م) تمرداً على السلطة وامتناعه عن دفع الخراج ، وازداد خطبه ، حتى أن المصادر المعاصرة تذكر أن خير بك أول نائب للسلطان العثماني على مصر ، أخذ « في أسباب تحصين القلعة تحسباً من النتائج »<sup>(٢)</sup> .

ورغم ذلك فإن السلطات العثمانية ، ظلت مستمرة في تجريب أسلوب استمالة العربان إلى جانبها بالطرق الودية ، لعل ذلك يجدي نفعاً على المدى القريب ، فتذكر المصادر أن السلطان العثماني سليمان القانوني ، أرسل في (٩٢٧هـ — ١٥٢٠م) خلعة لمشايخ العربان في الصعيد والوجه البحري البارزين منهم والثانويين ، وأقرّ بعضهم في مشيخة بعض الجهات وبخاصة في الصعيد<sup>(٣)</sup> ، إلا أن هذا الأسلوب لم يجد مع العربان قبلاً ، فيذكر ابن إياس أنه في ذات الوقت « قدمت الأخبار بأن الأمير فرحات الذي قرر في نيابة طرابلس ، لما وصل إلى الصالحية وجد العربان هناك مفتتة ، فأرسل يطلب من ملك الأمراء نجدة فإن العربان قد ثاروا عليه في الطريق ، فأرسل إليه جماعة الكحولية والأصبهانية سرعة على الفور حتى أدركوه ، واستمروا معه إلى طرابلس ، وكانت العربان في هذه الأيام في غاية الفساد »<sup>(٤)</sup> .

(١) قانون نامه سليمان ، النسخة السابقة ، ص ١٠ — ١٨ .

(٢) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ — ٢٤١ .

— محمد عزة دروزة ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٣) محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ص ٣٩٢ — ٣٩٤ .

— حيث ذكر " وكان السلطان سليمان أرسل إلى الأمير علي بن عمر خلعة الاستمرار على حاله بمشيخة جهات الصعيد ، وقد رأى الأمير علي بن عمر في دولة بني عثمان مالا رآه أحد من أجداده ولا أقاربه من العز والعظمة والمسئال العظيم " .

وذكر كذلك أن أمير الأمراء " أخلع على الأمير واصل بن الأحمد شيخ جهات الصعيد وقرره على عادته في مشيخته على العادة " .

(٤) نفسه ، ج ٥ ، ص ٣٩٤ .

ويبدو أن الدولة العثمانية ، قد أصبحت تضيق ذرعاً بكثرة تمردات العربان ، وقيامهم بعمليات السلب والنهب في كثير من مناطق الريف بصورة متوالية . مما أدى إلى تعطال الأسفار والاتصال بين البلدان ، في كثير من الجهات ، وكثرت شكاوى الفلاحين ، ضد العربان ، وما يرتكبونه من أعمال السلب والنهب ، ولذا فإننا نقرأ في المصادر المعاصرة إشارات إلى توالى الخطوط الشريفة من السلاطين العثمانيين إلى ولائهم في مصر ، يحثونهم فيها بالعمل على القضاء على هؤلاء العربان وبخاصة المتجولين منهم ، وأسرهم وإجلالهم عن أرض مصر .

ورغم محاولات الولاة المدينة ، العمل على كسر شوكة هؤلاء العربان ، فإن العربان لم ترهبهم هذه المحاولات العسكرية ضدهم . واستمروا في ممارسة أعمالهم سائلة الذكر ، وأضرب الريف من جرائها كثيراً ، بل إن آثار عمليات العربان لم تقتصر على الفلاحين دون سواهم ، بل تعدتهم إلى الملتزمين حيث سطا العربان على حصص التزاماتهم ، فيذكر صاحب تحفة الأحباب أن «وردت جماعة من الملتزمين بالصعيد ، وفلاحين ، يشكون ويتظلمون من العربان فجمع حسين باشا السناجق والأغوات وطالبهم بما وعدوه على العربان» ، وكان قد سبق له بناء على خط شريف من الدولة العثمانية في أوائل ( محرم ١١١٠ هـ — يوليو ١٦٩٨ م ) أن طلب منهم القضاء على هؤلاء العربان . بعد أن كثرت شكاوى الأهالي ضدهم ، وبخاصة عربان عبدالله بن وافي المغربي . فعملوا له من قبل بأمور قد انتهت (١) .

وفعلا أرسلت التجاريد ضد عربان الصعيد ، بقيادة عوض بك وخمسة سناجق آخرين (٢) وأغوات السباهية الثلاثة ، وأتباعهم وأنصارهم ، وتمكنت هذه التجاريد من الانتصار على

(١) يوسف اللواتي ، المصدر السابق . ص ٢٣٩ .

ذكر أنه في «أوائل محرم الحرام (١١١٠ هـ - يوليو ١٦٩٨ م) حضر أغا من البلاد الرومية ، بيده خط شريف خطاباً لحسين باشا أنك تركب أنت والسناجق والأغوات على عربان عبدالله بن وافي المغربي ، المتظلمين على الصعيد ، وتستمر خلفهم تقتل فيهم ، وتأسر منهم ، إلى أن تجلبهم عن أرض مصر فلما قرئ الأمر بالديوان على السكر ، أجابوا بالامتناع لكنهم سوفوا به وقالوا لا يمكن السفر ، إلا بعد دخول الحاج وتسليم الحمل ، ولما قدم الحمل تعلقوا بالنيل ، وقالوا لا يمكن سقر ، ما لم يهبط النيل وتسلط الطرقات » .

(٢) كان هؤلاء السناجق هم : أيوب بك أمير الحاج ، وإسماعيل بك دفتر دار ، إبراهيم بك أبو شنب ، سليمان بك تابع قبطاس بك ، أحمد بك ياقوت زاده .

— نفسه ، ص ٢٤١ .

عربان ابن وافي الدين وُلُو اهاريين إلى الوجه البعري ، ومنه إلى الواحات ، ولكن حين الجأتهم الضرورة « هبطوا في صعيد مصر بمحل يعرف بحاجر الجعافرة ، قريباً من إسنا وبصحبته على أبو شاهين شيخ عربان النجعة » (١) .

وهنا لعب عربان الهوارة المستقرون دوراً بارزاً في حماية مناطقهم من غارات هؤلاء العربان فاحتاطوا بهم ، بناء على تحريض من عبد الرحمن بك ، أحد الأمراء المماليك الذي كان على رأس تجريدة لمطاردة هؤلاء العربان « فاحتاطوا بهم ونهبوهم ، وأخذوا منهم جملة كبيرة من الجمال بأحمالها وغيرها فعزلوا على الفرار ، فتبعهم خيل هوارة ، إلى أن وصلوا حاجر منفلوط » ، ومازلوا كلما نزلوا أرضاً قاتلهم أهلها « وقاتلهم كل من عوض بك ، وعبد الرحمن بك » الذي أذاقهم « أضعاف ما أذاقهم عوض بك من الذل والهوان » ، ويملق صاحب تحفه الأجباب على منازل هؤلاء العربان من نكال بقوله « وأوقعهم الله تعالى في النكال والحسران بما فعلوه في سالف الأزمان ، وكما قيل في الأمثال ، كما تدين تدان » (٢) .

وفي هذا التعليق نلمس ضيق وسخط الأهالي . وعدم رضائهم على تصرفات العربان السلبية التي أثرت كثيراً في حياة المجتمع الريفي بخاصة ، والمجتمع المصري عامة .

وما كادت السلطة الفعلية تنتقل إلى أيدي الأمراء المماليك ، في القرن الثامن عشر ، ويتغلب نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانيين ، حتى عمل هؤلاء الأمراء كما يبدو من إشارات المصادر المعاصرة ، على إشراك العربان في الفتن السياسية والصراعات العسكرية ، التي كانت ثور بين البيوت المملوكية ، واستغل العربان هذه الاضطرابات لصالحهم ، وهددوا كثيراً من المناطق ، وكثرت عمليات سلبهم للقرى . ووصل الأمر بهم إلى حد تهديد القاهرة نفسها . وأغلق السبل دونها ، كما حدث في فتنة أفرنج أحمد ، كما سبق الإشارة ، وكذلك مشاركة كل من عربان الهوارة ، والزيدية ، وعربان لصف حرام ، لمحمد بك جر كس في صراعه ضد منافسيه ( ١١٣٧ هـ — ١٧٢٤ م ) (٣) . وقد تأثرت القرى كثيراً بهذه

(١) يوسف المرواني ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

(٢) نفسه ، ص ص ٢٤١ — ٢٤٢ .

(٣) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ١ ص ص ٣٢ — ٥٦ .

— الشيخ علي بن محمد الشاذلي القزافي ، ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة ، تحقيق ، دكتور عبد القادر أحمد طليحات ، ص ص ٣٥٨ — ٣٥٩ .

العمليات . حتى أن الجبرقى يذكر أن عرب الضعفا في ( ١١٢٥ هـ — ١٧١٣ م ) ،  
أخربوا الوادى ، وقطعوا دروب الفيوم (١) .

وقد استغل العربان كذلك فرصة مناصرتهم لبعض البيوت الملوكية ، وبعض  
الأوجاقات وادّعى بعضهم الالتواء إلى هذه الأوجاقات ، كي يتمتعوا بامتيازاتها المادية ،  
وامتنعوا عن تسديد المال للميرى المقرر عليهم ، ولولا إعلان الأوجاقات المختلفة تنكرها  
لنسبة الدربان إليها . لما تمكنت السلطات من أخذ الأموال الأميرية من هؤلاء العربان (٢) .

وتشير بعض المصادر إلى أن ارتكاب العربان لعمليات السلب وقطع الطرق ، كانت تتم  
بموافقة أمراء الممالك ، فهناك إشارة إلى أن شيخ العرب حبيب كان « يقطع الطريق برأ  
وبحرآ بموالسة أمراء مصر وصانقها ، وينهب أموال الناس ، وطلعت التجاريد عليه  
مرارآ ، ونزل له حمزة باشا في ١٨ رجب ١٠٩٨ هـ — ٢٢ مايو ١٦٨٦ م بالصانق  
والأمراء والعساكر ، فلم يظفروا به ، لموالسة أرباب الأمور معه » (٣) .

وربما كان الأمراء المماليك يقومون بهذا العمل فعلا نكاي بالولاة العثمانيين ، وإظهارهم  
بمظهر الضعف ، وعجزهم عن السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد ، وأن السيطرة الفعلية  
قد أصبحت في أيديهم هم دون هؤلاء الولاة .

(١) عبد الرحمن الجبرقى عجائب الآثار ، ج ( حوادث ١١٢٥ هـ — ١٧١٣ م ) ، ص ٥٢ .

(٢) ذكر كل من ، أحمد شلبي بن عبد الفتى ، المصدر السابق ، ص ٧٥ — ٧٦ ، يوسف الملوانى ،  
المصدر السابق ، ص ٢٣٧ . ، مايو كد ذلك ويكاد النص الوارد في المصدرين يكون متطابقاً ، ولذا فإننا  
آثرنا أن نذكر نص أحمد شلبي بن عبد الفتى ، لإكتفاء بالإشارة إلى مصدر يوسف الملوانى :

— ذكر أحمد شلبي بن عبد الفتى أنه " ورد عرض من بجرجه ، من عند عبد الرحمن بك ، أن حرب هوارة  
امتنعوا عن دفع المال والغلال ، والأمر أمركم ، فأرسل الوزير ( حسين باشا ) جمع جميع الصانق والأمراء  
والأغوات ، واختيارية الوجاقات السبعة وقرأ العرض عليهم . ومضمون العرض أن كلما أرسلت لهم  
أحد ، يطلب الغلال والمال منهم يقولون نحن عرب ، والبعض يقولون إنا مستحفظان ، ثم إن الباشا قال  
لهم ، ايتر تقولون تقدمون بما على العرب من مال ، وغلال ، وأكتب عليكم حجة ، وإلا تخرجوهم من  
عندكم ، فقال الجميع ، ليسوا منا ، والعرب لم يكونوا عسكر ، فعند ذلك كتب عليهم ثلاث حجج  
شرعية بأنهم لم يكونوا عسكرياً ، واحدة وضعها في نوبة خانة الجاويشية ، والثانية في باب مستحفظان ،  
والثالثة أرسلها إلى عبد الرحمن بك حاكم بجرجه " .

(٣) يوسف الملوانى ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

وحقيقة فإن العربان في القرن الثامن عشر كانوا يقفون إلى جانب بعض البيوت المملوكية ويساندونها ، وقد ظهر ذلك واضحاً جلياً في تأييد عربان الهوارة بزعامه شيخ العرب همام وعربان الحباية بزعامه سويلم بن حبيب ، للبيوت المملوكية ، التي عارضت على بك الكبير ونازعته على الحكم ، ولذا فإن على بك أدرك خطورة هؤلاء العربان على مركزه خاصة وأن اتساع نفوذ كل من هذين الشيخين أصبح يمثل دولة داخل الدولة ، فعمل في القضاء على هؤلاء العربان وتمكن من كسر شوكتهم في نهاية المطاف (١) .

ورغم كل ذلك فإن العربان في المناطق المختلفة ، استمروا في مواصلة الجانب السلبي من دورهم وهددوا الطرق ، وقوافل التجارة ، ومحمل الحاج ، ووصل الأمر بعربان العبادية في ١٢٠٢ هـ — ١٧٨٨ م أن نهبوا قافلة التجار والحجاج ، الواصلة من السويس ، وفيها شيء كثير ، كان محملاً على ستة آلاف رجل (٢) . ويشير الجبرتي في مواضع كثيرة من تاريخه ، في الفترة الخاصة بالنصف الثاني من القرن الثامن عشر ، إلى تمردات العربان ، وقياهم بعمليات السلب والنهب في بلاد الأرياف ويصف أعمالهم هذه بالعردة ، فيقول في مواضع كثيرة « وعربدت العربان ، وقطعوا الطرق وعملوا خياناتهم » (٣) ، وقد أضير أهل الريف حقيقة من جراء تصرفات العربان السلبية ، واستغلالهم لغيبة الإدارة القوية ، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وتأيداً لهذا الرأي ترك الجبرتي يصف لنا ما كان يحل بأهل الريف في بعض السنوات نتيجة لتصرفات العربان ، فذكر في أحداث رمضان ١٢١٤ هـ — يناير ١٨٠٠ م « ومنها وقوف العرب وقطاع الطريق بجميع الجهات القبلية . والبحرية ، والشرقية ، والغربية ، والنوفية ، والقليلية ، والدقهلية ،

(١) — عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١٨٣ هـ — ١٧٦٩ م ) ،

ص ٣٤٥ .

— أحمد كنفذ عزيان ، المصدر السابق ، ج ١ ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

— دكتور محمد رفعت رمضان ، على بك الكبير ، ص ص ٤٣ — ٥٢ .

وبخصوص الصراع بين البيوت المملوكية ومراحلها أنظر :

دكتور حسن عثمان ، المصدر السابق ، ص ص ٢٧٨ — ٢٨٤ .

Holt P. M., The Pattern of Egyptian Political History From 1617-1798, pp. 88-90.

(٢) — عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث رمضان ١٢٠٢ هـ الموافق —

يونيو ١٧٨٨ م ) ، ص ١٦١ .

(٣) — نفسه ، ج ٣ ( حوادث ذي الحجة ١٢١٧ هـ — مارس ١٨٠٣ م ) ، ص ٢٣٧ .

وسائر النواحي . فمنعوا السيل ، وآلّوا بالحفارة ، وقطعوا طريق السفار ، ونهبوا المارين من أبناء السبيل والتجار ، وتسلبوا على القرى والفلاحين وأهالي البلاد والحرف بالمرى والحطاف للمتاع والمواشى من البقر والغنم والجمال والخيول ، وفساد المزراع ورعيها حتى كان أهل البلاد لا يمكنهم الخروج بهائمهم إلى خارج القرية للرعى أو للسقى لترصد العرب لذلك ، ووثب أهل القرى على بعضهم بالعرب فدخلوهم وتطاولوا عليهم . وضربوا عليهم الضرائب . وتلبسوا بأنواع الشرور واستعان بعضهم على بعض . وقوى القوي على الضعيف ، وطمعت العرب في أهل البلاد ، وطالبوهم بالثارات والعوائد القليلة الكاذبة ، وآن وقت الحصاد فاضطروا لمساكنهم لقلة الضم ، فلما انقضت حروب الفرنجيين ، نزلوا البلاد ، واحتجوا عليهم ، بمصادقتهم العرب فضربوهم وسبواهم ، وطالبوهم بالمغارم والسكاف الشاقة ، فإذا انقضوا وانتقلوا عنهم رجعت العرب على أنهم ، وهكذا كان حالهم . وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون» (١) .

وقد ذكر جبرار الكثير عن مظالم العربان للفلاحين واستعدواهم عنوة على أجود الأراضي واستيلائهم على مياه الري في الوقت الملائم لهم ، دون أن يعثروا بمصالح جيرانهم الذين كثيراً ما ألزموا بدفع الضرائب المقررة على هؤلاء العربان نظراً لأنه « يتعذر إلزامهم أداء الضرائب المقررة على الأراضي الزراعية التي في حوزتهم لأنهم قادرون على التخلص منها بما لهم من قوة » ، وذكر أن العربان كانوا يسلبون حاصلات القرى المجاورة لهم من غير مبالاة وأنه إذا كانت قرية واقعة بين قبيلتين متخاصمتين تصبح نهياً للواحدة منهما آناً والأخرى آناً ، ويعلق على ذلك بقوله : « إذا كان جوار أولئك العرب المستفاحين في هذه الدرجة من الخطر على الفلاحين ، فناهيك بما يعرضون له من ضيم العرب العائشين تحت الحيام الذين يتنقلون تبعاً لفصول السنة بين جهة وغيرها وهم متأهبون في كل آن للاستيلاء على ما يطيب لهم ، والفرار بقطعاتهم حين يستطيع قتالهم بقوة تفوق قوتهم » (٢) ، واستمرت حال العرب هذه حتى نهاية القرن الثامن عشر ، أما دورهم بعد ذلك فليس هنا مجال بحثه .

(١) عبد الرحمن الجبري ، عجائب الآثار ، ج ٣ ( حوادث رمضان ١٢١٤ هـ - يناير ١٨٠٠ م )

ص ١١١ .

(٢) ب . س . جبرار ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

هكذا نرى من العرض السابق لدور العربان بشقيه الإيجابي والسلبي ، أنهم لعبوا دوراً بارزاً في حياة الريف المصرى في القرن الثامن عشر . إيجاباً أو سلباً ، وربما كان انتشارهم الواسع في أرجاء البلاد ، هو الذى ساعدهم على قيامهم بهذا الدور بشقيه : ملاحظة أنهم أصبحوا يشكلون طبقة ذات أهمية كبيرة في بنية المجتمع الريفي ، لها تأثيرها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية بل والإدارية .

غداً العربان كما يتضح من العرض السابق . قوة مسلحة أقدر على مقاومة السلطة من غيرها من أبناء المجتمع الريفي . وأدرك الأمراء المالك هذه الحقيقة في فترات نزاعهم ، كما سبقت الإشارة ، فاستعانوا بالأقوياء من مشايخ العربان وقبائلهم في صراعاتهم العسكرية ، وقد أتاح هذا الأسلوب للعربان فرصة مشاركتهم في الأحداث السياسية التي كانت تمر بها البلاد ، كما أتاح لهم فرصة قيامهم بأعمال السلب والنهب دون تعرض لهم من جانب أجهزة الإدارة ، التي يمكن أن تقول عنها إنها كانت في غيبة تامة .



ورغم انتشار هؤلاء العربان الواسع ، وقيامهم بدورهم إيجاباً أو سلباً . ورغم أنهم أصبحوا يمثلون الطبقة الثانية في بنية المجتمع الريفي ، فإنهم عاشوا حياتهم الخاصة بهم . التي تحكمها ضوابط معينة ، تجعلهم يشعرون بأنهم أرفع درجة من أهل الفلاحة ، رغم اشتغال بعضهم بالفلاحة ، لكن ذلك لا يمنع من اعتدادهم بأنفسهم ، وبأنهم أصحاب الحماية على كثير من القرى ، وقد تمكن بعض العربان من تكوين ثروات ضخمة ، واقتناء الكثير من الجوارى والأتباع بصورة تفوق الوصف ، ويكفى ما يذكره الجبرتي في هذا المجال من أن شيخ العرب همام كان « يطلب في كل سنة دقتر الأرقاء ، ويسأل عن مقدار من مات منهم فإن وجده خمسمائة أو أربعمائة استبشر وانسرح وإن وجده ثلثمائة أو أقل أو نحو ذلك اغتم واتقبض خاطره » وكذلك أعطى العربان لأنفسهم حق الزواج من بنات الفلاحين ، ولم يكن في قدرة فلاح أن يمنع ابنته ممن يطلبها من العربان ، وإذا فعل ذلك فمصيروه القتل على حد تعبير إدوارد وليم لين<sup>(١)</sup> ، وعلى العكس لم يسمح أعرابي لفلاح بالزواج من ابنته .



أما عن علاقات العربان فيما بينهم داخل حياتهم الخاصة في المجتمع الريفي . فقد كانت مزيج من التنازع والتضامن . فكثير من القبائل العربية التي تقطن الريف كانت متعادلة ومتنازعة فيما بينها ، وكانت النزاعات فيما بينها تبعث في القلوب رعباً يفضي إلى ترك الفلاحين كل شيء حين تدنو منهم هذه القبائل . (١) أما التضامن فقد ظهر بين كبار الملتزمين منهم وبخاصة بين عربان الصعيد ، فقد كان همام يقوم في كثير من الأحيان بتسديد الأموال الأميرية عن بعض العربان في حالة عجزهم عن سدادها كما حدث مع محمد أحمد عايد شيخ عربان عايد (٢) ، وكذلك في تضامهم في كثير من الأحداث والصراعات ضد السلطة .



هذا هو حال العربان ودورهم في تاريخ الريف المصري بخاصة . وتاريخ مصر عامة في القرن الثامن عشر ، فهم عبارة عن طبقة قامت بدور متناقض هو مزيج من الحماية . والسلب والتهب ، وفرض الحقوق غير المشروعة على الفلاحين . مزيج من الانعزالية والاختلاط ، مزيج من التنازع والتضامن ، دور متناقض في كل مراحله . يصعب على الباحث أن يسير فيه في اتجاه واحد ، فهو يجد في دور العربان كل شيء وتقيضه في نفس الوقت ممتزجين ، فالسمات الإيجابية والسلبية تسير جنباً إلى جنب في هذا الدور . حتى يصعب فصل إحداها عن الأخرى .

(١) ب . م . - بيجر آر ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، مباحث الباب العالي ، مجلد رقم ٢٨٣ ، ص ٢٣٠ .



## الباب الرابع

---

### اقتصاديات الريف

الفصل السابع : الثروة الزراعية .

الفصل الثامن : الصناعات الريفية والتبادل التجارى .

## الفصل السابع

### الثروة الزراعية

تمهيد :

أولاً - الزراعة :

- ١ - الري ومشكلاته ، ٢ - المواسم الزراعية ، ٣ - الآلات الزراعية ، ٤ - المحاصيل الزراعية ، ٥ - تنظيم إنتاج المحاصيل الزراعية ، ٦ - تقويم المحاصيل الزراعية .

ثانياً - الثروة الحيوانية :

- ١ - الحيوانات ، ٢ - أهمية الثروة الحيوانية للفلاح .

تقويم اقتصاديات الريف :

\*\*\*

تمهيد :

المقصود بدراسة اقتصاديات الريف المصري في القرن الثامن عشر ، دراسة العناصر

التالية :

- ( ١ ) الثروة الزراعية ، وتشمل كل عمل متصل بالزراعة ، والإنتاج الزراعي ، بشقيه النباتي والحيواني ، وأهمية هذا الإنتاج في اقتصاديات الريف بخاصة ، والبلاد عامة .
- ( ٢ ) الحرف التي وجدت في الريف آنذاك ، والأهمية الاقتصادية التي لعبتها في حياة الناس .

- ( ٣ ) التجارة الداخلية ، وطرقها ، ودورها في اقتصاد الريف .

وقد خصصت للمصريين الثاني والثالث ، الفصل الثامن ، وفي ضوء دراسة هذه العناصر ، يمكن وضع تقويم لاقتصاديات الريف في القرن الثامن عشر ، وأثرها على اقتصاديات البلاد عامة .

\*\*\*

كانت الزراعة في مصر في القرن الثامن عشر ، تشكل المصدر الأساسي لاقتصاد البلاد فالزراعة حقيقة هي بذرة مصر ونواتها . بكل ما تعني الكلمة اقتصادياً وحضارياً (١) ورغم

(١) دكتور جمال حمدان ، شخصية مصر ، ص ٢٨٨ .

توفر عوامل إنتاج الزراعة حينذاك ، من أرض قابلة للزراعة ، وعمل رخيص ، ورأس مال فإن الزراعة أصابها التأخر ، وزحفت البرارى على الأرض الزراعية ، وأصاب الخراب كثيراً من القرى ، نتيجة لهجر السكان لها لعوامل سبق بيانها واقتصر إنتاج الزراعة في غالب الأحيان على محاصيل موسم واحد ، هو الموسم الشتوى ، وتعدّر زراعة الأرض في معظم الأحوال ، زراعة صيدية ، وظلت المحصولات الصيفية وأهمها الأرز والقطن وقصب السكر ثانوية الأهمية ، حيث اقتصرت زراعتها على الأماكن القريبة من النيل أو من الترع والقنوات المتفرعة عنه ، أوحيث كان من المستطاع حفر الآبار (١) ، وكان هذا التأخر الذى أصاب الزراعة راجعاً لعوامل تتعلق بطبيعة نظام الري الذى كان سائداً في ذلك الوقت ، وإهمال الحكومة لوسائل الإنتاج الزراعى ، ولذا فإنه يجب دراسة هذه العوامل التى أدت إلى تأخر الزراعة حتى يمكن فى ضوءها تقويم الإنتاج الزراعى ودوره فى اقتصاديات البلاد .

\*\*\*

كان النظام السائد فى الري فى مصر فى القرن الثامن عشر ، هو نظام الري الحوضى ، حيث كانت الأرض الزراعية ، تقسم إلى حياض متجاورة يتلو بعضها بعضاً ، من الجنوب إلى الشمال ، تبعاً لانحدار الوادى ، وكان يفصلها عن بعضها البعض جسور عرضية ، تمتد من الجسر الطولى ، المهادى للنيل ، إلى التلال أو إلى جسر طولى آخر لحوض مجاور ، وكان لكل مجموعة من الحياض ، شبكة واسعة من الترع لتوصيل المياه إليها ، وقت الفيضان . وغمرها بها مدة معينة ، تصرف بعدها عن طريق شبكة أخرى من الترع الخاصة بعمليات الصرف .

وقد كان لهذا النظام عيوب كثيرة ، فقد كان ري الأراضى يتوقف على منسوب مياه الفيضان فإذا كان المنسوب عادياً أمكن ري الأراضى وزراعتها على الوجه الأكمل . أما إذا كان المنسوب منخفضاً عن المستوى العادى . فإنه فى هذه الحالة ، يتعدّر وصول المياه إلى كل الأراضى ، ويشرق جزء كبير منها ، ويتعرض إنتاج البلاد من الغلات الزراعية لمزات عنيفة ، يصحبها فى غالب الأحيان الوباء ونقص الحراج وبالمثل فإن البلاد كانت تتعرض لمثل هذه الميزات ، فى حالة الفيضان العالى ، فقد كان ذلك يؤدى إلى إغراق

(١) دكتور حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، ص ١٢٤ .

الأراضي ، وإتلاف الزرع ، وتعرض اقتصاد الريف بخاصة والبلاد عامة لضرر بالغ (١) ومرجع ذلك كله كما تشير اليه سجلات دار المحفوظات ، ووثائق المحكمة الشرعية ، عدم وجود نظام دقيق لضبط مياه الفيضان ، وتنظيم الاستفادة منها بالقدر الكافي ، وعدم العناية بالجسور ، والترع التي عليها يتوقف ضبط هذا النظام من نظم الري .

فقد كان هنالك في ذلك الحين نوبان من الجسور التي وجدت على جانبي النيل ، وبين الحياض هما : الجسور السلطانية ، التي كان على الحكومة صيانتها والإشراف على جرفها والعناية بها ، والجسور البلدية ، التي كان الأهالي منوطين بصانتها وجرفها على جهودهم الذاتية .

وقد ثبت لنا من دراسة المصادر السابقة أن الحكومة أهملت صيانة الجسور بنوعها والترع واقناطر ، ولم تشرف عليها الإشراف الكافي ، وتركزت حماية هذه الجسور وصيانتها لجهود الأهالي الذاتية ، ولم تسكن هذه الجهود بكافية للقيام بهذه العمليات . لسوء حال الفلاح

(١) دكتور راشد البراوي ، وعميد حزة عيش ، التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ،

ص ١٤ .

عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث ١٢٢٣ هـ - ١٨١٨ م ) ، ٣١٣ ، حيث سجل لنا صورة عما يصيب البلاد في حالة الفيضانات العالية بقوله : " زيادة النيل في هذا العام الزيادة المفرطة ، التي لم نسمع ولم نر مثلها حتى غرق الزروع الصيفية مثل الذرة والنيلة والمسمم والقصب والأرز وأكثر الجنائن بحيث صار البحر ( النيل ) وسواحله والملق بلجة ماء ، وانهدم بسببه قرى كثيرة ، وغرق الكثير من الناس والحيوان ، حتى كان الماء ينبع بين الناس من وسط الدور ، واغشلت بحر البحيرة ببحر مصر المتبعة حتى كانت المراكب تمشي فوق جزيرة الروضة ، وكثر عويل الفلاحين وصراخهم على ما غرق لهم من المزارع وبخصوصاً الذرة التي هو معظم قوتهم ، وكثير من أهل البلاد ندبوا بالدقوف " .

ومن قبل كان ابن إياس قد وصف أخطار هذه الفيضانات العالية ورأى أنها « من الوقائع الغريبة التي لم يقع مثلها فيما مضى من الزمان ، ولم يحصل بهذه الزيادة نفع للناس بل أغرقت الزروع التي زرعت على الشواطئ والأمتعة ، وكان هذا من جملة عجائب صنع الله تعالى ، فكان كما يقال في المعنى :

النيل أقسرت فيضها	بفيضها المتصاعب
فصبار مما دهانا	حديثنا بالأمرع
نيل مصر قد وُفا في	توت ما عجم البسلادا
واستمر النقص فيضها	ثم في هاتسور زادا
لم تر للمساء نفعا	لا ولا للزرع فسادا

— محمد بن إياس ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

آنذاك . ولذا فإن كثيراً من القرى أصابها الخراب (١) ، نتيجة لإهمال الإدارة ، وترك هذا العمل الذى هو من صميم واجبات الحكومة إلى الأهالى .

ومع أن الحكومة حرصت حرصاً تاماً على رصد جميع الجسور الموجودة فى جميع أنحاء البلاد جسراً جسراً ، طول كل منها وارتفاعه ، وعدد الفتحات التى به ، وطولها وعرضها ، ودونت كل ذلك فى سجلات خاصة أطلق عليها اسم « دفاتر الجسور » . وواضح من تنظيم هذه الدفاتر أن الحكومة اعتلت بها أكثر من عنايتها بالجسور (٢) نفسها . ومع كل ذلك فإن الحكومة لم تحاول أن تقوم بأى عمل إيجابى لتنظيم مياه الري وصيانة وسائله .

وقد اتضح كذلك من مضابط محاكم الأقاليم ، بصورة قاطعة أن الأهالى ، فى القرن الثامن عشر ، كانوا هم الذين يقومون بالعبء الأكبر ، فى صيانة الجسور بنوعها السلطانية والبلدية (٣) ، وإذا ما تراخوا فى صيانتها ، فالنتيجة الأخيرة تعود عليهم ، هم دون غيرهم ، تمثلة فى حلول الخراب ، والدمار بقراهم ووزراعاتهم

وقد سجلت وثائق محاكم الأقاليم ، الأعباء التى فرضتها الحكومة على الفلاحين لصيانة كل من الجسور البلدية والسلطانية على السواء ولإيضاح هذه الحقيقة ، لابد من ذكر نماذج من واقع ماسجلته الوثائق نفسها :

---

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٧ ) ، دفتر الجسور ١٣٦٥ :

— مخزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، رقم ١ ، ٢ ، ٣ .

(٢) هذه الدفاتر عبارة عن سجلات ، خصصت لقيد الجسور الموجودة فى جميع أنحاء البلاد ، السلطانية منها والبلدية ، جسراً جسراً ، طول كل جسر وارتفاعه ومنطقة وجوده ، وعدد فتحاته ، وعمق كل فتحة ، وكيفية جرف هذه الفتحات وقت الفيضان ، وإلحقة المسئولة عن هذه العملية وسجلت كذلك أسماء الخولا ومشايخ القرى المسئولين عن أدراك هذه الجسور ، وفى آخرها توجد صور الخبيج الشرعية الخاصة بأية تعديلات جرت فى هذه الجسور والفرمانات والأوامر الشريفة الصادرة بشأن ذلك وبداية إنشاء هذه السجلات هو عام ( ١٠٧٩ ١٦٦٧ م ) ، أى بعد تطبيق نظام الالتزام فى مصر .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، ١ ، ٢ ، ٣ .

( ١ ) ناحية ميت البندرة (١) :

مشايخها على بن علي بن الحاج حسن عرف بابن حجاج ، وشهاب الدين بن محمد بن الفقيه أحمد عرف بابن الفقيه ، كامل الناحية أوقاف ، بها جسر ، أشهدوا على نفسيهما أن عليهما وعلى فلاحين الناحية جرف ذلك الجسر على أدوارهم بالسوية الجرف الصالح .

( ٢ ) ناحية بار الحمام (٢) :

شيخها مبارك بن اسماعيل بن حسين عرف بابن الصغير ، بها جسر بلدى دائر ( ضعيف ) ، يعبر الفلاحون عن جرفه ، والناحية غير محتاجة الى جسر ، لأنها ضامنة الرى ، من الجسر الصاوى ، ومن قنطرة برما ومن جسر القطين ، وعليهم إخراج رجال الدماس (٣) للجسر السلطاني ، أربعة أنقار ، وعليهم علوفة أنوار الجرافة ستة عشر اردب فول وستة عشر حمل تبين أيضا .

وقد كان على مشايخ القرى ، طبقاً لما تذكره وثائق المحكمة الشرعية ، ووثائق محاكم الأقاليم ، أن يقوموا بعد إتمام ما أسند إليهم هم وفلاحو قراهم من أعباء خاصة بصيانة الجسور ، بالذهاب إلى قاضى الشرع بالناحية ، ويشهدوا على أنفسهم أمامه ، بأنهم قاموا بعملهم هذا على خير وجه ، وأن أى عيب أو خلل يحدث فى هذه الجسور ، فى خلال عام ، يكون مقابل بأرواحهم ، وكان هذا التعهد أمام القاضى يتكرر منهم دورياً كل عام ، فمثلاً نذكر الصيغة التالية من مضابط محاكم الأقاليم كمودج لما كان يحدث من المشايخ أمام القاضى .

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٧ ) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .  
— ميت البندرة : حالياً تتبع مركز السنطة . محافظة الغربية ، وردت فى المصادر القديمة باسم منية البندرا . وفى تربيح ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م وردت باسم منية البندرة وهو الاسم الذى تعرف به حتى الآن .

— القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ١٠ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٧ ) ، دفتر الجسور ١٣٥٦ .  
— بار الحمام : حالياً تتبع مركزايتاى البارود ، تكونت فى تربيح سنة ٩٢٣ هـ باسم برك الحمام . وفى ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م باسم بركة حمام ، وفى سنة ١٢٧٣ باسم ابراك الحمام ولا تزال تعرف بالاسم الأخير حتى الآن .

— القاموس الجغرافى ، القسم الثانى ، ج ٢ ، ص ٢٥٣ .

(٣) رجال الدماس : مصطلح كان يطلق على الرجال الذين يقومون بعمليات جرف الجسور السلطانية سواء كانوا تابعين للإدارة ، أم من بين الأهالى أنفسهم ، فهو مصطلح يطلق على كل من يقوم بهذا العمل .



«حضر سلامة بن هيكل ، وصحبه شاهين بن أحمد سليم ، ورفيقه ججازي طه بن الحاج شبانه طه شيخا ناحية منية غراب وأشهدوا على أنفسهم أن الجسر السلطاني المقابل لناحية بلدهم جرف على الجرافة السلطانية وبهايمها وأنه إذا حصل فيه أدنى خلل كان ذلك مقابل بأرواحهم» (١) .



وكانت صيغة التسجيل واحدة تتكرر مع مشايخ كل قرية بل إن وثائق المحكمة الشرعية ، تثبت ما هو أكثر من ذلك ، فإن حجج إسقاط الالتزامات واستئجارها في القرن الثامن عشر ، أصبحت تنص صراحة ، على تحمل الفلاحين أعباء صيانة الجسور ، فقد أصبح يذكر في نهاية كل حجة استئجار النص التالي .

« خارج ذلك عنا يقوم به المستأجر ، عنا على الحصة المذكورة من المال لجانب الديوان العالي وتوابعه ، والكشوفية ، والخدم ، والرزق ، والأوقاف ، وجرف الجسور ، وسائر المصاريف الكلية والجزوية لواجب السنة المذكورة ، وليس على المؤجر المذكور ، شيء من ذلك » (٢) .

وقد أكد علماء الحملة الفرنسية هذه الحقيقة كذلك . فقد ذكر جيرار عند حديثه عن الجسور أنه قد أصبح « على الأهالي صيانتها ، ولما كانت مبنية من الطين ، معرضة للقطوع فان الأهالي ، اضطروا إلى إكسائها ، بطبقة من الحصر ، مثبتة بقوائم رأسية » (٣) . ويمكن أن يستخرج من النصوص السابقة . ما يؤكد أن السنة الرئيسية للحكومة في القرن الثامن عشر . أصبحت مقتصرة على التسجيل والتدوين ، وتركت عبء التنفيذ

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ٤٦ ) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، مقبلة

(٢) ، ص ١٢ ربيع أول سنة ١١٥٥ .

— منية غراب : حالياً تبع مركز السنهلاوين ، محافظة الدقهلية ، اسمها الاصل : منية غراب ،

ثم حرف اسمها ميت غرب ، فوردت به منذ تاريخ ١٢٢٨ هـ - ١٨١٣ م وهو اسمها الحال .

— القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ص ١ ، ص ١٩٥ .

(٣) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات إسقاط القرى سجل ( ٣ ) ، ص ٦٨ ، بتاريخ

١٥ شوال سنة ١١٤٥ هـ - ١٧٣٢ م .

(٤) ب من جيرار ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

على عائق الأهالي . دون أن تتحمل نفسها عبء الاهتمام بعوامل الإنتاج الزراعى ، الذى هو مصدر ثروة البلاد ، مما أدى إلى تأخر الزراعة ، وتدهورها فى القرن الثامن عشر . وإذا أضيف إلى إهمال الحكومة لعوامل الإنتاج الزراعى : أن نظام الري ، نفسه الذى كان سائداً فى القرن الثامن عشر ، وهو رى الحياض أدى إلى تعطيل معظم الأراضي جزءاً من السنة . وذلك لما تقتضيه طبيعة الإعتماد على الفيضان السنوى ، الذى لم يكن يسمح إلا بزراعة محصول واحد فى السنة من المحاصيل الرئيسية ، لاتفصح مدى التأخر الذى حل بالزراعة عماد الثروة حينذاك .

كذلك ترتب على نظام الري الذى كان قائماً ، وعدم تنظيم الاستفادة من المياه ، قيام كثير من المشاحنات والشاجرات وسفك الدماء ، فى نفس القرية ، أو بين القرى المتجاورة بحيث إن قرى متجاورة ، هى منذ أحقاب لا تحصى فى عداء لا مهادنة فيه ولا صلح ، وذلك بسبب النزاع على الاستعواذ على مياه الري ، ويذكر جيرار أن عمليات سرقة المياه هذه كانت « تحدث أحياناً بين الزراع اضطربات جسيمة ، قد يترتب عليها هجر قرى بأسرها ، لأن جيرانها الأقوياء يكونون ، قد استعوزوا بالقوة على المياه التى كانت مخصصة لها » .

وذكر كذلك أن العربان كانوا يستغلون سطوتهم فى كثير من الأحيان « ويحولون مياه الري ويقطعون الجسور فى الوقت الملائم لهم غير عابئين بمصالح جيرانهم إذا أنسوهم المعجز عن مقاومتهم »<sup>(١)</sup> ، أى أنه كان من نتائج إهمال الحكومة لواجباتها ، وعدم إشرافها على تنظيم مياه الري ، وعدم رعايتها لمصالح الملاحين ، خلق جو من الشحنة والتنازع بين القرى المتجاورة ، وفى القرية الواحدة نفسها أحياناً .

(١) ب . س . جيرار ، المصدر السابق ، ص ١٢ ، ٣٠ .

ويبدو أن ظاهرة السطوة على مياه الري هذه استمرت ، ملازمة لنظام رى الحياض ، فى القرن التاسع عشر فقد نص قانون الفلاحة سنة ١٢٤٥ هـ - ١٨٣٠ م فى المادة ( ٢٩ ) أنه « إذا اعتدى أهل بلدة على بلدة أخرى ، فى أوان الري ، وأرادوا أن يأخذوا الماء منها لبلدتهم سواء أكان الأخذ ليلاً أو نهاراً ، ووقع القتال بينهم وقتل فيه أحد فيجربى فيه الحكم بما هو مذكور فى القتل بالمادة المخررة أعلاه ( المادة ٢٦ ) ، وإذا حصل الاعتداء ولم يكن فيه قتل ، وكان التعدى فى أخذ الماء بغير أمر الحاكم فيضرب كل من القائم مقام ومشايخ الناحية خمسين كريباج » .

— وفى هذا دليل على ملازمة سرقة الماء لنظام الري الخوضى .

— أحمد فتحي زغلول ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

ولابد منها من الإشارة إلى المواسم الزراعية ، التي كانت سائدة في مصر في القرن الثامن عشر ، فقد انقسمت السنة الزراعية ، طبقاً لطبيعة نظام الري الذي كان سائداً آنذاك إلى مواسم زراعية ثلاثة لكل منها مدتها وهي في الغالب أربعة شهور وهي :

### أولاً : موسم الزراعة الشتوية :

يبدأ في ديسمبر . ويمتد حتى مارس ويشمل نوعين من المحاصيل :

١ — البياضى : وهي المحاصيل التي تزرع في الأرض التي استفادت إلى الحد الأقصى من ماء الفيضان ، ولم تمتد في حاجة إلى الري الصناعي حتى موعد الحصاد ، وقد كانت هذه المحاصيل تسود معظم أراضي مصر العليا والوسطى مع استثناء الفيوم ، وكانت هذه المحاصيل قليلة في الوجه البحري وأهم هذه المحاصيل ، القمح ، الشعير ، الفول ، العدس ، الحمص والبازلاء ، والقرطم . الترمس .

٢ — الشتوى : وهي المحاصيل التي تنمو في الأراضي التي يغمرها الماء غمراً كاملاً . ولم يغمرها مطلقاً . وكان لابد من الالتجاء في هذه الحالة . إلى الري الصناعي بحفر الآبار ، ورغم أن تكاليف هذا النوع من الحاصلات كانت أكثر ، إلا أن الربح الناتج منها كان أكبر مما تدره محاصيل النوع الأول . وأهم حاصلات هذا النوع الدخان ، الكتان الفول ، البصل ، الحمص (١) .

### ثانياً : موسم الزراعة الصيفية :

ويمتد من أبريل إلى أواخر يوليو ، ويطلق عليه « قيطى أو صيفى » وكانت محاصيل هذا الموسم تعتمد في ربحها على الوسائل الصناعية ، وأهم حاصلات هذا الموسم القطن . النيلة ، الأرز ، القصب ، والذرة الصيفية (٢)

(١) ب . س . جيران المصدر السابق ، ص ٥٤ — ٥٦ .

— دكتور راشد البراوى ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

— A. E. Crouchley, Op. Cit., pp. 18-19.

(٢) ب . س . جيران ، المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧٩ .

ولما تجدد الإشارة إليه أن الحكومة في القرن الثامن عشر . قد حرصت — وحق لا تتحمل طبعاً نتيجة إهمالها لعوامل الانتاج الزراعى ، وكى تنفادى ما نص عليه كذلك قانون نامة سليمان اعتماداً على قواعد الشريعة الاسلامية . من أن الخراج لا يجبى إلا على الأراضى التى يصبىها الماء ، وتزرع فعلاً ، اسكى تنفادى كل هذا — حرصت طبقاً لما سجلته وثائق المحكمة الشرعية على فتح الخليج فى مواعيده ، مهما كانت درجة انخفاض منسوب مياه الفيضان ، وكان يحضر حفل الافتتاح هذا ، الوالى وكبار رجال الإدارة والمترمين ، اشعاراً لهم بأن الأراضى ستروى وأنهم أصبحوا ملزمين بتسديد الخراج (١) ، ويعلق استيف Estève على هذه العملية بقوله « فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضى ، لاتعفى من الضريبة أبداً حتى فى السنين الرديئة الفيضان ، وكان الباب العالى لا يسمح مطلقاً بحدوث أى تخفيض فى الأموال الأميرية مطلقاً » (٢) .

ويتضح من العرض السابق . أنه كانت هناك فى القرن الثامن عشر عوامل كثيرة تضافرت جميعها وأدت متضامنة إلى تأخر الزراعة . ونحويل مساحات واسعة فى بعض المناطق : وعلى الأخص فى ولاية البحيرة — نتيجة لسوء سياسة توزيع مياه الرى . التى كانت تشوبها الفوضى والارتجالية واعتمادها على نفوذ الأقوى . إلى ما يشبه الصحراء (برارى) (٣) .

وقد ترتب على نظام الرى هذا . أن أصبحت مصر تمتاز بالزراعة الشتوية فى المحل الأول ، وظل هذا حالها حتى القرن التاسع عشر ، حين أقدم محمد على ، على إدخال نظام الرى الصينى فى الدلتا . وبذلك غير من وجه الصورة الزراعية بعض الشيء .

(١) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالى ، سجل ( ٢ ) . ص ٧٠ مادة (١٠٢) حيث كتب فى حجة الاحتفال بوفاة النيل الصيفة التالية التى كانت تتكرر كل عام « فيمقتضى بلوغ ماء النيل المذكور الستة عشر ذراعاً المذكورة حل على المترمين بقرى مصر المحروسة ، الخزيئة العامرة ، لحضرة مولانا السلطان الأعظم ، نصره الله تعالى ، والمالك المبرى بلجة الديوان العالى . وغلاد العنبر الشريف ، وغلاد الحرمين الشريفين شرفهما الله تعالى وعظمتها إلى يوم الدين من واجب سنة تسع وسبعين ومائة وآلف الحراجية ( ١١٧٩ هـ - ١٧٦٥ م ) حكم ما جرى به القانون المصرى من قديم الزمان وإلى الآن » . انظر الملحق رقم ٢١ .

Estève, Op. Cit., p. 331.

(٢)

(٣) محمد فهمى لطيفة ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

### ثالثاً : موسم الزراعة الدميرية أو النبارى :

ويمتد من أغسطس حتى نوفمبر . ويأتى بعد موسم الزراعة العيفية عند بدء ارتفاع مياه النيل زمن الفيضان ، فإذا كانت الأرض التى تزرع منخفضة عرفت الزراعة باسم الدميرية ، وإذا كانت الأرض مرتفعة وتحتاج إلى رفع الماء إليها بالوسائل الصناعية عرفت باسم « النبارى » . وأهم حاصلات هذا الموسم النيل . الذرة . البطيخ (١) .

وقد كانت المحصولات الشتوية عموماً أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، أما الزراعات الصيفية والدميرية أو النبارية . فلم تكن على نفس الأهمية وكانت قليلة نظراً لاعتمادها فى الري على الطرق الصناعية ولذا فإنها لم تكن تزرع فى كل المناطق بل اقتصرت زراعتها ، على المناطق الواقعة بمحاذاة النيل نظراً لجفاف الترع . ولذا فإن الأهالى كانوا يرفعون الماء اللازم للري من النيل بالسواقي والقواديس . وغير ذلك من وسائل الري الصناعية . وفى الأماكن البعيدة عن النيل كان بعض أغنياء الزراع ممن يرغبون فى زراعة المحصولات العيفية أو الدميرية يقومون بحفر الآبار لاستغلالها فى ري هذه المحصولات .



أما آلات الري . التى كانت تستخدم فى رفع الماء للري عندما ينخفض ماء النيل بعد الفيضان فهى :

(١) الساقية : آلة قديمة عرفها الفلاح المصرى منذ وقت مبكر ، وتتكون من دولاب يحيط به جبل ، تربط به أوان من الفخار أو الخشب المغلف بالصمغ ، تسمى القواديس ، ويتحرك الدولاب بعجلة مسننة تدور حول محور تحركه الأبقار أو الجواميس فى بعض المناطق وكان الفلاح يشغل ساقيته لرفع المياه من الترع القريبة ، أو الآبار التى يحفرها وينصب جهاز الساقية فوقها ليرفع الماء منها عن طريق القواديس ، التى تصب ما بها من ماء فى قناة صغيرة ، تحمله إلى الحقل لري ما به من زراعات . وكان استعمال السواقي أكثر شيوعاً واستعمالاً فى المناطق البعيدة عن النيل ، وكان متوسط مارتفاعه الواحدة يعادل

خمس أمثال ما يرفعه الشادوف : ومساحة ما ترويه في اليوم والليلة ثلاثة أرباع فدان . إذا كانت ترفع الماء من الترع مباشرة : ونصف فدان إذا كانت ترفع الماء من بئر (١) .

(٢) التابوت : يشبه الساقية . ولكن استعير فيه عن القواديس المستعملة في الساقية بتجاويف في جسم أسطوانة التابوت ، وكان أكثر استعمالاً في الوجه البحري ، ومصر الوسطى . وكانت كمية المياه التي يرفعها التابوت أكثر من النكية التي ترفعها الساقية ، وتراوح المساحة التي يمكن ريها بالتابوت في اليوم والليلة ما بين فدان : وفدان ونصف .

(٣) الشادوف : كان أكثر آلات الري انتشاراً ، رغم أنه يعتمد في تشغيله على الجهد الإنساني ويكثر بصفة خاصة في الوجه القبلي ، حيث ارتفع شواطئ النيل ، أكثر منها في الوجه البحري ، ورغم قلة الماء الذي يرفعه الشادوف إذا قيس بماء الساقية وعدم تناسبه مع الجهد الإنساني المبذول ، فإن انتشاره يعود إلى ميزة لا تتوفر : لآلة الساقية ، ولا في التابوت وهي بساطة صنعه وقلة تكاليفه ، ونظراً لكثرة شيوع هذه الآلة بين الفلاحين ، أصبح الفلاح يلقب « بأبي شادوف » . وقد كان بعض فقراء الفلاحين يؤجرون أنفسهم للعمل على هذه الآلة وسقي الزرع بها (٢) .

تلك هي أهم آلات الري التي كان يستعملها الفلاح المصري في القرن الثامن عشر . وهي آلات بسيطة كانت تستخدم في مصر منذ زمن قديم . وهي تعتمد في إدارتها إما على الجهد

(١) ب. م. ج. ج. المصدر السابق ، ص ١٦ .

— دكتور أحمد الحنف ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٣ .  
مصطفى القوفى ، المصدر السابق ، ص ٧ .

(٢) ذكر صاحب هذا القوف وصف الشادوف الذي كان مستعملاً في مصر ، والذي لم تتغير صورته في الواقع على النحو التالي « آلة يعملوها أهل الريف تسمى أبو شادوف وصورة فعلها أنهم يبدؤا ناظرين من طين على جانب البحر ( النيل ) ، ويحفران بينهما فقرة ، مثل الخوض الصغير ، ويضعوا فوق الناظرين خشبة صغيرة ، ويطلقوا فيها خشبة أيضاً بالمرض حكم قصبه الميزان ، ويضعوا في طرفها الذي من جهة البر شيئاً ثقيلاً ، والذي من جهة البحر الدلو ، أو القلوة ، التي ينصبها بها الماء ، ثم إن الرجل يقف إلى جهة البحر ، ويتكئ على طرف تلك القصبه فيقع الدلو أو القلوة في البحر ، ويفرف ثم يتركه ، فيثقل طرفها الثاني ، ويصعد الدلو ، ويفرف في الفقرة ، مع مساعدة الرجل له ، ويمر الماء إلى الزرع ، وهكذا حكم ما شاهدناه مراراً عديد ، ويسموا بجمع الآلة الناظرين أبو شادوف وهو مشتق من الشد وهو الغرف » .

— أنظر هذا القوف ، ص ٢٣ ، ص ١٠١ .

الانسانى أو الحيوانى . وقد ذكر جيران عنها « أنها أصلح ما يمكن استخدامه فى بلد أجر اليد العاملة فيه زهيد جداً » (١) . ولم تكن الآلات الأخرى التى تستعمل فى العمليات الزراعية وعمليات الحصاد والدراس . مثل المحراث والنورج . وغيرها من الآلات الزراعية بأحسن حالا من آلات الري . بل إنها كانت تماثلها فى البدائية . والاعتماد على الجهد الانسانى والحيوانى فى إدارتها حتى قيل عنها إنها « أبسط ما يمكن تصوره » (٢) .



أما أهم المحصولات الزراعية فى مصر فى القرن الثامن عشر فهى :

(١) القمح : كان يمثل المحصول الرئيسى للبلاد . ويؤزرع فى الوجهين القبلى والبحرى . وكان متوسط إنتاج الفدان من القمح حوالى سبعة أراذب . وكانت كمية إنتاج البلاد من القمح زيادة ونقصاً تتوقف على نسبة ارتفاع أو انخفاض . مياه الفيضان وكان محصول القمح إلى جانب الاستهلاك المحلى يستعمل فى تسديد الضرائب . والتصدير إلى الخارج وأجود أنواع القمح ما كان ينتج فى الوجه القبلى (٣) .

(٢) الذرة : كانت الذرة الشامية تنتج فى الوجه البحرى . والذرة الرفيعة تنتج فى الوجه القبلى وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين ستة أو عشرة أراذب . وكانت الذرة تعتبر الغذاء الرئيسى لمعظم السكان . ولم تكن الليرة من المحصولات . التى تقبل فى دفع الضرائب عينا ، وفى السنوات التى يقل فيها إنتاج محصول الذرة نتيجة لكارثة طبيعية أو غيرها فإن ذلك كان يهدد البلاد بمجاعة كبيرة (٤) .

(٣) الشعير : من المحصولات الشتوية . وكان يؤزرع فى كل أنحاء البلاد من أسوان جنوباً حتى البحيرات الشمالية شمالاً . وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين خمسة وعشر أراذب فى مصر العليا . وبين ثلاثة وخمسة أراذب فى الدلتا . وإن تراوح الإنتاج عند بلطيم ما بين

(١) ب.س. جيران . المصدر السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

(٢) نفسه . ص ٤٢ .

(٣) دكتور راشد البراوى ، المصدر السابق ، ص ١٣ - ١٤ .

— دكتور أحمد الحنفى ، تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ١١ . — Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 18.

(٤) ب.س. جيران . المصدر السابق ، ص ٢٨ .

— مصطفى القوفى ، المصدر السابق ، ص ١١ .

أردب وأربعة أرادب . وكان الشعير يقبل في تأدية الضرائب عيناً ، وكان الشعير الذي يتجمع لدى الحكومة يخزن في شون القاهرة للبيع ، أو نقله للموانئ للتصدير<sup>(١)</sup> .

(٤) الأرز : أحد المحاصيل الصيفية وكان يزرع في المنطقة المحيطة برشيد . في خط يصل ما بين الرحمانية وسمنود ، وكان إنتاج الفدان يتراوح ما بين سبعة وثمانية أرادب ، وكانت صناعة ضرب الأرز وتبييضه تتركز في رشيد ، وكان معظم محصول الأرز يصدر للخارج .

(٥) الكتان : محصول شتوي ، وكان يزرع في بعض مناطق الوجه القبلي وبخاصة في أسيوط والمنيا والفيوم ووسط الدلتا ، وكان الفدان ينتج حوالي ٤٣٢ حزمة من الألياف ، وحوالي ٣٥ أرادب من البذور ، وكان محصول الكتان له فائدة مزدوجة ، فإلى جانب استعمال أليافه في صناعة المنسوجات الثبلية ، كان الزيت يستخرج من بذوره ، وكان جزء كبير من الكتان المنتج يستغل في صناعة المنسوجات محلياً ، ويصدر الجزء الباقي إلى الخارج .

(٦) القطن : محصول صيفي ، وكان يزرع في الوجه القبلي والبحري ، ولم يكن يزرع على نطاق واسع في القرن الثامن عشر ، وكانت أشجار القطن في الوجه القبلي تمكث في الأرض نحو عشر سنوات ، وكان إنتاج الفدان يصل أحياناً حوالي ثلاثمائة رطل ، وكان في الغالب نوع القطن بعد إنتاج السنين الأولى تقل جودته ، وكان الإنتاج يستخدم محلياً في صناعة المنسوجات ، بل إنه في بعض السنوات كان لا يكفي حاجة المناسج المحلية ، فكان يستورد بعض القطن الخام من بلاد الشام<sup>(٢)</sup> .

(٧) قصب السكر : كانت زراعة قصب السكر مزدهرة في القرن الثامن عشر في جرجا ، وبخاصة في منطقتي فرشوط واخميم ، ولذا فإن بعض الأمراء المباليك أقاموا مصانع للسكر في الوجه القبلي ، وكذلك اهتم الهوارة بزراعة هذا المحصول وكان إنتاج الفدان يصل إلى ١٥ قنطاراً من السكر .

(١) دكتور أحمد أحمد الحته ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ :

— ب.س. جبرار ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

— Crouchley, A.R., Op. Cit., 20.

(٢)

ب.س. جبرار ، المصدر السابق ص ٢٨ - ٢٢ - ٢٠ - ٧٢ ،



ولم يكن قصب السكر يزرع في الدلتا بقصد استخراج السكر منه ، وإنما كان يزرع في مساحات صغيرة لاستهلاكه كما كنهه للمص (١) .

(٨) البقول : الفول والعدس والبازلاء من المحاصيل الشتوية ، التي كانت تزرع في مناطق مختلفة من البلاد ، وكان إنتاج الفدان من البقول يتراوح ، ما بين ثلاثة وسبعة أراذب ، وكانت البقول تزرع بمساحات واسعة بقصد الاستهلاك المحلي أولاً ، أو في تسديد الضرائب وكان الفائض من إنتاج البقول . يخزن في شون القاهرة ثم ينقل للسوانى للتصدير إلى الخارج (٢) .

(٩) البصل : محصول شتوى ، ويزرع في الوجهين القبلى والبحرى ، وتوجد زراعته في الوجه القبلى . ويستهلك بكميات كبيرة في داخل البلاد . والكميات التي كانت تصدر منه كان معظمها يصدر إلى شبه جزيرة العرب (٣) .

(١٠) القرطم : من المحاصيل الشتوية . وتوجد زراعته في المنطقة الممتدة من إسنا جنوباً وإلى القاهرة شمالاً والقرطم من المحصولات المربحة ، حيث تستخرج من زهوره صبغة صفراء ، كانت تصدر للخارج كلها .

(١١) النيلة : محصول صيفي ، كانت تجود زراعته في المناطق الجنوبية من مصر العليا ، وبكميات أقل في المنطقة الممتدة من بنى سويف والجيزة ، وكانت زراعة النيلة تحتاج إلى نفقات كثيرة . لذا فإن زراعة النيلة اقتصر على مزارع الأمراء المالك وغيرهم من الزراع الموسرين ، وكانت هذه الزراعة ذات ربح ووفير نظراً لأن مادة الصباغة الزرقاء التي توجد في أوراق هذا النبات والتي تجمع أربع مرات في السنة — كانت تصدر للخارج وتدر أرباحاً طائلة (٤) .

---

(١) دكتور أحمد الحنة ، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٤ - ٢١١ .  
— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 20.

(٢) ب . ص . جبرار ، المصدر السابق ، ص ص ٥٠ - ٥٦ .

(٣) مصطفى القوي ، المصدر السابق ص ١١ .

(٤) ب . ص . جبرار ، المصدر السابق ، ص ص ٧٤ - ٧٧ .

- (١٢) الدخان : محصول شتوى ، كانت زراعته تجود في الوجه القبلى . ولم يكن الدخان الذى يزرع في مصر من نوع جيد ، وكان الناع يستهلك جميعه في داخل البلاد (١) .
- (١٣) الحلبة : من المحاصيل الشتوية ، وكان القدان ينتج من أردبين إلى خمسة أرداد ، وكان الأهالي يستعملون الإنتاج في غذائهم ، وكانت الحلبة تستعمل وهي خضراء غذاء للماشية .
- (١٤) البرسيم : يزرع في جميع أنحاء البلاد . عدا المنطقة الواقعة جنوب قوص ، ويستعمل غذاء للماشية ، وكانت مساحة الأراضي المزروعة برسيم في الوجه القبلى تبلغ سدس مساحة الأراضي الزراعية . وتبلغ ربع مساحة الأراضي الزراعية في الوجه البحرى (٢) ،
- (١٥) الأشجار : أهم الأشجار التى كان الفلاح يقوم بزراعتها ، النخيل وكان الفلاح يعتبر مالكا لأشجار النخيل وغيرها من الأشجار التى يزرعها ، حتى ولو كانت مزروعة في أرض غير أرضه أو مساحته (٣) . كذلك كانت تزرع أشجار الفاكهة في جهات مختلفة من البلاد ، وأهم أشجار الفواكه التى كانت تزرع التين ، الكروم ، الجوز ، وكانت أشجار الفواكه هذه تزرع في الحدائق ، بالقرب من القرى .
- فكيف كان يتم تنظيم إنتاج هذه المحصولات حينذاك ؟

\*\*\*

كان يتبع في إنتاج هذه المحصولات ثلاث طرق :

( ١ ) الزراعة على ذمة صاحب حق الانتفاع .

( ٢ ) المزارعة أو المشاركة .

( ٣ ) التأجير .

أما الطريقة الأولى . فكان صاحب حق الانتفاع فيها يعتبر منتجاً مستقلاً . يقوم بالعمليات الزراعية من حرث . وري وعزق وحصاد ودرس لحسابه الخاص ، وكان يقوم

— Crauchley, A.E., Op. Cit., p. 21.

(١)

— Ibid., p. 22.

(٢)

(٣) توشيف المحكمة شرعية . محفوظ دشت . بحفظة رقم ٢٩٢ ، ص ٤٤٦-٤٤٧ .

بهذه العمليات هو نفسه بمساعدة أفراد أسرته ، إذا كانوا يستطيعون ذلك ، أو يسعين  
بعض الفلاحين الآخرين . الذين يعملون أجراء عند التغير نظير أجر بسيط . كان يختلف  
من منطقة إلى أخرى قدره جزار ما بين ( ٨٠٥ ) بارات في الصعيد و ( ٨ إلى ١٩ ) بارة  
في بقية أجزاء القطر . وكان الزارع في هذه الحالة . يعتبر هو المسئول الأول عن إنتاجه (١) .

أما الطريقة الثانية . ونعني بها المزارعة أو المشاركة فقد كان هذا الأسلوب متبعاً في  
مصر في القرن الثامن عشر ، فكان بعض الملتزمين يزارعون أى يشاركون الفلاحين في  
زراعة أطيان الأوسية الخاصة بهم ، وذلك بإعطائهم الأطيان . وتقديم البذور لهم ، ويقوم  
الفلاحون بالعمل . وما تتطلبه الزراعة حتى انتهاء المحصول . وحينئذ يأخذ الملتزم من  
المحصول ، ما قدمه من بذور . ثم يقتسم ما تبقى مع الفلاح فيترك له الثلث وأحياناً  
الربع — حسب الاتفاق الذي كان يتم بينهما — ويأخذ الباقي لنفسه .

وكذلك كان بعض الفلاحين ، يزارعون غيرهم من الفلاحين فيعطونهم أطيان أثرهم  
لزراعتهم والقيام بنفقات الإنتاج . نظير حصولهم على نصف المحصول . وتأدية نصف ضرائب  
الأطيان وإن كان في بعض الأحيان صاحب الأثر هو الذي يتحمل وحده تلك الضرائب (٢) .

أما الطريقة الثالثة ، من طرق تنظيم إنتاج المحصولات الزراعية في القرن الثامن عشر ،  
فكانت طريقة التأجير . فقد سبقت الإشارة ، إلى أنه أصبح من حق الفلاح على أرض  
أثره أو مساحته ، أن يؤجرها لغيره . لمدة سنة أو أكثر بالتراضي فيما بينهما ، وكان  
المتأجر في هذه الحالة ينظم إنتاج المحصولات التي يزرعها في أرض أثر غيره التي استأجرها  
نظير مبلغ معين كانا يتفقان عليه وقت التعاقد . وكذلك لجأ بعض الملتزمين كما سبق  
الإشارة إلى تأجير أراضي الأوسية ، نظير مبالغ تدفع لهم ، وكانت أراضي الرزق تؤجر  
إلى الفلاحين وكان تأجيرها ذا فائدة كبيرة للمستأجرين ، نظراً لبساطة إيجارها  
ولاستمرارها في كثير من الأحيان في حوزة المستأجرين ، ويذكر الجبرتي هذه الحقيقة

(١) ب س . جزار ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

— Sacy, Op. Cit., p. 18.

(٢)

— دكتور أحمد أحمد الخنة ، المصدر السابق ، ص ٥٩ — ٦٠ .

— أرشيف المحكمة الشرعية ، محافظ دشت ، محفظة رقم ٢٩٢ ، ص ٤٤٦ — ٤٤٨ .

— عبد الغنى غنام ، الاقتصاد الزراعي وإدارة العزب ، ص ١١ — ١٧ .

بقوله « المزارع من الفلاحين إذا كان تحت يده تأجر رزقة أو رزقتين فإنه مغبوطا ومحسوداً من أهل بلده ، ويدفع لصاحب الأصل . القدر الزر ، والمزارع يتلقى ذلك سلفاً عن خلف ، ولا يقدر صاحب الأصل أن يزيد عليه زيادة وخصوصاً إذا كانت تحت يد بعض مشايخ البلاد فلا يقدر أحد أن يتعدى عليه من الفلاحين ، ويستأجرها من صاحبها وإن فعل لا يقدر على حمايتها » (١) .

وقد كانت حجج الاستئجار دائماً تنص على أن المستأجر له حق الانتفاع بالأرض المدة المتفق عليها كيف شاء الإنتفاع بالزرع والمزارعة ، وتحديد ما يتعمله كل من الطرفين من الأعباء المالية التي كانت تفرض على الأرض آنذاك (٢) .



من العرض السابق للمحصولات الزراعية ، التي كانت تنتج في مصر في القرن الثامن عشر ، وطرق إنتاجها في ظل الظروف السابق إيضاحها يمكن تقويم أهميتها الاقتصادية على النحو التالي :

(أولاً) : كان بعض هذه المحصولات ، يحل مقام العملة ، في تسديد الضرائب ، المقررة على الأراضي الزراعية . كما سجلت ذلك وثائق المحكمة الشرعية ، وسجلات دار الخفوفات العمومية ، وبخاصة في الوجه القبلي ، حيث كان الفلاحون يزرعون القمح والشعير ليسدوا من المحصول الضرائب المقررة عليهم . ويبيعون الفائض في الأسواق الحرة ، ليحصلوا بمائدته على آلائهم الزراعية ، وبقية مستلزمات حياتهم ، حيث كانت الدرة هي الغذاء الرئيسي لهم .

والجدير بالذكر أنه في سنوات الشراقي ، كان محصول القمح ، ينخفض بدرجة كبيرة ، فكان ذلك — كما هو واضح من إشارات المصادر المعاصرة — يؤثر تأثيراً مباشراً على حالة أهل الريف الاقتصادية ، التي تؤثر بدورها على الحالة الغذائية والاقتصادية في القاهرة ذاتها . وكذلك في حالات الاضطراب السياسي والصراعات العسكرية ، والتي كانت تحدث

---

(١) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٤ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٢٩هـ - أبريل ١٨١٤م ) ، ص ٢٠٩ .

(٢) أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات مبايعات الباب العالي ، سجل رقم ١٦٩ ، مادة ٢٧٤ ، ص ٨٤ سجل ١٢٠ ، مادة ١٧٨ ، ص ٩٢ .

بين البيوت المملوكة ، كانت محاصيل الصعيد من القمح والشعير تنقطع عن القاهرة . فكان ذلك يؤثر تأثيراً سيئاً على الحالة العامة فيها ويصاب الناس بالذعر ، وتبذل أجهزة الادارة كل جهدها للتغلب على هذه المشكلة (١) .

(ثانياً) : كان إنتاج بعض هذه المحاصيل ، يعد بالدرجة الأولى للتصدير ، مثل الأرز والكتان والمصفر ، ولم يكن يستهلك من هذه المحاصيل ، محلياً . إلا جزءاً قليلاً ، وكذلك لعب بعض هذه المحاصيل دوراً مزدوجاً ، في اقتصاد الريف ، فكان يستخرج منه الزيت ، وتستعمل أليافه في صناعة المنسوجات ، مثل الكتان الذي كانت أليافه تستعمل في صناعة المنسوجات التيلية ، والقطن الذي كان إنتاجه في بعض السنوات لا يفي بحاجة المناسج المحلية ، وفي هذه الأحوال كان يستورد بعض القطن من بلاد الشام .

وقد لعب كثير من هذه المحاصيل على ضعفها دوراً كبيراً في تجارة مصر الخارجية في القرن الثامن عشر .

(ثالثاً) : كانت هذه المحاصيل ، في بعض السنوات ، تمجز عن سد حاجات أهل الريف نتيجة لوقوع بعض الكوارث الطبيعية ، فيسود القحط والبلاء ، ويهجر السكان قراهم (٢)

(١) محمد شفيق غربال ، محمد علي الكبير ، ص ص ١٠٠ - ١٠١ .

- دكتور راشد البراوي ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

- يذكر الجبرقي في تاريخه كثيراً من هذه الأحوال ، فقد ذكر في ( حوادث ١١٩٧ هـ -

١٧٨٣ م ) ص ٢٤ - ٧٥ .

» قصر مد النيل وانهبط قبل الصليب بسرعة فشرقت الأراضي القبلية والبحرية وعزت الفلال بسبب ذلك ، وبسبب نهب الامراء ، وانقطاع الوارد من الجهة القبلية وشلح سعر القمح إلى عشرة ريال الاردب ، واشتد جوع الفقراء ، ووصل مراد بك إلى بني سويف ، وأقام هناك ، وقطع الطريق على المسافرين ، وانهبوا كل ما مر بهم في المراكب المساعدة والمأبظة .»

(٢) دكتور أحمد الحنة ، تاريخ مصر الاقتصادية في القرن التاسع عشر ، ١٩ .

- Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 20.

(٣) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث محرم ١٢٠٧ هـ - الموافق أغسطس

١٧٩٢ م ) ، ص ٢٣٩ . يذكر أنه « لما انكشف الماء وزرع الناس البرسيم ، ونبت أكلته الدودة ، وكذلك الغلة فقلب أصحاب المقدرة الأرض وحرقوها بالماء من السواقي والتلال والشواذيف واشتروا لها النقاوي بأقصى القيم وزرعوها فأكله الدود أيضاً ولم ينزل من السماء قطرة ولا أندية ، ولا صفيح بل كان في أوائل كيهك شروقات وأهوية حارة ثقيلة ولم يبق بالأرياف إلا القليل من الفلاحين ، وصمهم الموت والجلاء » .

وكان يربد من وقع هذه الكوارث على أهل الريف . اعتداء الفرق العسكرية المتصارعة ، على القليل من المحصولات إن كان هناك محاصيل . ويأخذون ماشيته دون أن يستطيع لذلك دفعاً . فعاش الفلاح نتيجة لذلك في حال سيئة وأصبح الجلود من مميزات زراعته ، ولم يحاول البتة أن يجدد في أساليب إنتاجه . لماذا يجدد وهو مدرك عدم استفادته من ثمرة جهده هذا . لذا فإن جميع الدلائل في نهاية القرن الثامن عشر . كانت تشير إلى أنه لابد من تغيير مصيبي الزراعة . ويقضى على القيود . والاعباء التي أصبح الفلاح مكبلاً بها ، فكان لابد من إزالة الضرائب الإضافية . والرسوم المحلية الكثيرة التي كانت تمتص دخل الفلاح .

كذلك كان لابد من إعادة النظر في نظام حيازة الأرض ككل ، وأسلوب الإنتاج والعلاقات الإنتاجية التي كانت سائدة آنذاك . ولكن القرن الثامن عشر مضى دون حدوث أى من هذه الإصلاحات . التي بدأت تجد طريقها في القرن التاسع عشر .

\* \* \*

#### الثروة الحيوانية :

أما عن الثروة الحيوانية كجزء من مكونات الثروة الزراعية ، فيمكن الحكم بأن اهتمام الفلاح بهذا الجانب كان مصعباً على تربية الحيوانات التي تعينه في عمله الزراعي ، أو التي تزوده بقدر من المواد الغذائية كاللبن والزبد والجبن . حيث إن ظروف الفلاح في القرن الثامن عشر . لم تكن تسمح له بأن يهتم بتربية مواشى غير التي تلزمه في خدمة الأرض ، أو التي توفر له ولأسرته جانباً من القوت . أو الكساء . ولذا فإن هناك أنواعاً من الحيوانات لم تكن توجد في القرى إلا بقدر محدود مثل الثيران والماعز والحراف .

والحيوان الذي حظى بالمكانة الأولى عند الفلاح هو الجاموس ، وبخاصة في مصر العليا والفيوم حيث استخدم لإدارة الآلات ، كما أن سكان القرى الواقعة على الأطراف

---

— ويذكر في موضع آخر « وانقضى شهر كيهك ولم ينزل من السماء قطرة ماء فحرقوا المزرع بيمض الأرضي التي طشها الماء وتولدت فيها الدودة ، وكثرت الفيران جداً حتى أكلت الثار من أعلى الأشجار ، والذي سلم من الدودة في الزرع أكله الفار ، ولم يحصل في هذه السنة ربيع للبهائم إلا في النادر جداً ورعى الناس بالتعليق ، فلم يجدوا اللبن ، وبلغ حمل الحمار في فصل الثين الأصفر الشبيه بالكثانة الذي يساوى خمسة أنصاف قبل ذلك مائة نصف وانقطع مرور الفلاحين بالكثانة بسبب خطف السواس واتباع الأجناد ، فصار يباع عند الفلاحين من خلف القبة كل حقان بنصفين إلى غير ذلك » .

— نفسه ، ج ٢ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٠٦ هـ — الموافق مايو ١٧٩١ م ) ، ص ٢٢٦ .

اهتموا به ليصنعوا من ألبانها الجبن والسمن - أو يربونه بقصد الحصول على اللحوم - التي كانت توجد بكثرة عند جزارى القرى (١) .

أما حيوانات النقل ، التي كان الفلاح يهتم بها ويوليها عناية خاصة ، فهي الحمير والجمال وكان يستغل الجمال في نقل الحاصلات ، التي لا يمكنه نقلها عن طريق النيل أو الترعة ، وكانت تربية الجمال أهم ما تشغل به القبائل العربية المستقرة في وادي النيل ، وكان العربان هم الذين يجلبون الجمال من سنار ودارفور بالسودان إلى الأسواق المحلية في مختلف الأقاليم .

وقد ثبت من وثائق المحكمة الشرعية ، أن بعض الفلاحين ، كان يمتلك عدداً من الجمال وكان يقوم في مواسم الحصاد - وجمع المحاصيل بتأجيرها للفلاحين الآخرين لنقل محصولاتهم عليها إلى الأماكن التي يرغبون فيها ، نظير أجر معين ، يتفق عليه الطرفان يختلف حسب طول المسافة وقصرها ، ونوع المحصول ، وكان الاتفاق عادة يتم على أساس نقل محصول الفدان الواحد . وفي حالة تعدى بعض الأشخاص على حيوانات النقل التي في حوزة فلاح آخر وأخذها منه دون اتفاق على الأجر ، كان قاضي الشرع ومشايخ القرية يقوم بأخذ حقه له من المعتدى (٢) .

أما الحيوان الثانى الذى كان يعتمد عليه الفلاح في نقل محصولاته وتنقلاته ، فهو الحمير . فقد كانت الحمير أكثر دواب الحمل استعمالاً في القرى وقل أن يوجد فلاح ليس لديه حمار ومما شجع الفلاح على اقتناء هذا الحيوان : صبره وقناعته في الأكل ، ونعمه الكبير له في عمله (٣) .

(٢) ب.س.جيرار ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

— Crocodile, A.E., Op. Cit., p. 22.

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١٢) ، عين (٥٦) ، مضابط محكمة الإسكندرية الشرعية ، مضبطة رقم (١٢) ، ص ١٦١ ، مخزن (٤٦) ، مضابط محكمة المنصورة الشرعية ، رقم (١٧) ، ص ٤٥ ، ويبدو أن حالات التعدى على حيوانات الغير هذه استمرت ، بعد القرن الثامن عشر ، حيث نصت المادة (٣) من قانون الفلاحة سنة ١٢٤٥ هـ ، ١٨٩٢ بأن «الذين يأخذون بهائم بعضهم يشغلونها في الطاحون أو المحراث ، بغير إذن أصحابها ، أو يأخذونها بغير رضى منهم ويشغلونها في أشغالهم فإذا بلغ قائم مقام البلدة ، أو شيخ الحصة ، أن أحداً فعل ذلك ، يستخلص منه أجر البهيمة ، وتعملى لصاحبها مع بهيمته ، ويضرب الذى أخذ البهيمة بغير إذن صاحبها ، أو بغير رضاه خمسة وعشرين كرواناً» .

— أحمد فتحي زغلول ، الحمامة ، ملحق رقم (١٨) ، ص ١٠٠ .

(٣) ب.س.جيرار ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

إلى جانب حيوانات النقل هذه . وجدت الخيول . التي كانت تستخدم لركوب الأشخاص ذوي المسكنة في المجتمع الريفي ، وكان العربان الذين استفلحوا أو الذين لا يزالون يعيشون في الخيام على مشارف الصحراء هم الذين يقومون بتربية الخيول وترويضها ، وبينها وكان هذا العمل يعتبر أساس ثروتهم .

كذلك كان الفلاح المصري يقوم بتربية الدجاج والحمام بكثرة ، وقد كان عائد هذه الدواجن على الفلاح متافها ، بل إنه في كثير من الأحيان يربها ليقدمها هدايا لرجال الإدارة ، ويغذيهم بها . وقت حلول الوجبة وطلوع الديوان ، ونزلة السكشاف على القرى<sup>(١)</sup> ، وكذلك انتشرت خلايا النحل في مختلف مناطق الريف ، وإن كثرت وجودها في قرى أسيوط حيث أتقن أقباط هذه القرى الاشتغال بهذا العمل<sup>(٢)</sup> .

تلك هي أهم الحيوانات والدواجن التي كان الفلاح المصري يهتم بتربيتها واقتنائها في القرن الثامن عشر ، وكان حاله يتأثر كثيراً بما يصيبها من وباء في بعض السنوات ويكثر بكاؤه وعويله عليها لمعرفة بقدر نعمتها عليه ونفعها له ، ويعتبر هذا الوباء من المصائب التي تحل به حيث إن هذه الحيوانات في نظره عليها مدار عمار العالم على حد تعبير الجبرتي<sup>(٣)</sup> .

\* \* \*

هكذا من العرض السابق لجانب الثروة الزراعية ، يتضح أن اقتصاديات الزراعة لمبت دورها في حياة الفلاح المصري في القرن الثامن عشر ، فهو في سنوات الرخاء يكفي حاجياته الغذائية من المحصولات التي ينتجها ، ويدفع منها ما عليه من ضرائب ، حيث استعماله للنقود المعدنية كان محدوداً جداً وبخاصة في الوجه القبلي ، التي لم تكن النقود المعدنية معروفة في بعض أجزائه حتى وصول الحملة الفرنسية<sup>(٤)</sup> . ومن الحيوانات يستخرج جزءاً من غذائه وينسج من صوفها أو أوبارها ملابس في المناسج المنتشرة في كثير من القرى .

بالإضافة إلى تصديره جزءاً كبيراً من هذه المنتجات إلى القاهرة حيث كانت تلعب دورها في اقتصاديات البلاد سواء عن طريق التصدير أو التاجرة فيها في داخل البلاد

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٥ ، ١٢٢ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٢) علي مبارك ، الخطط ، ج ٨ ، ص ١٨ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث جمادى الأولى ١٢٠١ هـ - المراتب

فبراير ١٧٨٧ م ) ص ٣٩ .

Croushley, A.E., Op. Cit., p. 23.

(٤)



## الفصل الثامن

### الصناعات الريفية والتبادل التجارى

تمهيد :

أولا - الصناعات الريفية :

- ١ - العوامل التى اربطت بها هذه الصناعات ، ٢ - صناعة الغزل والنسيج ، ٣ - صناعة السكر ، ٤ - صناعة الأوانى الفخارية ، ٥ - صناعة الحصر ، ٦ - صناعة تقطير ماء الورد ، ٧ - صناعة التفريخ ، ٨ - صناعة مواد البناء ، ٩ - صناعات اخرى ، ١٠ - طرق انتاج هذه الصناعات ، ١١ - تقويم هذه الصناعات .

ثانيا - التبادل التجارى :

- ١ - أنواع الأسواق ، ٢ - عوامل اضطراب الأسواق وتذبذب الأسعار ، ٣ - حركة التبادل التجارى بين المدينة والريف ، وعوامل ضعفها ، ٤ - تقويم عام .

تمهيد :

نتناول في هذا الفصل دراسة الصناعات الريفية ، وأهميتها بالنسبة لاقتصاديات الريف خاصة ، والبلاد بعامه ، وكذلك حركة التبادل التجارى فى الريف ، وطرقها ، والعوامل المؤثرة فى هذين العنصرين من عناصر اقتصاديات الريف .

أولا : الصناعات الريفية (١) :

أما عن جانب الثروة الصناعية واقتصادياتها ، وأثر ذلك على حياة سكان الريف ، فإنه يمكن دراسة هذا الجانب فى ضوء عوامل معينة اربطت بها هذه الصناعات وهى :

(أولا) : ارتباط هذه الصناعات بالزراعة والمحصولات الزراعية ، فحينما ضعفت الزراعة وأهملت شئونها ، أدى ذلك إلى ضعف بعض الصناعات الريفية ، وانقراض بعضها الآخر .

(١) لم أشأ أن أعرض لنظام طوائف الحرف ، حيث إن هذه الصناعات كانت تتم فى الريف دون أن تكون خاضعة لنظام طوائف الحرف الذى وجد فى المدينة ، وكان له تنظيمه الخاص .

(ثانياً) : القدرة الشرائية لدى السكان ، ففي سنوات الرخاء يزداد الإقبال على الصناعات لدى السكان . وتروج هذه الصناعات ، أما في سنوات الكساد ، فكانت القدرة الشرائية للسكان تضعف . ويكسد بالتالى حال هذه الصناعات . ويقل الإقبال عليها سواء من سكان الريف أو المدن على السواء .

ولا شك أن القدرة الشرائية للسكان قد تأثرت كثيراً ، في النصف الثانى من القرن الثامن عشر نظراً لكثرة الأعباء المالية ، التى أصبحت ترهق الفلاح في هذه الفترة من فرد و، غارم وكلف . كما سبقت الإشارة إلى ذلك في موضعه .

(ثالثاً) : ارتبط توزيع هذه الصناعات وانتشار أما كن قيامها بوجود المواد الأولية سواء أكانت هذه المواد معدنية أم زراعية ، ومن هنا جاءت شهرة بعض المناطق بصناعات ، معينة نظراً لتوفر المواد الخام اللازمة لقيام هذه الصناعات فيها .

(رابعاً) : تأثر الصناعات الريفية في ذلك الوقت يعطى المواصلات حيث أدى ذلك إلى اقتصار تسويقها على سوق القرية التى تقوم فيها الصناعات ، أو أسواق القرى المجاورة (١) .  
لاشك أن كلا من هذه العوامل شارك بنصيب متفاوت في ازدهار الصناعات الريفية ، أو إضعافها في ذلك الوقت . وأهم الصناعات التى كانت منتشرة في ريف مصر في القرن الثامن عشر هي :

١ — صناعة الفزل والنسيج : فقد انتشرت المغازل والناسج اليدوية ، في جميع أنحاء البلاد وقد كان الرجال والنساء في الريف ، يشتغلون في وقت فراغهم بفزل

---

(١) أنظر بخصوص هذه الصناعات والحرف في مصر العثمانية .

— محمد ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٥ ، ص ١٨٨ ، ١٩٩ .

— عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث ١٢٠١ هـ — الموائى ١٧٨٦ م ) ، ص ١٣١ .

— دكتور عل الجربتل ، تاريخ الصناعة ، ص ٢٣ .

— Gabriel Baer, Egyptian Guilds in Modern times P. 4. .

— P. J. Vatikiotis, Op. Cit., P. 36.

— ذكر صاحب هز القهوف على لسان بعض جهلة الريف ، موالياً :

رأيت أم زغابة في المغازل      تطحن وتجن وتفزل بالمغازيل

وحولها شفت سرية من عجائيل      وهم ينطوا وهي تلعب حناجيل

لئى أنه رأما وهي في معزل من المغازل ، تقوم فيه بعمليات الطحن ، والمجن ، والفزل ، وحولها

المجول تلعب ، أى أنها كلما وجدت وقت فراغ شغلته بالفزل ، هز القهوف ، ج ١ ، ص ٢٩ .

القطن ، أو صوف الأغنام ، لإنتاج الأقمشة اللازمة لاستهلاكهم ، وكان إنتاج الصناعات القطنية منتشراً في الصعيد . وقد اشتهرت مراكز معينة بإنتاج المنسوجات القطنية مثل اسنا ، وقوص ، وأخميم ، وبني سويف . أما صناعة المنسوجات الكتانية فقد انتشرت في قرى الفيوم ، وبعض قرى الوجه البحري مثل أجا وغيرها من القرى . وقرى الوجه القبلي مثل قرية أبنوب وقرية درنكة .

أما صناعة المنسوجات الحريرية فقد انتشرت في المناطق الشمالية من الوجه البحري نظراً لسهولة استيراد الحرير من سوريا ، وللامانة تلك المناطق لتصدير إلى أسواق الأقطار المجاورة ، وقد أصبح لبعض القرى ، شهرة واسعة بالصناعات مثل قرى منوف ، محلة مرحوم ، وبرية ، وايار ، وبيسون ، وسمند ، رشيد ، دمياط ، أنشاس .

وقد كان بعض تجار العاصمة يمولون بعض الصناعات الريفية . ويلتجونها لحسابهم الخاص ، فقد كانوا يستوردون القطن الخام من سوريا ويوزعونه على النساء الغزالات في القرى ، لغزله في منازلهن في أوقات الفراغ ، ثم ترسل خيوط الغزل إلى النساجين ، أو الناسج تحت إشراف هؤلاء التجار .

وكذلك اعتاد تجار دمياط استيراد الحرير الخام وتمويل المشتغلين بغزله ونسجه لحسابهم الخاص ، وقد كانت بعض قرى الوجه البحري تخصص في إنتاج أنواع معينة من الأقمشة<sup>(١)</sup> مثل تيس التي اشتهرت بإنتاج الأقمشة الحريرية .

وقد لعبت صناعة الغزل والنسيج ، دوراً هاماً في حياة أهل الريف . فقد كان العمال يشتغلون بالغزل والنسيج في أوقات الفراغ . حين يقل الطلب على العمل في الزراعة . وكان الدخل من احتراف هذه الصناعات اليدوية التي كانت تمارسها النساء والأطفال في غالب الأحيان يؤلف جزءاً لا بأس به من دخل الأسرة . وقد كانت طرق إنتاج هذه الصناعات في جملتها عتيقة وبالية لم تتغير عما كانت عليه منذ عهود بعيدة .

٢ — صناعة السكر : تركزت هذه الصناعة في الوجه القبلي . حيث كانت منتشرة في الوجه القبلي قبل العصر العثماني . وكانت مزدهرة في مناطق استقرار الهوارة . وبصفة

(١) أنظر بهذا الخصوص :

على مبارك ، الخطط ، ج ٨ ، ص ١٨ ، ٢٣ ، ٩٥ .

دكتور على الجريتل ، المصدر السابق ، ص ١٧ ، ١٨ ، ٢١ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 23,

خاصة في فرشوط وأخميم ، وكذلك انتشرت في المناطق القريبة من القاهرة . وقد انتشرت مصانع السكر في هذه المناطق ، وتفاوتت هذه المصانع في حجمها تبعاً لمساحة الأراضي المزروعة بالقصب ، وكان القصب ينقل إلى هذه المصانع على ظهور الجمال أو بالمرأكب الشراعية . وقد استغل بعض الأمراء المالك عدة مصانع للسكر في إقليم جرجا لحسابهم الخاص ، فهم الذين يقومون بإنشاء المباني وصيانتها . ويشترون المواشي التي تدير الآلات ، ويتحملون تكاليف عملها . ثم كانوا يتقاسمون الإنتاج مناصفة مع المستصنع الذي كان عليه تقديم الأيدي العاملة .

وكان العمل في مصانع السكر . ينقسم إلى عدة عمليات فرعية . ويتوفر على كل منها عدد من العمال ، وهي عمليات نقل القصب . وتنظيف السيقان من الورق . ثم عصر القصب ، ثم عملية غلي العصير ، والتنقية ، وعمل القوالب . ومراقبة الثيران التي تجر الآلات البدائية التي كانت تستعمل في هذه الصناعة . ولم تشر المصادر المعاصرة ولا الوثائق إلى ما يدل على إنتشار هذه الصناعة في الوجه البحري ، حيث تشير هذه المصادر إلى أن القصب ، كان يستعمل كفاكهة في مصر (١) .

٢ — صناعة الأواني الفخارية : انتشرت هذه الصناعة بصفة خاصة في الصعيد الأعلى ، في القرى التي حول قنا ، مثل قرية البلاص . وقرية بنود . فقد وجد أن الطمي في هذه القرى ، أصلح من غيره بكثير لصناعة الأدوات المنزلية الفخارية مثل البرام والأزارياء والقصور ، والأواني الخاصة بتعبئة النيلة والعسل ، وكذلك القلل لتبريد المياه . وقد ساعد على إنتشار هذه الصناعة في هذه القرى ، توفر الأيدي العاملة ، والوقود الرخيص ، حيث كان صاحب العمل ( المصنع ) يشغل العمال لحسابه الخاص في كل مرحلة من مراحل الإنتاج ، مثل تجهيز الطمي ومزجه بالهشيم ومباشرة الأفران ، ونقل المنتجات (٢) .

وقد كان الطلب على منتجات قنا وقراها من الأواني الفخارية في ذلك الوقت ، عظيماً ، وكانت أسعارها في أسواق القاهرة مرتفعة ، ولذا فإن تجار القاهرة كانوا يساهمون في

(١) دكتور أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٣ .

— Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 152.

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 21.

(٢) علي مبارك ، المخطط ، ج ٩ ، ص ٨٢ ، ٩٠ .

يعمل هذه الصناعة بشراء القليل وتخزينها ، أو يمهّدون إلى أصحاب السفن ، بشراء كميات كبيرة منها لحسابهم ، ونقلها إلى القاهرة حيث يقومون بتسويقها ، رغم ارتفاع مصاريف النقل التي كانت تفوق في كثير من الأحيان ثمن شراء هذه الأواني من المنتجين<sup>(١)</sup>.

٤ — صناعة الحصر : كانت هذه الصناعة منتشرة في كثير من القرى ، نظراً لتوفر مادة صناعتها الخام وهي نبات الحلفا وسعف النخيل ، ورغم أنّ هذه الصناعة كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد ، إلا أنّ هناك بعض القرى كانت متخصصة في هذه الصناعة وأصبحت شهرتها يصنعها تفوق غيرها ، مثل العصرة . سنورس . طمية . منوف . وقد استثمر بعض تجار القاهرة رأس مالهم في تمويل هذه الصناعة في قرى الريف ، وبخاصة في المواسم التي تقل فيها حاجة الزراعة إلى العمال<sup>(٢)</sup> ، وقد شجع التجار على سلوك هذا السبيل ، أن الحصر كانت من المفروشات الشعبية الواسعة الانتشار بين طبقات المجتمع المختلفة .

٥ — صناعة تقطير ماء الورد : انتشرت هذه الصناعة : في قرى الفيوم ، فقد وجد عدد من مصانع التقطير في هذه المنطقة ، تستعمل الزهور التي تنتج في هذه القرى ، وقد كانت منتجات هذه المصانع ترسل إلى أسواق القاهرة لبيع فيها<sup>(٣)</sup> .

٦ — صناعة تفريغ الدجاج : كانت هذه الصناعة منتشرة بصورة واسعة في معظم القرى وبعض المدن كذلك ، وكانت ملكية بعض المصانع التي تقوم بعملية التفريغ في يد بعض حكام الأقاليم من السناجق والكشاف ، أما إدارة هذه المصانع التي كانت تسمى للمعامل ، فكانت بيد أشخاص من الأقباط ، الذين يديرونها إما نظير أجر معين ، أو لحسابهم ، بعد استئجارها من أصحابها . وكان يطلق على هذه المعامل في الوجه البحري « معمل الفراخ » وفي الوجه القبلي « معمل القروج » .

وكانت الطريقة المتبعة في التفريغ ، أن يرسل الفلاحون البيض إلى معامل التفريغ ، وكان العمل ، يستبقى لنفسه نسبة تتراوح بين ٢٥ ، ٣٠ ٪ ، وفي بعض الأحيان كانت النسبة تصل إلى

(١) دكتور على الجريتلي ، المصدر السابق ، ص ١٧ . — Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 26.

(٢) عل مبارك ، الملط ، ج ٨ ، ص ٩٥ :

— دكتور على الجريتلي ، المصدر السابق ، ص ٢١ . — Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 26.

(٣) به ، ص ، جيزار ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

٥٠ كتكوتاً من كل مائة كتسكوت كأجر على إجراء عملية التفريخ ، ويسلم الباقي لأصحابه بعد تفريخه (١) .

وقد ذكر أحد الرحالة الأوربيين ، الذين زاروا مصر في عشرينات القرن التاسع عشر الإحصاء التالي عن معامل التفريخ ، وكية إنتاجها ، والتي لم يصحبها كبير تغيير عما كان عليه الأمر في القرن الثامن عشر :

الوجه البحرى	الوجه القبل
عدد معامل التفريخ	٥٩
عدد البيض المستخدم	٦,٨٧٨,٩٠٠
عدد البيض الفاسد	٢,٥٢٩,٦٦٠
عدد البيض المفقس	٤,٣٤٩,٢٤٠
١٠٥	١٩,٣٢٥,٦٠٠
٦,٢٥٥,٨٦٧	
١٣,٠٦٩,٧٣٣	

وكانت صناعة التفريخ من الصناعات الرائجة في ريف مصر في القرن الثامن عشر بصورة واسعة (٢) . نظراً لأن الدواجن كانت تكون جزءاً من ثروة الفلاح .

٧ — صناعة مواد البناء : كانت هذه الصناعة منتشرة في جميع القرى تقريباً . نظراً لأن مواد هذه الصناعة بسيطة . ومتوفرة في كل القرى فلم تكن هذه الصناعة تتطلب سوى خلط الطين بالقش . ثم تجفيفه بفعل حرارة الشمس . وكان سكان الريف يبنون مساكنهم من هذا النوع من الطوب . وهو اللبن المجفف . أما عن صناعة الجير فكانت

(١) أنظر على مبارك ، الخطط ، ج ٩ ، ص ٤ — ٧

حيث ذكر عند حديثه عن قرية « بيلو » ، مركز ملوى ، محافظة المنيا حالياً ، وصفاً ملولاً لأنواع معامل التفريخ ، وطرق التفريخ والنسبة التي تؤخذ كأجر على عملية التفريخ ، وذكر أن بعض أقباط هذه البلدة يمتصون بمزاولة معامل الدجاج واستخراجها ، فيسرحون لذلك في البلاد التي فيها الماعل ، من ناحية وردان الغربية القديمة ، من القناطر الخيرية ، إلى أقصى بلاد الصعيد ، فيتفرقون في البلاد ، ويجمعون البيض ، بعضه باليمن ، وبعضه في نغير فرائخ يأخذها أرباب البيض بعد تمام العمل ثم يرجعون إلى بيلو وهكذا كل سنة .

وذكر هذه الحقيقة كذلك عند حديثه عن قرية بنجا تبع مركز طهطا . محافظة سوهاج حالياً حيث ذكر أن العمال الذين يعملون في معمل الدجاج بها من أقباط قرية أدفا ، الواقعة غربي سوهاج .

الخط ج ٩ ، ص ٨٥ .

— Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 317-318, 319.

(٢)

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 28.

منتشرة أيضاً في كل القرى ، وكان معمل حرق الحجر ، وتحويله إلى جير يسمى « القمين » (١) .

وبالإضافة إلى هذه الصناعات انتشرت في القرى صناعات أخرى . وجدت في الغالب ، في كل القرى ، حيث إنها كانت من ضروريات الحياة بالنسبة للسكان . كصناعة البسط ، وصناعة الأواني النحاسية . وتبييضها ، والنجارة ، والحداة ، والصباغة ، فقلما توجد قرية لا يوجد بها حداد ونجار ونحاس وصانع . ووجدت في بعض القرى صناعة البارود ، وصناعة قلع المراكب (٢) .

أما طرق إنتاج هذه الصناعات جميعها . كما يستفاد من كتابات الرحالة والمعاصرين فكانت بمثابة إلى أبعاد الحدود ، فالآلات التي تستعمل في إنتاجها تعتمد في وقودها على قش اللبنة والأرز ، وروث الماشية ، ومعظمها كان يعتمد على قوة عضلات الإنسان ، واستعمال المواشى في إدارتها ، وكان إنتاج هذه الصناعات يستغرق وقتاً طويلاً لا يتناسب وكيفية الإنتاج (٣) .

ومما يلاحظ أن إنتاج هذه السلع ، كان يتم حسب الطلب ، وكان العملاء في غالب الأحيان يزودون الصناع بالمواد الأولية ، وينتجون لهم سلمهم حسب مواصفاتهم ، وقد استغل بعض كبار تجار المدن هذا النظام ، وبدأوا يوظفون أموالهم ويستثمرونها عن طريق تشغيلها ، في بعض هذه الصناعات الريفية ، فكانوا يمولون بعض الصناع في الريف ، ويشغلونهم لحسابهم الخاص ، مع تزويدهم بالمواد الأولية والأدوات اللازمة للصناعات المطلوبة ، وكان هؤلاء الصناع ينتجون السلع وفق المواصفات التي يضعها لهم أولئك التجار ، ثم يوردونها لهم (٤) .

وقد سبقت الإشارة إلى استثمار تجار المدن لأموالهم في ميدان التزام الأراضي الزراعية ، ووصل بهم الأمر إلى حد المضاربة في هذا الميدان . وهنا نراهم يوظفون

(١) يوسف الشربيني ، حر القحوقه ، ج ٢ ، ص ١١٧ .

(٢) محمد فهمي لميطة ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

— دكتور راشد البراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(٣) دكتور علي الجرتيل ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٤) مصطفى القوي ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

— دكتور أحمد أحمد الحطة ، تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ١٨ .

أموالهم في استثمار الصناعات الريفية ، مما يدل على ظهور رأسمالية مصرية متمثلة في فئة التجار وبدء الارتباط بين المدينة والقرية عن طريق استثمار رؤوس الأموال وتوظيفها في ميادين الاستثمار الريفية .

وقد قبل أهل الريف ذلك النظام ، لأنهم رأوا فيه استقلالاً لوقت فراغهم وتنمية لمواردهم ، وتصريفاً لمنتجاتهم فمثلاً عملية مثل صناعة الغزل كانت تتم بالمغازل اليدوية ، وتقوم بها النساء في منازلهن ، أو يقوم بها الرجال في أثناء ملاحظتهم قطعانهم ، أو في وقت فراغهم ، فهي مصدر كسب لهم على أية حال مهما تضاءل عائدها .



وهكذا يمكن من الغرض السابق للصناعات الريفية ، التي كانت منتشرة في القرن الثامن عشر ، في ريف مصر ، يمكن تقويتها وإيضاح أهميتها الاقتصادية في حياة الريف فيما يلي :

(أولاً) : لم تكن هذه الصناعات على مستوى فني مناسب ، لانعدام الإشراف الفني عليها واشتغال كثير من غير أبناء هذه الحرف بها ، مع عدم صلاحيتهم للقيام بأعباء الحرف التي يدخلون زمرتها ، ومن هنا أصاب معظم هذه الصناعات الريفية التأخر والتدهور والإهمال . ورغم ذلك فإن أصحاب هذه الحرف أو الصناعات استمروا في الاشتغال بها ، لأنها تشكل المصدر الأول لوزقهم . وإن وجد كثير من الإشارات في المصادر المعاصرة عن ترك بعض أصحاب هذه الصناعات لحرفهم نتيجة لسكرة الضرائب التي أصبحت تفرض عليهم وتهدق كاهلهم مثل زملائهم أصحاب الفلاحة (١) .

(ثانياً) : عامل آخر حد من ازدهار هذه الصناعات ، هو ضيق عمليات التبادل التجاري بين القرى ، وبينها وبين المدن ، باستثناء الصناعات التي كان يمولها تجار المدن لحسابهم الخاص ، كما سيقت الإشارة ، فيما نعدا هذا كانت حركة التبادل تتم في أضيق الحدود (٢) ، وقد حدد منها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر المنازعات العسكرية ، بين البيوت

---

(١) عبد الرحمن الجبرق ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث صفر ١٢٠٢ هـ - نوفمبر ١٧٨٧ م ) ص ١٥٣ .

— مصطفى القوفى ، المصدر السابق ، ص ١٦ .

(٢) دكتور أحمد عزت عبد الكريم وآخرون ، دراسات تاريخية في النهضة العربية ، ص ٥٣١ .



الملوكية ، التي كان ميدانها في الغالب الريف ، إلى جانب ما استتبع هذه العمليات العسكرية من كثرة الفرد والبكف ، كل ذلك حد من عمليات التبادل بين القرى وبينها وبين المدن وعاق تطور الصناعات الريفية . وامتنع أهل الريف عن دخول المدينة لتسويق منتجاتهم ، وقد أدى كل ذلك إلى تأخر هذه الصناعات إلى حد ما .

( ثالثاً ) : رغم تأخر الكثير من الصناعات الريفية وتدهورها ، فإن هناك بعض هذه الصناعات ، مثل الحدادة ، والتجارة ، كانت تشكل مورد الرزق الوحيد للمشتغلين بها ، ولذا فإنهم ظلوا على اشتغالهم بها مع سوء حالتهم ، أما الصناعات الأخرى فمع أن المشتغلين بها هجروها ، إلا أن التبقى منها كان يشكل جزءاً هاماً من اقتصاد الريف في ذلك العهد ، خاصة وأن الذين كانوا يتولون هذا الجزء تجار المدن كما سبقت الإشارة ، ولذا فإن ذلك يمثل جزءاً هاماً من دخل بعض الأسر الريفية ، التي كانت مطالب الحياة لديها بسيطة ، لا تحتاج إلى دخل كبير .

وقد ظلت الصناعات الريفية على حالها هذه حتى جاء عهد علي ، فعمل في أوائل حكمه على استغلال هذه الصناعات الريفية والنهوض بها واحتكارها فعين في كل قرية أحد مشايخها مشرفاً على ما بها من صناعات ، وتشغيل التعمل منها على حساب الميرى ، كما استولى على بعض الصناعات الريفية ، وأمر بتشغيلها لحساب الحكومة ، حتى صار الإشراف على غزل القطن والسكان على يد الفلاحات حتى في القرى النائية ، يتم عن طريق الحكومة . فهي التي توزع عليهن المواد الأولية ، وتشتري الغزل بضمن محدد ، ثم ترسله إلى النساخين في المدن . كذلك منع عهد علي الفلاحين من صناعة الحصر لحسابهم الخاص . وأصبحت الحكومة هي التي تتولى إدارة هذه الصناعات الواسعة الانتشار (\*) . عمل عهد علي ، على تطور الصناعات الريفية التي كانت سائدة ، في ريف مصر في القرن الثامن عشر ، عن طريق الإشراف

(\*) يذكر الخبر في هذه الحقيقة ج ٤ ( حوادث ١٢٣٢ هـ - ١٨١٧ م ) ص ٢٨٢ - ٢٨٣ ، قائلا : « وانقضت السنة مع استمرار ما تجدد فيها من الحوادث ، التي منها ، ما حدث في آخر السنة من الحبر ، وضبط أنوال الحياكة ، وكل ما يصنع بالمكنوك ، وما ينسج على نول ، أو نحوه من جميع الأصناف من أبريم ، أو حرير ، أو كتان إلى الخيش والفيل والحصير في سائر الأقاليم المصرية ، طولا وعرضا ، قبل ، وبعث من الإسكندرية ودمياط ، إلى أقصى بلاد الصعيد والفيوم ، وكل ناحية تحت حكم هذا المتولى ، وانتظمت لهذا الباب دواوين بيوت محمود بك الخازن دار ، وأياماً بيوت السيد محمد المحروق ، وبحضرة من ذكر ، والمعلم غالي ، ومتولى كبير ذلك ، والمفتي . لأبواب المعلم يوسف كتمان الشامي ، »

المنظم ، الذى فرضه على هذه الصناعات . حتى الموجودة منها فى القرى النائية : وبعد الاقتصاديون هذا العمل خطوة أولى نحو الصناعات الحديثة (١) .

### ( ثانياً ) : التجارة « التبادل التجارى فى الريف » .

#### تمهيد :

لعب التبادل التجارى فى الريف . فى القرن الثامن عشر : دوراً هاماً . فى تنظيم حياة السكان الاقتصادية كذلك كان ارتباط التجارة الخارجية لمصر ، فى ذلك القرن ، بالتجارة الداخلية . والتبادل التجارى فى الريف . ارتباطاً شديداً ، فقد كانت التجارة الخارجية مع البلاد التابعة للدولة العثمانية ، تقوم أساساً على التعامل فى المحصولات الزراعية ، وبعض الصناعات الريفية . وقد سبقته الإشارة عند دراسة ، النشاط الزراعى ، والصناعى إلى أن بعض المنتجات الريفية كانت مخصصة للتصدير . وأن بعض تجار القاهرة والمدن الأخرى . أصبحوا يستثمرون ، بعض المنتجات الريفية لحسابهم الخاص ، بقصد تصديرها .

« والمعلم منصور أبو سريون القبطى ، ورتبوا لضبط ذلك كتاباً ومباشرين ، يتقربون بالنواحي والبلدان والقرى ، وما يلزم لهم من المصاريف ، والمعام والمشايدات ، ما يكفيهم ، فى نظير تقديم وخدعتهم فيمضى المتعينون لذلك فيصنعون ما يكون موجوداً على الأنوال بالناحية من القماش والبر والأكية الصوف المعروفة بالزعابيط ، والدفاق ، ويكتبون عدده على ذمة الصانع ، ويكون ملزوماً به حتى إذا تم تسجبه دفعوا لصاحبه ثمنه بالفرض الذى يقرضونه ، إن أرادها صاحبها أخذها من الموكلين بالثمن الذى يقدرونه بعد الختم عليها من طرفها بعلامة الميرى ، فإن ظهر عند شخص شيء من غير علامة الميرى ، أخذت منه ، بل وعوقب وغرم تأديباً على اختلاسه ، وتحذيراً لغيره شأن هذا الحاصل الموجود ، عند الناجين ، واستئناف العمل الجديد ، فإن الموكل بالناحية ومباشرها يستدعون من كل قرية شخصاً معروفاً من مشايخها فيقيمونه وكيلا ، ويعطونه مبلغاً من الدراهم ويأمرونه بإحصاء الأنوال والشغالين والبطالين منهم فى دفتر ، فيأمرون البطالين بالنسيج على الأنوال التى ليس لها صناع بأجرتهم كثيرهم على طرف الميرى ، ويدفع الموكل لشخصين أو ثلاثة ، دراهم يطوفون بها على النساء اللات يفرلن الكتان بالنواحي ويجملنه أذرعاً فيشترون ذلك منهم بالثمن المفروض ، ويأتون به إلى الناجين ، ثم تجمع أصناف الأقمشة فى أماكن البيع بالثمن الزائد » .

(١) أنظر بهذا الخصوص المصادر التالية :

— Mengin, Histoire de L'Egypte sous Mohammed Ali pp. 375-377.

— دكتور الجريلى ، المصدر السابق ، ص ٧٠ - ٧٣ .

— دكتور سليم عبد الملك ، السيادة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير ، ص ٤٢ .

ومع هذا فإن الدراسة سوف تقتصر على دراسة التبادل التجارى فى الريف . والارتباط التجارى بين الريف والمدينة دون التعرض لتجارة مصر الخارجية . حتى لا تخرج عن نطاق البحث .

\*\*\*

كان التبادل التجارى فى الريف . يتم فى الأسواق . التى كانت تعقد محلياً فى القرى ذاتها لتبادل المنتجات المحلية . التى تتطلبها حياة الفلاحين فى ذلك الوقت . التى كانت فى غاية من البساطة . وقد كانت هذه الأسواق نوعين :

- ١ — أسواق سنوية موسمية . لعبت العقيدة الدينية فيها دوراً كبيراً
  - ٢ — أسواق أسبوعية ، حيث تعقد كل قرية سوقها فى يوم معين مرة كل أسبوع (١) .
- كانت أسواق النوع الأول تعقد بالقرب من أضرحة الأولياء والصالحين ، فى موالدهم ، حيث يتجمع أهالى القرى القريبة . والبعيدة على الدوام . فى هذه المناسبات التى أصبحت تمثل عندهم جزءاً من عقيدتهم الدينية ، وكانت أجهزة الإدارة فى غالب الأحيان تولى هذه الاحتمالات قدرأ من إشرافها ، ولذا فإنه كان يتوفر لأهل القرى فى هذه المناسبات الأمن ، واجتماع أعداد كبيرة ، من أهالى القرى المجاورة . ولهذا فإن التجار أو التسبيين على حد تمييز الجبرنى كانوا يجدون فى هذه الموالد ، فرصة طيبة . لتسويق سلهم على نطاق واسع ، فكان كل تاجر ، يتخذ له مكاناً فى السوق الذى يعقد بهذه المناسبة ، يعرض فيه بضائته ، وكان انعقاد مثل هذه الأسواق على مقربة من مكان له مكانته الدينية فى نفوس الأهالى ، له أثره على نفوس المشترين أنفسهم ، حيث يعتقدون أن مشترياتهم تحفها بركة هذا الولي أو ذاك الصالح تبعاً لاعتقادهم فيه .

ومن أمثلة هذه الأسواق « الدينية » ، سوق مولد السيد أحمد البدوى بطنطا . وسوق مولد سيدى إبراهيم الدسوقي بنسوق ، وسوق السيد أحمد الفرغلى بأبى تيج . وسوق عبدالرحيم القنائى بقنا ، وسوق مولد سيدى إبراهيم الشلقامى العمرانى ، بقرية شلقام فى البهنساوية الذى يأتى له الناس من كل جهة « حتى من المحروسة للزيارة ، والتجارة . فيباع فيه كل شئ . مما فى القطر من حيوانات . وبز وحرير وغير ذلك » .

(١) محمد فهى طيبة ، المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٦ .

وسوق مولد القديسة دميانة بالقرب من بلقاس ، فهذه الموالد إلى جانب أنها كانت اجتماعات دينية صارت أسواقاً تجارية ، يؤمها التجار من كل الجهات ، وقد كان يتم في هذه الأسواق بيع وشراء جميع المنتجات الريفية من زراعية وصناعية ، إلى جانب منتجات المدن التي يقبل الفلاحون على شرائها من هذه الأسواق الموسمية ، حيث إنها لم تسكن متوفرة لهم في أسواقهم المحلية (١) .



أما عن النوع الثاني من الأسواق المحلية ، التي كان يتم فيها التبادل التجاري بين أهل القرى ، فقد كانت هذه الأسواق أسبوعية تعقد في القرى ذاتها ، فلكل قرية سوقها المحلية التي تسوق فيه منتجاتها ، وقد كانت كل قرية تعقد سوقها في يوم معين ، فقرية تعقد سوقها يوم السبت ، وأخرى تعقد سوقها يوم الأحد ، وهكذا على مدار الأسبوع تعقد الأسواق في القرى . ولم يكن سوق القرية يقتصر على سكانها فقط . بل كان يشارك فيه سكان القرى المجاورة . الذين يرغبون في تسويق منتجاتهم . بل في كثير من الأحيان ، كانت كل مجموعة من القرى تتخذ لها سوقاً واحدة تعقد في إحداها . ويكون مركزاً لتسويق منتجات هذه القرى ، في تلك السوق .

ومما تجدر الإشارة إليه أن سكان بعض القرى تخصصوا في التجارة في بعض المنتجات مثل أهل قرية « آبة » (٢) تابع البنسايوية الذين تخصصوا في تجارة الأغنام . وكانوا يذهبون إلى معظم أسواق القرى في الصعيد لكي يشتروا منها الأغنام ثم يعلفونها بالقول وغيره من الحبوب حتى تسمن ، فيسافرون بها إلى أسواق القاهرة حيث يبيعونها للجزائريين في هذه الأسواق ، وكذلك كان يفعل أهل « سنبو » . كما تخصص كذلك أهل قرية « أنشاص » في تجارة المواشي ، وكان سوق هذه القرية مشهوراً بهذا التجارة (٣) .

(١) على مبارك ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢ .

محمد فهمي لطيفة ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

— آبة : حالياً تباع مركز مناعة ، محافظة المنيا ، وكانت في العصر الوثاني تباع البنسايوية وكانت تعرف باسم « آبا الوقت » لأن أراضيها كانت وقتاً في ذلك الوقت .

القاموس الجغرافي ، القسم الثاني ، ج ٣ ، ص ٢٤٣ .

(٢) على مبارك ، الخطط ، ج ٨ ، ص ٢ .

(٣) نفسه ، ج ٨ ، ص ٩٥ .

— محمد فهمي لطيفة ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

وكانت هذه الأسواق فرصة يلتقى فيها التجار بالفلاحين . وكان التجار ينتقلون من سوق قرية إلى سوق قرية أخرى حتى إذا انتهى الأسبوع أتموا دورتهم التجارية ، ثم يبدأونها من جديد في الأسبوع التالى بنفس النظام وفى نفس المواعيد .

وقد كان سوق القرية — وما زال — ينقسم إلى أقسام حسب السلع التى تباع فيه فنقسم للحبوب وآخر للنعوم وثالث للمواشى وهكذا .

وكان كل من يبيع سلعة عليه أن يدفع ضريبة تسمى « ضريبة السوق » ، وكانت هذه الضريبة تختلف من سوق إلى آخر . فمثلا فى سوق الفيوم . كان على البائع أن يدفع عشر بارات عن أردب القمح المباع . وكان النظام المتبع فى جباية هذه الرسوم المقررة على هذه الأسواق . هو نظام « الإلزام » . فكان لكل سوق ملتزمها الذى يقوم بتعصيل الضرائب على السلع المباعة . بما يحقق له الربح الذى يريده (١) .

وتجدر الإشارة إلى أن الأسواق المحلية كانت دائما عرضة للاضطراب وتذبذب الأسعار نتيجة لعاملين هامين لابد من الإشارة إليهما :

(أولا) : اختلال نظام النقد وعدم ثبات قيمة العملة ، فكما هو واضح من كتابات المعاصرين ، والوثائق ، أنه لا يكاد يمر عام دون حدوث ، تغيير فى قيمة العملة أو إلغاء عملة وسبك عملة أخرى . مما يضاعف ، من صعوبة بحث الأسعار ، وقيمة النقود فى ذلك العهد . كما أن بعض أجزاء البلاد . وبخاصة فى الصعيد . ظلت لا تستعمل فى مبادلاتها العملة ، وإنما سارت أمورها بنظام المبادلة ( المقايضة ) حتى مجئ الحملة الفرنسية (٢) .

هذا بالإضافة إلى اختلاف قيمة العملة . والتغيرات التى كانت تطرأ عليها من وقت إلى آخر حيث توجد إشارات كثيرة فى كتابات المعاصرين ، عن اختلاف الكايل والموازين ، والمقاييس من منطقة إلى أخرى . وأن بعض التجار . أو « المتسبين » على حد تعبير الجبرتي (٣) كان يستعمل نوعين من الكايل ، نوع صغير ونوع كبير ، فحين يشتري من الفلاحين

(١) محمد نهى خبطة ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

— Crouchley, A.E., Op. Cit., p. 29.

(٢) ب.س. جبرار ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( سوادث صفر ١٢٠٥ هـ - الموائق

أكتوبر ١٢٩٠ م ) ، ص ١٩٠ .

يستعمل المكايل الكبيرة ، وحين يبيع ما اشتراه يستعمل المكايل الصغيرة . وكذلك اتبع هذا الأسلوب في الموازين ، والقاييس . وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الأسلوب قد اتبعه الصيارفة من الأقباط . حيث كانوا يستعملون عند تسليمهم الفرائب العينية من الفلاحين على شكل غلال ، كانوا يستعملون مكايل كبيرة ، تفوق مكايل الشون الأميرية التي يوردون لها هذه الغلال . وبذلك كانوا يوفرون لأنفسهم قدرأ كبيراً من الغلال وصل إلى ثلث مقدار الضرائب طبقاً لاعتراقات فئة كبيرة منهم لجبرار أحد علماء الحلة الفرنسية (١) .

ولا شك أن أساليب الغش هذه أدت إلى الإضرار بمصالح الفلاحين ، وضياع الفائدة التي كانوا يرجونها من وراء عمليات البيع والشراء ، وساعدت بالتالى على سوء حالتهم الاقتصادية وبخاصة في النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

(ثانياً) : لعبت الاضطرابات السياسية والنزاعات العسكرية التي كانت تمر بها مصر في النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، والتي سبقت الإشارة إليها في كثير من المواضع ، لعبت دوراً بارزاً . في إضعاف السوق المحلية في القرى ، وتدهور القيمة الترابية فيها . فأدى ذلك إلى كساد كثير من السلع ، نتيجة لقطع طرق التجارة وتمطل المواصلات بين كثير من أجزاء البلاد ، نظراً لتجول الفرق المتصارعة في هذه المناطق حتى أصبح الغائض من جنوب الوجه القبلى مثلاً ، لا يجد طريقه إلى القاهرة ، وبقية أجزاء البلاد .

كذلك تعرضت أسواق الفلاحين إلى عمليات السلب والنهب . من جانب أفراد هذه التجاريد ، ويذكر الجبرتي ضمن أحداث أواخر صفر ١٢٠٥ هـ — أكتوبر ١٧٩٠ م . أن أحمد بيك كاشف الدقهلية وأتباعه ، أصبحوا « يخطفون دواب الناس من الأسواق ، وخيول الطواحين ولما سرحوا في البلاد حصل منهم ما لا خير فيه ، من ظلم الفلاحين ، مما هو معلوم من أفعالهم » (٢) .

وقد أدى هذا العامل بالذات في كثير من الأحيان ، إلى مثل حركة التبادل التجارى بين الريف والمدينة ، في بعض الأحيان ، وحيث إن اعتماد المدينة وبخاصة القاهرة —

(١) . ب.س. جبرار ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ٢ ( حوادث صفر ١٢٠٥ هـ — الموافق أكتوبر

١٧٩٠ م ) ص ١٩٠ .

حيث مقر السلطة وكبار أعيان البلاد في ذلك الوقت ، وأكثر جهات القطر سكاناً — في سد الحاجات الغذائية ، كان يعتمد على الريف ، لذا فإن حالة المدينة كانت تصاب بالشلل وتهدد بالمجاعة إذا انقطعت طرق التبادل التجاري بينها وبين الريف ، وقد أدرك المتصارعون هذه الحقيقة ، وكانوا يستغلونها لتهديد أعدائهم الموجودين بالقاهرة ، فيذكر الجبرتي أنه نتيجة لحجز الأمراء القبليين « المراكب ومنعهم السفار ، حتى تعطلت الأساب ، وامتنع حضور القلال ، من الجهة القبلية وخلت عرضات القلة والسواحل من القلال مع كثرتها في بلاد الصعيد » (١) .

هذا إلى جانب تهديدهم للأسواق التي يؤمها الفلاحون لتسويق منتجاتهم ، ويعيها لأهل المدينة حتى ضاق ذرع الفلاحين ، وامتنعوا عن ذلك إلا في القليل النادر (٢) ، كذلك كان هناك عامل آخر أضعف إلى حد ما من عملية التبادل التجاري بين المدينة والريف ، وهو كثرة الرسوم التي كانت تفرض على المتاجر كالدخولية ، والعوائد النهرية ، ورسوم دخول المدن ، والخروج منها . مما كان يجعل العائد من عملية التبادل التجاري مع المدينة ضئيلاً ، ولذا فإن الفلاح ، قصر إلى حد كبير ، عملية تسويق منتجاته في حدود إقليمه .

لا شك أن هذه الاضطرابات السياسية ، وما صاحبها من عمليات عسكرية حدثت كثيراً من حركة التبادل التجاري بين المدينة والريف ، فقد أدت إلى خوف الفلاح على سلعه ،

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، المصدر السابق ، ج ٣ (حوادث ١٢١٧ هـ - الموافق ١٨٠٢ م) ، ص ٢٣٨-٢٣٩ .

(٢) نفسه ، ج ٣ (حوادث ١٢١٨ هـ - الموافق ١٨٠٣ م) ، ص ٢٧٠-٢٧١ .  
ذكر ما كان يقع في هذه الأسواق بقوله : « ويتصدون لمن يذهب ، إلى الأسواق ، مثل سوق أبيه ، في يوم السبت لشراء البجن ، والزبد ، والأغنام والأبقار ، فيأخذون ما معهم من الدراهم ، ثم يذهبون إلى السوق ، وينهبون ، ما يجلبه الفلاحون من ذلك للبيع ، فامتنع الفلاحون من ذلك ، إلا في النادر خفية ، وقل وجوده ، وغلا السمن ، حتى وصل إلى ثلثائة وخمسين نصف فضة العشرة أرطال قبالي ، وأما البن ، فصار أعز من التبر وبيع قنطاره بألف نصف فضة إن وجد ، وعز وجود الحطب الرومي ، حتى بلغ سعر الحمل ثلثائة فضة ، وكذا غلا باقي الأحطاب ، وبقي الأمور المدة للوقود مثل البقعة وجلة البهائم وحطب الذرة ، ووقفت الأرثوزود لحطب ذلك من الفلاحين ، فكانوا يأتون بذلك في أواخر الليل وقت القفلة ، ويبيعونه بأعلى الأثمان ، وعلم الأرثوزود ذلك ، فرصدتهم وخطفوهم ، ووقع منهم القتل في كثير من الناس ، حتى في بعضهم البعض ، وغالبهم لم يصم رمضان ، ولم يعرف لهم دين يتدينون به ، ولا مذهب ولا طريقة يعيشون عليها ، أباحية أسهل ما عليهم قتل النفس ، وأخذ مال الغير وحرم الطاعة لكبيرهم وأميرهم ، وهم أعيث منهم فقطع ، الله دابر الجميع » .

وحدثت من ذهابه ليس فقط إلى المدينة بل ومن الذهاب إلى أسواق القرى الأخرى ، لانعدام الأمن وانتشار اللصوص ، وقطاع الطرق ، سواء من العربان ، أو بعض الفلاحين ، أو الجنود . ولذا فإن الفلاح آثر أن يكون تبادل سلعه في داخل قريته بقدر الإمكان ، وهذا أدى ولا ريب إلى إضعاف عملية التبادل التجاري بصورة كبيرة .



من العرض السابق لجوانب اقتصاديات الريف المصري ، في القرن الثامن عشر ، الزراعية ، والصناعية ، والتجارية يمكن أن نخلص إلى أن هذه الاقتصاديات أحيطت بظروف صعبة إلى درجة كبيرة فأحاط الإهمال بوسائل إنتاجها وأحاط الظلم والأعباء الجسام بمنتجاتها حتى اضطر في بعض الأحيان إلى الهروب من الميدان ، ولا شك أن اقتصاديات تسكون هذه حال وسائل إنتاجها ومنتجاتها ، في أنها اقتصاديات ضعيفة نتيجة لهذه الظروف السيئة التي أحاطت بها . ومع ذلك فإننا لا تقلل إطلاقاً من أهمية هذه الاقتصاديات على ضعفها ، فقد ثبت لنا أنها مع هذا الضعف كانت تقوم بدورها في سد حاجات أهل الريف والمدينة على السواء ، اللهم إلا في حالات السكواثر الطبيعية ، وفي هذه الأحوال كانت تظهر أهمية هذه الاقتصاديات ، حيث كانت البلاد تهدد بالمجاعة ويمم البلاء . وخلاصة القول إن هذه الاقتصاديات ، لعبت دوراً هاماً في حياة الريف بخاصة والبلاد بامة وأنها كانت في حاجة إلى تطوير متختم ولكن القرن الثامن عشر مضى دون حدوث أى تطوير في هذا المجال .





# البَابُ الْخَامِسُ

## الحياة الدينية والثقافية

---

الفصل التاسع : الحياة الدينية

الفصل العاشر : الحياة الثقافية



## الفصل التاسع

### الحياة الدينية

تمهيد :

ارتباط النشاط الدينى بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية .  
مظاهر الحياة الدينية فى الريف :

- ١ - الشكل الظاهرى للتدين ، ٢ الطرق الصوفية ، ٣ - الندور
- ٤ - الموالد ، ٥ - الأعياد والمواسم الدينية ، ٦ - تقويم الحياة الدينية .

\*\*\*

تمهيد

شهدت مصر فى العصر العثمانى ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر نشاطاً دينياً كبيراً ، وقد كان هذا النشاط فى حقيقة أمره مرتبطاً بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة فى مصر فى ذلك العصر ، ويمكن معالجة هذا الارتباط بين النشاط الدينى ، وهذه الأوضاع فيما يلى :

( أولاً ) عند دراسة التركيب الاجتماعى للسكان ، وعلاقتهم الاجتماعية ، أشرت إلى أنه من بين الفئات ، التى كانت تسكّن المجتمع فى ذلك الوقت ، المالك والأثراك ، وسبقت الإشارة كذلك إلى أن المالك ، فى القرن الثامن عشر ، غدوا ، هم أصحاب النفوذ ، بل إن نفوذهم طغى على كل شئ فى مصر حينذاك ، وكان هؤلاء المالك يشعرون فى قرارة أنفسهم بأنهم غرباء عن البلاد وأهلها ، مع تعاليم آنداك على سكان البلاد الأصليين ، ومن هنا كان ارتباط النشاط الدينى بالأوضاع الاجتماعية ، فشعور المالك بذلك النقص فى أنفسهم ، كان يقابله أن قطاعاً كبيراً من المجتمع ، وبخاصة العربان ، كانوا يشظرون ، إلى هؤلاء المالك ، بأن آثار الرق لا تزال عالقة بهم ، وأنهم حوارج لا تحب طاعتهم ، وحقيقة ، فقد عانى الأمراء المالك ، فى القرن الثامن عشر ، كثيراً من تمردات العربان ضد نفوذهم ، وحقيقة فإن تمردات العربان ، كانت سابقة على ذلك القرن ، بل إنها سابقة على الفتح العثمانى لمصر ، إلا أنها ازدادت حدة ، فى القرن الثامن

عشر ، فلم تذكر المصادر ، أحداث عام من الأعوام إلا وفيه تمردا للعربان ، ضد نفوذ الأمراء المماليك ، كذلك فإن فئة أخرى من فئات المجتمع بدأت تظهر على المسرح منذ منتصف القرن الثامن عشر ، وتأخذ مكاتها في صنع الأحداث التي تمر بها البلاد ، وأصبحت تنظر إلى المماليك نظرة شبيهة بنظرة العربان إليهم ونعني بهذه الفئة علماء الأزهر ، فقد حدث ذات مرة أن صرح أحد أفراد هذه الفئة ، وهو الشيخ علي الصعيدي (١) ، بهذا الإحساس علانية للأمير يوسف بك الذي كان نائباً في حكم البلاد عن محمد بك أبي الذهب بقوله « لعنك الله ، ولعن اليسرجي الذي جاء بك ، ومن باعك ، ومن اشتراك ، ومن جعلك أميراً » .

وهذه النظرة الاجتماعية من بعض فئات الشعب ، إلى المماليك ، في الوقت الذي ازداد فيه نفوذهم ويريدون أن تكون هذه الفئات راضية عنهم ، مقتنعة بحكمهم ، جعلهم يسعون جهدهم إلى إقامة المؤسسات الدينية ، وأعمال البر ، لعل هذه الأعمال ترفع من مكانتهم ، في نظر الشعب ، ومن هنا كذلك كان تقربهم إلى رجال الدين ، وبخاصة علماء الأزهر ، لمعرفةهم بقدر هؤلاء العلماء عند الناس ، كذلك كان حرصهم الشديد على إقامة الشعائر الدينية ، وتعمير المساجد والمؤسسات الدينية ، وتسابق الكثيرون منهم في هذا المجال ، لعل هذه الأعمال الخيرية تنسئ الشعب التمسك في أصنامهم ، وطريقة وصولهم إلى الحكم .

وفي هذه الحقيقة يكمن التفسير ، لسكثرة ما سجلته « دفاتر الرزق » من الأوقاف ، التي أرسدها أفراد من المماليك على إقامة الشعائر الدينية في كثير من القرى ، وقراءة « ما تيسر من القرآن العظيم في أي مكان تيسر . . . وإهداء ثواب ذلك للعضرة

---

(١) علي الصعيدي : هو علي بن مكرم الله الصعيدي المدوني ، ولد ببني علي ١١١٢ هـ الموافق ١٧٠٠ م كان فقيراً في مبدأ اشتغاله بالتعلم ، اجتهد في دروسه حتى أجازته أساتذته ، وأصبح علماً ، وكان شديداً في نقده للأمراء وذوي النفوذ ، وكان يحرم شرب الدخان في حضوره حتى على الأمراء ، وكان مرعياً الجانب هند علي بك الكبير ، وعهد بك أبو الذهب ، وكان أصحاب الحاجات يلجئون إليه ، فيجمع شكاواهم ، وحاجاتهم ، ثم يذهب بها إلى أبي الذهب ، فلا يخالفه في شيء منها ، وكان باراً بأهل بلده ، يرسل لهم الصلات والأكسية ، ووصفه الجبرتي بأنه « شيخ الإسلام » . توفي ١٠ رجب ١١٨٩ هـ الموافق ٦ سبتمبر ١٧٧٥ م ) .

— عيد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ حوادث ١١٨٩ هـ الموافق ١٧٧٥ م ، ص ٤١٤ - ٤١٦ .

الشريعة والآل والأصحاب والأئمة وكافة أهل التوحيد والصالحين . وإنشائهم لكثير من المساجد ، والسكتاتيب ، والأسبلة وقد أصبحت هذه الأعمال تمثل ظاهرة عامة لدى كثير من الأمراء المماليك<sup>(١)</sup> ، يكفي أن نذكر أشهر هؤلاء الأمراء في هذا المجال ، وضوان كتنخدا الجلفي ١١٦٨ هـ — ١٧٥٤ م ، وعلى بك السكير ١١٧٨ هـ — ١٧٦٤ م ، ومحمد بك أبو الذهب ١١٨٩ هـ — ١٧٧٥ م وعبد الرحمن كتنخدا ١١٩٠ هـ — ١٧٧٦ م<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وقد جارى بعض الباشوات الأتراك ، الأمراء المماليك ، في هذا السبيل ، فقد أوقف أحد الباشوات سبع بلاد اشتراها من « المحاليل » في إقليم البحيرة على تسكية . وأوقف يبرام باشا والى مصر (١٠٣٥ — ١٠٣٨ هـ ١٦٢٦ م) خمس جزائر اشتراها — من طرح النيل — من الروزنامة ، وأوقفها على مسجد وكتاب ، وتسكية الكشنية ، وتسكية المولوية . وفي كثير من الأحيان كما هو واضح من « دفاتر الرزق » التي سجلت هذه الأوقاف ، كانت هذه الرزق تثير كثيراً من المشاكل المعقدة بين أصحاب حق الانتفاع بها ، والمترمين ، أو بينهم وبين الفلاحين الذين كانوا يستأجرون هذه الرزق<sup>(٣)</sup> .

ولا شك أن الأوضاع الاجتماعية ، كانت تلعب دوراً بارزاً ، في هذه الظاهرة ، فالأمير المملوكى يقوم بهذه الأعمال الخيرية والدينية ، رغم ما كان يرتكبه من أعمال وبها

(١) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق الأحباسية ، ٤٦١٧ ، ٤٦١٩ ، ٤٦٢٤ ، ٤٦٢٦ .

(٢) عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ج ٢ ، ص ٥ — ٨ .

(٣) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق ، دفتر رقم ٤٦٢٤ .  
— يذكر الجبرقي ، أن الأمير وضوان كتنخدا ، كان مولماً بحياة النعم والثرف ، والخلاعة ، وإنشاء القصور الفاخرة ، ويحاور بالمعاصي والراح ، والوجوه الملاح ، ومع ذلك فإنه كان يبذل الكثير على وجوه الخير ، وإقامة المؤسسات الدينية ، حتى ألف الشيخ عبد الله الأذكوى كتاباً في مدحه سماه والفوائد البتائية ، في المدائح الرضوانية ، وهو نموذج للفكرة التي تثير إليها .  
عبد الرحمن الجبرقي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١٦٨ هـ الموافق ١٧٥٤ م ) ص ٢٠٦ —

خالفت قواعد الدين في كثير من الأحيان ، ولكنه يقوم بهذا النوع من الأعمال الدينية والخيرية ، لكي يضيف على نفسه هالة طيبة ، أمام الناس ، لعل ذلك ينسبهم التفكير في وضعه الاجتماعي .

كذلك يمكن أن يضاف إلى هذا الجانب من ارتباط النشاط الديني بالأوضاع الاجتماعية ، ما قام به كثير من الملتزمين ، في قرى مصر ، فرغم تمسكهم بمسؤوليات الملتزمين ، مع الفلاحين ، فإنهم لجأوا في كثير من الأحيان ، إلى وقف أجزاء من أراضي أواسيهم ، على أعمال خيرية ودينية ، إخفاء لظلمهم الواقع على الفلاحين ، وظهورهم بمظهر الصلاح والتقوى (١) .

وهكذا أفادت الأوضاع الاجتماعية ، الحياة الدينية ، بما أبرزته من نشاط في إنشاء ، المؤسسات الدينية والأوقاف النكثيرة التي حصص ريعها للانفاق على هذه المؤسسات ، وأوجه الأنشطة الدينية الأخرى .



( ثانياً ) أما عن ارتباط النشاط الديني في الريف ، بالأوضاع الاقتصادية ، التي أصبح يعيشها الفلاح ، فقد سبقت الإشارة عند دراسة الأعباء المالية ، التي كان يتحملها الفلاح ، كيف أنه أصبح يعيش حالة اقتصادية سيئة للغاية ، وأنه أصبح يعاني كثيراً من آلام الفاقة والفقر ، ولم يعد يجد متنفساً له من هذه الأعباء اللقاة على عاتقه ، إلا في تقربه إلى الله ، ومن طبيعة الفقر ، أن يجعل أهله أشد تمسكاً بالإيمان بالله ، والاعتقاد في رحمته ، عله يفرج كربتهم ويقضى حاجتهم (٢) ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن الظلم الذي كان واقعاً على الفلاحين واستشراء غيرهم بخيرات بلادهم ، ولد في نفوسهم ضعفاً دفعهم إلى الزهد في الحياة الدنيا ، ولم يعد موقفهم من أجهزة الإدارة مهما بلغ ظلمها لهم ، يتعدى اغتيابها وتركها إلى الله العادل المنتقم الجبار ، ومن هنا كان ازدياد النشاط الديني ، والاعتقاد في القضاء والقدر وعدم الحزن على مآفات ، وأصبح الفلاح يعتقد أن سوء حاله الاقتصادية هذه إن هي في حقيقة أمرها ليست سوى إرادة الله التي يريد لها له ولذا فإنه لم يجد أمامه من سبيل لمعالجة حاله هذه سوى الإكثار من التردد على المسجد ، أو دخوله في زمرة إحدى الطرق الصوفية

(١) دار المحفوظات السومية ، مخزن (١) ، عين (٦١) دفاتر الرزق ، دقيتر ١٦١٧ ، ١٦١٩ .

(٢) دكتور توفيق الطويل : التصوف في مصر إبان العصر العثماني ، ص ١٦١ .

لعل في ذلك ما يرضى الله عنه . ويسر له حاله ، فالأوضاع الاقتصادية كانت ولا شك تلعب دورها البارز ، في النشاط الدينى الذى ساد ذلك العصر ، وقد وجدت الطرق الصوفية عن طريق سوء هذه الأوضاع سبيلها فى النفاذ فى قلوب الفلاحين وفرض سيطرتها عليهم ، كذلك أوقعت هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة الفلاحين تحت طائلة كثير من الدجالين والمشعوذين كما سنرى ذلك فى حينه .

هكذا يمكن من العرض السابق ، الحكم بأن النشاط الذى ساد الحياة الدينية فى الريف ارتبط أشد الارتباط بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، التى كانت تحيط به ، وتقلق حياته ، ولذا فإن الشكل الظاهرى للتدين فى ذلك الوقت ، كان أقوى وأبرز من الفهم الصحيح لتعاليم الدين السليمة .



#### مظاهر الحياة الدينية فى الريف :

(أولاً) الواقع أنه بناء على إشارات المصادر المعاصرة ، يمكن الحكم ، بأن الشكل الظاهرى للتدين بين أبناء الريف ، فى ذلك العصر ، كان أقوى من حقيقة فهمهم وتطبيقهم لتعاليم الدين السليمة ، فهم تبعاً لإشارات هذه المصادر ، إذا اجتمعوا فى المسجد وقت الصلاة اتخذوا من هذا الاجتماع ، موعداً لمناقشة حساباتهم . والأموال المقررة عليهم ، وموعد تسديد هذه الأموال ، فالواحد منهم دائم السؤال عن حلول ميعاد « مال السلطان » و « وجبة الكاشف » وغيرها من العادات التى كانت مفروضة عليهم وربما شغلهم مناقشة هذه الأمور فى اجتماعهم فى المسجد فترة طويلة وقد تؤدي بهم فى كثير من الأحيان إلى تأخير موعد الصلاة .

وكان فقيه المسجد كثيراً ما يربط لهم بين أمور الدين ، والمظالم الواقعة عليهم ، ويمحشهم على الصبر عليها ، ويدلى لهم . فى كثير من الأحيان . ببعض الأحاديث ، التى كانت ن غالبها مكذوبة ، لتفسير أوضاعهم . ومحاولة إقناعهم بالصبر ، على هذه الشدائد . بل إن بعض الفقهاء ، تبعاً لإشارات المصادر المعاصرة ، كان يغالى فى هذا المجال لإرضاء أجهزة الإدارة ، وأصعاب السلطان فيحث الفلاحين على تقبل كثير من المظالم ، التى كانت سائدة باعتبارها جزءاً من مهام الحاكم الذى يجب طاعته ، حتى أصبح شائعاً لدى معظم خطباء الريف ، أن يحثوا الفلاحين فى خطبة يوم الجمعة ، على الاهتمام بزرع الأوسية ، وواجبات

رجال الإدارة ، كي لا يتعرضوا للعقاب من جانب السكاشف وأتباعه ، كما يحثونهم على القيام بأعباء العونة ، لأنها أصبحت على حد تعبير هؤلاء الخطباء جزءاً ، من حقوق أولى الأمر على الرغبة ، (١) ولم يكن أمام المصلين من الفلاحين ، من سبيل سوى أن يؤثّموا على قول هؤلاء الخطباء .

ومن هنا تحول المسجد عند الفلاحين إلى مكان ، يقضون فيه بعض الوقت في « حساب الزرع والقلع » (٢) والتحقق من ميعاد ما عليهم من واجبات ، نحو أجهزة الإدارة ، أكثر من كونه مكاناً للعبادة .



(ثانياً) من العوامل التي أثرت ، في الحياة الدينية في الريف المصري ، في القرن الثامن عشر ، تداخل كثير من مظاهر السلوك السعري ، والحزبيلات ، في العقائد الدينية ، بعد أن أضنى القائمون عليها صبغة دينية ، واتخذوا منها وسيلة للتعامل على عقول الفلاحين حتى أصبح الاعتقاد في الأحبية والتأمم ، والإيمان بالكرامات ، وغير ذلك من البدع ، التي كان ينشرها بعض المشعوذين والدجالين ، الذين انتشروا في كثير من القرى ، وأصبحوا يمثلون في نظر أهل الريف ، الفئة المتدنية ، أصبح الاعتقاد في هذه الأمور ، مظهراً بارزاً من مظاهر الحياة الدينية في الريف (٣) .

وقد وجد القائمون على نشر هذه الأمور ، من المشعوذين ، والمنجمين ، ومدعى الطب ، وغيرها سبيلاً ميسراً ، لنشر أكاذيبهم ، ودجلهم بين أهل الريف (٤) ، مدعين قدرتهم ، على تفسير أحوال الفلاحين ، لاطلاعهم على الغيب ، وانكشاف أسرارهم لهم ، على حد تعبيرهم للفلاحين ، ونظراً لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيش فيها الفلاحون ، فانهم صدقوا أكاذيب هؤلاء الدجالين ، والتفوا حولهم ، فاستغل هؤلاء الدجالون اعتقاد الناس فيهم ، وفرضوا تقوذهم على الفلاحين ، واتخذ كل منهم لنفسه منطقة نفوذ ، ينشر فيها دعواه الباطلة ، ولشدة اعتقاد البسطاء من أهل الريف فيهم ، إزدادت ثقتهم في أنفسهم

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٢) نفسه ، ج ١ ، ص ٣٥ .

(٣) دكتور محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع القروي ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .

(٤) محمود أبو ربه ، حياة القرى ، ص ٣١ - ٣٩ .



واعتقدوا أن ما يقولونه ، صدق لازيف فيه وحاولوا أن يوسعوا من مناطق نفوذهم . بل إن الأمر وصل بأحدهم ويدعى العليمي أن أراد أن يدخل القاهرة في دائرة نفوذه ، فجاء إليها ، لينشر أكاذيبه فيها وكان من قبل قد بدأ ينشر دجله ، في قرى الريف ، في منطقة الفيوم ، فأغراه اعتقاد الفلاحين فيه ، على المجيء إلى القاهرة في أواخر ١١١٠ هـ ١٦٩٩ م ، وأقام بأحد مقاهيها وبدأ في نشر زيفه ودجله ، فصدقه كثير من العوام ، واعتقدوا فيه الولاية « وأقبلت عليه الناس من كل جهة ، واختلط النساء بالرجال ، وكان يحصل بسببه مقاسد عظيمة » (١) .

وقد حفظت لنا المصادر المعاصرة ، كثيراً من تراجم هؤلاء الدجالين ، الذين حازوا على شهرة كبيرة عن طريق دجلهم ، وادعائهم المعرفة بكثير من حقائق الغيب ، وقيامهم بأعمال الشعوذة على أنها جزء من الدين مثل الشيخ صادومة السمنودي ، الذي حاز على شهرة كبيرة في الروحانيات وادعائه تحريك الجمادات ، ومحاطبته للجن ، وإظهارهم أن يريد أن يراهم ، حتى أصبح للناس في شأنه اختلاف . وكذلك الشيخ سليمان البهاوى الذى أقام زمناً ، في كوخ في المزارع « واعتقد فيه الناس الولاية والسلوك والجذب ، فاجتمع إليه الكثير من أهل القرى وأكثرهم من الاحداث ، ونصبوا له خيمة ، وكثر جمعه ، وأقبلت

(١) عبد الرحمن الجبرق ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١١٠ هـ الموافق ١٦٩٩ م ) ص ٢٨ — ٢٩ ، حيث ذكر تسجيل شاعر مصر الشيخ حسن المجازى لهذه الواقعة بقوله :

جاء دجال بمصر	وادمى ما يدعى
هرع الناس إليه	من وضع ووجيه
وعليه قد أكبروا	يرجمون الخير فيسه
وله يدك صريع	ليرى ما يعتسريه
فيرى فيه انكسار	خائب من يسمي إليه
جاءه أمل نفساق	وقفوا ما يليه
عقدوا مجلس ذكسر	بيناً رقص وتيسر
ونباح وصياح	وصراخ كالغنيسه
ونساء مع رجس	جالسات بالديسه
طول ليل ونهار	أجل فسق تبتغيه
سلط الله عليه	بعد هذا حاكبيه
قتلوه مع ثلاث	بمسام صالتيه
وكفى الله البرايا	شره مع تابيه

عليه أهالى القرى بالندور والهدايا ، وصار يكتب إلى النواحي أوراقاً يستدعى منهم القمح والدقيق ، ويرسلها مع المريدين ، يقول فيها الذى نعلم به أهل القرية الفلانية حال وصول الورقة اليكم تدفعوا لحامها خمسة أراذب قمح ، أو أقل ، أو أكثر برسم طعام الفقراء ، وكراء طريق العين ثلاثون رغيفاً أو نحو ذلك ، فلا يتأخرون عن إرسال المطلوب فى الحال » .

ويذكر الجبرتي عن فق هذا المدعى كذلك أنه « اجتمع لديه من المردان نحو المائة وستين أمرداً وغالبهم أولاد مشايخ البلاد ، وكان إذا بلغه أن بالبلد الفلانية غلاماً وسيم الصورة ، أرسل يطلبه فيحضروه إليه فى الحال ، ولو كان ابن عظيم البلدة حتى صاروا يأتون إليه من غير طلب . . . وهذا من جنس المردان ، وكذلك ذوو اللعى هم كثيرون أيضاً ، وعمل المردان عقوداً من الخرز الملون فى أعناقهم ولبعضهم أقراطاً ، فى أذانهم » (١) .

ومع أن مصير غالب هؤلاء الدجالين ، كان القتل والإلقاء بهم فى ماء النيل على أيدي الجند ، مع ذلك ، فإن أعمالهم هذه تركت بصماتها الواضحة على الحياة الدينية فى الريف ، وصيغتها بكثير من الخرافات ، والأوهام ، أدت إلى الاعتقاد فى كثير من البدع على أنها جزء من المعتقدات الدينية .

وإلى جانب هؤلاء الدجالين ، وتأثيرهم على الحياة الدينية ، فى الريف ، تطالعنا فئة أخرى نعلم من المصادر المعاصرة ، أنها أساءت إلى الحياة الدينية ، أكثر مما أدت إليها من نفع ونفعى بهذه الفئة فقهاء الريف ، الذين كانوا من أبناء القرية ذاتها فى معظم الأحيان ، فقد استغل هؤلاء الفقهاء جهل أبناء قريتهم وسوء أوضاعهم ، واتخذوا لهم من هذه الأحوال ، فرصة يستغلونها ، لنفع أنفسهم ، فادعوا قدرتهم على تطبيب الأمراض بوسائلهم الخاصة عن طريق اتصالهم بالأرواح ، ومعرفة أسباب هذه الأمراض وعلاجها عن طريق كتابة الحجب والتائم ، ولذا فإن الفلاحين أصبح لهم كبير اعتقاد فى هؤلاء الفقهاء ، وكانوا يسارعون إلى هؤلاء الفقهاء إذا ألم بهم عارض من مرض ، فكان الفقيه من هؤلاء يطلب من الفلاح ، أن يأتى له بشيء مما يتصل بحجمه من ملابس أو مناديل ، أو طواقى ، وكان يطلق على هذا الشيء اسم « الأثر » ليستطيع عن طريقه على حد دعواه معرفة أسباب المرض ،

---

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ( حوادث ١١٩١ هـ الموافق ٧٧٧ م )  
ص ٩ - ١٥ ، ج ٤ ( حوادث جمادى الثانية ١٢٢٢ هـ الموافق أغسطس ١٨٠٧ م ) ص ١٦٣

والعمل على وضع العلاج المناسب لهذا المرض ، وبعد أن يؤتى له بما طلب ، يقوم بكتابة التأمم ، والتي كثيراً ما كانت كتابتها تتجاوز رسم خطوط متعرجة ذات اليمين ، وذات الشمال ، ثم وضع هذه التأمم ، في أغلفة من القماش أو غيره ، ثم يأمر أهل المريض بتبخيرها ببعض الحبوب ، مثل الكمون والشيح مدعياً ، أن تابعه أوحى له بأن هذا العمل يبعد الشر عن المريض ، ويزيل عنه دواحي المرض ، فإذا لم تأت هذه التهمة بالفائدة المرجسوة منها ، كان أهل المريض يعاودون هذا الفقيه مرة ثانية بل وثالثة (١) .

وفي كل مرة يرجونه ، أن يكتب لهم ما فيه الشفاء لمريضهم ، فكان يقوم بدوره بكتابة تأمم أخرى ، لم يزد فيها عن أن يغير صورة رسوماته في كل مرة ، إيهاماً لأهل المريض بأنه قام بعمل جديد ، يستحق عليه الأجر نظير عنايته ، واتصاله بتابعه ، الذي لا بد من إرضائه في كل مرة (٢) .

وقد تعدى إداء هؤلاء المتفقيين علاج البشر إلى علاج الماشية عن طريق هذا الأسلوب ، فهم يدركون تماماً أهمية الماشية في حياة الفلاح . وفي ذلك العهد كثيراً ما كانت الأوبئة تلم بالحيوانات ، وقد ذكرت المصادر الكثير عن هذه الأوبئة ، ولذا فإن الفلاحين لجأوا إلى هؤلاء الفقهاء ، كي يكتبوا لهم التأمم والأحجية ، التي تقي حيواناتهم وتحفظها من شر الأمراض . بل وصل الأمر بالفلاحين إلى حد أنه إذا قل لبن الماشية في ضرعها لسوء غذائها ، أو لعوامل أخرى ، كان الفلاح يسرع إلى الفقيه أن يكتب له ما يقى شر الحسد ، فكان ذلك يقوم بكتابة ما طلب منه ، وكان يتبع كثيراً من الأساليب ، كي يتقن حيله على الفلاحين (٣) ، وهكذا تضافرت أعمال هذه الفئة مع أعمال الدجالين والمشعوذين على تشويه الحياة الدينية في الريف المصري في القرن الثامن عشر ، وأوقعوا الفلاحين تحت طائلة نفوذهم ، وفرضوا لأنفسهم الفرد ، مثلهم ، مثل أجهزة الإدارة ، بل إن هؤلاء الدجالين والمشعوذين والفقهاء كانوا أكثر خطورة على الحياة في الريف بما رسبوه عن طريق زيفهم من تعاليم زائفة ادعوا أنها من صميم تعاليم الدين ، فأمن بها الفلاحون ، واعتنقوها ، وأصبح من العسير إقلاعهم عنها ، بل كان من مضارها أن رسبت في نفوس الفلاحين الخنوع والاستسلام ، وكانت هذه آفة من آفات المجتمع الريفي في ذلك العهد .

\*\*\*

(١) دكتور على فزاد أحمد ، علم الاجتماع الريفي ، ص ٥٤ .

(٢) محمود أبو رية ، المصدر السابق ، ص ص ٣٣ - ٣٤ .

(٣) نفسة ، ص ص ٣٣ - ٣٤ .

(ثالثاً) ظاهرة أخرى تميزت بها الحياة الدينية في الريف المصرى ، فى القرن الثامن عشر ، هى ظاهرة انتشار التصوف ، واتساع نطاقه بين أهل الريف ، وقد ارتبط اتساع هذه الظاهرة بالظروف الاقتصادية السيئة التى أحاطت بأهل الريف ، وكثرة المجاعات ، وانتشار الأوبئة بين فترة وأخرى ، وكثرة الأعباء المالية الملقاة على عاتق الفلاحين حتى أصبحت حالة الفقر هى الغالبة عليهم ، ولذا فإن دعوة الصوفية صادفت استجابة قوية بين الفلاحين ، وازداد عدد المريدين منهم والذين أطلقوا على أنفسهم اسم « الفقراء » إمعاناً فى لصق صفة الزهد بهم (١) .

عامل آخر ساعد على انتشار الطرق الصوفية فى الريف ، وهو ارتباط هذه الطرق ، بأسماء بعض الأولياء الذين يعتدون فيهم ، وفى صلاحهم مثل الطريقة الأحمدية ، نسبة إلى السيد أحمد البدوى ، والطريقة الرفاعية ، نسبة إلى أبى العباس أحمد المعروف بابن الرفاعى ، والقادرية نسبة إلى عبد القادر الجيلانى ، وهكذا ، وكان لكل طريقة شعارها ، فالطريقة الأحمدية شعارها اللون الأحمر ، والطريقة الرفاعية شعارها اللون الأسود (٢) . وكان لكل طريقة وردها الذى أنشأ شيخها ، ويحرص أتباعها على ترديده جماعة فى الأوقات التى يحددها شيخ الطريقة ، وقد أصبح لكل طريقة نظام معين فى ذكرها يسير عليه أتباعها لا يخالفونه أبداً ، وقد بلغ عدد هذه الطرق فى مصر العثمانية « نحو الثمانين فرقة ، كان لكل منها معسكرات قائمة فى القرى والأقاليم ، واستبد نفوذها بهوى الألوف من الأتباع والمريدين » (٣) .

(١) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٨٧ .

(٢) ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، وأنباء أبناء الزمان ، ج ١ ، ص ٣٤ .

(٣) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

وذكر ، فى ص ٧٥ ، أن أشهر الطرق فى مصر العثمانية :

« الرفاعية . القادرية . الأحمدية . البرهانية . الشاذلية . السهروردية . النقشبندية . الحسينية . الوفاية . الكشيرية . المدينية . الفردوسية . الخلقوتية . المهدانية . الطيغورية . الشطارية . الخضرية . المزيذية . السمودية . المصافحة . الطيلسان . الرداء . المنزر . أرماء العبدية » . على أن هناك طرقاً أخرى أغفلها وسجلت دفاتر الرزق أوقافاً عليها ، كما ذكرها الجبرقى مثل المولوية ، والكلكشية ، ألفه بخصوص هذه الطرق :

دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، تركى ، عين (٦١) دفتر أعيان رقم ٤٦٣٩ .

— عبد الرحمن الجبرقى ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ومواقع متفرقة من أجزاء الكتاب .

وكانت ظاهرة انتشار الطرق الصوفية ، قد ازدادت في مصر ، قبل الفتح العثماني ، بصورة كبيرة ، وبخاصة في أواخر العصر المملوكي وكانت عوامل الفساد ، قد بدأت تنفذ إلى جوهر تعاليم هذه الطرق ، وبدأ أتباعها ، يبتعدون عن نظمها وآدابها ، التي عرفت بها مما أثار استنكار المعاصرين . فلما كان العصر العثماني ، ازداد مدعو التصوف ، بصورة ملفتة للنظر ، واستغل هؤلاء جهل أهل الريف ، وما كانوا عليه من خلط بين مظاهر سلوك الشعوذة وأمور الدين ، واستغل هؤلاء المدعون ، حال أهل الريف هذه ، واستعوزوا على عقول البسطاء منهم ، وسخروهم لخدمة أغراضهم الخاصة ، بل وأوحوا إلى كثير منهم بأنه يمكنهم عن طريق اتباع سيدهم ، أن يكونوا خلفاء لهم ، وأنه يمكنهم أن يأخذوا بذلك ترخيصاً من مشيخة الطرق الصوفية ، وبذلك يصلون إلى المرتبة العليا ، وترك المسلمون من أهل الريف أعمالهم وانساقوا وراء هؤلاء المدعين .

حقيقة فإن هؤلاء المتصوفة تبعوا لإشارات المصادر المعاصرة كانوا في واقع أمرهم جهلاء بأمور دينهم ، وليس لهم معرفة بالعقائد الدينية السليمة ، فجأهم لا يجيد سوى ارتداء زي الصوفية على حد تعبير الشعراي<sup>(١)</sup> ، وشاعت على ألسنة هؤلاء المدعين إجابات توحى للناس ، بأنه ليس من حقهم مناقشة أمورهم ، وأصبحوا يجيبون على كل سؤال يوجه إليهم بقولهم « دع الخلق للخالق ، ولا تعترض على شيء »<sup>(٢)</sup> .

ونتيجة لانتشار الطرق الصوفية المختلفة ، بصورة واسعة شملت أرجاء البلاد ، انتشرت البيوت الخاصة بهذه الطرق ، والتي أطلق على كل منهم اسم « خانقاه » أو « زاوية » وكان لكل « زاوية » أو « خانقاه » شيخها وعدد من المريدين ، وتحولت الحياة في هذه الزوايا إلى ظاهرة اجتماعية تمثلت في حياة هؤلاء المريدين مع شيوخهم في رحاب هذه الزوايا ، مدعين انقطاعهم لعبادة الله في زواياهم ، التي طالما ارتكبوا فيها كثيراً من أمور الفسق . واتخذ بعض الصوفية ، من بعض القرى مراكز لنشاطهم ، وعينوا لهم ثقباء في القرى المجاورة ، وكانوا يمارسون نشاطهم عن طريق حلقات الذكر التي يعقدونها ، ويمارسون فيها إلى جانب ذكر الله حسب طريقتهم ، كثيراً من الألعاب البهلوانية ، والضرب بالأسياخ

(١) عبد الروهاب الشعراي ، قواعد الصوفية ، ص ١٧٦ .

(٢) إبراهيم أحمد شعلان ، الشعب المصري في أمثاله العامية ، ص ١٥٥ - ١٥٨ .

والله باييس ، إظهارا لقدرتهم على تحمل الآلام ، وأن صاحب الطريقة من ورأيهم يحممهم من كل شر (١) ، وكانت هذه الأعمال لها تأثيرها الكبير على عقول الفلاحين .

وقد تمكن هؤلاء الصوفية عن طريق هذا السيل ، وعن طريق الأوقاف التي أوقفها بعض أتباع هذه الطرق ، على « الخانقوات » و « الزوايا » من جمع الثروات الطائلة والنفوذ الواسع ، إذ كانوا يعيشون مع أسرهم ، من فيض الأوقاف التي تحبس عليهم ، والأرزاق التي تجري من أجلهم ، وكانت هذه العطايا من الكثرة بحيث أحوالت زهدهم ورخاء ، وتغشفتهم رفا ، وزادت حياة الأتباع من الفلاحين حرمانا بالقياس إلى النعيم الذي عاش فيه هؤلاء الصوفية (٢) . ولم يقف بهم الأمر عند هذا الحد بل إنهم فرضوا لأنفسهم على الفلاحين المتمين إلى طرقهم عادات وإتاوات يأخذونها منهم ، متى حلوا عليهم (٣) ، بل زادوا في ذلك بأن حوّلوا لأنفسهم ، أخذ أموال الناس بالباطل ، في مناطق نفوذهم كما كان يفعل أتباع الطريقة الأحمدية في القرية ، قائلين إن القرية بلاد السيد البدوي ، ونحن من فقرائه ، فشكل ما نأخذ حلال لنا . بل إن أتباع هذه الطريقة اشتهروا بارتكاب الفحشاء مع النساء اللائي يأخذن العهد عليهم . كما كان يرتكب أتباع الطرق الأخرى الفحشاء مع الغلمان (٤) ، على كل فإن المصادر تؤكد فساد الطرق الصوفية في القرن الثامن عشر ، وابتعادها عن مبادئ التصوف الحقيقية ، وأنها أساءت إلى الحياة الدينية في الريف أكثر مما أدت إليها ، وقد سجل صاحب هز القهوف ، صورة واضحة لنفوذ التصوفة على الفلاحين ، وفرضهم الماديات على أهل الريف ، وأوضح إغراق هؤلاء التصوفة في الجهل بأمور الدين وفسقهم ، يحسن أن نذكر ما قاله لتوضيح هذه الحقيقة :

فقيرهم شمسه الأبريق والنسط والصريح والتصفيق  
وذا مریدی ، ومرید جیدی وذا الولد بدایق وعبیدی  
يسير طول الليل خلف ظهري غير مصلى مغرب أو ظهر  
إلا بأذنى ، أو بدا تشويشه ومن رآه قال ذا درويشه

(١) محمود أبو ربه ، المصدر السابق ، ص ٤٥ - ٥١ .

(٢) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٣) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٦ .

(٤) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ١١٠ - ١١٤ .

وعندما يأتي به الوالدان  
ويدخل الجميع به يدروش  
فيرعقوا ويضربوا السكفوفاً  
ثم يقولوا أخبر الشيخ الولي  
هذا يحيى بين السما والأرض  
وأن تسله حالة الطريق  
وهو وسطى ، ثم طرق يدي  
إن قدم الماجور أحط كفى  
وبالدرأويش بجانب الشط  
وأنزل على من لى عليه سيادة  
وهات لى الفرخا مع العليقة  
ومذهبي يا سعد يا حرام  
أخذت عن شيخي بهذا الفعل  
من خلفه تلقاه حقماً لا بدا  
وباللسان بينهم يدروش  
ثم يقوموا كلهم صفوفها  
عن أوليا جاءت من أرض الموصل  
على النجائب ما عليه من فرض  
يقول ما نعرف سوى الأبريق  
وميلان لبدنى وشدى  
وأطلع بلقمة مثل دور الحف  
أشئ وأبريقى تحت أبطى  
أقل له البيته وهات العادة  
وليس يعرف غير ذى الطريقة  
ولا أقل بأن ذا حرام  
فهو حقيق متببه بالمعجل (١)

ويذكر كذلك أنه سمع « بعض المحدثين من الدراويش الخلقين لحام ، يقول كلاماً  
يخالف الكتاب والسنة ، وهو أن البعث والنشور ، والجنة والنار لا حقيقة لها ،  
وأن الشخص جنته وناره وحسابه فى نفسه ، وأن الدنيا لا تقف ولا تزول ، وإنما هى  
شمس تطلع ، وقر يغيب ، وينشد قول أبى العلاء المرى .

أتى عيسى فأبطل شرع موسى وجاء محمد بصلاة خمسين  
وقالوا لا نبي بعد هذا فضل القوم بين غد وأمس  
فإن قلت المحال رفعت صوتى وإن قلت الصحيح دخلت برهسى

ثم يقول إن الشخص ، إذا خرجت روحه ، ومات دخلت فى جسد من الاجساد فى  
آدمى أو فى حيوان ، حتى يدور عليها الدور ، فترجع إلى صاحبها الأول ، فيظهر بصورته  
التي كان عليها أولاً ، وهكذا سائر العوالم .

ويعاق صاحب هز القحوف على هذا بقوله « فانظروا يا إخواني ، إلى شدة كفرهم ، وجهالهم وسوء اعتقادهم لعنهم الله تعالى »

ثم يذكر الكثير من القصص التي تدل على جهل هذه الطائفة ، بأمور الدين الصحيحة وتضليلهم لأهل الريف ، وشذوذ بعضهم من الناحية الأخلاقية ، ثم يعلق عليها بقوله « فانظروا يا إخواني إلى هؤلاء الفقراء للزنادقين ، وأعمالهم الخبيثة التي لا تحصيها كتب ودفاتر ولا دواوين فنسأل الله تعالى السلامة في الدين والعبادة على اليقين ، وأن يجعلنا من الطائفة الذين سلكوا مسالك الحق » (١) .

وهكذا صور هذا الصدر المعاصر ، سيطرة الطرق الصوفية على أهل الريف ، والحال التي وصلت إليها هذه الطرق ، وكيف أن أهل الريف ، وجدوا فيها متنفساً للحالة التي أحاطت بهم ، وبخاصة أن المتصوفة أطلقوا على أنفسهم كما سبقت الإشارة اسم « الفقراء » لأن الفقر على حد تعبيرهم « شعار الصالحين » وبأن هؤلاء في الصاق هذه الصفة بهم « فلبسوا الرقع من الثياب ، وصبروا على الجوع والعطش عدة أيام » (٢) لا تقصر ذات اليد فقد

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٩ وقد وصف الشيخ حسن الحجازي شاعر مصر ، أهل التصوف في عصره عذراً منهم وذلك بقوله :

أحذر أولى التبعيح والبجسة	والصوف والمكاز والشامة
والدلق والأبريق لا ميسر	شيوخ إبليس أولى الشريرة
حوت أبليس يتمدداد ما	حسوت شعوراً بل بلا علة
نصار أبليس لهم قابم	يقول ياللمسون والنجسة
بل الأنسواء يتادون يسا	أهل الوفا يامساحب التوبسة
ياشافمسي ياتقلب ، يارافمسي	يالرفاعسي ، يابني الرفعة
ياسيدى أحمد يأوليسه	الكون عيشونا على الحملسة
دو كرة والمسالك يبغسون ما	لهم بغير المال من دفنة
لكنهم في الفسق أرق النورى	كما ترى من غير ما مريسة
اتخذوا المرد ، مراداً لهم	تمالكسوا فيهم على الهلكة
سهرأ وسموهم بداياتهم	في الثين والشريرة والمسرة
فالبعد كل البعد عنهم فسا	في النحس من خير ولا خيرة
فتية سوء فقههم نبسة	انتهبوا الأموال بالفتية

— عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٧٩ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، مصر في عصر دولة المماليك البحرية ، ص ١٨٧ .



تجمع لبعضهم كثير من الثروات ، وإنما كانوا يفعلون ذلك امعاناً في الصاق صفة الفقر بهم ، وإيهاماً للناس بقدرتهم على تحمل الشاق ، والصبر عليها ، حتى يزداد اعتقاد الناس فيهم ، وقد نجحوا في هذا السيل إلى حد كبير .

كان المتصوفة ينتقلون من قرية إلى قرية ، يقيمون الحضرات ، ويعطون المهود والوائيق ، لمن يريد الإنضمام إلى طريقتهم ، وكان الفلاحون يضطرون إلى إقامة الحفلات والولائم ، اشايخ هذه الطرق ويقدمون الهدايا لهم ، من سمن ، وزبد ، وجبن ، وأغنام فيجمع هؤلاء مقادير كبيرة من هذه الأشياء ، وبذلك يعيشون عالة على المجتمع ، ويستحلون أموال الفلاح وقد نسي الشعرائى هذا العمل على المتصوفة بقوله « فدعاني داعى الشفقة على طائفة من الفقراء في هذا الزمان ، سموا أنفسهم بالصوفية ، وأدعوا الولاية الكبرى ، وهم أضل من الأنعام ، فصار كل من أذن له شيخه بأن يستفتح الذكر بجماعة . . . يجمع له جماعة من العوام من أهل الصنائع وغيرهم ، فتارة يجلس في بلده ، وتارة يطوف البلاد ، ويكاف المباد في هذه الأيام الكدرة النكدية على الخاص والعام ، وهو مع هذا يدعى أنه قائم في الخلق مقام نبيهم صلى الله عليه وسلم ، كفى بذلك كفراً وجهلاً وسوء أدب » (١)

ورغم الجهل الذى كانت عليه هذه الطائفة ، فإن بعضهم بالغ في آرائه وأفعاله ، وأطلق على نفسه لفظ « المجذوب » أو « الدرويش » وادعى لنفسه الولاية ، وأتى بأفعال غريبة زعم أنها من صميم تعاليم الدين ، مثل حلق الرأس والحية ، والحاجبين ، ويبدو من المصادر الأصلية أن هذه الحالة ، كانت من لوازم الصوفية منذ فترة طويلة سابقة على القرن الثامن عشر ، بل سابقة على العصر المماليكى ، فهناك إشارة إلى هذه الحالة في مقدمة ابن خلدون الذى ذكر عن هؤلاء الصوفية قوله « ومن هؤلاء المريدين من المتصوفة قوم بها ليل ، معتوهون ، أشبه بالمجانين من العقلاء ، ومع ذلك صحت لهم مقامات الولاية وأحوال الصديقين » (٢) ، واستاء المقرئى من بعد ابن خلدون من الحال التى وصلت إليها الطرق الصوفية ، ومن الفساد والجهل اللذين أصبحا يلازمان أصحاب هذه الطرق بقوله « لا يلبسون إلى علم ديانة ، وإلى الله المشتكى » (٣) .

(١) عبد الوهاب الشعرانى ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٢) عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) المقرئى ، المجلد ، ج ٤ ، ص ٢٧٢ .

فإذا كانت هذه هي الحال ، التي وصلت إليها الطرق الصوفية ، في مصر قبل العصر العثماني بفترة طويلة ، فلا شك أن الصورة التي رسمها صاحب هنر القهوف لهذه الطرق في نهاية القرن السابع عشر ، والتي لا ريب في استمرارها بل استفحالها في القرن الثامن عشر ، كانت صورة صادقة إلى حد بعيد ، ونجد عند مؤرخ العصر عبد الرحمن الجبرتي كثيراً من تراجم هؤلاء الصوفية ، والحوادث التي تشهد بوجوب إنكار ما كان عليه هؤلاء الصوفية ، فقد كانت أفعالهم أبعد ما تكون عن الدين ومبادئه السامية (١) .

سبقت الإشارة إلى مدى سيطرة الطرق الصوفية على عقول أهل الريف ، وقد كانت مظاهر هذه السيطرة على الحياة الدينية في الريف بالغة : فقد طبعت حياة الفلاحين بطابع الاتكالية والاستسلام لكثير من المظالم ، لأنهم وجدوا لدى شيوخهم من أهل التصوف أقوالاً تسوغ لهم الصبر على هذه المظالم ، وتقتنعهم بأن هذه المظالم ليست إلا اختباراً من الله لقدرتهم على الإيمان ، ومن هنا كان عدم مواجهة الفلاحين لأشاكلهم بحلول عملية ، فقد استسلموا لأقوال هؤلاء الدعيين واتجهوا إلى الهروب ، من مواجهة هذه المشاكل ، بنسبتها إلى حكمة الله . وانتشرت بينهم الأمثلة الشعبية التي تعينهم على هذا الهروب ، فالفلاح ما تكاد تواجهه مشكلة . وينتقد من يقف بجانبه حتى يذكر « إلى مالوش حد ، له ربنا » . ويستسلم للظلم الذي يقع عليه ويردد « يا بخت من له . يا شقاوة من عليه » و « إلى عند الله ما ينعش » و « إلى ما تقدرش عليه حيل ربنا عليه » و « الشكوى لغير الله مذلة » (٢) .

وقد طبع هذا اللون من الحياة الديرية . المجتمع الريفي . بكثير من الصفات المعيبة ، التي أدت في معظم الأحيان إلى إزدياد سوء حاله . ووصفته بالتكاسل . في غالب الأحيان ، وقد قوى من هذه النزعة عنده . أنه وجد في ترائه ما يتفق وأقوال هؤلاء المتصوفة له ، فإذا كان هؤلاء يؤكدون له في كل حين أن كل شيء من عند الله ، وأنه يجب أن يستسلم للقضاء والقدر . وأن كل شيء سيأتي في حينه . فقد وجد في ترائه . ما يعينه على الإيمان المطلق بهذه الآراء . أليس لديه المثل الذي يقول « إلى

(١) عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٩-١٥ ، ٢٨-٢٩ ، ٤٠-٤١ ، ص ٦٢ .

(٢) إبراهيم أحمد شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

يجبه ربنا يختاره ، يجيب له الخير لغاية داره » وكذلك المثل القائل « الله يرزق الواقف والقاعد ، والتكى على جنبه » و « الى خلق الأشدق متكفل بالأرزاق » (١) .

وبلغ من تأثير هذه الحياة الدينية على الفلاح ، أن أصبح كثير الشك في مستقبله ، وأصبح يعتقد أنه يجب ألا يفكر في هذا المستقبل ، لأن الله رسم له مستقبله في اللوح المحفوظ ولا عييد عنه ، وصاغ له ترائه الأمثلة التي تتفق وإيمانه هذا ، فهو دائماً يذكر « العبد في التفكير ، والرب في التدبير » ، و « أنت تريد ، وأنا أريد ، والله يفعل ما يريد » و « الى في علم الله ، هو الى يكون » و « الى انكل على الله عمره ما خاب » (٢) .



هكذا أصبحت السمات الغالبة على الحياة الدينية في الريف المصرى ، في القرن الثامن عشر ، هي التسليم المطلق بالقضاء والقدر ، والانتكالية ، والشك في كل تفكير حول المستقبل ، وتوطيد النفس على تحمل المظالم ، والصبر عليها ، ورسخ التصوفة وقهااء الريف هذه الأفكار ، مؤكدين للفلاحين ألا سبيل أمامهم للخروج عن دائرة هذه السمات ، وأنه لا بد من الصبر عليها حتى ينالوا ما كتب لهم ، وعدم الصبر يعنى الكفر والخروج عن دائرة الدين مؤكدين ذلك لهم بقولهم « إن صبرتم نلتهم وأمر الله نافذ ، وإن ما صبرتم كفرتم وأمر الله نافذ » .

(١) إبراهيم أحمد شعلان ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

(٢) نفسه ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

• يذكر مصدر معاصر أن هذه الظاهرة ظلت حتى فترة قريبة مهيمنة على مشاعر الفلاحين ، الذين يقتنون دائماً بقولهم :

- الصبر طيب ، ولو كان مر نصبر له .
- واللى أكل حلو ، أو أكل مر يصبر له .
- واجب علينا لحكم الله نصبر له .
- والصبر عجبو ، فرج أعلى من المعتاد .
- والرزق ، ما هوش يكثر . أخرى دا ، أو عاد .
- كلام بترتيب من مدة سمود ، أو عاد .
- واللى انكتب على الجبين لا بد نصبر له .

— أحمد رشدى صالح ، المصدر السابق ، ص ٣٧ - ٣٩ .

• عجبو = آخره .

• المعتاد = الشهد .

وكان تأثير هذه السمات شديداً على حياة أهل الريف الدينية ، حيث إن الدين يلعب دوراً بارزاً في ضبط السلوك الاجتماعى للفلاح ، فالدين يحدد للفلاح نواحي الخير والشر ، والثواب والعقاب ، والمعروف أن الدين له تأثيره الشديد في المجتمعات الريفية ، ومن هنا كان استغلال الدجالين لهذا التأثير بالمقائد الدينية لدى الفلاحين . وأوحوا إليهم بكثير من البدع ، حق أصبحت تمثل لدى الفلاحين جزءاً من التراث الدينى ، وغدا الشكل الظاهرى للدين ، نتيجة لهذه السمات أقوى بكثير ، من حقيقة فهم تعاليم الدين الصحيحة وتطبيقها تطبيقاً سليماً ، فالفلاح رغم ما قيل عن كثرة تردده في ذلك الوقت على المسجد ، فإن ممارسته للأمور الدينية ممارسة سليمة ، كانت ضئيلة ، إن لم تكن مستبعدة .



(ثالثاً) كذلك كان من المظاهر التي ميزت الحياة الدينية في الريف المصرى في القرن الثامن : وليس من البالغة أن نقول أنها ميزت الحياة الدينية عامة في الريف والمدينة على السواء ، انتشار كثير من أمور البدع ، مثل النذور ، واللوايد ، ويمكن الإشارة إليها فيما يلى :

(أولاً) النذور : هى أن يقطع الإنسان ، على نفسه ، أداء شيء ما ، من مال ، أو سلع ، أو خلافة ، إلى ضريح له فيه اعتقاد . ومن المظاهر القرية ، في ريف مصر كثرة هذه الأضرحة ، التي تعود في أصلها ، إلى انتشار الطرق الصوفية التي سبقت الإشارة إليها ، فكان كلما توفى أحد هؤلاء المتصوفة أقام له مريدوه ، ومن لهم اعتقاد في طريقته ضريحاً ، يذهبون إليه ، كلما أعوزهم الحال متوسلين بصاحب هذا الضريح ، مقدمين له ما يعتقدون أن فيه رضاه ، ومن هنا كانت النذور التي تقدم إلى هذه الأضرحة ، حتى أصبح أداؤها على من قطعها على نفسه يعد فرضاً لا مفر منه — على حد اعتقاد أهل الريف في ذلك الوقت — إيماناً منهم لجهلهم بأمور الدين الصحيحة بأن أصحاب هذه الأضرحة يملكون الضر والنفع ، ولذا فإن كل من ألم به أمر ذو بال ، أو حادث جلل كان يلجأ إلى أحد هذه الأضرحة ويناجى صاحب الضريح بأمره ، ويقطع على نفسه نذراً له ، قد يكون فوق طاقته ، يصبح عليه أداءه ، إذا زال هذا الحادث عنه ، وفي بعض الحالات ، كان يحدث بطريق الصدفة البعثة — طبعاً — أن يزال ما ألم بصاحب الأمر ، نتيجة عوامل مختلفة وبعيدة تماماً عن أى تأثير من جانب هذا الضريح الذي لا يملك في حقيقة الأمر لا ضراً ولا نفعاً ، ولكن كان يحدث في هذه الحالة أن يزداد اعتقاد النادر ، في قدرة صاحب الضريح ، على

إزالة الضر عنه ، ويسارع بتقديم ما قطع على نفسه مرة ثانية ، وليت الأمر كان يقف عند هذا الحد ، بل إنه كان يتعداه ، إلى ما هو أبعد من ذلك ، بعمل دعاية واسعة بين أهل القرية ، والقرى المجاورة ، لقدرة صاحب هذا الضريح على حل المشكلات ، وكشف الضر عن أصحابه ، فيكثر المندرون لهذا الضريح ، ويكتسب صاحبه شهرة تنزله لديهم منزلة الانبياء والصالحين ، وإن يكن في حقيقة أمره عن ذلك بعيداً (١) .

وقد قوى من هذه النزعة في نفوس أهل الريف ، رجال الصوفية ، وفقهاء الريف ، الذين أكدوا للفلاحين ، في كثير من الأحيان ، قدرة هؤلاء الأولياء — في نظرهم — وترديد قولهم بأن « أولياء الله هم المتصرفون في الكون » ويدلون للفلاحين على صحة قولهم هذا بأن الله سبحانه وتعالى لا يرد لأصحاب هذه الأضرحة مطلباً (٢) ، وأن في قدرة هؤلاء الأولياء عن طريق الترخيص الذي منحه الله لهم وإجابته لمطالبهم ، إزالة جميع ما يلم بمن يقصدهم ، وينذر لهم ويحوز رضاهم ، هذا بالإضافة إلى سرد كثير من القصص ، والمعارف ، التي كانت تدور على ألسنتهم ، وكلها تهدف شيئاً واحداً ، هو إثبات الكرامات ، والمعجزات التي تدل على قدرة هؤلاء الأولياء (٣) .

وكانت قبة النذر تتفق ومكانة صاحب الضريح ، فمن النذور ، ما يكون ، مالا ، ومنها ما يكون حلياً ، أو جزءاً من الزرع ، أو الماشية ، التي عمل أصحابها ، على نذر أنصبه منها للأولياء ، كي يحميها هؤلاء من الأوبئة التي كثيراً ما كانت تلم بها في ذلك العهد .

وكان الجزء المنذور يقدر بالقيراط ، حسب الأسلوب الذي كان شائماً لديهم ، في ذلك الوقت ، في تقسيم كل شيء إلى أربعة وعشرين قيراطاً ، وكان يصل نصبب المنذور له في بعض الأحيان ، نصف الحيوان ، إن لم يكن كله ، ما دام حياً فالفلاح أصبح يعطى لنفسه حتى الانتفاع بما تنتجه ماشيته ، أما ملكيتها ، فلصاحب الضريح المنذر له ، وشاع بينهم اعتقاد « اللى عليه نذر يوفيه » ، وكان النذر أحياناً يمثل في قراءة « الحتمات » أى تلاوة القرآن الكريم كله باسم صاحب الضريح ، وكان الفلاح طبعاً يؤجر الفقهاء للقيام بهذا العمل .

(١) محمود أبوريه ، المصدر السابق ، ص ٥٢ - ٥٤ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) محمود أبوريه ، المصدر السابق ، ص ٥٢ .

وفي بعض الحالات ، كان النذر كما يكون جماعيا من لدن أهل القرية ، وذلك في الحالات التي يلم للمرض فيها ببعض أصحاب النفوذ عندهم ، أو ببعض الشخصيات ، التي لها مكانة طيبة في قلوبهم من أبناء القرية ، كان معظم أهل القرية في هذه الحالات يهرعون إلى الضريح الذي يعتقدون في صاحبه ، وينضرعون ، ويقطعون على أنفسهم النذور ، إذا سارع بشفاء مريضهم<sup>(١)</sup> .

وقد كانت هذه النذور سببا في رواج حال القائمين على خدمة هذه الأضرحة ، لما يتلقونه من هذه النذور ، التي كانوا في غالب الأحيان يستحوذون عليها لأنفسهم دون غيرهم ، هذا بالإضافة إلى انتفاعهم بدخل الأوقاف الكثيرة التي كان يقوم ، أصحاب الاعتقاد ، في أصحاب هذه الأضرحة برعاية عليهم ، ولذا فإن سداة هذه الأضرحة ، أصبحت تؤخذ بالتوارث . وقد سجلت دفاتر الرزق كثيرا من حالات الانتفاع بهذه الرزق الموقوفة ، على هذه الأضرحة وانتقالها من الآباء إلى الأبناء ، الذين يتولون خدمة هذه الأضرحة<sup>(٢)</sup> .

هكذا أخذت النذور ، تشكل جزءا من المعتقد الديني لدى أهل الريف ، وتمثل ظاهرة بارزة من ظواهر الحياة الدينية .

(ثانياً) : الموالد : مثلت الموالد ، في الريف في القرن الثامن عشر ، إحدى مظاهر الحياة الدينية وكانت هذه الموالد ، مرتبطة في البداية ، بإحياء ذكرى ، مولد الرسول صلى الله عليه وسلم ، في شهر ربيع الأول من كل عام ، وكان السلاطين المالك من قبل ، يهتمون بالمولد النبوي اهتماما كبيرا ، حتى يظهروا أمام الشعب بأنهم حريصون كل الحرص على إحياء المواسم الدينية ، فكانت تلتد في هذا الاحتفال المدائح النبوية ، وتوزع المشروبات والحلوى وغيرها ، وكانت القرى بدورها تهتم بالاحتفال بهذه المناسبة في مساجدها ، حيث يسرد فقهاء الريف ما يحفظون من سيرة الرسول<sup>(٣)</sup> .

وبمرور الزمن تعدى هذا الأمر الاحتفال ، بمولد الرسول ، إلى الاحتفال بموالد أصحاب الأضرحة ، المنتشرة في كثير من قرى مصر ومدنها ، وكانت هذه الموالد ، تتخذ في مواسم

(١) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ٥٢ - ٥٥ .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ترك ، عين (٦١) ، دفتر أحيائي ، رقم ١٦٢٤ ،

١٦١٧ ، ١٦١٩ .

(٣) المقرئ ، الخطوط ، ج ٣ ، ص ٣٧٣ .

معينة ، وقد أصبحت هذه الموالد كما سبقت الإشارة أسواقاً موسمية يتقابل فيها كثير من أهل القرى لتبادل المنتجات وبيع وشراء كثير من السلع فيها . ولذا فإن القرى التي وجدت بها أضرحة ، أصبحت حالها أكثر رواجاً وتقدماً عما كان عليه حال غيرها من القرى . كذلك كان للقديسين المسيحيين موالدهم مثل عيد القديسة هيلانة ومارجرجس ، وغيرها (١) .



( ثالثاً ) : الأعياد والحفلات الدينية :

كان أهل الريف — ولا زالوا — يهتمون اهتماماً خاصاً بالأعياد ، والمواسم الدينية ، مثل عيد الفطر المبارك ، وعيد الأنصبي ، ويوم عاشوراء ( العاشر من المحرم ) ، وليلة النصف من شعبان ، ورأس السنة الهجرية (٢) .

كما كان الأقباط — ولا زالوا — يحتفلون بأعيادهم الدينية المعروفة ، مثل عيد ميلاد السيد المسيح ورأس السنة الميلادية ، ويوم الغطاس ، وغيره من الأعياد القبطية .

وكانت المجاملة بين المسلمين والأقباط ، تلعب دوراً هاماً في إحياء هذه الأعياد ، وكان من عادة الفلاحين في إحياء أعيادهم لبس الجديد من الثياب . احتفاء بهذه الأعياد ، وإظهاراً لبهجتهم بحلولها ، وكثيراً ما كانت تتم المصالحات بين الفلاحين لحل مسائل النزاع التي كانت تنور بينهم ، في هذه المناسبات الدينية متناسين ما بينهم من بغضاء (٣) .



من العرض السابق لمظاهر وسمات الحياة الدينية في الريف المصري في القرن الثامن عشر ، يمكن القول بأن هذا اللون من الحياة ، شابه بنوع كثيرة ، واختلط به كثير من مظاهر السلوك السعري وغيره ، مما أدى إلى طبع حياة الفلاح بالتواكل والتكاسل ، والخضوع لكثير من المظالم وأدى بالناس إلى ازدياد سوء حاله ، عما كانت عليه ، وكان المستول الأول عن كل هذا أصحاب الطرق الصوفية ، وفقهاء الريف الذين حولوا الحياة الدينية في الريف إلى مزيج من الدين والشعوذة والدجل .

(١) هنري عيروط ، الفلاحون ، ص ١٢٥ .

(٢) دكتور سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المصري ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) هنري عيروط ، المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

## الفصل العاشر

### الحياة الثقافية

---

تمهيد :

أولاً - التعليم .

ثانياً - القصص الشعبي وشاعر الرابة .

ثالثاً - العادات والتقاليد .

١ - الأفراح ، ٢ - المآتم .

تقويم الحياة الثقافية .

تمهيد :

ثقافة المجتمع دائماً ، إنعكاس لأوضاعه الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية ، وقد سبقت دراسة هذه الأوضاع جميعها ، في الفصول السابقة ، ولذا فإننا سندرس في هذا الفصل الحياة الثقافية في الريف المصرى ، في القرن الثامن عشر ، من جوانبها المختلفة ، من حيث المستوى التعليمى الذى كان سائداً في القرى ، والقصص الشعبي ودوره في ثقافة المجتمع وشاعر الرابة ، ودوره التثقيفى في المجتمع الريفى ، والعادات والتقاليد ، ودورها في تكوين الوعى الثقافى لدى الفلاحين في ذلك القرن ، ترسم الصورة التى كانت سائدة لسكل عنصر من هذه العناصر ، ثم نبين أثرها في ثقافة المجتمع ، وذلك في ضوء الأوضاع التى كانت قائمة آنذاك .

\*\*\*

( أولاً ) التعليم :

لم يكن التعليم ، في القرية المصرية في القرن الثامن عشر ، تعليماً منظماً ، له برامج الدراسة المحددة ، التى تنظم العملية التعليمية بالمعنى المفهوم ، وإنما كان في واقع أمره ،



تعليماً أولياً ، غير منظم ، ومرتبطة أولاً وقبل كل شيء بحاجات أهل القرية الديلية والاجتماعية ، وكان يتم في كتاب القرية ، الذي لم يكن يخضع لأى إشراف حكوى ، وإنما كان يدار عن طريق ققيه القرية ، الذى كان فى نفس الوقت صاحب الكتاب وواضع برامج الدراسة فيه ، ولذا فإن الدراسة فى هذه الكتائب ، كانت تختلف من كتاب لآخر ، فقد اقتصرت الدراسة فى بعض هذه الكتائب على تحفيظ القرآن فقط دون سواه ، فى حالة الكتائب التى يديرها بعض الفقهاء العميان ، الذين كانوا يتخذون من تحفيظهم القرآن حرفة لهم نظير أجر زهيد ، نقوداً ، أو غلالاً ، حسب العرف الذى كان سائداً ، وهذا العرف كان يختلف من قرية لأخرى (١) .

أما فى حالة الكتائب التى يديرها الفقهاء الآخرون ، فكان دور الكتاب ، يتمدى تحفيظ القرآن تلاوة إلى تعليم القراءة والكتابة ، وقد تطور دور بعض الكتائب فى بعض القرى ، إلى تعليم بعض مبادئ الحساب لحاجة الرّاع ، لمعرفة بعض الحسابات البسيطة ، التى تتصل بما عليهم من صرائب أميرية ، أو غير أميرية ، ومعرفة الإيجارات وما يتصل بها .

وقد وجد للأقباط بعض الكتائب الخاصة بهم فى بعض القرى ، حيث إن الكتائب التى يذهب إليها أبناء المسلمين ، كان اهتمامها الأول بالقرآن وبعض الموضوعات الدينية . ولذا فإنه لم يكن هناك من مناص أمام أبناء الأقباط ، سوى الذهاب إلى كتائب خاصة بهم ، وكانت هذه الكتائب فى معظم الأحيان توحد فى داخل الكنائس الموجودة بالقرى ، التى يوجد بها أقباط وكان التعليم فى هذه الكتائب يقوم على تعليم أبناء الأقباط القراءة والكتابة والحساب إلى جانب تعليمهم مبادئ الدين المسيحى وكان التركيز فى هذه الكتائب على الحساب كبيراً وذلك راجع إلى طبيعة اشتغال معظم الأقباط فى ذلك الوقت كما سبقت الإشارة بإدارة الشؤون المالية ، والإشراف على بعض الصاعات التى كانت منتشرة فى الريف (٢) .

ولست هناك أية إحصاءات يمكن الاستناد إليها فى تقدير عدد هذه الكتائب ، وعدد المترددين عليها ، ولكن أحد الرحالة الأجانب الذى زار مصر فى منتصف العشرينات من

(١) دكتور محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .  
— Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 62.

(٢) مل مبارك ، الخطط ، ج ٩ ، ص ٨٧ :

القرن التاسع عشر ، ذكر أنه « يوجد كتّاب واحد على الأقل في كل قرية من أمهات القرى وما من مسجد ، أو سيل أو حوض مما تنرب منه البهائم إلا وألحق به كتب يتعلم فيه الأطفال نظير نفقات ضئيلة » (١) .

ومما يؤيد هذا الرأي حقيقة ما تسجله دفاتر الرزق الأحباسية ، فكثيراً من الرزق الموقوفة في العصر العثماني بل جلها كان دأماً على أسبلة وكتاتيب لتحفيظ القرآن ، وقد سبق أن أوضحنا أن الأوضاع الاجتماعية كانت تلعب دورها في هذه الظاهرة . أي أنه يمكن القول بأن انتشار الكتاتيب لتحفيظ القرآن ، كانت الأوضاع الاجتماعية تلعب فيه دوراً كبيراً (٢) .

وقد اقتصر التعليم في كتاتيب القرى ، سواء الخاصة منها بأبناء المسلمين ، أو الخاصة بأبناء الأقباط على الأطفال الذكور فقط ، ولم يكن يذهب إلى هذه الكتاتيب كل أبناء القرية ، لأنه طالما أن معرفة القراءة والكتابة ، في ذلك الوقت ، لاشأن لها بالعمل الزراعي من حيث المهارة فيه ، فهي غير ضرورية وبالتالي فإن تعلمها ، في نظر الفلاح آنذاك ، كان يمد مضيقاً للوقت . الذي كان يرى أنه من الأفيده ولأسرته أن يستغله في عمل يتصل بالزراعة ، والذين كانوا يذهبون إلى هذه الكتاتيب فريقان أولهما بعض أبناء الموسرين من الفلاحين ، ومشايخ القرى ، حيث كان هؤلاء يرون أنه لابد من تعليم بعض أبنائهم شيئاً من أمور الدين تبركاً ، ولذا فإنه في غالب الأحيان ، كان يختار أحد أبناء الأسرة ، ويرسل إلى الكتاب كي يحفظ القرآن ، وكان هذا الابن عندما يشب ، يحظى مقابل ذلك بمركز اجتماعي خاص بين أفراد أسرته ، ويمضي من بعض الأعمال في الحقن كما يميز له ، كذلك كان يحظى باحترام أبناء عائلته ( بدته ) ، ويصبح موضع تقديهم ، ويستشيرونه ، في معظم أمورهم ويحترمون رأيه (٣) .

وثانيهما بعض أبناء الفقراء الذين يجدون ، في حفظهم القرآن مصدراً لكسب عيشهم عن طريق ترتيله في المنازل ، أو على القبور ، أو في المآتم ، كما جرت بذلك التقاليد ،

— Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 61-62.

(١)

ويذكر أن الشيخ أو الفتى ، كان يتلقى من والده الطفل نصف قرش كل يوم خيس .

(٢) دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) تركي ، عين (٦١) دفاتر الرزق ١٦١٧ ، ١٦١٩ .

(٣) محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٣٥ - ٣٧ .

وكان كل من يحفظ القرآن ويميزه الفقيه يحمل لقب « شيخ » وإذا كان من الفئة المحترفة ، فإنه يكون من حقه ، أن يعمل في تحفيظه لغيره ، نظير أجر معين غللا أو شوقا ، وهنا يحظى من الفلاحين بلقب « سيدنا » أو « سيدنا الشيخ » أو « مولانا » ، ويعرف لديهم باسم « الفقي » أي « الفقيه » وكان هو يفاخر بذلك ويقول إذا سأله غريب « أنا فقيه الريف أقرى الأولاد في بلدى القرآن » ، بل إن الفقيه إذا اتسع نفوذه وافتتح كتابا خاصا به ، كان يطلق عليه لقب « المؤدب » أو « مؤدب الأطفال » ، حيث إنه كان يقوم بمقابلة كل من يقصر في الحفظ ، أو يخرج عن الطاعة من الأطفال وقد اتخذ بعض هؤلاء المؤدبين له مساعداً يعرف باسم « العريف » ، وكان العريف في غالب الأحوال ، أحد خريجي الكتاب نفسه ، وكان عمل هذا « العريف » مساعدة الشيخ في ضرب الأطفال المقصين (١) .

وقد كان المستوى التعليمي في كتابات القرى ، كما تشير المصادر ، يداثيا إلى درجة كبيرة ، لا يخرج في معظمه عن دائرة تحفيظ القرآن ، وبعض الموضوعات الدينية ، التي ربما تكون مغلوطة في معظمها فصحتها توقفت على مستوى الفقيه الذي يقوم بتدريسها وقدرته على تحصيلها ، تحصيلاً صحيحاً أو خاطئاً ، ومع ذلك فإن يجب ألا يغيب عن الذهن أن كتاب القرية ، رغم هذه الصورة التي كان يوجد عليها ، فإنه لعب دوراً مهماً في ثقافة أهل القرية في ذلك الوقت فشيء خير من لا شيء (٢) .

أما عن دور الفقيه نفسه ، في ثقافة المجتمع الريفي ، خارج نطاق الكتاب ، فقد كان كبيراً وإن لم يكن سليماً ، تبعاً لإشارات المصادر ، فقد امتد نشاطه إلى نواح أخرى كثيرة ، من حياة الفلاحين ، وأصبح الفقيه يصدر مجالس الفلاحين لإلقاء دروس الوعظ وتعريف الناس أمور الدين على حد اعتقاده ، وكثيراً ما كانت أقوال هؤلاء الفقهاء تلقى التصديق ، بل والاعتقاد فيها اعتقاداً قوياً ، لا يمكن الإقلاع عنه ، حيث إن الفقه يدعى

(١) ذكر صاحب جز القحوف « أنه وجد عند مؤدب الأطفال ، طلبة ، وفرقة ، فسئل عن ذلك فقال أجمعهم بالطلبة ، وأفرقهم بالزمارة ، وأضرهم بالفرقة » .  
جز القحوف ، ج ١ ، ص ٣١ .

أنه حصل هذه الآراء من أصولها ، وإن يكن مغالطاً<sup>(١)</sup> ، ولم يقف الأمر بالفقيه عند هذا الحد ، بل إنه وسع دائرة عمله باحترافه تأويل الغامض المجهول من الأسرار والأحلام وقد أعان الفقهاء على احتراف هذا العمل ، وقت الفراغ الذي توفر لهم ، ومكنتهم من التنقل بين بيوت القرية ، واختلاطهم بالأسر ، إلى حد أنه أصبح لا يكاد يخفى عليهم أمر من أمور القرية ، ظاهراً كان أم باطناً ، فاستغلوا معرفتهم هذه ، في تفسير أمور الناس على ضوئها ، ومن هنا ادعوا ، قدرتهم على التأويل ، ليس عن علم بقواعد التأويل ، وإنما عن طريق اجتهداهم الشخصى ، بناء على معلوماتهم الخاصة ، ونظراً لجهل الفلاحين في ذلك الوقت ، فإن تأويلاتهم مهما كانت خاطئة فإنها كانت تلقى التصديق والاحترام ، هذا بالإضافة إلى ما كان الفقيه يدعيه لنفسه من معرفة تامة بالتساوى الخاصة بالقسم ، وبخاصة القسم « بالطلاق » فقد كان الفقيه يجد فرصة في هذه الحالة في مساومة الفلاح على إصدار فتواه في هذا الموضوع ، وعندما يقنع بالأجر الذي يرضيه يصدر فتواه التي يرى أنها تتفق ومشاعر قاصده مهما كانت خاطئة<sup>(٢)</sup> .

وازداد نفوذ بعض هؤلاء الفقهاء ، وبخاصة منهم من شاءت له الظروف أن يقضى عاماً أو عامين في الأزهر بالقاهرة ، فقد كان هؤلاء يدعون لأنفسهم ، حق إرشاد الناس وهدايتهم إلى سبيل الرشاد ، إلى جانب إدعائهم المعرفة ، بعلم لا يعرفه سواهم هو العلم

(١) ذكر صاحب هز القحوف ، حالة هؤلاء الفقهاء وقال إنه أصبح ينطبق عليهم قول أبي حامد الغزالي :

تصدر للتدريس كل مهوس بليد يسمى بالفقيه المدلس  
ووصفهم آخر بقوله :

إن شئت تدعى فقيه قوم	فطول السكم ثم عسسم
واجعل على الرأس طيلساناً	واعقد على المنكبين واعتم
واجلس مع القسوم في صباح	لا بالبخارى ولا بمسلم
إلا صياحاً ونففس كم	ولا ولم لا ولا نلسم
وإن نقسوا الوقت يأكلوه	وقد نسوا العلم والمعم
ثيابهم يغسوا رياء	وقلبهم بالسواد مقلسم
فإن ترى في السسورى فقيهاً	فصيح وقيل يا سلام سلم

— هز القحوف ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(٢) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ص ٣٧ .

«الروحاني»<sup>(١)</sup> ، أى اتصا لهم بأرواح الجن والشياطين ، وقدرتهم على تسخير هذه الأرواح ، فى فعل ما يريدونه ، ومن هذه الزاوية ادعوا قدرتهم على علاج الأمراض التى تلم بالفلاحين ، ولذا فإن الفلاحين كانوا يهرعون إلى هؤلاء الفقهاء أدعياء الطب لمعالجتهم بما يصيبهم من أمراض ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، كذلك ادعوا معرفتهم بأمور السحر وطرقه وقدرتهم على ممارسته كوسيلة من وسائل العلاج ، أو تدير المسكائد للغير .

وقد أدى هذا الأسلوب فى كثير من الأحيان إلى ازدياد العداوات بين الأسر فى الريف وخلق مشاكل اجتماعية ، كان لها تأثيرها السيئ فى كثير من الأحيان<sup>(٢)</sup> . وكان قبيح القرية يستنكف أن يقول إنه يجهل أمراً من أمور العلم والدين ، فهو يفتى فى كل شيء من غير تخرج أو خشية ، وهو عدو لكل من يعارض علمه ، أو يخالف فتواه أو ينقص من شأنها ، فهو يعتقد أن علمه حق ، وعلم سواء باطل ، وقد سجل صاحب هن القحوف الكثير من القصص التى تدل على جهل هؤلاء الفقهاء ، وتمسكهم بجهلهم واستغلالهم لظروف أهل الريف ، حتى أصبحوا ذو مكانة كبيرة عند الفلاحين ، وقد وصف الفقيه ، وادعائه الاحاطة بكل شيء بقوله :

قيمهم ذو السكم والعمامة	إذا آتى نه غمامة
والعلم عند الله ليس يعرف	سوى بذاك الاسم حين يوصف
وإن جثا يوماً على الجفان	كأنه الناطور فى القيظان
يفترس الأكلامة من يسار	وبلعه عن مضغ ذاك عارى
يقول أروى لكم رواية	تنسب عن الضمير بالدراية
وفى غد أروى لكم قصيدة	لعتنر فى عبلة الفريدة
كذلك دلممة البطال	وسيرة الراهب والجمال
وأشرح لكم وأقل عن شيعه	وأم جابر بنت أبو فريحه
وأروى لكم ما قد أنانى عن أبى	وأبى قد قال أيضاً عن أبى
وقال جدى ذاك أبو غنداف	صلوا ولو كنتم على المقداف
ولو بلا وضوء ولا طهارة	كما روى عن جدى شرارة <sup>(٣)</sup>

( ١ ) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

( ٢ ) محمود أبو ريه ، المصدر السابق ، ص ٣١ - ٣٤ .

( ٣ ) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٤ - ٨٥ .

ورغم ما في قصص وروايات الشيخ الثريفي من مبالغة ، فإنه يمكن منها استنباط الصورة العامة لمستوى هؤلاء الفقهاء التعليمي ، الذي لم يكن يتعدى ، حفظ القرآن وتربله ، دون فهم في كثير من الأحيان لمعانيه ، إلى جانب تلاوة بعض الأوراد ، والاشتغال بأمور الشعوذة ولم يكن حال من قضى منهم بعض السنوات في الأزهر بأحسن حالا من زملائهم ، فهم كثيراً ما كانوا ينسون ما حصلوا عليه في الأزهر .

تلك صورة - لما كان عليه المستوى التعليمي في القرية ذاتها ، بعنصرها الكتاب ، والفقهاء ، لعب كل من هذين العنصرين دوره على قدر الإمكانيات التي توفرت له ، وإن كان الفقيه استغل أوضاع الفلاحين لصالحه ، ولكنه على كل حال لعب دوراً في ثقافة المجتمع الريفي ، تماثل مع نوعية هذه الثقافة التي كانت سائدة آنذاك .



وهنا لا بد من الإشارة إلى أن القرية المصرية ، في القرن الثامن عشر ، رغم ذلك فقد أمدت مصر بكثير من شخصيات العلماء الذين برزوا ، على مسرح الحياة العامة ، فقد تمكن هؤلاء أو مكنتهم ظروفهم بعد إتمامهم حفظ القرآن على يد تقيه القرية ، من الالتحاق بالأزهر ، ولم ينقطعوا عن الدراسة فيه ، وأتموا دراسة علوم الدين واللغة ، واستطاع هؤلاء العلماء ذوى الأصول الريفية من إحراز مكانة كبيرة بين أهل عصرهم ، بل إن بعضهم كما سبقت الإشارة ، أصبح يمتلك الثروات ، ويحوز الإلزامات الواسعة ، ولعبوا دوراً بارزاً في الحياة المصرية العامة ، وبخاصة في نهاية القرن الثامن عشر ، وأوائل القرن التاسع عشر ، حيث أصبح لهؤلاء العلماء رأيهم في الحياة السياسية ، التي كانت تمر بها البلاد ، في ذلك الوقت ولدينا نماذج بارزة من هؤلاء العلماء ذوى الأصول الريفية مثل الشيخ العدوى ، وعبد الله الشرفاوى ، وعلى الصميدى ، والشيخ محمد الأمير ، وغيرهم كثير من العلماء الذين برزوا على مسرح الحياة في نهاية القرن الثامن عشر ، وقد أصبح هؤلاء إلى جانب ذلك مراكز إشعاع في قراهم ، فالجبرتي يذكر كثيراً من تراجم العلماء الذين ينتمون إلى القرى التي خرج منها هؤلاء العلماء ، أى أنهم أصبحوا يعملون على تعلم أبناء قراهم وتنقيفهم بثقافة العصر التي كانت سائدة ، وهي ثقافة دينية في المثل الأول .

كذلك عمل بعض مشايخ العريان المستقرين على تثقيف أبناء المناطق التي يقيمون فيها ، وقد كان هذا العمل مرتبطاً ، بالشعور الديني أولاً وقبل كل شيء . فاقصود من التعليم في هذه الناحية تعليم الناس وتعريفهم بأمور الدين الصحيحة . فالجبرتي يذكر أن أحد مشايخ الجواردة ، وهو شيخ العرب اسماعيل بن عبد الله . طلب أحد العلماء لنفع الناحية ، فذهب إليه الشيخ عبد الكريم بن علي المسيري الشافعي ، حيث أنزله منزلة طيبة وعمل الشيخ عبد الكريم على تعليم أهل الناحية أمور دينهم وازداد أمره ولقي كل احترام وتقدير من أهل الناحية (١) . ولسكن هذه الظاهرة لم تكن عامة بل كانت جد نادرة .

ويمكننا في النهاية أن نقول إن الناحية التعليمية في القرية المصرية في القرن الثامن ، كانت أساساً قائمة على حاجة القرية الدينية ، وأنها أصبحت تعكس صورة كاملة لثقافة عصر المجتمع القروي وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية .



#### ثانياً : القصص الشعبي وشاعر الرابطة :

شجعت الظروف السياسية والأحوال الاجتماعية والاقتصادية التي كان يمر بها المجتمع القروي آنذاك ، انتشار نوع من الأدب الشعبي ، حرص الفلاح كل الحرص على سماعه ، مثل ألف ليلة وليلة ، وعتر بن شداد ، وسيف بن ذي يزن ، وأبو زيد الهلالي ، والوزير سالم وغير ذلك من القصص الشعبي ، الذي كان في كثير من الأحيان يتخذ من بعض الأحداث

(١) ذكر الجبرتي ذلك في ترجمته للشيخ عبد الكريم بن علي المسيري الشافعي المعروف بالزيات ملازمته شيخه سليمان الزيات ، الذي أرسله إلى بلاد الصعيد « لأنه جاء كتاب من أحد متايخ الهواة ، من يعتقد في الشيخ (سليمان) ، بأن يرسل أحد تلامذته يرفع الناس بالناحية ، فكان هو (الشيخ عبد الكريم) المعين لهذا المهم ، فألبسه وأجازه ، ولما وصل إلى ساحل بهجورة تلقته الناس بالقبول التام ، وهين له منزل واسع ، وحشم وخدم ، وأقتطعوا له جانب من الأرض يزرعها ، ففطن بالبهجورة ، واعتنى به أميرها شيخ العرب اسماعيل بن عبد الله ، فدرس ، وأفقى وقطع المهور ، وأقام مجلس الذكر وراج أمره وراش جناحه ، ونفع وشفع وأثرى جداً ، وتملك عقارات ، ومواشي ، وعبيداً وزراعات ثم تقلبت الأحوال بالصعيد ، وأودى المترجم ، وأخذ ما بيده من الأراضي ، وزحزحت حاله فأقى إلى مصر ، فلم يجد من يمينه لوفاء شيخه ، ثم عاد ولم يحصل على طائل ، وما زال بالبهجورة حتى مات في أواخر سنة إحدى وثمانين ومائة وألف ١١٨١ هـ - ١٧٦٨ م » .

- عبد الرحمن الجبرتي ، عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢٦٨ ، وبخصوص تراجم العلماء الآخرين ، انظر ج ١ ، ص ١٩٢ - ٢٢٨ .

المهنية موضوعاً له ، وأصبح لهذا القصص متخصصون في إنشاده ، وراج هذا القصص بصورة واضحة ، فهم يجدون فيه ، الكثير من المثل التي يريدون ، أن يطبقوها في حياتهم ، وهو في نظرهم يمثل بعض جوانب الحياة التي يعيشونها<sup>(١)</sup> ، فهم يجدون فيه الغالب والمغلوب ، والظالم والمظلوم ، كما يجدون فيه صوراً من البطولة ، ولذا فإن كلا منهم ، كان يجد في استماعه لهذا القصص الجانب الذي يمثل حياته ، وكان منشده هذا القصص ، يصحب في إنشاده آلة موسيقية تسمى « الربابة » يصنعها عليا ، ولذا فإنه أصبح يطلق عليه اسم « شاعر الربابة » وكثيراً ، ما كان هذا الشاعر يستثير جماهير الفلاحين أثناء إنشاده ، ويُضيف على النص من عنده ، ما يناسب المقام الذي يلشد فيه ، وكان الفلاحون يقيمون الحفلات التي يدعون إليها منشدي هذا القصص ، في المواسم والأفراح . وقد تفنن هؤلاء الشعراء في إنشاد المواليد ، التي تعبر عن حال الفلاح ووضع الاقتصاد والاجتماعي ، وما يحول بمخاطره من أمور مختلفة ، وأحياناً كان بعض الفلاحين ، يبيت بما في قلبه لشاعر الربابة ليؤلف له موالداً يتفق وحاله ، ويوجد كثير من هذه المواليد التي تعبر عن الهيام ، والحب الريق العفيف ، التي كان يرددها شاعر الربابة على لسان صاحب المقام<sup>(٢)</sup>.

(١) دكتور توفيق الطويل ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٢) ذكر أحد المهتمين بالفيكتور الشعبي أن من بين هذه الأسماء التي ذاعت في الريف قول

كل المخاريح طابو ، بس أنا فاضل

وطبيب بلراح دوا الناس ، وأنا فاضل

أنا قلت يا طبيب ما عندكشي دوا فاضل

عسس على القلب ، والتفت قال لي

روح يا قتيل الملاح ، ماعدك دوا فاضل

— أحمد رشدي صالح ، فنون الأدب الشعبي ، ص ٦٧ .

كذلك عبر له عن صبره في عمله ، واستمراره فيه رغم ما به من علق فأصبح ينشد له ، ما يليه أثناء عمله على الشادوف بقوله :

جرحي من المسمى مكران عسل

مكتوب يائس من الجدم للراس

كتبوا سيدي ونا أيشي بيدي

جرحي من المسمى مكران عسل

كواقي البسين بدل السكي أتسين

— أحمد رشدي صالح ، الأدب الشعبي ، ص ٣٣ .



كذلك أنشد الشعراء ، بعض الأشعار الشعبية ، التي تعبر عن حال الفلاح ، والأعباء التي أصبح يرزح تحتها ، فشكواه من الوجبة ، والغرامة ، والديوان ، ونزلة السكشاف ، والعونة ، والسخرة ، كل هذه المظالم التي كان يعاني منها الفلاح ، سجلها الشاعر الشعبي ، في أشعار ومواويل ، كان يلشدّها على لسان الفلاح شاكياً ومتألماً منها ، وقصيدة الشاعر الشعبي المجهول « أبو شادوف » سجلت لنا كل الأعباء المالية ، وغير المالية التي كان يعاني منها الفلاح ، كما سجلت لنا بجانب ذلك صورة كاملة للعاقبة والجهالة وحالة الحرمان ، التي كان الفلاح يعيشها ، لم تترك شيئاً يتعلق بوضعية الفلاح إلا وسجلته ، حتى خشيت الإدارة خطر انتشار مثل هذه القصيدة ولذا كلفت الشيخ يوسف الشريفي بأن يضع لهذه القصيدة شرحاً يسهل فيه من شاعرها ويقلل من قيمة القصيدة ، وإن لم يستطع ذلك في كثير من جوانب شرحه كما اتضح لنا ، وقد سبقت الإشارة إلى هذه القصيدة والشرح مرات عديدة في ثنايا الفصول السابقة ، ولم يترك شاعر الرابطة جانباً من جوانب حياة الفلاح إلا وعبر له عنه ، فإذا الفلاح هجر قريته بسبب هم المعيشة ، وترك أهله وأصحابه ، عبر له شاعره الشعبي عن ذلك بقوله .

قالت تسافر يافوق وتفارق الوجه الحسن  
فأجبتها بتذلّل وأقلب يملوه الشجين  
هم المعيشة فرقت بين الأجنة والوطن

وحين يشكو الفلاح حاله ، وشجوه من مهنة الفلاحة ، وأنها لم تمد تكفي أعباء حياته ، لكثرة ، ما ألقي عليه من أعباء يجد الشاعر الشعبي يعبر له على لسانه .

هم الفلاحة حـيـرن وكل ساعة في نقصان  
ما اتفك من الوجبة لما يجي مال السلطان

وكذلك يقول على لسان الفلاح :

ويادوب عمري في الحراج وهم تقضى ولاي في الحصاد ضعيف  
ويوم تجي العونة على الناس في البلد تخيبي في القرن ، أم وظيف

وإذا اشتكى الفلاح ظلم ، بعض أهله له ، وكيدهم له عند أجهزة الإدارة ، وجد شاعره يعبر له عن ذلك قائلا :

أقاربك العقارب فاجتنبهم ولا تركزن إلى عم وخال  
فكم عم أذاك العم منه وكم خال من الخيرات خال  
ثم يزيد له :

عداوة الأهل ذوى القرابة كاللار يوم الريح وسط غابة (١)

وكان الفلاحون يحفظون هذه الأشعار ، ويرددونها ، في أثناء سيرهم ، وفي عملهم ،  
وفي المناسبات التي تتفق وإياها ، كما كانوا يجيدون حفظ المقاطع التي تتفق وحال كل  
منهم ، من القصص الشعبي السالف الذكر ، حتى أصبحت هذه الأنماط من الأدب الشعبي  
تعد جزءاً هاماً من ثقافة المجتمع الريفي ، في القرن الثامن عشر ، ولا شك أن شاعر  
الربابة ، لعب دوراً تعليمياً هاماً في مجتمع القرية ، حينذاك ، بل لا تعالى في شيء إذا  
عددنا دوره ، كان أكثر إيجابية من دور الفقهاء والمتصوفة ، حيث إنه عبر عن المظالم ،  
التي كان يعاني منها الفلاح ، وحاول أن يجعلها مسموعة ، وقد نجح في مقصده هذا إلى  
حد كبير فردد الفلاحون أقواله ، وذاع صيت بعضها حتى أقلق أجهزة الإدارة فعملت على  
مقاومته ، كما حدث عندما ذاعت قصيدة الشاعر الشعبي « ألي شادوف » ، وقد كانت  
هذه الأشعار أكثر إيجابية حين سجلت حال الفلاح الاقتصادية والاجتماعية ، بينما حاول  
الفقهاء استغلال الفلاح وتنقيفه بكثير من أمور الشعوذة « فلا شك أن دور الأدب الشعبي  
وشاعر الربابة كان كبير التأثير في الحياة الثقافية في الريف في القرن الثامن عشر .



---

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٧ ، ج ٢ ، ص ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٤٦ .  
كذلك يذكر أن شاعر الربابة في كثير من الأحيان كان يلعب دور التواضع ، ويحث الفلاحين على  
الصبر على ما هم فيه من أوضاع اقتصادية سيئة فيستخدم :  
استنح بقليلسك يأتيسك الله بكثيره  
ويقول :

إن رزقك مثل ظلك إن مشيت يمشى قبالك  
من له في الغيب شيء لا يموت حتى يناله

— هز القموف ، ج ٢ ، ص ٩٥ - ٩٦ .

### ثالثاً : العادات والتقاليد :

لاشك أن العادات والتقاليد ، لها دائماً تأثيرها الواضح على ثقافة المجتمع ، وهي في نظر أفراد المجتمع تمثل مصدراً أساسياً يستمد منها المجتمع مثله وآدابه وقيمه الفاضلة ، وتبعاً لانتقال هذه العادات والتقاليد ، من جيل إلى جيل ، فقد أصبح لها على أبناء الريف قوة الإلزام ، والفلاحون دائماً يرون في عاداتهم وتقاليدهم أساس كياناتهم ، ويشتدون في معاقبة من يخرج على قواعدها ، وطبعاً - ككل تراث متوارث - فقد كان لهذه العادات والتقاليد جوانبها الحميدة ، وجوانبها الضارة .

فالجوانب الحميدة في هذه العادات والتقاليد ، هي التي تدفع بالفلاح إلى نوثيق صلاته وروابطه مع أبناء قريته ، ومراعاة صلات ذوى القربى ، وتدعو إلى ارتباط العائلة بالعائلات الأخرى بروابط حميدة ، وعن طريق هذه الجوانب الحميدة في عادات الفلاحين وتقاليدهم تمكنوا في كثير من الأحيان من قضاء أمورهم في يسر وسهولة ، كما أضفت على تصرفاتهم لونا من التجانس ، والترابط ، كذلك شملت هذه الجوانب الحميدة عادات ، السكرم ، والتعاطف ومساعدة الغير ، وفعل الخير ، مما طبع المجتمع الريفي آنذاك ، بطابع شريف فيه كثير من المعاني الإيجابية (١) .

أما الجوانب الضارة . في عادات المجتمع الريفي ، فكانت تتمثل في العادات التي تولد للمشاكل الاجتماعية ، مثل عادة الأخذ بالثأر ، والتداوى بالسحر ، والأحجية والزار ، والغلاة في الاتفاق على الأفراح ، والمآتم ، وغير ذلك من العادات ، التي أضرت بمصالح الفلاح (٢) .

وإذا أضفنا إلى مجموع العادات والتقاليد ، التي كانت سائدة في ذلك الوقت ، في الريف المصري ، الخبرات العملية التي كان يكتسبها الأبناء عن الآباء جيلاً بعد جيل ، مثل الطرق والأساليب الزراعية الصحيحة ، وما يتعلق بها من عادات وتقاليد ، وخبرات عملية أصبحت تشكل عناصر هامة من مكونات ثقافة المجتمع الريفي (٣) .

---

(١) محمود أبو ربه ، المصدر السابق ، صص ١٢ - ١٥ .

(٢) دكتور محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

- محمود أبو ربه ، المصدر السابق ، ص ص ٩٥ - ١٠٢ .

(٣) نفسه ، ص ص ٢٧ - ١٢٤ .

وقد كان هذا الجانب من ثقافة المجتمع القروى قلما يصيبه التغير إلا ببطء شديد ، مما طبع مجتمع القرية في ذلك العصر بالصورة الثابتة غير المتطورة ، فأبناء القرية الذين يمتنون الزراعة ، ووجدوا آباءهم من قبلهم يمتنونها ، أصبحوا يتمسكون بشرف هذه المهنة ، ويأبون التعامل عنها ، وكانوا يمتنون ذلك من العار فالفلاح حتى في حالة هجره قريته — كما اتضح لنا — كان يبحث عن مكان آخر يمارس فيه مهنة الزراعة .

ولم يكن هناك اختلاف كبير في ممارسة هذه العادات والتقاليد ، والخبرات ، بين القرى المصرية حتى أصبحت القرى متشابهة في حياتها الثقافية والاجتماعية ، مما حدا إلى القول بأنه « لا شيء يشبه القرية المصرية ، أكثر من قرية مصرية » (١) .

ولذا فإننا سوف ندرس عادات الفلاحين المتعلقة بأفراحهم ، وأزواجهم ، وكيف كانوا يمارسونها في ذلك الوقت على اعتبار أنها جزء من مكونات ثقافتهم :



### الأفراح :

كانت حفلات أهل الريف في الأفراح تصحبها مظاهر وعادات ، تتسم بالبذخ ، الذي يتناسب وأصحاب هذا الفرع ، ومستواهم الاقتصادي ، ووضعهم الاجتماعي ، وكانت عملية الزواج في الريف في ذلك الوقت ، تمر بمراحل متعددة ، تتبع كل مرحلة مراسم معينة ، فالمرحلة الأولى هي عملية اختيار « العروس » ، حيث يشترك العريس وأهله في هذه العملية ، إن لم ينفرد أهل دون العريس بهذه العملية ، وكان الاختيار يتم عادة من بين المائلة أو من العائلات المتقاربة في العزوة على حد تعبيرهم ، وكانت هذه الظاهرة تمثل مظهراً من مظاهر الاكتفاء الذاتي حيث أصبح ، أبناء العائلة الواحدة ، أو البدنة الواحدة ، يزوجون من بناتها ، ولذا فإن العلاقات الاجتماعية التي كانت تدور حول رابطة الزواج ، كانت نتائجها دائماً محددة ، بصلة القرابة ، لأن التقاليد العائلية ، كانت تقاليد جماعية ، وتقوم على قيم اجتماعية (٢) ، وكان الفرد ينشأ في هذا الإطار ، وهو

(١) هنرى عيروط ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٢) دكتور محمد عاطف غيث ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

— دكتور على فؤاد ، المجتمع الريفي ، ص ٥٤ .

— Hamed, Ammar, Op. Cit., p. 38.

— Edward, W. Lane, Op. Cit., p. 156.

لا يعرف أن هناك تقاليداً ، أو قياً أفضل من تقاليد ، وقيم عائلته التي نشأ فيها ، ولذا فإنه كان يفضل الزواج من بنت عائلته ، لأنه يعتقد فيها التعادل معه في الأصل ، مهما كانت فقيرة ، فالتراث المتوارث لديه يحته دائماً على الزواج من أصيلة « خذ الأصيلة ولو كانت على حصيرة » « بنت الأصول مع الزمان تدور » « اتبع الطريق ولو دارت وخذ بنت الأصول ولو يارت » « خذندك على قدك » (١) . وهو يرى أن هذه الصفات لا تتوفر إلا في بنت عائلته التي يضمن نسبها وأصالتها فيها من نبع واحد ، لذا فإن الزواج أصبح أمراً ، لا يخص الفرد الراغب فيه بمفرده وإنما هو أمر يخص العائلة جميعها ، ومن هنا أعطت العائلة لنفسها حق إبداء الرأى — إن لم يكن كل الرأى — في عملية اختيار العروس .

وكانت العائلة تقف في وجه ابن العائلة الذي يريد الخروج في اختياره عن دائرة بنات العائلة وبخاصة إذا كانت العائلة ، التي يريد أن يصاهرها ، أقل عزوة من عائلته ، فهم يمتدنون أن « النسب أهلية » و « النسب إما حمى . وإما درا » ، وهم دائماً ينظرون إلى الشخص الذي ليس لأسرته عزوة ، نظرة أقل من غيره ، ولذا فإنهم كانوا يحثونه دائماً على أن يتزوج من أسرة لها عزوة ، حتى يبنى له عزوة « إن ما كانش لك أهل ناسب » (٢) .

وبعد أن تتم عملية الاختيار ، وتتفق عائلتا العريس والعروس ، كانت تتخذ الخطوات الفعلية لإتمام عملية الزواج ، وحين يحل موعد الزفاف ، كانت تقام الحفلات ، التي تتفاوت في مظاهرها حسب طاقة كل أسرة ، وكانت هذه الحفلات في القرن الثامن عشر ، تتخذ مظهراً يدل على مدى اهتمام العائلة كلها بهذه الحفلات ، وكثيراً ما كانت المائلات الأخرى كنوع من المجاملة (٣) ، تشارك عائلة العريس فرحتها ، نظراً لأن العائلة كانت تنظر إلى زواج أحد أبنائها أنه سوف يمثل إضافة جديدة . لأفراد العائلة في المستقبل ، مما يزيد من عزوتها ، وقد وصف صاحب هن القعوف ، هذه الأفراح بقوله « يدوروا بالعريس ، دورة والشعرا تمدح ، والطبل يضرب ، والمشاة حوله تلعب ، والجدعان تغيط بالنبايت ، والأولاد تنط بالشلايت . ثم بعد هذه الدورة ،

(١) إبراهيم أحمد شعلان ، المصدر السابق ، ص ٩٦ - ٩٩ .

(٢) نفسة ص ١٠٠ .

— Edward, W., Lane, Op. Cit., p. 156.

(٣)

يفرشوا للعريس ، جنب الجورة ، ويجلسوا على منجع أو حصير ، أو برش من أبراش  
البر ، ويأتوا له بالعروس ، ومن قدامها الشاعر بالرباب ، وخلفها الصبايا بالزغاريط  
تصيح ، والجدة تمشي بالمصاييح ، ويرشوا عليها الملح خوف النظرة ( الحسد ) ،  
ويجلسونها على شيء عالي ، ويأتي إليها الطبال ، وينشد لها الأشعار ، مما هو مناسب  
بالاعتبار :

يا عروسة يا أم الفـالى      إنجـلى ولا تبـالى  
يا عريس ، قم خذ عروستك      وأطلع بها فوق المسالى  
وافرشوا القبة وناموا      فوقها جنج الـالى  
تصلحى له يا عروسة      تم أمرك بالكمال

ثم إنهم يجتمعوا حول العروس ، وينادى بينهم رجل فلفوس . بيده شعلة من  
شموط ، هاتوا النقوط : صاحب العروس بقى في أمان ، هاتوا يا نساء هاتوا يا جدة ،  
فيدفع الشخص منهم الدرهم والدرهمين ، ومنهم من يرى نصف أو نصفين (١) .  
وكان أهل العريس وأصدقاؤه يأتون إليه في السبحة . يجتمعون عنده ويحكمون عليه  
بالوجبة الغذائية التي يقدمها لهم .

وإذا كانت هذه الصورة لحفلات الزواج . كما رسمها الشيخ الشربيني هي الشائعة ،  
في قرى الريف ، وبخاصة في الوجه البحري : مع وجود اختلافات بسيطة من قرية  
لأخرى . فإن الحالة في قرى الصعيد كانت تختلف في بعض التفاصيل التي كانت تتلائم  
وعادات أهل الصعيد . نظراً لانتشار كثير من القبائل العربية ، في كثير من مناطق  
الصعيد ، فقد كان من الشائع في بعض قرى الصعيد أن العريس : بعد عقد القران يذهب  
بمصاحبة بعض من أهله وأخصائه إلى بيت والد العروس ، وبعد أن يستقر بهم المقام ؛  
يؤتى لهم بأوعية مملوءة بالخص الملقى والنمر وخلافه ويوزع على الحاضرين ، فيأكلون  
وينصرفون ، ويكون هذا اللقاء بمثابة التمهيد للعريس على السماح له بأن يؤم منزل الأسرة  
التي سيصاهاها في المستقبل .

وحين يحل موعد الدخلة ، تمعد حفلات الفرح ، وفي عصر يوم الدخلة ، يحضر  
الحلاق فيحلق للعريس ، بعض رأسه ، ويترك قطعاً متفرقة يسمونها الجزائر ، يرفض

(١) يوسف الشربيني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٨٢ .

أن يحلقها، إلا إذا أخذ من الحاضرين شيئاً من النقود يسمى « النقطة »، ثم بعد صلاة العشاء في المسجد يزف العريس بالدف والكؤوس، وأمامه الموالدية، يقولوا، الموشحات والأوراد، إلى أن يدخل بيت الزوجية فإذا وصلت الزوجة إلى بيت الزوجية، يغمسون قدميها اليمنى، وبدا اليمنى في اللبن، تفاؤلاً باليمن والبركة، وأن يكون مقدمها منزل الزوجية مقروناً بالخير، وفي الصباح يذهب أصدقاء العريس إليه، ويلزمونه بما يريدون من مأكل ومشرب، ويقدمون له النقود.

وكان الزوج في المادة لا يخرج من منزل الزوجية، إلا بعد إنقضاء ثلاثة أيام، وكان عليه بعد هذه المدة، أن يذهب إلى سوق القرية ليأتي لعروسته بشيء من كل ما وجد فيه، أو ما تتمناه عليه (١).

وهنا لابد من الإشارة إلى بعض المظاهر، التي كانت تصاحب الزواج، في بعض مناطق الصعيد، نتيجة لانتشار القبائل المرية، وفرض حماها، على بعض المناطق، فقد أوجد ذلك، بعض العادات، التي لم يكن لها وجود في كثير من المناطق الأخرى في القرى التي قطنتها قبائل عربية، وكان يقطنها كذلك أقباط، أصبح من العادة عند الزواج، أنه إذا تزوجت بنت القبطي، لابد أن يأخذ العريان الذين يتمتع هؤلاء الأقباط بحمام شيئاً معلوماً من المال، كما يأخذ الأقباط، عند زواج بنات عربهم، أو بدوهم، كما يطلقون عليهم في هذه القرى شيئاً من المال كذلك، وأصبح هذا التقليد جزءاً أساسياً من إتمام مراسم الزواج فارضاء البدوي والقبطي في كل حالة، أمر ضروري لابد منه قبل إتمام الزواج.

وكان هذا التقليد منتسراً — ولا يزال — في نواحي الهلة، والحديقة، وطما، ودوير عائد إلى ما فوق جرجا « فيتمرض النصراني لبنت بدويه ليلة البناء، فقبل خروجها من بيت أبيها يقيد بها بقيد من الحديد، أو نحوه، أو يعلق عليها باباً، حتى يأخذ من أهل الزوج مبلغاً من المال من النقود من ريال إلى عشرين، أو أكثر، على حسب حال الزوج والزوج، وكذلك البدوي يفعل مع بنت نصرانيه، لسكنه يأخذ أكثر مما يأخذ النصراني وكذلك يفعل عبيد أبيها، بل يأخذون أكثر مما يأخذ النصراني، وفي بعض البلاد كدوير عائد لا يتبع العروسة، أحد من أقاربها، في خروجها إلى بيت زوجها، ويعدون ذلك عيلاً. انحدت البلدة، أو اختلفت، فإذا اتبعها أحد منهم طرده أهل الزوج (٢).

(١) على مبارك، المصدر السابق، ج ٨، ص ٩.

(٢) على مبارك، المصدر السابق، ج ٨، ص ٨٢.

هكذا كان للزواج حفلاته وعاداته ، وتقاليده الخاصة التي تفاوتت في بعض تفصيلاتها من منطقة لأخرى ، ورغم تفاوتها فإنها ظلت تمثل جزءاً هاماً ، من ثقافة المجتمع القروي في ذلك الوقت متلائمة مع ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية التي سبقت دراستها .



### المآتم :

كما كان لأهل الريف ، عاداتهم ، وتقاليدهم ، في حفلات أفراحهم ، فقد كان لهم عاداتهم ، التي يحافظون عليها في مآتمهم ، وقد جلبت لهم هذه العادات ، في كثير من الأحيان البلاء ، وضيق أموالهم ، وأوقعتهم تحت طائلة اللرايين ، وترتب عليها في كثير من الأحيان خراب بيوت كثير منهم ، نتيجة لما يصعب هذه المآتم من مظاهر الإسراف ، والتباهي ، أمام الآخرين ، بأنهم أنوا لبيتهم ، بما لم يأت به غيرهم ، فهم يبائعون ، في شراء كفن الميت ، وإقامة مظاهر البسوخ ، لا يقصدون من وراء ذلك سوى تمايز بعضهم عن بعض<sup>(١)</sup> ، ثم يتباهون بدعوة أكبر عدد من الفقهاء ، كي يرتلوا القرآن واحداً بعد الآخر ، وكان المآتم يظل منعقداً مدداً تتراوح ما بين ثلاثة أيام ، أو سبعة ، حسب منزلة الميت وسنه ، ومكانته بين أهل القرية والقرى المجاورة ، وطوال هذه المدة يبالغ أهل البيت في إسرافهم مما يؤدي بهم في كثير من الأحيان إلى الاستدانة ، ناهيك عما يفعلونه من قراءة « الحتمات » و « العتاقات » وغير ذلك من الأمور التي كانت تمثل جزءاً هاماً من عاداتهم وتقاليدهم التي لم يسكن من السهل الإقلاع عنها<sup>(٢)</sup> ، وكانت الحافلة تلعب دورها ، في هذه الظروف ، فقد كان أهل القرية وبخاصة عائلة الميت ، يقدمون لأسرته ، في أيام المآتم ، المأكول والمشرب مواساة منهم لأفراد أسرته ، بل إنهم في بعض الأحيان كانوا يوزعون تقديم الوجبات الغذائية التي يجب أن تقدم للفقهاء ، وأهل البيت الأقربين بين أسر العائلة الأخرى<sup>(٣)</sup> .

وهكذا كانت مظاهر البذخ والإسراف تصاحب كل خطوة من خطوات المآتم ، هذا بخلاف ما كان أهل البيت يتكفون عند كل ذهاب إلى القبر من صنع السكك وشراء

(١) محمود أبو رية ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .  
Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 521-523.

(٢) محمود أبو رية ، المصدر السابق ، ص ١٠٢-١٠٩ .  
Edward, W. Lane, Op. Cit., pp. 521-523.



الفاكهة كي يوزعونها على قبره رحمة عليه ، وهذه أمور جد بعيدة عن تعاليم الدين الصعيحة .

وحقيقة الأمر فإن الباحث لا يستطيع أن يعنى أهل الريف ، من أنه كان من بين أسباب سوء وضعهم الاقتصادى ، المظاهر السرفة التى كانوا يسرون عليها فى أفراحهم وأتراحهم التى كانت تفوق طاقتهم ، حتى أصبحت هذه المظاهر جزءا من تراثهم . وليس من المبالغة أن نذكر أن كثيراً من العادات بمظاهرها التى كانت سائدة عليها فى القرن الثامن عشر لا زالت تعيش فى ريفنا المصرى حتى وقتنا هذا رغم مرور هذه الفترة الطويلة من الزمن ، ورغم التطور الكبير الذى مرت به القرية المصرية منذ ذلك الحين .

\*\*\*

وقد رسبت هذه العادات فى نفسية الفلاح كثيراً من أنواع السلوك المختلفة وأصبحت جزءاً من ثقافته ، حتى أصبح مرتبطاً بها ارتباطاً شديداً ، ولا يفكر فيما وراءها ، ولم يعد يبحث عن الملل والأثار التى تترتب عليها ، ولكن كل تصوره فيما رسمه له هذه العادات والتقاليد التى نشأ بين أحضانها ، وأنها أصبحت ترسم له صورة حياته فى يومه وغده ومن هنا أصبحت عادات الفلاح وتقاليد جزءاً هاماً من ثقافته ، لا يحيد له عنها ، إلا بدخول عوامل حضرية كان يجب أن تتسرب إلى واقع حياته .

هكذا كانت ثقافة أبناء الريف فى القرن الثامن عشر بسيطة ، شكاتها عوامل جد مختلفة ومتناقضة ، وشارك فيها كل من فقيه الريف ، وشاعر الربابة ، والعادات والتقاليد المتوارثة كل بقدر ملحوظ ، ولكنها كانت فى كل نواحيها مرتبطة بواقع الفلاح الاقتصادى والاجتماعى والظروف التى كان يعيشها .



خاتمة

صورة مجتمع الريف المصرى  
فى القرن الثامن عشر

## صورة مجتمع الريف المصرى فى القرن الثامن عشر

من العرض السابق لفصول البحث ، وتسجيل الأوضاع التى كانت سائدة ، فى الريف حينذاك ، يمكن رسم ، صورة المجتمع الريفى ، فى إطار أبعاد ثلاثة ، كانت جميعها متداخلة ومتفاعلة ، يؤثر كل منها فى الآخر ، ويتأثر به ، ونعنى بهذه الأبعاد ، البعد السياسى الإدارى ، والبعد الاقتصادى ، والبعد الاجتماعى :

فالبعد السياسى الذى كان يشكل جانباً ، من جوانب ، صورة مجتمع الريف فى ذلك الوقت ، نعنى به أسلوب إدارة القرية وسياسة تنظيم هذه الإدارة ، حيث إن هذه السياسة هى التى كانت تدبر هذا المجتمع ، وترسم له طريق حياته ، وتجعل من القرية المصرية فى ذلك الوقت ، وحدة متضامنة ومسئولة « بمجموعها عن تأدية ما عليها من ضرائب ، كما تجعلها مسئولة عن جرائم أعضائها ، وتخضع مجتمع القرية لجهاز إدارى معقد ، متعدد الفروع متداخل الاختصاصات ، ومن هنا كان إستغلال هذا الجهاز للفلاحين ، حيث إن الجهاز الإدارى المحلى كما اتضح ، كان سيئاً للغاية ، همه الأول ، الحرص على مصالحه الشخصية دون سواها ، فسياسة إدارة القرية المصرية فى القرن الثامن عشر ، إذا قيل عنها شئ ، فيجب أن يقال إنها كانت صورة سيئة للاستغلال والتعسف ، واستغلال النفوذ ، وأنها لم تنجح إلا فى تثبيت رهبة سلطة الإدارة فى نفوس الفلاحين ورسبت فى نفوسهم سمة الإذعان والخضوع ، ومكنتها منهم ، أى تمسكين ، وأصبح الفلاح ، لا يجد فى أجهزة الإدارة ، سوى القوة العاثمة ، التى سلبته حقه ، فى الحياة الحرة ، والمعيشة الكريمة ، ولم يكن لديه القوة على مواجهة هذه الأجهزة التى أجادت فى إرهابه ، ومن هنا وطد نفسه على الصبر ، والجلد ، واحتمل الظلم الذى يحيق به من هذه الأجهزة ، وفى غيبة الإدارة المركزية القوية ، ازدادت عبث أجهزة الإدارة المحلية بالفلاحين ، وسلبت ما لدى الفلاحين من متاع ، وأرهقت كاهله بكثير من الأعباء المالية وغير المالية ، وفرضت هذه الأجهزة لنفسها كثيراً من الحقوق على الفلاحين ، وأصبحت إدارة القرية ، قائمة على الاستغلال ،

وارهاب السكان ، وعدم شعورهم بالأمن ، على حياتهم ، أو أموالهم ، وترتب على ضعف هذه الأجهزة ازدياد تسلط العربان على القرى ونهبها وسلب زروع وماشية الفلاحين ، دون أن يتمكن هؤلاء من الدفاع عن أنفسهم ، وعجز الأجهزة الإدارية عن حمايتهم ، ذلك موجز للبعد السياسى فى إطار صورة المجتمع الريفى ، فى القرن الثامن عشر ، لا نجد قولاً ينطبق على هذا البعد أبلغ من قول الشاعر :

رعاة الشاة تحمى الدب عنها فكيف إذا الرعاة هى الدب



أما بعد هذه الصورة الاقتصادية ، فقد كان أعمق بكثير ، من سابقه ، فالفلاح يعمل طول يومه ، وينتج محصولاته ، ولا شيء منها يعود عليه ، بل عاش حياة اقتصادية سيئة ، فالأعباء المالية الرسمية وغير الرسمية تكبله ، وترهقه ، وتلاحقه ، فهو ما يكاد يخلص من تسديد ، أحد هذه الأعباء حتى يجد من يطالبه بسداد عبء آخر حتى اضطر كثير من الفلاحين ، فى بعض الأحيان إلى هجر قراهم ، وترك زروعهم ، وبيع مواشيهم ، ودفع أثمانها ، فيما زاد عليهم من الضرائب ، فقد وقع الفلاحون تحت نظام ضرائبى غير محدود ، فالفلاح عليه أن يدفع ، مال مبرى ، برائى ، فائض ، كشوفية بالإضافة إلى الفرد ، والكلف ، والمغارم ، ورفع المظالم ، والتحرير ، ومال الجهات ، وحق الطريق ، أضف إلى ذلك ، ما كان يدفعه من رشاوى لأجهزة الإدارة ، تقاديا للمقايب الذى يخشى ، أن يوقع عليه فى حالة تأخره فى دفع الضرائب ، وكثيراً ما دفع الفلاح لهذه الأجهزة أكثر مما عليه من ضرائب . فإذا أضفنا إلى كل ذلك أنه نتيجة لإهمال الحكومة لواجباتها ، تعرض الفلاحون ، فى مزارعهم لأخطار الفيضانات العالية والتخفيض على السواء ، فأدى ذلك إلى بوار الأراضى أو تلف المحصولات ، وموت البهائم ، وانتشار المجاعات وخراب القرى ، زد على ذلك الكوارث الطبيعية التى كانت تحمل بالفلاحين من حين لآخر ، فتزل باقتصاديات الريف الدمار والهلاك . وبما كان يضاعف من وقع كل هذه الأمور ، تواتر المصادرات ، والمظالم ، والمغارم من جانب الأمراء المماليك ، وبخاصة فى أوقات الصراعات العسكرية فيما بينهم ، كل هذه الأمور أوقعت الفلاح تحت طائلة الرايين ، وغيرهم من المستغلين ، حتى اضطر الفلاح فى كثير من الأحيان إلى بيع محصوله قبل أوان نضجه ، ليدفع ما عليه من أعباء مالية ، فساء وضعه الاقتصادى ، وكسد حاله ، وحيره هم الفلاحة ، التى لم يجد منها مخرجاً ، ويعبر الجبرى

عن ذلك قائلا « ضاق ذرع الأهالي ، وخرب الأقليم من الشراقي ، والظلم ، والتجأت الناس ، وخصوصاً الفلاحين الذين حضروا إلى المدينة بنسائهم وأولادهم » وهذا يقودنا إلى تقرير حقيقة ذات مغذى عميق وهى : أن المدينة تأثرت كثيراً فى القرن الثامن عشر ، بالوضع الاقتصادى السيئ الذى ساد الريف ، لأن الريف ، كان هو المصدر الوحيد الذى يغذى المدينة ويمدها بمحاجتها من المواد ، والدور الذى كان يلعبه الريف فى ذلك الوقت ، فى حياة المدينة ، كان ضخماً ، وقد أوضحت ذلك فى مواضع كثيرة من فصول البحث .

وبخلاصة القول فى البعد الاقتصادى لصورة المجتمع الريفى فى القرن الثامن عشر ، أن الحياة الاقتصادية فى الريف ، حلت بها علل كثيرة ، لعبت دورها ، فى تدهور الوضعية الاقتصادية لأهل الريف حتى فى سنوات الرخاء ، ربما كان الفلاح يعجز عن تسويق منتجاته لانعدام الأمن فتكسد حاله ، ويكفى تصوراً لسوء حال الفلاح الاقتصادية من أنه اضطر فى بعض السنوات أن يأكل الميتة ، وقشر البطيخ ، فهل يوجد حال أسوأ من ذلك !



أما عن البعد الاجتماعى لهذه الصورة ، فقد كان نتاجاً للبعدين السابقين السياسى والاقتصادى فقد طبعت هذه الأوضاع السيئة الفلاح بكثير من السمات الضارة ، واضطرتة فى كثير من الأحيان إلى اللجوء فى تفسير أحواله السيئة بالغييات ، ومظاهر الشعوذة ، ولذا فإنه وقع فريسة سهلة للمشعوذين والدجالين ، ومدعى التصوف ، لعله يجد عند هؤلاء ، ما يعينه على تحسين حاله .

وإن ثبت أن هذه الفئات كانت من بين أسباب تدهور وضع الفلاح ، ولذا فإن تأثير الأوضاع الاقتصادية السيئة على الحياة الاجتماعية فى الريف ، والعلاقات الاجتماعية كان سيئاً للغاية ، كذلك انقسم سكان القرى فى كثير من الأحوال إلى عصابات متعادية ، تبعاً لانقسام العربان إلى عصابات أو تبعاً لانقسام البيوت المملوكية ، وعانى الريف كثيراً من هذه الانقسامات ، التى تركت بصماتها واضحة على صورة هذا المجتمع وتركيبه .

هذا بالإضافة إلى تفاعل هذه الصورة بمجموعة من العادات والتقاليد والأعراف ، التى كان لها صفة الثبات ، والاستمرار وعدم التغير ، وكان لها تأثيرها الواضح فى هذا البعد ، وإن بدا عليها بعض الاختلاف ، ولكن رغم ذلك فإنها كانت متحدة فى تأثيرها فى صورة هذا المجتمع .

لا شك أن سوء الأوضاع الاقتصادية ، وفساد الأساليب التي كانت تدار بها القرية ، أدت إلى تعمق الحياة الاجتماعية في الريف ، حتى بدت هذه الحياة ، مزيج متناقض معقد ، يصعب تصويره من جانب واحد ، فهي مزيج من التنافر والتضامن ، والاتحاد والاختلاف في نفس الوقت ، تتحكم فيها مجموعة عوامل مختلفة تجعلها صعبة الوضوح .

\*\*\*

هكذا نخلص في النهاية إلى أن صورة مجتمع الريف المصري في القرن الثامن عشر ، كانت نتاجاً للأوضاع السابقة الإشارة إليها ، فالأوضاع السياسية ، كان لها تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية ، وكلاهما لعب دوره ، في تشكيل الحياة الاجتماعية في الريف ، بالصورة التي سبق إيضاحها ، في فصول البحث ، صورة كانت تحتاج إلى تغيير شامل وهزة قوية ، تزيل عنها الظلال الصعبة الكثيفة التي كانت تحجب درجة وضوحها ، ولكن القرن الثامن عشر مضى ، دون أن تحدث هذه الهزة ، أو ذلك التغيير .





الملاحق

### ملحق رقم ( ١ )

#### كشاف

شرح أهم المصطلحات التي كانت سائدة في الريف في فترة البحث

- ١ — ارتفاع : مقدار الأموال الأميرية التي تحصل للوزنامة .
- ٢ — أستاذ القرية : لقب كان يطلق في القرن الثامن عشر ، على الملتزم ، وقد ورد في الجبرتي والصادر الأخرى المعاصرة بهذا المعنى ، وكان يطلق كذلك على السيد أو الأمير الذي يشتري المالك بالمال ولكن في القرية كان يعنى الملتزم ، فيلقب بأستاذ القرية .
- ٣ — إسقاط : التنازل عن حصة الالتزام أو جزء منها لشخص آخر ، بالبيع أو الرهن ، لمدة معينة أو إلى الأبد ، كانت هذه العملية تسمى « إسقاطا » وكانت تتم على يد قاضى الشرع .
- ٤ — إفراج : حجة أو سند ، يعطى لأصحاب حق الانتفاع بأراضى الرزق . كما حدث تغيير في هذه الرزق بالوراثة أو غيرها ليثبت حقهم في استمرار الانتفاع بها .
- ٥ — تفسيط : سند يعطيه ديوان الـ وزنامة للملتزم ، بعد أن يرسو عليه التزام الحصة التي يتعهد بجمع الأموال المقررة عليها ، وكان ينص في هذا السند على مقدار الأموال المقررة على الحصة .
- ٦ — التمسك : وثيقة تبين حق حاملها في شراء حق الانتفاع بمكان ، أو الحصول على وظيفة أو غير ذلك يبرزها عند الحاجة ، وهى عبارة عن صورة لما هو مسجل بسجل القاضى بخصوص الموضوع الذى يخص حاملها .
- ٧ — حق الطريق : أجر كان يفرضه رجال الإدارة على الفلاحين نظير إبلاغهم أوامر الحكومة أو طلبهم إلى ديوان الولاية أو أى جهة إدارية . وإن كان ذلك إدعاء كما كان يحدث في بعض الأحيان .
- ٨ — حلوان : ضريبة كان يدفعها الملتزم الجديد للبasha ، وديوان الـ وزنامة نظير التصديق على نقل الالتزام اليه ، وكانت في بدء الأمر تقدر بمقدار ضريبة سنة من الأموال

الأميرية المقررة على الحصة ، ثم أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذى أصبح يفوق ، مقدار المال الميرى .

٩ — مال حماية : ضريبة كانت الإدارة تفرضها على أراضى الوقف نظير حمايتها من السلب والنهب .

١٠ — خواجه : لقب كان يطلق على التاجر فى القرن الثامن عشر .

١١ — الروك : عملية فك زمام الأرض بقصد إعادة توزيعها ، وتعديل الخراج ، وقد تمت فى العصر العثمانى ٩٣٣ هـ — ١٥٢٦ م ، وفى عهد الحملة الفرنسية ١٢١٥ هـ — ١٨٠٠ م ، وعرفت دفاتر هذه العملية بـ دفاتر الترابيع .

١٢ — الطلبة : مظلة فرضها رجال الأسبانية المقيمين فى الريف على سكان القرى وبالغوا فى تقديرها كثيراً .

١٣ — العونة : هى العمل سخرة بدون أجر فى أرض الأوسية الخاصة بالمتنزم ، وكذلك العمل فى حفر الآبار وتطهير الترعى تبعاً لأوامر الإدارة .

١٤ — مال السلطان : هذا المصطلح كان يعنى عند أهل الريف المال الميرى المقرر على أرض الفلاحة ، وكان يعرف عندهم كذلك « بالديوان » .

١٥ — مسموح المشايخ : الأرض التى تمنح لمشايخ القرى . مع إعفائها من الضرائب ، نظير ما يقومون به من خدمات للحكومة ، وما يقدمونه من ضيافة لموظفى الإدارة الذين يتوقفون أو يمرون بالقرى .

١٦ — نميقة : أمر إلى الفلاحين ومشايخ القرية كانت الروزنامة تسلمه لمتنزم الجديد الذى يرسو عليه الالتزام بأمر فيه هؤلاء المشايخ والفلاحين بطاعة المتنزم وتنفيذ أوامره .

١٧ — الوجبة : غذاء رجال الإدارة الذين يؤمون القرية لتنفيذ الأوامر أو جمع الأموال ، وكانت الوجبة توزع على سكان القرية حسب أحوالهم الاقتصادية . ومساحة الأرض التى يحوزنها .

اعتمدت فى إنشاء هذا الكشف على :

١ — عبد الرحمن الجبرى ، عجائب الآثار ، ج ١ — ٤ .

٢ — أحمد شافى بن عبد الفتى ، أوضح الأشارات .

٣ — عبد السميع سالم أهوارى ، لغة الإدارة .

٤ — محمد بن أبى السرور ، المصادر السابقة .

ملحق رقم (٢)

— وثيقة تبين أن مداد المال الميرى كان يتم عن طريق شيخ الحصة .  
مصدر الوثيقة : أرشف المحكمة الشرعية، محفظة دشت رقم ٢٩٢، ص ص ٤٤٥-٤٤٦.

ادعى كل من المحترم محمد الطور وأخته الحرمة سليمة المرأة ، ولدا المرحوم موسى من أهالى ناحية عرب الديل بولاية الغربية ، الثابت معرفة الحرمة سليمة المذكورة بشهادة كل من المحترم أحمد أبو سلامة والمحترم عبده بن نايل كلاهما من أهالى الناحية المذكورة ، والحاج اسماعيل الملقب بن المرحوم عبده الطحاوى ، ثبوتاً شرعياً على المحترم مصطفى بن المرحوم محمد أبو أعلى من أهالى الناحية المذكورة بأنه فيما قبل تاريخه توفى المرحوم محمد أبو أعلى المذكور عن زوجاته الثلاث هن الحرمة شباية بنت سيد أحمد والحرمة كليله بنت هيكل والحرمة زين بنت عطا الله وأولاده الثمانية هم المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور وموسى ومحمد وحسنة وناصر بن وستيته وفاطمة وعز ، من شريك وأن المتوفى المذكور فى حياته استلم من المدعين المذكورين فى سنة واحد وثمانين ومائة ألف (١١٨١هـ / ١٧٦٧م) مبلغاً قدره أحد وخمسون ريالاً ببطاقة ، حين كان شيخاً بالناحية المذكورة ليدفع ذلك من المال المطلوب من المدعين للزعم الناحية المذكورة وكتب لها وثيقه بذلك بخطه مزقت منها قبل تاريخه وأنه بعد أن تسلم ذلك منها ، لم يدفعه للزعم الناحية المذكورة وأن الملتزم المذكور أخذ منهما المال الذى كان مطلوباً منهما بعد ذلك ، وأن مبالغتهما المذكور باقى بذمة المتوفى المذكور إلى تاريخه وأن المدعى عليه المذكور واضع يده على مخلفات والده المذكور هو وباقى الورثة المذكورين ويطالبهم بذلك من المخلفات المذكورة ليعوزاه لأنفسهما بالوجه الشرعى وسئل المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالانكار فى المبلغ المدعى به المذكور وأنه لم يعلم ذلك وجحد ذلك جحداً كلياً وكلف المدعيان المذكوران ثبوت دعواهما المذكورة بالوجه الشرعى وطلب منهما البيان على ذلك فذكر أن لا بينة لهما تشهد بذلك سوى الوثيقة المزقة المذكورة عن بينة تشهد لهما وعجزا عن ثبوت دعواهما المذكورة بحجراً كلياً والتمسعين المدعى عليه المذكور على عدم علمه بذلك خلف بالله العظيم الذى لا إله

إلا هو الرحمن الرحيم منزل القرآن على قلب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يعلم أن بذمة والده المذكور للمدعين المذكورين المبلغ المدعى به المذكور ولا بعضه ولا شيئاً منه . الحلف الشرعى الملتزم الموجبه القبول بالطريق الشرعى فعند ذلك طلب المحترم مصطفى المدعى عليه المذكور من حضرة مولانا أفندى المولى إليه إجراء ما يقتضيه الشرع الشريف له فى شأن ذلك أجابه لذلك وعرف المدعين المذكورين أنه حيث كان الأمر كما ذكر وعجزا عن ثبوت دعواهما المذكورة عجزاً كلياً التمسائمين المدعى عليه المذكور وحلف اليمين الشرعى على عدم علمه بذلك فهما ممنوعان من دعواهما المذكورة واللازم عليهما عدم معارضتهما للمدعى عليه المذكور وباقي ورثة والده المذكورين بسبب ذلك حكم عليهما بذلك وبأن لا تسمع لهما دعوى بعد ذلك بسبب ذلك وأمر باتباع ذلك وعدم العدول عنه تعريفاً ومنعاً والزاماً وحكماً وأمرنا شرعيات وأشهد على نفسه السكينة بذلك وبه شهد .

حرر فى خامس عشر رجب سنة تسعين ومائة وألف . ( ١١٩٠ هـ — ١٧٧٦ م ) .

---

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) سداد المال الميرى كان يتم عن طريق شيخ الناحية ، مع تسليمه إيصالاً للفلاحين .
- ( ٢ ) شيخ الناحية كان يأخذ المال من الفلاحين فى بعض الأحيان ولم يسدده للملتزم ، فكان الملتزم يجبر الفلاحين على سداد المال له مرة ثانية .

ملحق رقم (٢)

فرمان من الديوان العالي بتعيين حدود لارض بناحية تويج بناء على قلم الشرع الشريف  
المصدر : دار المحفوظات العمومية \* مخزن (١٨) عين (١٩) دفتر الجور رقم (١٣٥٦)

مذكرة فرمان الشريف في ناحية تويج  
مصدر هذا فرمان الشريف الواجب القبول والتشريف  
من ديوان مصر المحرر سنة جعلها الله تعالى مؤنس  
وحفوظا الي يوم الدين ان ورد المينا بالديوان العالي  
كسيف واهلام من الشيوخ الشريفين بمحكمة المحلة الكبرا  
بولاية الغربية يحرب مضمونها ويوضع مكنونها  
بحدود الاربع بناحية تويج بالولاية المذكورة  
الحدا القبلي ينتمي الي جسر بناحية صندله بالولاية  
والحد البكري الي بحري هرا بجوار كوم الجير وفيه  
جسر البيدراني المرفوع والمشرق في ناحية جسر  
ناحية هرا المعوية بالولاية وبعضه ياتي الي اطياف  
الورق وفي هذا الحد جسر يلدي فاصل بين اطياف تويج  
المذكورة وبين اطياف الورق والحد الغربي الي البحر الشرقي  
الفاصل بين تويج المذكورة وبين نسابه والقلعة  
وحصنة الغنيمي وعلى موجب ذلك التمس منا فرمانا  
بان الحدود المذكورة تنقيد في مقاطعة الغربية ومجل  
الواقعة بالسجل بالولاية المذكورة حكم ما هو مشروح  
اعلاه فاجبناه واصدرنا هذا فرمان الشريف من الديوان  
العالي بموجب الكسيف والاهلام فتعنه وروده اليكم  
يكون العمل بالحدود المذكورة ولم احدا يتعدى في الحدود  
ويتعدي في محلاته حكم ما امركم ولا تخالفوه والحذر  
ثم الحذر من المخالفة والكسيف الكرم والحقم النخيم عليهما  
الاعتماد ديوان الواقع بمم ذي الحجة ١١٨١ سنة

### ملحق رقم (٤)

— وثيقة تبين أن نفقات جرف الجسور البلدية كانت على الملتزمين وأهل الناحية أما نفقات جرف الجسور السلطانية فكانت على جهة السلطنة الشريفة .

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفتر الجسور ، رقم ( ١٣٥٦ ) .

لما ورد اليور لدى الشريف على يياض ، من حضرة الوزير المعظم ، المشير المفخم ، مولانا عبد الرحمن باشا ، حافظ مملكة مصر المحروسة ، يسّر الله له من الخيرات ما يشاء ، المؤرخ في ثاني عشر شهر ربيع الآخر سنة ١٠٩٠ هـ — ١٦٧٩ م ، خطابا لمولانا حسين أفندي ، مقاطعني الغريبة حالا ، بالديوان العالي ، يفيد ما سيذكر فيه ، بدفتر الجسور المخلد بالمقاطعة المذكورة ، بموجب الحجة الشرعية المسطرة من الباب العالي ، المتوجة بأهضا وختم مولانا شيخ مشايخ الإسلام ، حسن بن حسين أفندي ، المولى « بمصر المحمية متع الله تعالى بوجوده البرية ، فامثل ما أمر به مولانا الوزير المشار إليه ، وقيدت الحجة الشرعية المذكورة ، بالدفتر المذكور ، على صورتها المشروحة أدناه ، وهي سبب تحريره ، وباعت تسطيره ، هو أنه بالديوان العالي بحضرة مولانا الوزير المعظم المشير المفخم ، الدستور المسكرم ، مدبر أمور جمهور العالم ، باعلى الهمم ، مشيد أركان الدولة والإقبال بالرأى الصائب ، مسدد عنوان الصولة والإجلال ، بالفكر الثاقب ، مولانا عبد الرحمن باشا ، يسّر الله تعالى له من الخيرات ما يشاء ، كافل المملكة الإسلامية ، يومئذ مدينة مصر المحمية ، أدام الله تعالى دولته ، وأيد معدته أمين ، وسيدنا شيخ الإسلام أعلم العلماء الأعلام ، قاضي النقض والإبرام ، ومحرر القضايا والأحكام ، بمزيد الاتقان والأحكام ، حسنة الليالي ، في جباه وجوه الأيام ، مولانا قاضي القضاة ، يومئذ بالديار المصرية ، وجمال قضاة الإسلام ، كمال ولاية الآنام ، معتمد السادة الموالى العظام ، مولانا قاضي الديوان زيدت فضايله أمين ، أدعى قدوة قضاة الإسلام ، عمدة ولاية الآنام ، مولانا محمد أفندي ، النهر بطرقجي زاده ، ملتزم مدينة منف وما معها ، زيد فضله ، على كل من غفر أنشاله ، الأمير أحمد بن عبد الله ، والأمير ابراهيم بن عبد الله من طائفة الجراكسة كل منهما الملتزمان سوية بناحية منشأة غمرين ، بالولاية المذكورة بأن المدعى المذكور كان ملتزما ، بناحية منشأة غمرين ، المذكورة ،

وفُرج عن التزامها للدعى عليهما ، سوية من ابتدا سنة تسع وثمانين وألف الحراجية ، وأن بأرض المنشأة ، وداخل في حدودها جسر بلدى يعرف بالشيخ منصور ، وأن الجسور البلدية جرفها واتقائها على ملتزمى النواحي ، التى هى فى أراضيها وأطيانها ، شرعا وقانونا ، وأن مولانا محمد أفندى المدعى أنهى ذلك لحضرة مولانا الوزير المولى إليه ، فبرز أمره الكريم ، بيور لدى شريف ، على ياض خطاباً ، لقاضى ولاية منف ، وكاشف الولاية المذكورة ، والأمراء الجريجية التولية ، وسردارية السبع بلكات ، بالكشف على الجسر المذكور ، بمباشرة الأمير شاه ياش جاویش ، والمعدة الشيخ جعفر من شهود الديوان العالى المعينين فى شأن ذلك ، فإن ظهر ، أن الجسر بأراضى منشأة غمرين المذكورة ، يلتزم المدعى عليهما ، بجرفه إلى غير ذلك مما تضمنه البيور لدى الشار إليه ، وهو مؤرخ فى غاية ذى الحجة الحرام ختام سنة تسع وثمانين وألف ( ذى الحجة ١٠٨٩ هـ — ١٦٧٨ م ) وعرض البيور لدى على مولانا قاضى الولاية ، والأمير الكاشف ، فقابلوا ذلك ، بالقبول وتوجهوا بزواياهم ، للكشف على ذلك ، كشفوا عليه بحضور المدعى عليهما ، فإذا هو كائن فى أراضى منشأة غمرين ، وداخل فى حدودها ، وصدق المدعى عليهما ، على وجوده بداخل أراضى المنشأة المذكورة ، والزمها ، بجرفه وكتب بذلك حجة من قبل جمال قضاة الإسلام ، مولانا خليل أفندى ، قاضى ولاية منف المذكورة ، وعرض متضمن لضمونها مسطر باللغة التركية ، وعرض ثان من قبل قدوة الامجد ، الأمير مراد كاشف الولاية المذكورة ، متضمن لذلك أيضاً أبرزهم ، مولانا محمد أفندى مؤيده وقرى بالجلس ، فإذا كل منهم متضمن للكشف ، على الجسر المذكور ، ووجوده بأراضى منشأة غمرين وتصديق ، الأمير أحمد والأمير إبراهيم ملتزمى المنشأة المدعى عليهما ، على أنه كائن بأراضى المنشأة والزامهما بجرفه ، مؤرخ كل من الحجة والعرضين المشروحين أعلاه بثامن عشر شهر تاريخ أدناه ، وأن المدعى عليهما ممتنعين من جرف الجسر المذكور ، بغير وجه ، ولا طريق شرعى ، وبطالبهما بأن يقوموا بجرف الجسر المذكور ، ويسأل سواهما عن ذلك فستل المدعى عليهما المذكوران عن ذلك ، أجابا بالاعتراف ، فى وجود الجسر المذكور بأراضى المنشأة المذكورة ، داخل فى حدودها غير أنه قديماً برز كشف وعرض متضمنان أن جرف الجسر المذكور الثلاثين منه على ملتزم منف ، والثالث الباقي على ملتزم المنشأة ، وأنهما أخرجاً صورة العرض والكشف ، من السجل وأبرازاهما من أيديهما ، فعارضهما



مولانا محمد أفندي المدعى المشار إليه بأن صورة العرض والكشف المذكورين متعلقين  
باطلين لا أصل لها ولا حقيقة ، ومحالفين للقانون النيف فلم يديا في ذلك ، دافعا ولا مطعنا  
شرعيين ، والتمس مولانا محمد أفندي الموى إليه ، من مولانا الوزير نصره الله تعالى ،  
ومولانا قاضي القضاة الموى إليهما ، فعل ما يقتضيه الشرع الشريف ، والقانون النيف  
في شأن ذلك ، فبرز أمر مولانا الوزير الموى إليه ، بأن حيث اتضح وتبين ، أن الجسر  
المذكور بأراضي المنشأة ، المذكورة وداخل في حدودها ، فالأمير أحمد والأمير إبراهيم  
الملتزمين ملتزمان بجرفه وإتقانه ، ولا عبرة بتوافق الملتزمين السابقين ، ولا بما تضمنته  
الصورتين المخرجتين من السجل ، والزمهما بجرفه ، وتوجه حجة الكشف المشروحة  
المورخة أعلاه ببيورلدي شريف خطابا لمولانا شيخ مشايخ الإسلام ، قاضي القضاة ، الموى  
إليه ، إنه بموجب حجة قاضي ولاية منف ، وعرضه وعرض كاشف الولاية ، بجرف الجسر  
المذكور الملتزمان اللذين عليهما المذكوران ، وحكم عليهما بذلك بالديوان ، ويكتب  
بذلك حجة مورخ كل البيورلدين الشروحين يوم تاريخه أدناه ، متوج كل منهما بالحتم  
السكرم على العادة ، وقوبل ذلك بالقبول ، ولما ثبت مضمون ما شرح أعلاه لدى  
مولانا قاضي القضاة الموى إليه بصدق ذلك جميعه بين يديه ، سعاها ووجاها ،  
ثبوتا شرعيا عرف الأمير أحمد والأمير إبراهيم ، ملتزمي المنشأة المذكورة ، إنهما حيث  
صدقا واعترفا ، أن الجسر المذكور بأراضي المنشأة ، وداخل في حدودها ، وأنه جسر  
بلدي فعليهما القيام بجرفه وإتقانه ، شرعا وقانونا ، لكونه داخل أراضي الناحية المذكورة  
الجارية في التزامهما ، وتصرفهما وتقسيمهما ، ولا عبرة بتوافق الملتزمين السابقين ،  
بما هو مخالف للشرع الشريف والقانون النيف ، ولا يقضى على مولانا محمد أفندي  
بمضمون الصورتين المذكورتين ، والزمهما بجرف الجسر المذكور وإتقانه ، حيث كان  
القانون الشريف المعتمد بالديوان العالي أن الجسور السلطانية جرفها وإتقانها على جهة  
السلطنة الشريفة ، والجسور البلدية جرفها وإتقانها على ملتزم الناحية التي بها ، وحكم  
بموجب ذلك تعريفا وإلزاما وحكما شرعيا وأشهد على نفسه السكرية بذلك وبه شهد في  
تاسع عشر من شهر الله المحرم الحرام إفتتاح شهور سنة تسعين بعد تمام الألف من هجرته  
الشريفة السنية المحمدية على صاحبها أفضل الصلاة وآتم التسليم والحمد لله وحده ، شهود

الحجة ، الأول محمد نغر الدين ، والثاني علي الرفاعي ، شهود الحال المسطورين أممهم بجانب  
الحجة المنقولة منها هذه الصورة .

المقر الأكرم  
الأمير سليمان كتحدا  
جاويشان حالا .

محضور زخر ذوى  
الشأن والأعيان  
حضرة على أغا كتحدا وزير معظم

قدوة الأمرا

مير اللوا إبراهيم  
بيك حاكم جده

حضرة على أغا كتحدا

ذخر الأعيان  
أحمد أفندى  
روزناجى مصر حالا

الجناب العالى  
الأمير على أغا  
ترجمان مصر حالا

الجناب العالى  
الأمير حمد  
أغا متفرقة باشى حالا

---

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) جرف الجسور البلدية على الملتزمين .
- ( ٢ ) جرف الجسور السلطانية على جهة الديوان .
- ( ٣ ) بماطلة بعض الملتزمين فى القيام بجرف الجسور البلدية ، وتدخل الإدارة لأرغامهم على القيام بهذا العمل .

### ملحق رقم (٥)

— وثيقة تبين خراب بعض القرى ، ومحاولة إعمارها

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) ، عين ( ١٩ ) دفتـم  
الجبـور رقم ١٣٥٦ .

هو أنه بمجلس الشرع الشريف ، وعمل الدين الأزهر ، بالباب العالي أعلاه الله تعالى ، بمدينة المحلة الكبرى بالقرية ، بين يدي سيدنا ، ومولانا قدوة قضاة الإسلام ، كمال ولاية الأنام ، محرم القضايا والأحكام ، شرف السادات الموالى العظام فريد شريعة خير الأنام ، محمد عليه الصلاة والسلام ، الواثق بمنية ربه المبدى ، شيخ الإسلام نور الله أفندى الناظر فى الأحكام الشرعية ، والتعلقات الشريفة السلطانية بمدينة المحلة المذكورة ، وما مع ذلك من بلاد القرية ، الراقم خطه أعلاه ، أدام الله تعالى علاه ، لما ورد البيورلدى الشريف الواجب القبول ، والتشريف من ديوان مصر المحروسة ، بمن حضره قدوة الأمرا الكرام ، ذوى القدر والمجد والإعظام ، والأمير يوسف بك قائمقام ديوان الوزارة سابقاً ، المرتب على عرض حال ، قدوة الأماجد والأعيان نخبة الأمرا ذوى الشأن الأمير حسين بيك حاكم ولاية القرية حالا زيد قدره ، وأنها له أن بالولاية المذكورة ناحية سراوه القرية تحت التزامه وأن الناحية المذكورة كانت قديماً عماراً ، معافى ، بهارعاياها والآن خربت ولم يبق بها نبات ولا رعايا . وصدر الأمر الشريف بالبيورلدى المنيـف المشار إليه بالعمارة ، والتجديد لناحية سراوة القرية ، المذكورة لاجل سكنى الرعايا بها كما فى الأول ، ويعد من يعارضه من مسكن ويتوطن بالناحية المذكورة ، من جيرة البلاد والفلاحين ، إلى آخر ما هو معين ومشروح ، بالبيورلدى المشار إليه أعلاه ، وهو مؤرخ فى ثانى ربيع الأول سنة تاريخ أدناه ، وقبل ما يربزه الأمر الشريف بالبيورلدى المشار إليه أعلاه ، بمزيد القبول والامتثال ، وغاية الطاعة والاحلال ، حضر إلى المجلس الشرعى الشريف المشار إليه أعلاه ، وقدوة الأعيان الأمير عمر أغا ، تابع حضرة الأمير حسن بيك أمير اللوا الشريف السلطانى بمصر المحروسة ، وحاكم ولاية القرية المشار إليه ، وانهى لمولانا أفندى المولى إليه أعلاه بأن استاذن المشار إليه سنة اثنين وخمسين ومائة ألف الحراجية ( ١١٥٢ / هـ ١٧٣٩ م ) حاكم ولاية القرية وأن من جملة قرى الكشوفية ناحية

قلين ، وباطيائها ناحية تعرف سراوه القرية ، غيط من غير حيط ، وأنه أستاذن المشار إليه ، إخراج الناحية المذكورة من أطيان قلين المذكورة ، التزم بها وتكفل بما عليها ، من الأموال الديوانية لجهة السلطنة الشريفة العلية ، بموجب تقسيط ديوانى ، وكل بالتحتم والبيورلدى الشريف ، من قائم مقام ديوان الروزنامة المشار إليه أعلاه ، مؤرخ بغرة صفر الحير من شهور سنة تاريخ أدناه ، أظهر الناهى المذكور المشار إليه ، بالمجلس وأطلع عليه مولانا أفندى المومى إليه أعلاه ، ظهوراً وإطلاعا شرعيين ، بالطريق الشرعى ، وأن الناحية المذكورة ، قد حددت بحدود أربعة بمعرفة من يوثق به ، ويعتمد عليه ، من أهالى جيرة البلاد والحوالا والمدول ، بناحية قلين المذكورة أعلاه فالحد القبلى ينتهى إلى ناحية الكنيسة بالملق والحد الشرقى ينتهى لطين البعيرة إلى الطريق المعتاده بجوار خليج الذكر ، إلى القناطر القديمة ، بجوار الشينغ حسان السطوحى ، والحد الغربى ، ينتهى إلى الخليج المالح ، بحد ذلك وحدوده ، وما يعرف بذلك ، وينسب إليه شرعا ، والتمس الناهى المذكور أعلاه ، من مولانا الأفندى ، المومى إليه أعلاه ، كتابة ذلك بحجة شرعية ، من طرف الشريعة المرضية ، أجابه لذلك وكتب ذلك ضبطا لواقعة الحال ليرجع إليه عند الطلب والسؤال ، وأمر مولانا أفندى قاضى الولاية المومى إليه أعلاه باتباع ذلك وعدم المدول عن خفواه ، والخروج عن لفظه ومعناه أمرا شرعياً تاماً ، مقترا مرعياً وجرى ذلك وصور ورقم وستر وبه شهد فى اليوم المبارك الموافق الثامن جمادى الأخير من شهور سنة ثلاث وخمسين ومائة وألف ( ٨ جمادى الآخيرة ١١٥٣ هـ ١٧٤٠ م ) من هجرة من له الشرف والشأن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) بعض القرى كان يصيبها الخراب ويهجرها السكان .
- (٢) كانت هناك محاولات تتم لأعمار هذه القرى ، ومحاولة إسكانها بن طريق إعطائها كالتزام لبعض الأفراد القادرين على إعمارها .















ملحق رقم ( ١٢ )

وثيقة تبين صورة التسجيل في دفاتر الالتزام وكيف أن بيانات بعض هذه الدفاتر كانت تهتم بتسجيل الضرائب فقط .  
مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (١)  
 دفاتر التزام الوجه البحرى ، الدفتر رقم ( )

<u>جملته كامل</u>	
المال	٤٥٢٧٤٠
ديان البحرى	١١٧٤٤٥
ديان صحرى	٠٠٠٦٢٥
	<u>٣٧٠٨٠٠</u>

	<u>٣٨٤١٤</u>
	<u>٢٨٤١٤</u>

المال	١٢٢٤١٩
البحرى	٢٢٢٤٩١
	<u>٥٤٤٩١٠</u>

المال	٨١٥٢٩
البحرى	٢٦٠٨٨٧
الصحرى	٢٢٢٤٩١
	<u>٥٤٤٩١٠</u>

نستخلص من هذه الوثيقة الآتى :

- (١) اهتمام دفاتر الالتزام بتسجيل الضرائب .
- (٢) عدم ذكر عادات البرانى والاقتصار على تسجيل قيمتها النقدية فقط وهذا خلاف ما سجلته دفاتر التراخيص بعد ذلك .
- (٣) الفاتحة المذكورة من دفاتر البحرى .

### ملحق رقم (١٢)

— وثيقة تبين صورة التسجيل الذي تحويه دفاتر الالتزام ، والبيانات المدونة بها  
مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن (١) ، عين (٣) ، دفتر التزام الو  
القبلي ، رقم (١٤١) ، الحاصل بمأم ١١٢٠ هـ — ١٧٠٨ م

مقاطعة :

قرية طحطا (طحطا) ، والاقطاع ، وجبينة ، فزارة ، وقرنة ، ونزه ، وجر  
وطليحات ، وعنيس ، وبني عمار ، وحريدية ، وأولاد إسماعيل ، وحاجر دوك ، و  
الكاشف ، وعربان هله ، وكوم اشقاو ، وبني حرب ، وجرادات ، وكوم العرب  
والدمر ، ومزارعين ركات جرجه ، وعتامنة ، وكوم القصد وتوابعا ، در  
(أى فى التزام) حسين عبدالله تابع مستحفظان عن (٤) قراريط ومحمد عبدالله تابع مستحقة  
عن (٤) قراريط ، وعلى عبدالله تابع مستحفظان عن (٤) قراريط ، وحسن عبدالله  
(٦) قراريط ، ويوسف عبدالله عن (٦) قراريط .

— مال فى عهدة مذكورين (أى المذكورين أعلاه)

التسليمات	المطلوب		
	مال غلال	مال حامية	الجملة
١٩٢٥٢٦ فى ١٤ شوال ١٣٤٦ ١٧ ديسمبر ١٩٠٩	٥٠٠٠٠ أردب	أردب	بارة
	٩٦٥ + ٧	٥٩٦٥ + ٧	٢٥٠٠٠ بارة
١٩٠٠ فى ٥ محرم ١٣٢٢ هـ ٦ مارس ١٩١٠	٢٥٠٠٠ بارة	٢٥٠٠٠ بارة	٢٥٠٠٠ بارة
	١٢٥٠٠٠ مال مستحق	٢٤١٣٢ قديم	١٤٩١٣٢ قديم
	١٠٠٠٠ مضاف	١٩٣٠ مضاف	١١٩٣٠ مضاف
٢٤٨٧١٦ بارة	١٣٥٠٠٠ بارة	٢٦٠٦٢ بارة	١٦١٠٦٢ بارة
	٠٨٧٦٥٤ مال مستحق		
	٢٤٨٧١٦ بارة		

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- (١) أن المقاطعة كانت تضم أكثر من قرية كما هو واضح من عدد القرى التابعة لقرية طحطا .
- (٢) أسماء الملتزمين كلها من الممالك ، وهذا يوضح أن هذه الائمة كانت الغالبة على التزامات الأرا .
- (٣) أن الأموال التى كانت مقررة على هذه المقاطعة ، كانت غلا لا ثم تقدر بالمال ، كما واضح من التسجيل .
- (٤) أن تسليم الأموال المقررة لم يتم فى السنة ذاتها وإنما تم فى السنة التالية ١١٢١ هـ / ٧٠٩

051612

[illegible]

ملفوظات حضرت مولانا ابوالکلام آزاد

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

۴۴۴  
 ۴۴۳  
 ۴۴۲  
 ۴۴۱  
 ۴۴۰  
 ۴۳۹  
 ۴۳۸  
 ۴۳۷  
 ۴۳۶  
 ۴۳۵  
 ۴۳۴  
 ۴۳۳  
 ۴۳۲  
 ۴۳۱  
 ۴۳۰  
 ۴۲۹  
 ۴۲۸  
 ۴۲۷  
 ۴۲۶  
 ۴۲۵  
 ۴۲۴  
 ۴۲۳  
 ۴۲۲  
 ۴۲۱  
 ۴۲۰  
 ۴۱۹  
 ۴۱۸  
 ۴۱۷  
 ۴۱۶  
 ۴۱۵  
 ۴۱۴  
 ۴۱۳  
 ۴۱۲  
 ۴۱۱  
 ۴۱۰  
 ۴۰۹  
 ۴۰۸  
 ۴۰۷  
 ۴۰۶  
 ۴۰۵  
 ۴۰۴  
 ۴۰۳  
 ۴۰۲  
 ۴۰۱  
 ۴۰۰  
 ۳۹۹  
 ۳۹۸  
 ۳۹۷  
 ۳۹۶  
 ۳۹۵  
 ۳۹۴  
 ۳۹۳  
 ۳۹۲  
 ۳۹۱  
 ۳۹۰  
 ۳۸۹  
 ۳۸۸  
 ۳۸۷  
 ۳۸۶  
 ۳۸۵  
 ۳۸۴  
 ۳۸۳  
 ۳۸۲  
 ۳۸۱  
 ۳۸۰  
 ۳۷۹  
 ۳۷۸  
 ۳۷۷  
 ۳۷۶  
 ۳۷۵  
 ۳۷۴  
 ۳۷۳  
 ۳۷۲  
 ۳۷۱  
 ۳۷۰  
 ۳۶۹  
 ۳۶۸  
 ۳۶۷  
 ۳۶۶  
 ۳۶۵  
 ۳۶۴  
 ۳۶۳  
 ۳۶۲  
 ۳۶۱  
 ۳۶۰  
 ۳۵۹  
 ۳۵۸  
 ۳۵۷  
 ۳۵۶  
 ۳۵۵  
 ۳۵۴  
 ۳۵۳  
 ۳۵۲  
 ۳۵۱  
 ۳۵۰  
 ۳۴۹  
 ۳۴۸  
 ۳۴۷  
 ۳۴۶  
 ۳۴۵  
 ۳۴۴  
 ۳۴۳  
 ۳۴۲  
 ۳۴۱  
 ۳۴۰  
 ۳۳۹  
 ۳۳۸  
 ۳۳۷  
 ۳۳۶  
 ۳۳۵  
 ۳۳۴  
 ۳۳۳  
 ۳۳۲  
 ۳۳۱  
 ۳۳۰  
 ۳۲۹  
 ۳۲۸  
 ۳۲۷  
 ۳۲۶  
 ۳۲۵  
 ۳۲۴  
 ۳۲۳  
 ۳۲۲  
 ۳۲۱  
 ۳۲۰  
 ۳۱۹  
 ۳۱۸  
 ۳۱۷  
 ۳۱۶  
 ۳۱۵  
 ۳۱۴  
 ۳۱۳  
 ۳۱۲  
 ۳۱۱  
 ۳۱۰  
 ۳۰۹  
 ۳۰۸  
 ۳۰۷  
 ۳۰۶  
 ۳۰۵  
 ۳۰۴  
 ۳۰۳  
 ۳۰۲  
 ۳۰۱  
 ۳۰۰  
 ۲۹۹  
 ۲۹۸  
 ۲۹۷  
 ۲۹۶  
 ۲۹۵  
 ۲۹۴  
 ۲۹۳  
 ۲۹۲  
 ۲۹۱  
 ۲۹۰  
 ۲۸۹  
 ۲۸۸  
 ۲۸۷  
 ۲۸۶  
 ۲۸۵  
 ۲۸۴  
 ۲۸۳  
 ۲۸۲  
 ۲۸۱  
 ۲۸۰  
 ۲۷۹  
 ۲۷۸  
 ۲۷۷  
 ۲۷۶  
 ۲۷۵  
 ۲۷۴  
 ۲۷۳  
 ۲۷۲  
 ۲۷۱  
 ۲۷۰  
 ۲۶۹  
 ۲۶۸  
 ۲۶۷  
 ۲۶۶  
 ۲۶۵  
 ۲۶۴  
 ۲۶۳  
 ۲۶۲  
 ۲۶۱  
 ۲۶۰  
 ۲۵۹  
 ۲۵۸  
 ۲۵۷  
 ۲۵۶  
 ۲۵۵  
 ۲۵۴  
 ۲۵۳  
 ۲۵۲  
 ۲۵۱  
 ۲۵۰  
 ۲۴۹  
 ۲۴۸  
 ۲۴۷  
 ۲۴۶  
 ۲۴۵  
 ۲۴۴  
 ۲۴۳  
 ۲۴۲  
 ۲۴۱  
 ۲۴۰  
 ۲۳۹  
 ۲۳۸  
 ۲۳۷  
 ۲۳۶  
 ۲۳۵  
 ۲۳۴  
 ۲۳۳  
 ۲۳۲  
 ۲۳۱  
 ۲۳۰  
 ۲۲۹  
 ۲۲۸  
 ۲۲۷  
 ۲۲۶  
 ۲۲۵  
 ۲۲۴  
 ۲۲۳  
 ۲۲۲  
 ۲۲۱  
 ۲۲۰  
 ۲۱۹  
 ۲۱۸  
 ۲۱۷  
 ۲۱۶  
 ۲۱۵  
 ۲۱۴  
 ۲۱۳  
 ۲۱۲  
 ۲۱۱  
 ۲۱۰  
 ۲۰۹  
 ۲۰۸  
 ۲۰۷  
 ۲۰۶  
 ۲۰۵  
 ۲۰۴  
 ۲۰۳  
 ۲۰۲  
 ۲۰۱  
 ۲۰۰  
 ۱۹۹  
 ۱۹۸  
 ۱۹۷  
 ۱۹۶  
 ۱۹۵  
 ۱۹۴  
 ۱۹۳  
 ۱۹۲  
 ۱۹۱  
 ۱۹۰  
 ۱۸۹  
 ۱۸۸  
 ۱۸۷  
 ۱۸۶  
 ۱۸۵  
 ۱۸۴  
 ۱۸۳  
 ۱۸۲  
 ۱۸۱  
 ۱۸۰  
 ۱۷۹  
 ۱۷۸  
 ۱۷۷  
 ۱۷۶  
 ۱۷۵  
 ۱۷۴  
 ۱۷۳  
 ۱۷۲  
 ۱۷۱  
 ۱۷۰  
 ۱۶۹  
 ۱۶۸  
 ۱۶۷  
 ۱۶۶  
 ۱۶۵  
 ۱۶۴  
 ۱۶۳  
 ۱۶۲  
 ۱۶۱  
 ۱۶۰  
 ۱۵۹  
 ۱۵۸  
 ۱۵۷  
 ۱۵۶  
 ۱۵۵  
 ۱۵۴  
 ۱۵۳  
 ۱۵۲  
 ۱۵۱  
 ۱۵۰  
 ۱۴۹  
 ۱۴۸  
 ۱۴۷  
 ۱۴۶  
 ۱۴۵  
 ۱۴۴  
 ۱۴۳  
 ۱۴۲  
 ۱۴۱  
 ۱۴۰  
 ۱۳۹  
 ۱۳۸  
 ۱۳۷  
 ۱۳۶  
 ۱۳۵  
 ۱۳۴  
 ۱۳۳  
 ۱۳۲  
 ۱۳۱  
 ۱۳۰  
 ۱۲۹  
 ۱۲۸  
 ۱۲۷  
 ۱۲۶  
 ۱۲۵  
 ۱۲۴  
 ۱۲۳  
 ۱۲۲  
 ۱۲۱  
 ۱۲۰  
 ۱۱۹  
 ۱۱۸  
 ۱۱۷  
 ۱۱۶  
 ۱۱۵  
 ۱۱۴  
 ۱۱۳  
 ۱۱۲  
 ۱۱۱  
 ۱۱۰  
 ۱۰۹  
 ۱۰۸  
 ۱۰۷  
 ۱۰۶  
 ۱۰۵  
 ۱۰۴  
 ۱۰۳  
 ۱۰۲  
 ۱۰۱  
 ۱۰۰  
 ۹۹  
 ۹۸  
 ۹۷  
 ۹۶  
 ۹۵  
 ۹۴  
 ۹۳  
 ۹۲  
 ۹۱  
 ۹۰  
 ۸۹  
 ۸۸  
 ۸۷  
 ۸۶  
 ۸۵  
 ۸۴  
 ۸۳  
 ۸۲  
 ۸۱  
 ۸۰  
 ۷۹  
 ۷۸  
 ۷۷  
 ۷۶  
 ۷۵  
 ۷۴  
 ۷۳  
 ۷۲  
 ۷۱  
 ۷۰  
 ۶۹  
 ۶۸  
 ۶۷

۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰

**ملحق رقم (١٥)**

وثيقة تبين قيمة إعمار الفدان ، وحق الملتزم في إشفاء الفلاحين من جزء من مال البراني .

صدر الوثيقة : أرتشف المحكمة الشرعية ، سجل مبايعات الباب العالي رقم

٣١٣ ، مادة ( ٧٢٩ ) من ٢٢٥ .

لدى مولانا شيخ الإسلام ، بحضرة كل من سيدنا ومولانا الأستاذ الأعظم ،  
والملاذ الأغم الأكرم ، نحر تادانا بنى الصديق ، وكوكب سما مجدهم على التحقيق ،  
الوائق بربه العيد البدي ، مولانا السيد الشريف محمد أفندي البكرى الصديق  
الأشعري ، سبط آل الحظان ، شيخ عبادة السادة البكرية ، وتقيب السادة الأشراف ،  
عصر خلا ، وأده الله الفزاد واجلالاً أمين ، وصفوة خلاصة أعيان بنى الصديق ، ومبدأ  
مظهر كوكبهم على التحقيق ، انفرع ازاهر ، من الأصل الطيب الطاهر ، الوائق  
بربة العيد البدي ، مولانا السيد الشريف خليل أفندي البكرى الصديق سبط آل  
الحسن ، دام نضاهم أمين . وغر ذوى الاصالة والتكريم الشيخ جمال الدين عبدالله المنصور بن  
المرحوم الشيخ عثمان ، وغر الأفاضل العظمين ، الجباب المكرم الأمير ذو الفقر أغا  
كيتخدا . ولانا الأستاذ الأعظم المشار اليه أعلاه دام كمالهم ، توافق سيدنا ومولانا الأستاذ  
الأعظم السيد الشريف محمد أفندي البكرى الصديق تقيب السادة الأشراف المشار  
اليه أعلاه ، وهو الملتزم والنهض على الحصة التي قدرها الثلثين . من ناحية كفر  
العمره ، تابع ولاية المنوفية ، مع كل من المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ، والشيخ أحمد الفقى ، كلاهما  
من جملة مشايخ الحصة المذكورة اقامين فيما يذكر فيه عن أنفسهم ، وبوكالتها الشرعية عن باقى  
مشايخ وكامل الفلاحين المزارعين ، بالحصة المذكورة الثابت توكيلهما عنهم لدى . ولانا  
أفندي المولى إله أعلاه ، بشهادة كل من المكرم يوسف مراد والمكرم راشد عياد  
الحاضرين بهذا المجلس ثبوتاً شرعياً على أن كلا من المكرم الشيخ إبراهيم دحروج ،  
والشيخ أحمد الفقى الوكيالين المذكورين عن أنفسهم وبطريق وكالتها الشرعية ، عن باقى  
المشايخ والفلاحين المزارعين بالحصة المذكورة ، من الكفر المرقوم عليهم القيام لمولانا

الأستاذ الأعظم ، ملتزم الحصة المذكورة المشار إليه أعلاه في كل سنة تمضي من ابتداء سنة سبع ومائتين والف ( ١٢٠٧ هـ — ١٧٩٢ م ) الخراجية من المال المترتب ، على المزارعين بالحصة المذكورة ، عن كل فدان من طين الحصة المذكورة ، في كل سنة ثلاثمائة نصف وتسعة وستون نصف فضة عددية ، وذلك على ما يبين فيه ، ما هو لحضرة مولانا الملتزم المشار إليه أعلاه ، بالحصة المذكورة عن كل فدان من طين الحصة المذكورة خاصة ، ثلاثمائة نصف وستون نصف فضة من ذلك ، وما هو لشاهد الناحية المذكورة ، نظير تمليته وكتابة الأوراق للمزارعين المذكورين ، أربعة أنصاف فضة من ذلك ، وما هو في نظير غفر الحصة المذكورة للعرب المدركين ، نظير غفرهم ، خمسة أنصاف فضة باقى ذلك ، وذلك على ما يبين فيه أيضا ، كما يقومون به من المال المذكور لحضرة مولانا ملتزم الحصة المذكورة ، المشار إليه أعلاه عند التخضير النصف من المال المذكور والنصف الثانى باقى المال المذكور يقومون به عند وضع الزرع فى أجران الناحية المذكورة ، القيام الشرعى بما فى ذلك ، مما فى ذلك مما يترتب على الحصة المذكورة ، لجهة الكشوفية ، وحق الطرق ، وخدم المسكر والرزق والأوقاف وجرف الجسور ، وجرف المساقى السلطانية ، ومال الجهات ، والتقادم والفرد ، وسائر المصاريف ، السكية والجزوية وغير ذلك الجارى به العادة ، فإن ذلك جميعه على مولانا الملتزم المشار إليه أعلاه ، وليس على كل من الوكيلين والموكلين ، باقى المشايخ والفلاحين المزارعين المذكورين من ذلك سوى مبلغ الثلاثمائة نصف والتسعة وستون نصف فضة المترتبة على كل فدان من ذلك المعينة أعلاه ، على الحكم المشروح أعلاه ، خلا الأتيان المتعلقة بشياخة الحصة المذكورة ، فإنها على حكم خوالها السابقة الجارى بها العادة ، وعلى كل من انتقل بالوفاة من المزارعين بالحصة المذكورة ، من تاريخه وأعقب ذرية فيكون حين ذلك استحقاقه فى الطين التعلق به لذريته المذكور ، فان لم يكن له ذرية ، فيكون استحقاقه فى طينه لأخوته فإن لم يكن له أخوة ، فلاقاربة المذكور فإن لم يكن له ذرية ولا أخوة ولا أقارب فيكون استحقاقه من الطين المذكور لشيخه الذى هو فى حصته ويدفع المال المترتب عليه أسوة المزارعين المذكورين أعلاه ، من غير مصلحة يقام بها على طين كل من يموت من المزارعين بالحصة

المذكورة ، لمولانا الملّزم المشار إليه أعلاه ، وعلى أنه إن تعرض أحد من المشايخ والمزارعين بالحصّة المذكورة وتعالى على الآخر منهم بنى شوكة ، أو عين معيناً أو غير ذلك ، فيكون حين ذاك على المتعرض بذلك القيام ، بصدده ورده ، ودفع حق الطريق وغيره بالنّما ما بلغ ، من ماله خاصة ، وليس على مولانا الملّزم الحصّة المشار إليه أعلاه شيء من ذلك ، وحسباً توافقوا وتراضوا على ذلك كذلك ، باعترافهم بذلك التوافق والتراضى الشرعيين ، وتصادقوا على ذلك كله ومبّين وحكم ، تحريراً فى ثامن عشر شهر جماد أول سنة سبع ومائتين وألف ( ١٨ جماد أول ١٣٠٧ هـ / ١ يناير ١٧٩٣ م ) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) اتفاق الملّزم مع مشايخ الناحية ، نيابة عن الفلاحين ، على قيمة إيجار الفدان من أرض الفلاحة .
- ( ٢ ) أجر كل من شاهد الناحية ، والعربان المدركين عن كل فدان ، نظير العمل الذى يقوم به كل منهم .
- ( ٣ ) إعفاء الملّزم للفلاحين من بعض عادات البرأتى .
- ( ٤ ) ترك طين الشياخة على ماهو عليه ، وبقاء أرض الفلاحة فى أيدي الورثة ، ولا تعود للملّزم إلا بانقراض كل ذرية المتفع .



ملحق رقم (١٦)

وثيقة توضح تأجير الملتزم أرض الفلاحة ، وأرض الأوسية للفلاحين :  
مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية . محفظة دشت (٢٩٢) ، ص ٥٠٥

لدى الخنفي بحضرة كل ، من نحر الأعيان السكرام كمال ذوى الشأن الفخ  
المكرم الأمير أحمد جوريجي أرنؤرط باش جاويش طايفة تفكيجيان بمصر المحروسة  
ونحر الأعيان العظام الأمير عثمان جوريجي إختيار تفكيجيان واخويه هما الجانب الم  
محمود جوريجي إختيار تفكيجيان والجانب المالى الأمير رضوان جوريجي تفكيج  
المرحوم محمد أفندى بن المرحوم الأمير حسين أفندى باش إختيار طايفة تفكيجيان  
الأماثل والأعيان الأمير إبراهيم أفندى إختيار تفكيجيان ابن المرحوم محمد تابع المرح  
حسين أفندى المذكور أعلاه دام توقيهم ، تصادق نحر الأكابر والأعيان ذكر ذو  
والشان ، الجانب المكرم ، الأمير حسن أفندى إختيار تفكيجيان ابن الأمير المرحوم  
ابن المرحوم الأمير ، حسين أفندى باش إختيار طايفة تفكيجيان كان ، وهو الملتزم بأ  
قدرها الثلث والثلث ، أحد عشر قيراطا ، فى كل من ناحية بنى شبل وناحية تل  
وناحية شيبة ، وناحية البكرية ، تابع ولاية الشرقية ، كل منهم مع كل من الحاج  
شعاده بن حسن والحاج عبد الله الديب بن إبراهيم والحاج سليمان سيف بن على ، مش  
عشر قيراطا من ناحية بنى شبل ، المذكورة القاعين عن أنفسهم وبوكالة الحاج شعاده  
عن المكرم على زيدان بن سلامة وبوكالة الحاج عبد الله الديب المذكور ، عن المحترم  
ابن قنديل وبوكالة الحاج ، على أبو شعاده والحاج عبد الله الديب والحاج سليمان  
المذكورين أيضاً عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا ، من ناحية بنى شبل ، المذكور  
توكيلهم عنهم فيما يذكر فيه ، لدى مولانا الحاكم المسمى إليه بشهادة كل من المكرم  
القبانى بن عامر والحاج أحمد الجرف بن أحمد وداود شيخى الأحد عشر قيراطا ،  
جويل ، المذكورة ثبوتاً شرعياً ، ومع كل من المكرم عيسى القبانى بن عامر والحاج  
ابن أحمد داود شيخى الأحد عشر قيراطا بناحية تل جويل المذكورة القاعين عن أنفسهم  
المكرم عيسى القبانى المذكور عن المكرم سليمان منصور وعن سليمان ومحمد وقاب  
الحاج أحمد الجرف المذكور عن المحترم حسن أبو سمرة بن على وبوكالة عيسى القبانى والحاج  
الشيخين المذكورين أيضاً عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا بناحية تل جويل المذكور

توكيلهم عنهم فيما يذكر فيه لدى مولانا الحاكم المولى إليه بشهادة كل من الحاج على أبو شعاده والحاج عبد الله الديب والحاج سليمان سيف مشايخ ناحية بني شبل المذكورين أعلاه ثبوتاً شرعياً ومع كل من الحاج دياب ابن غانم والمكرم قنديل ابن قنديل غنائم والمهترم حماد بن رشيد والشيخ يوسف بن الشيخ حبيب مشايخ الأحد عشر قيراطا من ناحية شية المذكورة القائمين عن أنفسهم وبوكالة المكرم قنديل المذكور عن ولدي عمه هما حماد وحسن وعبد الرحمن سعدون وبوكالة المهترم حماد بن رشيد المذكور عن الحاج عبد الرحمن الحزم وبوكالة المكرم قنديل والمكرم حماد رشيد الشيخين المذكورين أيضا عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية شية المذكورة الثابت توكيلهم عنهم فيما سيذكر فيه لدى مولانا الحاكم المولى إليه بشهادة كل من الحاج دياب والشيخ يوسف حبيب المذكورين أعلاه ثبوتاً شرعياً ومع كل من المكرم غانم بن محمد عبد الله والمهترم على شرف الدين شيخى الأحد عشر قيراطا بناحية البكارية المذكورة القائمين عن أنفسهما وبوكالة المكرم غانم المذكور عن المهترم رضوان بن الشافعي طميمه وبوكالة المهترم على شرف الدين المذكور عن المهترم عامر الخرائى وبوكالة المهترم غانم والمهترم على شرف الدين الشيخين المذكورين أيضا عن كامل فلاحين الأحد عشر قيراطا بناحية البكارية المذكورة الثابت توكيلهم عنهم فيما سيذكر فيه لدى مولانا الحاكم المولى إليه بشهادة كل من المهترم دياب والمهترم قنديل وحماد رشيد والشيخ يوسف مشايخ ناحية شية المذكورين أعلاه الثبوت الشرعى تصادقا صحيحاً شرعياً وهم بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً على أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية بني شبل المذكورة يزرعون طين الفلاحة بالحصة المذكورة في كل سنة من ابتداء سنة واحد وتسعين ومائة وألف (١٧٧٧٨١٩١م) الحراجية ويقومون للترزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك في كل سنة مائة نصف وخمس وستون نصفاً فضة حسبما أجبرهم ذلك المترزم المذكور على الدوام والاستمرار ويزرعون طين أوسية الحصة المذكورة في كل سنة من ابتداء السنة المذكورة ويقومون للترزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك في كل سنة خمسة ريالات بطاقة ، ماداموا يزرعون ذلك ومتى أراد المترزم المشار إليه رفع أيديهم عن طين الأوسية يتمتعون عن زراعتها وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية تل جويل المذكورة يزرعون أطيان الحصة المذكورة في كل سنة من ابتداء سنة

واحد وتسعين ومائة وألف (١٧٧٧هـ ١١٩١م) الحراجية ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من ذلك في كل سنة مائة نصف وخمس وسبعون نصفا فضة حسبما أجرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والاستمرار ، ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج الثلاثين فدانا التي يزرعونها في كل سنة من طين أوسية ناحية بنى شبل المذكورة ، كل فدان خمسة ريالات بطاقة ماداموا يزرعون ذلك ومتى أراد الملتزم المشار إليه رفع أيديهم عن زراعة طين الأوسية يمتنعون عن زراعته ، وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية مشية المذكورة يزرعون طين الفلاحة بالحصة المذكورة في كل سنة من ابتداء سنة ١١٩١ — ١٧٧٧ م الحراجية يقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين المال في كل سنة ( ١٦٥ ) نصف فضة وبخراج كل فدان من الطين الأوسط ( ١٣٥ ) نصف فضة وبخراج كل فدان من الطين الدون في كل سنة ( ١٢٠ ) نصف فضة حسبما أجرهم ذلك الملتزم المذكور على الدوام والاستمرار ويزرعون طين أوسية الحصة المذكورة في كل سنة من ابتداء السنة المذكورة ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين المال في كل سنة ( ٥ ريالات بطاقة ) وبخراج كل فدان من الطين الدون ( ٢ ريال ) وثلاثة أرباع ريال بطاقة ماداموا يزرعون ذلك ومتى أراد الملتزم الموصى إليه رفع أيديهم عن زراعة طين الأوسية يمتنعون عن زراعته ، وعلى أن مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطا من ناحية البكارية المذكورة يزرعون أطيان الحصة المذكورة في كل سنة من ابتداء سنة (١٧٧٧هـ ١١٩١م) ويقومون للملتزم المشار إليه بخراج كل فدان من الطين المال (١٥٠) نصف فضة وبخراج كل فدان من الطين الدون ( ١٢٠ ) نصف فضة حسبما أجرهم ذلك الملتزم المشار إليه على الدوام والاستمرار وعلى أن الأمير حسن أفندي الملتزم المشار إليه ، رفع عن كامل مشايخ وفلاحين الأربع حصص من الأربع نواحي المذكورة كامل السمن والدجاج ومعتاد الشادية وسمن الشادية وعوايد الصراف والنعرة والعونة وتقاد الملتزم وكامل ما يتعلق بالملتزم من مصروف وغتم وضيفة وغير ذلك الرفع الكلي من ابتداء سنة (١٧٧٧هـ ١١٩١م) وعلى مشايخ وفلاحين الأربع حصص من الأربع نواحي المذكورين ، القيام بالمال ديواني من غير فرط ، وعليهم القيام بمونة الجند في زمن الفيوض وإن حدثت مظلة برانية فيتحملها مشايخ وفلاحين الأربع حصص المذكورين وليس على

ملتزم الأربع الحصص المذكورة شيء من ذلك وعلى مشايخ وفلاحين الأحد عشر قيراطاً من ناحية شبة المذكورة القيام في كل سنة بحرف الجسور في نظير ما يقتطعون من مال الأربع حصص المذكورين وقدره في كل سنة ألفا نصف ( اثنان ) وثمانية نصف وخمسة أنصاف فضة ( ٢٨٠٥ نصف فضة ) ويكون الجرف بأثوار الأوسية الأحد عشر ثورا للمدة للجرف، وإن احتاج الجرف لأثوار زيادة عن الأحد عشر ثورا المذكورة تكون الأثوار الزائدة على مشايخ وفلاحين الأربع حصص المذكورين حسباً توافقوا وتراضوا على ذلك في يوم تاريخه وعلى أن لا تمسك لكل منهم بما يخالف ذلك وينافيه باعتراف كل منهم بذلك بشهوده ومن ذكر اعلاه في يوم تاريخه الاعتراف الشرعي المقبول بالطريق الشرعي وثبت وحكم بحكم بموجب ذلك وشهد: وحري في خامس عشر شهر صفر سنة ١١٩١ هـ — ٢٦ مارس ١٧٧٧ م، الشيخ حسن عمر الويلحي والشيخ علي النوفي .

---

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) حق الملتزم في تأجير أرض الأوسية للفلاحين ، وتحديد قيمة الإيجار .
- ( ٢ ) حق الملتزم في رفع أيدي الفلاحين عن أرض الأوسية الملتزمة لهم في أي وقت شاء .
- ( ٣ ) إعفاء الملتزم للفلاحين من مال البراني إعفاء تاماً :

**ملحق رقم (١٧)**

— وثيقة تبين رهن الفاروق وطول أمدته في بعض الأحيان .

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل مبيعات الباب العالي ، رقم ٢٨٣

مادة ( ٤٤٤ ) ، ص ٣٠٢ .

بين يدي مولانا أفندي ادعى المحترم حسن السنهوري بن المرحوم سلامة من أهالي ناحية شبرا العنب بولاية الشرقية على الاختيار المكرم عيسى بن المرحوم سالم الأجرى من أهالي الناحية المذكورة بأن عم المدعى المذكور هو المرحوم نصار بن سويدان أخذ من والده المدعى عليه المذكور من نحو أربعين سنة سابقة على تاريخه ٣٦ قرشاً فاروقاً على فدان واحد ونصف طين سواد أثر وفلاحة عم المدعى المذكور بحوض البركة وحوض المليلة وحوض الأربعة عشر ويطلب المدعى عليه المذكور ، برفع يده عن الطين المذكور ليعوز ذلك لنفسه ويسلمه ٣٦ قرشاً الفاروقاً المذكورة بالطريق الشرعى وسئل المدعى عليه المذكور عن ذلك فأجاب بالاعتراف في وضع يده على الطين المذكور بطريق شرعى بمقتضى أنه واضح يده على الفدان ونصف الفدان السواد بالأحواض المذكورة هو ووالده من قبله من نحو ستين سنة سابقة على تاريخه وأنه يتصرف في ذلك بالزرع والزراعة هو ووالده من قبله من نحو الستين سنة السابقة على تاريخه ، ويدفع خراج ذلك الملتزم الناحية المذكورة ، ولم يصدر له ولا لوالده من قبله نزاع من أحد في ذلك مطلقاً وطال ، بينهما الخصام والنزاع بسبب ذلك ، فعند ذلك طلب المحترم عيسى المدعى عليه المذكور ، من حضرة مولانا أفندي المتداعى بين يديه أجر ، ما يقتضيه الشرع الشريف له في شأن ذلك ، أجابه لذلك ، وعرف المحترم حسن المدعى المذكور حيث كان الأمر كما ذكر وأن المدعى عليه المذكور واضح يده على الفدان ونصف المذكور بالأحواض المذكورة ، هو ووالده من قبله المدة المذكورة ، يتصرف فيهما بالزرع والزراعة ، ولم يصدر نزاع في ذلك من عم المدعى المذكور ولا غيره ، فهو ممنوع من دعواه المذكورة بعد مضي المدة المذكورة ، ولا تسمع له دعوى بعد ذلك لأن دعوى الأطميان لا تسمع بعد مضي خمسة عشرة سنة ، واللازم على المدعى المذكور عدم تعرضه للمدعى عليه المذكور ، بسبب ذلك وأمره بعدم معارضته له بسبب الطين المذكور ، وأبقى يد المدعى عليه هو وأخيه عامر من الفدان النصف والمذكور أعلاه وحكم عليه بذلك تعريفاً ومنعاً وإلزاماً وأمرأً وحكماً وإبقى شرعيات وبه شهد وحرر في سابع عشر ربيع أول سنة ١١٨٨ هـ ٢٧ مايو ١٧٧٤ م .

نستخلص من هذه الوثيقة الآتي :

(١) قيمة رهن الفاروق كانت بسيطة للغاية . (٢) تحديد انقضاء مدة مباح دعوى الأطميان بـ (١٥) سنة .

### ملحق رقم (١٨)

— وثيقة تبين طمس بعض الترع وزراعتها وإهمال شئونها  
مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية . مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفتر الجسور ،  
رقم ( ١٣٥٦ ) .

ورد بيورلدى شريف ، على يياض ، من حضرة الوزير العظيم المشير للفخيم . مولانا  
على باشا ، حافظ بمصر المحروسة حالا ، أدام الله تعالى إجلاله ، مؤرخ في ٨ شعبان سنة  
١١٠٣ هـ — ١٦٩٢ م ، خطابا لمولانا مقاطعجى أفندى بمقاطعة القرية . بقيد صورة  
البيورلدى المذكور . والحجة الشرعية ، بامضاء مولانا قاضى أحمد المولى بمصر المحروسة حالا  
والتوجه ببيورلدى شريف أيضاً ، فى التاريخ المذكور أعلاه ، بمبب رى ناحية سنبو  
الكبرا ، من خشبة تابع منية الحارون بالقرية ، فامثل ذلك ، وقيد بدفتر الجسور ،  
ليرجع عند الاحتياج إليه ، والبيورلدى والحجة المذكورة تحت يد ملتزم منية الحارون .

### صورة الحجة .

سبب تحرير حروفه ، وموجب تسطيرها ، هو أنه بالدبوان العالى ، بمصر المحروسة  
بمحضرة مولانا الوزير العظيم المشير للفخيم ، الدستور السكرم ، مدير أمور جمهور العالم  
بالديار المصرية عامله الله تعالى بالطافة الحفمية بين يدى سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام ،  
أعلم العلماء الأعلام ، قاضى النقض والإبرام ، مؤيد شريعة سيدنا محمد خير الأنام ، عليه  
أفضل الصلاة ، وأزكى السلام ، الناظر فى الأحكام الشرعية . قاضى يومئذ بمصر المحمية ،  
الواضع خطه السكريم أعلاه ، أدام الله تعالى علاه ، حضر نضر الأغوات القريين . معتمد  
الملك ، ومقبول السلاطين أبو بكر آغا دار السعادة ، والملتزم بناحية مية الحارون ،  
بولاية القرية ، وحضر معه وكيل قدوة الأغوات ، المعظمين مسعود آغا دار السعادة سابقاً ،  
هو ونضر الأعيان ، الأمير محمد كتخدا ، الموكل للموى إليه ، الثابت بوكيله عنه فى ذلك ،  
بالطريق الشرعى ، ونضر الأعيان ، الأمير سايمان آغا الملتزم بكامل ناحية مية رخا بولاية  
القرية ، وادعى الأمير محمد كتخدا ، لوكله والأمير على كتخدا المرقوم بنفسه الملتزمان ،  
بناحية سنبو المذكورة وأبى بكر ملتزم ناحية مية الحارون المذكورة ، بأن بأراضى ناحية

منية الحارون المذكورة، ترعة قديمة، كان يتوصل منها المياه لأراضى سنبو المذكورة وغيرها، وأن أبا بكر أغا المدعى عليه المذكور سد الترعة المذكورة، ومانع سلوك المياه منها، ويريد الدعيان المذكوران . فتح الترعة المذكورة، وسلوك الماء منها، وسئل المدعى عليه المذكور، فأجاب بأن الترعة المذكورة، مسدودة من قديم الزمان، وهى مزروعة برسيا وقمعا، مدة تزيد على ستين سنة تقدمت على تاريخه، فلم يبدوا أهالى ناحية سنبو المذكورة، إلى هذا الآن دعوى ولا طلب، ولا خصاما ولا جدالا، وأنه كشف على ذلك بموجب البيورلدى الشريف، من قبل صاحب الدولة المشار إليه فوجد الترعة المذكورة مزروعة برسيا وقمعا، وأخبروا أهالى النواحي المجاورة لنية الحارون وناحية سنبو المذكورة أعلاه، أن الترعة المذكورة لم تفتح من مدة تزيد على ستين سنة سابقة، على تاريخه وأنها تزرع على الحكم المذكور، ولم يعانوا الترعة المذكورة مفتوحة، كما ذلك معين بحجة الكشف المشمولة بإمضاء نحر قضاة الإسلام، أبو المواهب أفندى، قاضى المحلة الكبرا، المؤرخة فى السادس والعشرين من شهر رجب سنة تاريخه ( ٢٦ رجب )، أدناه، وأبرز من يده حجة الكشف المذكورة وقرئت بالجلس فى وجه المدعى عليه المذكور، فدل مضمونها طبق ما ذكر، وطلب من المدعين المذكورين البيان على دعواهما المذكورة، فلم يقدرا البيان، فعند ذلك طلب أبو بكر أغا المدعى عليه المذكور، من حضرة مولانا شيخ الإسلام، الموصى إليه أعلاه، ما يقتضيه الشرع الشريف، له فى شأن ذلك، أجابه لذلك، وعرف المدعين المذكورين، أنه حيث كان الأمر كذلك ولم يقدرا على البيان، وأن الترعة المذكورة لم تفتح من نحو ستين سنة سابقة على تاريخه، فلا معارض لها، ولا للموكل المذكور، على أبى بكر أغا المدعى عليه المذكور، ومنعهما من معارضته بسبب ذلك تعريفاً، ومنعاً شرعيين، وهذا ما جرى، وقع التحرير فى أوائل شعبان المكرم سنة ثلاث ومائة وألف، ( ١١٠٣ هـ — ١٦٩٢ م ) شهود اجمعة.

نستخلص من هذه الوثيقة الآتى :

- ( ١ ) إعمال الترع وطبسيها واستغلالها فى زراعة بعض المحصولات .
- ( ٢ ) اغتصاب بعض الملتزمين أراضى هذه الترع لصالحهم الخاص .

### ملحق رقم (١٩)

وثيقة تبين تحويل بعض الجسور البلدية إلى جسور سلطانية

مصدر الوثيقة : دار المحفوظات العمومية ، مخزن ( ١٨ ) عين ( ١٩ ) دفتر الجسور  
رقم ( ١٣٥٦ ) .

ورد بيورلدى شريف مشمول بختم مولانا الوزير مؤرخ في ١١ محرم سنة ١١١٣ هـ —  
١٧٠١ م على حجة شرعية مطرزة من الباب العالي بالهجرة الكبرى ، بامضا مصطفى أفندى ،  
قاضى المحلة الكبرى . ورخة في ١٣ الحجة الحرام ختام سنة ١١١١ هـ ١٦٩٩ م في  
خصوص جسر بلدى معروف بجسر السودا مجاور لناحية بشبيش ومحلة القصب الشرقية ،  
وناحية كرين خطاباً لمقاطعجى الغربية . بقيد الحجة المذكورة . بدفتر المقاطعة فامثل ما  
أمر به مولانا الوزير ، وقيدت الحجة المذكورة . بدفتر الجسور بالمقاطعة ، يراجع عند  
الاحتياج إليها ،

### « صورة الحجة »

سبب تحرير حروفه . وموجب تسطيرها . هو أنه يجلس السريمة السريفة الغراء ،  
محفل الطريقة السيفة المورة الزهرا . بالباب العالي بمدينة المحلة الكبرى ، بالغربية بعد أن  
ورد البيورلدى الشريف الوارد من ديوان مصر المحروسة على يياض من حضرة مولانا  
الوزير المعظم والمشير المنعم مولانا محمد باشا يسر الله تعالى له من الخير ما يشاء حافظ الديار  
المصرية والأفطار الحجازية يومئذ عامله الله تعالى بالطافه الحفية ، خطاباً لمولانا وسيدنا  
أفندى قاضى الولاية حالاً ، ولنفخر الأكابر والأعيان ، الأمير السكشاف بالولاية المشار  
إليها حالاً ، وللأمر الجوريجية الثلاث بالولاية حالاً . وسردارية السبع بلكسات ،  
والسليين . وقايم ، مقامات بالولاية ، والمتكلمين . وأرباب الأدراك بولاية الغربية المشار إليها  
دام مجددم المرتب على إنها وكيل قدوة الخواص المقربين . معتمد الملوك والسلطين ، مقدم  
العز والتمسكين . الحاج على آغا دار السعادة حالاً ، هو قدوة الاكابر والاعيان الحاج  
محمد آغا ، دام علاه . أن من الجارى فى التزام الحاج على آغا دار السعادة ، الوكل المشار  
إليه أعلاه . وفى تحدته ناحية بشبيش . وناحية محلة القصب الشرقية بولاية الغربية ،



وناحية كرين ، غيط من غير حيط تابعة لناحية بشيش المذكورة ، وأن بجوار النواحي المذكورين جسر بلدى يعرف بجسر السودا وأن جرفه سابقاً على النواحي المجاورة للجسر المذكور . عجزوا عن جرف الجسر المذكور ، وأن قدوة الأكابر والأعيان . الحاج محمد أغا ، وكيل حضرة الحاج على أغا المولى إليه أعلاه ، أنهى حضرة مولانا الوزير العظيم بالديار المصرية حالاً ، المولى إليه أعلاه ، بأن أهالى النواحي المجاورة للجسر المرقوم عجزوا عن جرف الجسر المذكور . وأن يحرف ذلك فى كل سنة الأمير الكاشف بالولاية المشار إليها ، المذكور أعلاه ، من سنة تاريخه الخراجية ، وبرز أمر مولانا الوزير المولى إليه أعلاه ببيور لى شريف ، خطاباً للأمير صالح أغا كاشف المشار إليه ، بأن يحرف جسر السودا المذكور على جهة السلطنة الشريفة ، من سنة تاريخه الخراجية ، ويأخذ فى كل سنة تحت جرف الجسر المرقوم ، ألف نصف فضة واحدة ، من ملتزم ناحية بشيش ، وعجلة القصب ، وكرين المذكورين أعلاه ، هو وغيره من السكشاف بالولاية المذكورة إلى ما شاء الله تعالى ، قابل ذلك حضرة الأمير صالح أغا كاشف الولاية المشار إليه بمزيد القبول والامثال ، ورضى بذلك . وبرز الأمر الشريف بالبيور لى ، المشار إليه أعلاه ، بأن يكون جسر السودا المذكور ، من الجسور السلطانية ، وأن يقيد الأمير الكاشف المشار إليه أعلاه ، بجرفه فى كل سنة من سنة تاريخه الخراجية ، هو وغيره من السكشاف على جارى عادة الجسور السلطانية ، وأن يأخذ الأمير الكاشف المشار إليه ، فى نظير جرف الجسر المذكور ، فى كل سنة ، من سنة تاريخه الخراجية ، من ملتزم ناحية بشيش وعجلة القصب وكرين ، المذكورين أعلاه ، ألف نصف فضة واحدة ، هو وغيره من السكشاف بولاية الغربية المشار إليها إلى ما شاء الله ، وقيد البيور لى المذكور برونادة مقاطعة الغربية الخلد بالخرينة العامرة ، بديوان مصر المحروسة ، وأن يقيد قاضى الولاية المولى إليه البيور لى المشار إليه ، بسجل محكمة الباب المشار إليه ويبقى البيور لى المذكور تحت يد الحاج محمد أغا وكيل حضرة الحاج على أغا دار السعادة الموكل المولى إليه أعلاه إلى آخر ما هو مدين وسرور بالبيور لى المذكور أعلاه ، مؤرخ بمسدى عشرى شهر شوال المبارك من شهر سنة أحد عشر ومائة وألف . وهى سنة تاريخه أدناه . قابل ذلك سيدنا ومولانا قدوة القضاة ، والحكام عمدة الولاية فى الانام . محرر القضايا والأحكام . مؤيد شريعة خير الانام ، محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام ، الواثق بلطف ربه البدى سيدنا ومولانا مصطفى أفندى ،

الناظر في الأحكام الشرعية ، والأمور الديوانية ، والتعلقات الشريفة السلطانية ، بمدينة  
الحلة المشار إليها ، وسيانود ، ومضافاتها من القرية ، الرام اسمه بخطه الكريم أعلاه ،  
أدام الله تعالى فضله ، وزاد في علاه ، بمزيد القبول والامثال ؛ وقيد البيورلدى المشار  
إليه ، بالسجل الحكيم الخلد بمحكمة الباب العالي المشار إليه ، إعتاد على ما برز به الأمر  
الشريف ، بالبيورلدى المذكور أعلاه ، وامثل حضرة قدوة والأكابر والأعيان الأمير  
صالح أغا كاشف الولاية حالاً المشار إليه أعلاه ، ما برز به الأمر الشريف بالبيورلدى  
المشار إليه أعلاه ، المرتب على عرض حال ، خطاباً ، لحضرة ، ولانا الوزير العظم  
بالديار العمرية حالاً ، المسمى إليه أعلاه في شأن جسر السودا المذكور أعلاه وأن يكون  
الجسر المذكور ، من الجسور السلطانية بولاية القرية المذكورة أعلاه وأن عليه جرف  
جسر السودا المرقوم ، من ابتدائه وإلى انتهائه طولاً وعرضاً ، جرفاً حابساً ، مانعاً للبياه ،  
ضمن النيل المبارك عند تراكمه باعترائه بذلك ، وأن يكون على الثلاث نواحي المذكورين ،  
أعلاه وهم ناحية بشيش ومحلة القصب وكرين المذكورين أعلاه في كل سنة لديوان  
الكشوفية ، بالولاية المشار إليها في نظير جرف الجسر المرقوم على الثلاث نواحي المذكورة  
ألف نصف فضة واحدة ، تقبض منهم لديوان الكشوفية المذكورة ، في كل سنة ، وهم  
جرا وصار الجسر المرقوم المعروف بجسر السودا من الجسور السلطانية . وقيد بالسجل  
الحكيم الخلد بمحكمة الباب العالي المشار إليه ، وسأل حضرة الحاج محمد أغا وكيل حضرة الحاج  
على أغا دار السعادة المشار إليه أعلاه ، من مولانا وسيدنا أفندي المسمى إليه أعلاه ، كتابة  
ذلك في حجة شرعية تكون بيده نأجابه لذلك ، وكتب ذلك ضبطاً ، للواقع ليرجع عند  
الاحتياج إليه وعلى ماجرى ، وقع التحرير في اليوم المبارك الموافق الثالث عشر ذى الحجة  
الحرام ختام سنة أحد عشر ومائة وألف ( ١٣ ذى الحجة ١١١١ هـ — ١٦٩٩ م ) من  
الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام وحسبنا الله ونعم الوكيل  
شهود الحال .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

- ( ١ ) تمويل بعض الجسور البادية التي كان جازوا على المائزين والأهل إلى جسور سلطانية .
- ( ٢ ) تحصل الإدارة بعد قيامها بعملية جرف هذه الجسور للمقات هذه العملية من المائزين .

### ملحق رقم (٢٠)

— وثيقة تبين استجابة الديوان والأمراء المالك لمطالب العلماء كمثلين للشعب برفع المظالم الواقعة على الشعب .

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية ، سجل الديوان العالي رقم ( ٣٠٠ ، مادة (٤٧٣) نسختان .

— أشار عبد الرحمن الجبرتي إلى هذه الوثيقة ، وأسباب الحوادث التي أدت إلى في تأريخه لحوادث ذي الحجة ١٢٠٩ هـ يوليو ١٧٩٥ م نسختان .

---

هو أزه بمصر المحروسة ، مدينة أهل الولاية المقربين ، وعلامة العاملين وسخ الراشدين شرفها الله تعالى إلى يوم الدين ، بين يدي سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الإسلام علامة الأنام ، قاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، أشرف السادة الموالى الأعلى الأكرام ، الناظر في الأحكام الشرعية ، قاضى القضاة يومئذ بمصر الحية ، للوقع الكريم أعلاه ، دام علاه ، أمين ، مضمونه بحضرة كل من سيدنا ومولانا الأعظم ، وللاذ الأفخم الأكرم ، قطب دائرة الزمان ، وفريد العصر والأوان ، المحفوظ الله الرحيم الرحمن ، خاص خواص أصحاب السعادة والصلاح ، خلاصة أعيان أرباب الهدى والفلاح ، قرة أعين أهل الورع والزهد ، واسطة أصحاب الخشوع والرمع ، أستاذ أهل الطاعة وملاذ أهل الحقيقة ، سيد السادات ، ومعدن الفضل والجود والسيادات ، من به وبها تتوسل إلى الله الملك الغفار ، السيد الشريف الطاهر العفيف الشيخ محمد أبو الأنوار عز شيخ السجادة الشريفة الوفوية ، وصاحب السكينة النيفة المصطفوية الحميدة حالا ، زاد عزاً وإجلالا ، أمين ، وسيدنا ومولانا نفع سادتنا بنى الصديق ، وكوكب سما مجدده التحقيق ، فرع الشجرة الشريفة الصديقية من به وبأسلافه ، تتوسل إلى الله الملك الجليل ، مولانا السيد الشريف ، الشيخ خليل البكرى الصديق الأشعري ، آل الحسن ، شيخ سجادة أجداده ، بنى الصديق حالا ، وسيدنا ومولانا نفع أسرة الأشراف الفضلاء العظام ، سلالة آل بنى عبد مناف النخام ، فرع الشجرة الزكية ، والمصاية الهاشمية الفاخرة الوائق بربه ، المعيد المبدى ، مولانا السيد الشريف عمر أفند نقيب السادة الأشراف بمصر حالا ، زاده الله عزاً وإجلالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ

العالم العلامة الهمام أوحد الأفاضل العظام ، مفيد الطالبين بإفهام ، عمدة المحققين وقدوة ، العلما العاملين ، زين الشريعة والسلة والدين مولانا الشيخ عبد الله الشرقاوي الشافعي ، شيخ مشايخ أهل الإفادة والافق والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل العظام ، سيويو الزمان ، وفريد العصر والأوان ، مولانا الشيخ خمس الدين ، محمد الحريري الحنفي الأزهرى ، مفتى السادة الحنفية ، بمصر حالا وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل الكرام ، صدر المدرسين العظام مفيد الطالبين بإفهام ، مولانا الشيخ شمس الدين محمد الشهير نسبة الكرم بالأمير المالكي الأزهرى ، مفتى السادة المالكية بمصر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهمام أوحد الأفاضل العظام ، صدر المدرسين الكرام ، مفيد الطالبين بإفهام ، مولانا الشيخ زين الدين مصطفى الشهير نسبة الكريم بالعساوي الشافعي الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس ، بالجامع الأزهر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل العظام ، مولانا الشيخ زين الدين عبد المنعم الفارسي المالكي الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، وسيدنا ومولانا الشيخ الإمام العلامة الهمام ، أوحد الأفاضل العظام ، صدر المدرسين الكرام ، مولانا الشيخ شهاب الدين أحمد العريشى الحنفي عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس بالجامع الأزهر ، والشيخ الإمام العلامة الهمام صدر المدرسين الكرام ، مولانا الشيخ برهان الدين إبراهيم السعيفي الشافعي الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، والشيخ الإمام العلامة صدر المدرسين الكرام مولانا الشيخ زين الدين حسين المنصوري الحنفي ، عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس بالجامع الأزهر حالا ، والشيخ الإمام العلامة زين الدين سالم بن مسعود الفوى المالكي الأزهرى ، عين أعيان أهل الإفادة والافق والتدريس ، وشيخ رواق السادة المغاربة المجاورين بالجامع الأزهر ، عمت بركاتهم ، وأدام الله النفع بوجودهم أمين . بمنزل قدوة الأمرا العظام ،

---

كبير الكبرا الفخام ، صاحب العز والقدر والهمة والمجد والاحترام المقر الكريم العالى ، حازرتب

---

المفاخر والعالى ، مير اللوا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير ابراهيم بك الكبير محمد

---

( أى تابع محمد أبو الذهب ) قائم مقام بمصر المحروسة سابقاً ، وأمير الأمرا بها حالا ، وقدوة

---

الأمرا الكرام ، كبير الكبرا الفخام ، المقر الكريم العالى ، حازرتب المفاخر والعالى ،

على ما هي عليه ، من زمن الملوك ، والسلطين ، ومنع التفاريد على البلاد ، والرعايا والفقرا ، ومنع ترك الكشف الجارية ، في بلاد الله ، التي خربوها ونهبوها ، ودمروها . وإزالة الفلنسية ، من مصر القديمة ، لا يذايهم السالمين ، وأن لا يزداد على دفتر المرحوم الأمير محمد بيك أبو الذهب ، قائمقام مصر كان ، في رفع الظالم ، وأن جميع ما أحدثه . المرحوم الأمير إسماعيل ، وغيره يزال ، من أصله بالكلية ، وأن رفع المكوس الجارية ، في البنادر والوارد ، وما جعل على الآكل والمشارب . وإزالة جميع الحوادث . والظالم ، من جميع الاقطار المصرية . و التزموا . أن لا يتعرض أحد منهم إلى السادة الأشراف . القاطنين بجميع البلاد ، لا بشكوى . ولا بأذية . ولا بصرف ولا بوجه من الوجوه ، وأن ينتهى أمرهم في حوادثهم الخاصة بهم . إلى أفنديهم وقيهم في سائر الأقطار والأزمان ، وأن لا يتعرض أحد منهم لنواب الشريعة المحمدية ، بوجه يضر بهم ، وأن ينتهى أمرهم في كامل حوادثهم المتعلقة بهم ، إلى أفنديهم ، مولانا شيخ الإسلام قاضى عسكر أفندى بمصر ، في جميع الأزمان ، وأن يقوموا بعمارة السواقى الموصلة للمياه إلى القلعة . وإدارتها بحضرة الوزراء والعلماء ، وشرب المسلمين القاطنين بها ، وعدم إزال الغلال ، من الديار المصرية ، إلى بلاد الكفرة ، والمشركين ، أعداء الدين . وأن يحدث حادثة من الآن ، إلى ما يستقبل من الزمان ، فأجابوا حضرة الأمرا السكرام ، المعين أسماؤهم بأعاليه ، بالسمع والطاعة ، وعدم مخالفة الجماعة ، وأن ييطلوا هذه الظالم الحادثة ، التي أضرت بالإسلام ، والمسلمين ، وأبادت أموال الفقرا والساكين ، وحصل فيها الضعف والجور المبين ، واستلوا جميعاً ما طلب منهم ، وأشير لهم عليه ، وعاهدوا الله سبحانه وتعالى ، على أن لا يمددوا إلى تلك الأفعال ، وكل من خالف ذلك أو توقف ، في دفع ما يترتب عليه ، أو سعى في إبطال شيء من ذلك ، فيكون على ساداتنا أرباب السجايد ، وعلماء الإسلام والأمرا قهراً ، واستخلاص كامل ما هو مطلوب منه ، لأربابه كائن من كان ، عملاً في ذلك بالفرمان الشريف ، الواجب القبول والتشريف ، المكتتب باللغة العربية ، الوارد في شأن ذلك ، من حضرة سيدنا ومولانا الوزير العظم ، والدستور للسكرم ، والشير المفخم من تناهت بمقصده الجليل ، غايات مصالح الإسلام ، وفاهت بمعامده السنية الأفلام ، صاحب السعادة ، مولان الوزير الحاج صالح باشا ، كافل الديار المصرية حالا ، يسر الله له من الخيرات ،

مولانا الأمير أيوب بك الكبير أمير الحاج الشريف المصري سابقاً (محمد) وقدوة الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام المقر الكريم العالي حازر رتب المفاخر والمعالى مولانا الأمير إبراهيم بك مير الحاج الشريف المصري سابقاً وحاكم ولاية دجرجا سابقاً (محمد) وقدوة الأمراء الكرام، صاحب العز المجد والاحتشام مير اللوا الشريف السلطاني، مولانا الأمير سليمان بك (محمد) حاكم ولاية دجرجا سابقاً، وافتخار الأمراء الكرام، عين أعيان ذوى الوقار الفخام، مير اللوا الشريف السلطاني، مولانا الأمير أحمد بك (محمد) حاكم ولاية المنوفية سابقاً، وافتخار الأمراء العظام عمدة ذوى الوقار الفخام، الجانب العالي، حازر رتب المفاخر والمعالى، مولانا الأمير عثمان بك (مراد) حاكم ولاية دجرجا سابقاً، وقدوة الأمراء الكرام، عمدة أولى الشأن الفخام، مير اللوا الشريف السلطاني، مولانا الأمير قاسم بك (عثمان)، والجانب العالي، الأمير ذو الوقار أغا أغات مستعفظان قلعة مصر المحروسة حالاً، والجانب المكرم والخدم العظم الأمير صالح أغا، وكيل دار السمادة العظمى بمصر حالاً (محمد) ونظر الأكابر وكال والأعيان، عين أعيان ذوى المفاخر والشأن، الجانب المكرم الأمير على كتنخدا، طايغة مستعفظان قلعة مصر المحروسة حالاً، والجانب المكرم الأمير إبراهيم كتنخدا، باش اختيار مناو، والأمير عثمان كتنخدا طايغة عزبان، قلعة مصر حالاً، والجانب المكرم، الأمير مصطفى كتنخدا باش اختيار عزبان، والجانب المكرم، الأمير أحمد أغا باش اختيار طايغة المتفرقة والجانب المكرم الأمير مصطفى أغا باش اختيار متفرقة والجانب المكرم، الأمير على كتنخدا الجاويشية، والأمير على أغا، اختار طايغة جاويشان (سليم)، والجانب المكرم الأمير أحمد أغا اختيار طايغة جاويشان (غانم)، والجانب المكرم، الأمير يوسف باش جاويش جمليان والجانب المكرم، الأمير يوسف أفندى، كاتب كبير جمليان والجانب المكرم، الأمير سليمان جوربجي باش اختيار تفكيجيان (البرديسى)، والأمير أحمد أفندى كاتب صغير تفكيجيان، والجانب المكرم الأمير حسن باش جاويش جراكبة، والأمير محمد جوربجي باش اختيار جراكبة، وإطلاعهم وشهادتهم، على مايتى ذكره فيه، بعد أن توافق، كل من ساداتنا أرباب السجايد، وساداتنا علماء الإسلام مصاييح الظلام، تمتع الله بوجودهم الأثام، مع كامل الأمراء الكرام، المعين أسماؤهم بأعاليه، على تنزيل جوامك المسلمين للطلوبة، من المال لليرى، واجرا جرايات المستحقين، وعلوفات الفقراء والمساكين، واجرا منورية الجامع الأزهر، ومعدل العلم الشريف الانور، وجراياته، من وقفه الخاص به، ولا يؤخذ له شيء، من المكوس، والمظالم، واجرا ملايل الجميع وتعلقاته حكم قديمها،

ما يريد وما شا ، المقيد بسجل الباب العالى بمصر ، المحفوظ بخزينة السجلات العامة و المؤرخ  
يوم تاريخه أدناه ، توافقاً صحيحاً شرعياً ، عن طيب قلب ، وانتمراح صدر ، لما علم كل  
منهم فى ذلك من الحظ والمصلحة ، باعتراف كل منهم بذلك ، بحضور شهوده ، ومن ذكر  
أعلاه ، فى يوم تاريخه ، الاعتراف الشرعى ، ولما تم الحال على هذا النوال ، أشهد على  
نفسه ، كل من افتخار الأمرا السكرام ، كبير الكبرا الفخام ، المقر الكريم العالى ، الأمير  
إبراهيم بك الكبير ، المشار إليه ، وافتخار قدوة الأمرا السكرام ، كبير الكبرا ،  
الفخام ، صاحب المزم والقدرة والمجد والاحتشام ، المقر الكريم العالى ، والكوكب النير  
المتلالى ، حازر رتب المفاخر والعالى ، مير اللوا الشريف السلطانى ، مولانا الأمير مراد  
بك ( محمد ) مير الحاج الشريف المصرى سابقاً ، شهوده الاشهاد الشرعى ، وهما باكمل  
الأوصاف المعتبرة شرعاً ، أن عليهما ، القيام فى كل سنة بحريان كامل مانص وشرح  
بأعاليه ، بقدر الإمكان والامتناعة ، القيام الشرعى ، بالطريق الشرعى ، فطوبى للذين  
آمنوا وعملوا الصالحات ، واجتهدوا فى استخلاص حقوق عباد الله ودفمها لهم بما أمر  
الله فمن فعل ذلك مجتهداً ، فى طاعة الله ممثلاً لأوامر الله ، مجتنباً للنواهي ، فهو  
من الفائزين ، عند الله يوم لا ينفع مال ولا بنون ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، لقوله  
تعالى فى كتابه العزيز « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات ، إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين  
الناس ، أن تحكموا بالعدل ، إن الله نعماً يعظكم به ، إن الله كان سمياً بصيراً » ، وأما من  
أعان على مصالح ذلك ، وسعى فى إجراء كامل مانص ، وشرح بأعاليه ، برد الله مضجعه ،  
ولقنه حجة وجملة من الأمنين الفائزين الفرحين ، الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ،  
ولما تم ذلك على الوجه المستور ، حكم مولانا أفندى المشار إليه ، بموجب ذلك ، وأمر  
بكتابته ، وقيد بالسجل المحفوظ ، ضبطاً للواقع ، ليراجع به عند الاحتياج إليه ،  
والاحتجاج به حكماً وأمرأ شرعيين ، وعلى ماجرى وقع التحرير ، فى سابع عشرين شهر  
الحجة الحرام ، ختام سنة تسع ومائتين وألف ، كتبه الشيخ عبد الوهاب الداودى  
( ٢٧ الحجة ١٢٠٩ هـ — ١٥ يوليو ١٧٩٥ م ) .

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

( ١ ) ظهور العلماء كقوة تمثل الرأى العام ، ومطالبتهم برفع المظالم .

( ٢ ) انعقاد الديوان كان يتم أحياناً فى بيت أحد الأمراء .

( ملحق رقم ٢١ )

وثيقة تبين الإحتفال بوفاء النيل وإلزام الملتزمين بدفع الخراج

مصدر الوثيقة : أرشيف المحكمة الشرعية سجلات الديوان العالى ، رقم (٢) ، مادة

( ١٠٢ ) ، ص ٧٠ .

هو أنه بمجلس الشرع الشريف ، ومحمد الدين النيف صاته المولى اللطيف من التبديل والتعريف المعقود بالقصر الذى علو الجسر برأس الخليج الحاكى بمصر القديمة بمضرة سيدنا ومولانا الوزير العظيم المشير المنعم ، الدستور المسكرم ، محمد بنىان الدولة والاقبال مشيد أركان السعادة والإجلال ، صاحب السعادة وساحب أذبال السيادة مولانا الوزير الحاج حسن باشا ، يسر الله له من الخيرات ، ما يريد وما يشا ، محافظ مصر المحمية ، دامت سعادته السنية ، بين يدى سيدنا ، ومولانا المولى الأعظم ، والعلامة الانعم . الأكرم علامة العرب ، والعجم موضح ما خفى عن الإنهام وانسكم ، شيخ مشايخ الإسلام ملك العلماء الأعلام ، قاموس البلاغة ، ونبراس الإفهام ، الناظر فى الأحكام الشرعية قاضى القضاة يومئذ بمصر المحمية ، عامله الله بالطافه الحنية الموقع ختمه الكريم أعلاه دام علاه لما كان فى اليوم المبارك الموافق لغاية شهر أبيب القبطى من شهور سنة ثمان وسبعين ومائة وألف ( ١١٧٨ هـ ١٧٦٤ م ) الخراجية والسادس عشر شهر تاريخه أدناه حصل وفا ، ما النيل المبارك من فيض الله تعالى العميم ورحمته لعباده وإحسانه القديم وبلغ ستة عشر ذراعا بالتدراع المعتاد وزيادة على ذلك أصبعين إثنين حصل بذلك لعباد الله تعالى الفرح والسرور والإبتهاج إلى الله تعالى بتمام الإحسان وعلى الله القبول . فبمقتضى بلوغ ما النيل المذكور الستة عشر ذراعا المذكورة حل على الملتزمين بقرى مصر المحروسة الخزينة الدامرة لحضرة مولانا السلطان الأعظم نصره الله تعالى ، والمال الميرى لجهة الديوان العالى ، وغلال النبر الشريف وغلال الحرمين الشريفين شرفهما الله تعالى وعظيما إلى يوم الدين عن واجب سنة تسع وسبعين ومائة وألف ( ١١٧٩ هـ ١٧٦٥ م ) الخراجية حكم ما جرى به القانون المصرى من تديم ارمات وإلى الآن وفى ثانى يوم نزل حضرة ومولانا الوزير ومولانا شيخ الاسلام للشار إليهما أعلاه إلى القصر المذكور أعلاه وحضر لحضورهما كل من قديمه الأمرا العظام عمدة الكبرا الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام لقر الكريم العالى حازرتب الفاخر والعالى مولانا الأمير خليل بك القازدغلى



مير اللوا الشريف السلطاني بمصر المحروسة والدفتر دار بها حالا وقدوة الأمر الذ  
عمدة الكبرا الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام المقر الكريم العالي حازر رتب ا  
والعالي الأمير حسين بيك القازدغلي مير اللوا الشريف السلطاني بمصر المحروسة  
وأمر الحاج الشريف المصري سابقاً وقدوة الأمرا العظام المقر العالي الأمير محمد بيك  
القازدغلي مير اللوا بمصر حالا ، والمقر الكريم العالي الأمير اسماعيل بيك مير (على) اللوا  
وحاكم ولاية الغريبة حالا : والمقر الكريم العالي الأمير عثمان بيك مير اللوا بمصر وه  
عسكر الخزينة العامة حالا ، والمقر الكريم العالي الأمير حمزة بيك القازدغلي مير اللوا  
حالا دامت عزتهم ، وكل من مفاخر الأعيان كمال ذوى الشأن الجنب الخزينة العالي  
سليمان أغا كتحدا جاويشان حالا القازدغلي ونحر الأكابر العظام الأمير قاسم أغا القاز  
أغات جيليان حالا : ونحر الأعيان المعظمين كمال ذوى الشأن المحترمين الأمير عبد ال  
أغا القازدغلي أغات مستعفظان حالا والجنب العظم الأمير علي كتحدا طايمة عزبان  
القازدغلي الشهير بالحبي والجنب العالي الأمير سليمان أغا ترجمان الديوان العالي حالا  
الأماثل والأعيان الأمير سليمان مستعفظان قلعة مصر المحروسة القازدغلي والأمير ي  
باش جاويش طايمة عزبان حالا وغيرهم من الأمرا والأغوات والاختيارية  
الملتزمين ممن يطول ذكركم دام توقيركم وكسر الجسر الذى برأس الخليج المذكور و  
الماء فى الخليج المذكور على جرى العادة فى ذلك بحضور من ذكر بأعاليه وأشهد على  
كل من عيئت أسماؤهم بأعاليه وغيرهم من الملتزمين بأن عليهم القيام بخزينة حضرة  
السلطان نصره الله تعالى عن واجب سنة تسع وسبعين ومائة وألف الخراجية وبالمال  
وبغلال الحرمين الشريفين وبغلال المنبر الشريف لواجب السنة المذكورة باعترافهم  
وبيلوغ ما النيل المبارك الستة عشر ذراعا المذكورة على الحكم المشروح أعلاه الإ  
الشرعى وقبل ذلك منهم لجهة الميرى حضرة مولانا الوزير المشار إليه أعلاه قبولاً  
والله سبحانه وتعالى مع المتقين ورحمته قربت من المحسنين وعلى ما جرى وقع التصر  
اليوم المبارك الموافق لسابع عشر شهر صفر الخير الذى هو من شهور سنة تسع وه  
ومائة وألف ( ١٧ صفر ١١٧٩ / ٤ أغسطس ١٧٦٥ م ) .

- ٢ — والجناب العالي الأمير حسن أفندي كاتب حوالى جاويشان بالديون العالي حالا .
- ٣ — ونفر الأعيان الأمير يوسف أغا الروجى اختيار جاويشان وأمين الإحتساب بمصر حالا .
- ٤ — ونفر الأماثل المكرمين الأمير على أغا ترجمان الباب بمخدمة مولانا شيخ الإسلام .
- ٥ — ونفر أقرانه الحاج شهاب من طايمة جاويشان ومحضر باشى بمخدمة مولانا شيخ الإسلام .
- ٦ — والشيخ إبراهيم على السلمونى شاهد ديوان حالا .



---

نستخلص من هذه الوثيقة الحقائق التالية :

( ١ ) الأهتمام بفتح الخليج في موعده وفاء النيل .

( ٢ ) التزام الملتزمين بسداد المال الميرى ، لجهة الديوان وتمهدهم لدى الوالى وحضور الأحتفال بذلك .



المصادر



إعتمدت في إعداد بحوثي هذا ، على مجموعة ضخمة من المصادر المتنوعة ، بعضها وثائق غير منشورة ، والبعض الآخر مخطوطات معاصرة ، ثم المصادر المطبوعة ويمكن تصنيفها على النحو التالي :

### أولاً - الوثائق

إن الوثائق تشكل العمود الفقري لهذا البحث وهي جميعها غير منشورة ، ونظراً لتعددتها ، واختلاف نوعيتها : وصعوبة تصنيفها فإنني أصنفها ، حسب الارشيفات المحفوظة فيها :

#### **١ - أرشيف دار المحفوظات العمومية**

وتشمل الوثائق التي اعتمد عليها البحث من وثائق هذا الارشيف الانوع التالية :

١ - دفاتر الالتزام : يبدأ السجل الأول منها بتاريخ ١٠٦٩ هـ ١٦٥٨ م : وهذه الدفاتر . عبارة عن سجلات مستطيلة . طول كل منها ٤٥ سم ، وبياناتها تقتصر على ، تسجيل أسماء النواحي ، التي تتبع كل ولاية . والأموال الاميرية وغير الاميرية المقررة على كل ناحية . وأسماء التزمين بها ، وإن أهمل بعضها تسجيل أسماء التزمين ، ولا تذكر عيثة عن مساحة القرية بالفدان أو الضريبة المقررة على كل فدان ، وربما تركبت هذه البيانات اعتماداً على أنها مسجلة . بدفاتر شهود القرى . والصرافين ، وأجهزة الإدارة المحلية التي تتسلم الروزنامة الضرائب منها .

وقد خصص لكل عام سجل خاص بالوجه البحري ، وسجل آخر خاص بالوجه القبلي ، وكل سجل فيه أسماء الولايات الدونوية ، ونواحيها ، وفي نهاية الجزء الخاص بكل ولاية من الدفاتر يسجل الحساب الإجمالي المطلوب من الولاية . والصروف المخصص للإدارة المحلية من هذا الحساب ، وما هو مطلوب للروزنامة من الولاية . وفي نهاية الدفاتر يسجل حسابات إجمالي الأموال المطلوبة من الولايات المسجلة بالدفاتر . وبيانات هذه الدفاتر مكتوبة بخط القزمية . وهو خط يقرأ على نمط معين من الكتابة يحتاج إلى وقت للتمرين عليه وإجادة وقد تمكنت من ذلك ، وأصبحت أقرأ بسهولة دون أى عناء .

٢ — دفاتر الترايع : دفاتر وضعها علماء الحملة الفرنسية ١٢١٥ هـ ١٨٠٠ م وأخذ هؤلاء العلماء، معلومات هذه الدفاتر من دفاتر المعلمين الاقباط، (الصرافين) و (الباشرين) ، ولذا فإن معلومات هذه الدفاتر ، جاءت وافية تماماً ، وهي تسد بصورة كاملة النقص الذي يوجد في دفاتر الالتزام ، حيث إن هذه الدفاتر بالإضافة إلى المعلومات التي تحويها دفاتر الالتزام فإنها تسجل مساحة كل ناحية بالفدان ، وأنواع أرض كل ناحية حسب جودتها ، والمال الميري المقرر على كل فدان ، حسب نوع جودة الأرض ، ثم تسجل أنواع الضرائب الأخرى ، مع تسجيل كامل لأنواع المعدات ، التي كانت تشكل المال البراني ، وقيمة كل عادة نقداً ، ولم نعث من هذه الدفاتر ، إلا على المجموعة الخاصة بالوجه البحري ، والتي تحمل أرقام ١٦٠٥ ، ١٦٠٨ ، ٤٩ . ومكتوبة باللغة العربية . وقد كت أول من عثر على هذا الدفاتر منذ أن وضعها علماء الحملة الفرنسية وكان بحثي هذا أول بحث يعتمد على هذه الدفاتر منذ تسجيلها في عام ١٢١٥ هـ ١٨٠٠ م .

٣ — دفاتر الرزق الأجاسية : دفاتر خاصة بالرزق الموقوفة ، وهي تحوى معلومات هامة ، ففي هذه الدفاتر تسجيل وتتبع لتاريخ كل رزقة وأصحاب حق الانتفاع بها ، والمترمين ، وصور الحجج الشرعية والإفراجات التي صدرت بشأن كل رزقة ، والفرمانات التي صدرت بتنظيم حق الانتفاع بهذه الرزق ، والزاعات التي دارت حول هذه الرزق ، وأوجه صرف ربهما في حالة انقراض ذرية أصحاب حق الانتفاع بها . فهذه الدفاتر ذات أهمية كبيرة في دراسة النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، والحياة الدينية في العهد العثماني .

٤ — دفاتر خدمة الديوان عربى : هذه الدفاتر تحوى ، تفصيلات عن مرتبات موظفي الإدارة المركزية ، والمحلية ، وغيرهم من الموظفين ، وفي نهاية هذه الدفاتر الحجج الشرعية والفرمانات ، الخاصة ببعض التغييرات الإدارية في الريف ، ومرتبات حكام الولايات وغيرهم ، والبت فيها بالرفض أو الموافقة ، وقد أُنذت منها وخاصة في الوقوف على بعض التقسيمات الإدارية .

٥ — دفاتر الجسور : خاصة بالجسور التي وجدت في مصر ، البلدية منها والسلطانية ، فنجد فيها تسجيلاً لهذه الجسور جسراً جسراً ، طول كل منها ، وعرضه ، وعدد الفتحات ، التي توجد بسكن جسور وعرضها وارتفاعها ، وطريقة جرف هذه الجسور ، والجهة المسؤولة عن هذه العملية والأعباء التي كان على القرى تحملها في عملية الجرف وطمس بعض الترع وأسباب طمسها ، والجسور التي هدمت ، وأسباب ذلك ، كما نجد بها مطالب بعض الأهالي بأعمار هذه الترع والجسور ، والجهود الذاتية ، التي بذلت في سبل ذلك ، وموقف الإدارة منها ، والزاعات

التي كانت تنشب بين أهالي القرى المتجاورة على مياه الري ، وفي نهاية الدفتر توجد البيورلديات والفرمانات ، والحجج الشرعية الخاصة بالجسور ، واصلاحها وتحويلها إلى جسور سلطانية نظير مبالغ يتحملها الملتزمون والفلاحون ، وقد عثرت على السجل الخاص بالوجه البحرى ، وعملت كثيراً فى البحث عن الدفتر الخاص بالوجه القبلى فلم أعثر عليه ، ولا يعرف أحد عنه شيئاً .

٦ — مضابط محاكم الأقاليم : دفاتر تحوى أحكام محاكم النواحي ، فى فترة البحث ، بها معلومات وفيرة جدا تشمل جميع نواحي الحياة ، فهى عبارة عن تسجيل للحياة اليومية فى الريف بمشاكلها ، وموقف القضاء والإدارة منها . ولم أعثر منها إلا على المضابط الخاصة بمحكمة المنصورة ، ومحكمة الأسكندرية ومحكمة كفر رشيد ، ومحكمة دمياط ، وقد أشرت إليها فى المواضع الكثيرة التى استعدت فيها من هذه المضابط .

#### ٢ — أرشيف المحكمة الشرعية

إن أرشيف المحكمة الشرعية ، يعد أمن الصادر ، لكتابة تاريخ مصر ، فى العهد العثمانى ، مع رداة الخط المكتوبة به سجلات هذا الأرشيف ، وهذه السجلات هى عبارة عن سجلات مستطيلة ، ٥٠ × ٤٠ سم ، وتبلغ من الضخامة حتى أن حجم بعضها يفوق الآلاف صفحة عدا ولكل محكمة من المحاكم التى سبقت الإشارة إليها سجلاتها الخاصة ، كذلك فإن هذا الأرشيف يحوى إلى جانب ذلك سجلات إسقاط القرى ، والتى كانت تسجل فيها جميع العمليات الخاصة بإسقاط القرى ، سواء بالبيع ، أو الرهن ، والزاعات بين الملتزمين بعضهم بعضاً ، وبينهم وبين الفلاحين ، وغير ذلك من المشاكل التى تنشب حول حصص الإلزام .

كذلك فإن هذا الأرشيف يعتبر الأرشيف الوحيد الذى توجد به سجلات الديوان العالى . وهى غير كاملة . فتبدأ من سنة ١١٥٣ هـ — ١٧٤٠ م ، وتستمر بعد ذلك حتى عصر محمد على وما بعده ، وهى سجلات فى غاية الأهمية . وقد كنت أول باحث يهتدى إليها ويطلع عليها ، ودراسة هذا الأرشيف ذات أهمية ضخمة جداً فى دراسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى الريف والعلاقات الاجتماعية . وقد أشرت فى هوامش البحث إلى السجلات التى اعتمدت عليها وإن كان هناك الكثير من المادة التى جمعها منها لم أستخدمها فى هذا البحث وسوف أستخدمها فى أبحاث أخرى فى المستقبل إن شاء الله .



### ٣ — أرشيف وزارة الأوقاف

يحتوى هذا الأرشيف على أصول جميع الوقفيات التى أوقفها بعض الأمراء والولاة والفقهاء على وجه البر وهى عبارة عن سجل للوقفية وأغراض وأسباب وقفها وأصحاب حق الانتفاع بها ، وقد استفدت من بعض مواد هذا الأرشيف وأشرت إليها فى هامش البحث .

### ٤ — أرشيف دار الوثائق القومية التاريخية

اعتمدت — من وثائق هذا الأرشيف على — محافظ الحجج الشرعية ، التى قامت الدار بالاستيلاء عليها من المحكمة الشرعية ونظمتها فى محافظ خاصة بكل سنة وهى عبارة عن الحجج الأصلية المختومة من قضاة الشرع فى الجهات التى صدرت منها .

### ٥ — قانون نامة سليمان

نسخة مترجمة إلى العربية ، وفى سبيل إعدادها للنشر فى حوزة أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، قام بترجمتها لسيادته الأستاذ الدكتور خليل ساحلى أستاذ الاقتصاد بجامعة استانبول ، وقد اعتمدت عليها كثيراً فى هذا البحث .

\* \* \*

### ثانياً — المخطوطات

اعتمد البحث كذلك على بعض المخطوطات الماصرة التى تعرضت لجوانب من موضوع البحث وأهم هذه المخطوطات :

١ — إبراهيم الصوالحى العوفى :

تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق .

تضم تراجم طائفة من الأمراء وغيرهم من الذين قتلوا فى واقعة الصناجق بمصر ١٠٧١ — ١١١٣ هـ — ١٦٦٠ — ١٧٠١ م مرتبة على مقدمة وثلاثة أبواب ، وخاتمة . وفيها تصوير لأحداث العصر ، والصراعات السياسية والعسكرية والتى كان الريف يتأثر بها كثيراً ، نسخة مصورة ، دار الكتب المصرية تحب رقم ١٢١٨٣ هـ ، وقد حصلت على صورة منها فى حوزتى .

٢ — أحمد شلبي بن عبد الغنى :

« أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات » مخطوطة بجامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقت بتصور هذا المخطوطة وأصبحت في حوزتى نسخة منها وهي تقع في ٥٣٢ صفحة ، ومع رداءة خطها إلا أنها ذات أهمية كبيرة في دراسة تاريخ مصر السياسى والاجتماعى ؛ فالمؤلف يرصد لنا جميع الأحداث السياسية والعسكرية وتأثير الناس بهذه الأحداث ، وأثرها على الريف ، ومفاسد الجند والعربان التى كانت تقع فى الريف ، وأسلوب المؤلف أقوى بكثير من أسلوب غيره من المعاصرين ، فهى مخطوطة مفيدة جداً ، ويقف المؤلف بمخطوطه عند أحداث سنة ١١٥٠ هـ — ١٧٣٧ م . وقد ذكر الجبرتى أنه أعتمد عليها وهذا واضح حيث إن الجبرتى نقل منها معظم معلوماته حتى الفترة التى توقف عندها المؤلف .

٣ — أحمد العريشى :

« رسالة فى علم ويان طريق القضاة وأسمائهم بمصر المحروسة وأقاليمها » مخطوطة فى حوزتى مصورة عن نسخة معهد المخطوطات العربية وتوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢١٥١) تاريخ .

٤ — أحمد كتحدا عزبان الدمرداشى .

« الدرة المنصانه فى أخبار الكنانة » مخطوطة تقع فى جزئين . عدد صفحاتها ٥٨٩ صفحة من الحجم الكبير ، محفوظه بالمتحف البريطانى بلندن British Museum, Ms. 1073-4 or وتتأول المخطوطة الفترة ١٠٩٩ — ١١٦٩ هـ — ١٦٨٨ — ١٧٥٦ م ، وتركز على النواحي السياسية والصراعات بين الاوجاقات كثيراً ، والمؤلف يشير فى كثير من المواضع إلى رؤيته أو مشاركته فى صنع هذه الأحداث ، كذلك فإن المخطوطة تحوى معلومات عن الأحوال التى كانت تحدث فى بعض الولايات وخاصة ما يتعلق منها بالضرائب أو العربان وأعمالهم ضد الأمراء العاليك ، وقد تفضل أستاذى الدكتور أحمد عزت عبد الكريم بأعطائى الميسكروفلم الخاص بهذه المخطوطة وسمح لى بطبعه على ورق فأصبحت لدى نسخة على هيئة كتاب من هذه المخطوطة .

٥ — « صور الأوامر والفرمانات الصادرة من أمراء الفرنسيس » عبارة عن مجموعة من الأوامر والفرمانات التى أصدرها قادة الحملة الفرنسية . والديوان المخصوص . نسخة مصورة فى حوزتى عن نسخة معهد المخطوطات العربية بالجامعة العربية .

٦ — مؤلف مجهول :

«تاريخ ملوك آل عثمان ونوابهم بمصر إلى ولاية علي باشا التولى عليها سنة ١١٢٩ هـ — ١٧١٦ م». مخطوطة محفوظة بالخطانة التيمورية تحت رقم ٢٤٠٨ تاريخ .  
وهي عبارة عن ذكر لولاية مصر من بداية العصر العثماني في سنة ٩٢٣ هـ — ١٥١٧ م حتى سنة ١١٢٩ هـ — ١٧١٧ م. تاريخ تولية كل منهم وعزله وأم الأحداث التي وقعت في عهده .

٧ — محمد بن أبي السرور البكري الصديقي .

«كشف السكرية في رفع الطلبة» مخطوطة بمكتبة رفاعة رافع الطهطاوي بسوهاج تحت رقم ٣٨٠ تاريخ .

وحق الآن يعتقد الكثيرون من الباحثين أنها غير موجودة ، والحقيقة أنها موجودة بالمكتبة المذكورة كما توجد لها صورة على ميكروفلم بمعهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية تحت رقم ٧٦٤ تاريخ. مع ذكرها تحت اسم مؤلف آخر هو محمد البرلسي الرفاعي الشافعي الذي قام بنسخ هذه النسخة عن النسخة الأصلية التي كانت في حوزة حفيد المؤلف وهذا خطأ وقع فيه واضع الفهرس ، وأقوم حالياً بإعدادها للنشر لأنها ذات أهمية كبيرة في تصوير فترة هامة من تاريخنا في العهد العثماني وهي الفترة التي ثارت فيها فتنة جند السباهية ضد الباشوات حتى فترة حكم محمد باشا ٧ صفر ١٠١٦ — ١٨ جمادى الأولى ١٠٢٠ هـ — يولية ١٦٠٧ — أغسطس ١٦١١ م ، وقضائه على ثورة جند السباهية ، كما أن هذه المخطوطة فيها تصوير واضح عما أصاب بلاد الريف من أعمال جند السباهية ورجال الإدارة وأحوال الريف الاقتصادية والاجتماعية .

٨ — . . . . .

الكواكب السائرة في أخبار مصر القاهرة :

تقع المخطوطة في مقدمة وعشرين بابا ، تناول فيها ذكر مصر وما قيل في سبب تسميتها بمصر ، وحدودها وملوكها قبل الطوفان ثم نواب مصر وملوكها وما بها من ترع وجسور والآثار وعلم أهلها ونضائهم وغير ذلك من المعلومات إلى سنة ستين وألف .

٩ — . . . . .

اللطائف الرائية على المنح الرحمانية في الدولة العثمانية :

تاريخ يتضمن ذكر ولاية مصر إلى ولاية مصطفى باشا الثاني سنة ١٠٢٧ هـ — ١٦١٨ م . مخطوطة ، دار الكتب تحت رقم ( ٨٠ ) م .

١٠ — . . . . . :

المنع الرحمانية في الدولة العثمانية :

يقع في خمسة عشر بابا بعدد سلاطين آل عثمان حتى السلطان مصطفى الأول سنة (١٦١٧ هـ - ١٦١٨ م) وفي عقب كل سلطان يذكر فصلا فيمن ولى مصر المحمية من البكركيكية .

مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ١٩٢٦ تاريخ .

١١ — . . . . . :

الزهوة الزهية في ذكر ولاية مصر والقاهرة العززية :

تناول في هذه المخطوطة ، ذكر خلفاء وملوك مصر ونوابهم ، إلى دولة السلطان مراد بن السلطان أحمد في سنة ١٠٤٢ هـ - ١٦٣٢ م وذكر قضاة الدولة العثمانية بمصر .

وبالمخطوطة خاتمة في ذكر خصائص مصر ومعجزاتها ، ومنزلاتها ، وما قيل فيها ، [ نظاماً ونثراً ، ثم تنمة في بعض لطائف مصر ، وفضائلها ، ثم تنمة أخرى لهذه التنمة ، في ذكر ما يتعلق بها من الأشهر القبطية ، وما كانت الحكماء ، تحبه أو تكره وما فيها من النبات ، والأطعمة والأدوية والفاكهة وأنواع الزراعة وآفات وإدراكها في شهورها القبطية ، وغير ذلك .

دار الكتب المصرية ٢٢٦٦ تاريخ .

— جميع مخطوطات ابن أبي السرور البكري توجد في حوزتي الخاصة صوراً منها .

١٢ — مصطفى بن الحاج إبراهيم ( تابع الرحوم حسن أغا عزبان دمرداشي ) :

تاريخ وقائع مصر ( القاهرة ) سنة ١١٠٠ - ١١٥٠ - ١٦٨٨ - ١٧٣٧ م .

تاريخ باللغة العامية يتضمن ذكر من حكم مصر في خلال هذه المدة من الباشوات على ترتيبهم في الأزمان ، وما حصل في مدة كل منهم من الوقائع بين عسكر مصر والسناجق والأغوات ، وما كان بعد مقتل السناجق الفقارية قبل دخول سنة ١١٠٠ هـ - ١٦٨٨ م . ويقع في ٤٢٥ صفحة .

— دار الكتب المصرية تحت رقم ٤٠٤٨ تاريخ .

— وفي حوزتي نسخة من هذه المخطوطة .

١٣ — مصطفى السنوي الشافعي القلماوى :

صفوة الزمان فيمن تولى على مصر من أمير و سلطان :

وفيها تصوير واف للاحداث السياسية أثناء الصراع بين مراد وإبراهيم من جانب وإسماعيل بيك وحسن باشا من جانب آخر وفيها تصوير كذلك لما عاناه الريف من هذه الأعمال العسكرية ، مرتبة على مقدمة وعرض وخاتمة .

— النسخة المخطوطة بمسكبة سوهاج تحت رقم ٥١ تاريخ .

— وتوجد صورة مصورة منها بدار الكتب تحت رقم ٩٨٠٥ ح

١٤ — يوسف اللوائى « الشهير بابن الوكيل » :

تحفة الأجباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب :

تتضمن أحوال مصر والقاهرة ، وتقع فى أربعة أبواب ، اهتمت بالباب الرابع الذى ذكر فيه سلاطين آل عثمان ونوابهم فى مصر إلى سنة ١١٣٦ هـ — ١٧٣٢ م وفى هذا الباب ، الذى يقع فى نصف حجم المخطوطة التى تقع فى أكثر من ٤٠٠ صفحة ، وفيها معلومات تاريخية ضافية تشمل الريف والمدينة وتنفوق مخطوطة أحمد شلبي بن عبد القى فى التفصيلات . ونعتقد أن الجبرتي أعتمد عليها كثيراً حيث إن هناك فقرات من كتابه تسكاد تشابه بالنص مع فقرات من هذه المخطوطة .

نسخة مصورة عن نسخة مكتبة رفاة رافع الطهطاوى بسوهاج المكتوبة بخط المؤلف

تحت رقم (٨٠) تاريخ .

## ثالثاً : الكتب

### ١ - الكتب العربية

- ١ - ابراهيم احمد شعلان :  
الشعب المصرى فى امثاله العامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة  
سنة ١٩٧٢ م .
- ٢ - ابراهيم رزقانة (دكتور) :  
القبائل العربية فى مصر عند المقرئى ( بحث منشور فى كتاب دراسات عن  
المقرئى ) الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١ م .
- ٣ - ابراهيم عامر :  
الأرض والفلاح المسألة الزراعية فى مصر ، الدار المصرية ، القاهرة ١٩٥٨ م
- ٤ - ابراهيم على طراخان (دكتور) :  
النظم الاقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، دار الكاتب  
العربى ، القاهرة ١٩٥٨ م .
- ٥ - أبو المحاسن بن تغرى بردى :  
النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م .
- ٦ - أحمد أحمد الحته (دكتور) :  
تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير ، دار المعارف ، ١٩٥٠ م
- ٧ - . . . . . :  
تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، الطبعة الثانية ، النهضة  
المصرية ، ١٩٥٨ م .
- ٨ - أحمد أمين :  
قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، لجنة التأليف والترجمة  
والنشر ، سنة ١٩٥٣ م .
- ٩ - أحمد رشدى صالح :  
فنون من الأدب العربى ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- ١٠ - . . . . . :  
الأدب الشعبى ، القاهرة ، ١٩٥٦ م .
- ١١ - أحمد عزت عبد الكريم (دكتور) ، وآخرون :  
دراسات تاريخية فى النهضة العربية ، الانجلو المصرية ، القاهرة (د.ت)

- ١٢- أحمد فتحي زغلول :  
المحامة ، القاهرة ، ١٣١٨هـ - ١٩٠٠ م .
- ١٣- السيد رجب حراز (دكتور) :  
المدخل الى تاريخ مصر الحديث ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ م
- ١٤- أمين سامي :  
تقويم النيل وعصر محمد علي ، الجزء الثاني ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ،  
سنة ١٩٢٨ م .
- ١٥- أوبريان ، باتريك :  
ثورة النظام الاقتصادي في مصر من المشروعات الخاصة الى الاشتراكية ،  
تعريب خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ،  
سنة ١٩٧٠ م .
- ١٦- بيرك ، جالك :  
العرب تاريخ ومستقبل ، ترجمة خيرى حماد ، الهيئة المصرية العامة للتأليف  
والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ م .
- ١٧- تقى الدين ( أحمد بن علي القرينى ) :  
الخطط القرينية المسماة بالمواظظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، لبنان ،  
١٩٥٩ م .
- ١٨- : . . . :  
البيان والاعراب عما بارض مصر من الأعراب : القاهرة ، ١٩١٦ م .
- ١٩- توفيق الطويل (دكتور) :  
التصوف في مصر ابان العصر العثماني ، مكتبة الآداب بالجواميز ، القاهرة ،  
١٩٤٦ م .
- ٢٠- جرجس حنين :  
الاطيان والشرائب في القطر المصرى ، بولاق . القاهرة : ١٣٢٢هـ - ١٩٠٤ م
- ٢١- جلال يحيى (دكتور) :  
مصر الحديثة ١٥١٧ - ١٨٠٥ . الاسكندرية ، ١٩٦٩ م .
- ٢٢- جمال حمدان (دكتور) :  
شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان . النهضة المصرية : القاهرة ، ١٩٧٠ م
- ٢٣- جرجى زيدان :  
تاريخ مصر الحديث . مطبعة المقتطف . القاهرة . ١٣٠٦ - ١٨٨٩ م .
- ٢٤- جيرار (س . ب) :  
الأحوال الزراعية في مصر أثناء حملة نابليون بونابرت ، ترجمة يوسف  
نحاس و خليل مطران . الجمعية الزراعية الملكية : القاهرة ، ١٩٤٢ م .

٢٥- حسن عثمان (دكتور) :

تاريخ مصر في العهد العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ م ، دراسة في كتاب المجمل في التاريخ المصري ، تأليف بعض أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب - جامعة فؤاد الأول ( القاهرة ) ، ونشره حسن إبراهيم حسن ، القاهرة ، ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م .

٢٦- حسين افندي الروزنامجي :

ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية ، تحقيق الأستاذ محمد شفيق غربال بعنوان : مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨ - ١٨٠٠ ، منشور بحولية كلية الآداب - جامعة فؤاد ( القاهرة ) ، المجلد الرابع ، الجزء الأول ، سنة ١٩٣٦ م .

٢٧- حسين خلاف (دكتور) :

التجديد في الاقتصاد المصري الحديث ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة ، سنة ١٩٦٢ م .

٢٨- حليم عبد الملك (دكتور) :

السياسة الاقتصادية في مصر في عصر محمد علي الكبير ، الأنجلو ، القاهرة ، سنة ١٩٤٨ م .

٢٩- جب ، هاملتون :

المجتمع الاسلامي والغرب ، تأليف هاملتون جب وهارولد يوون ، ترجمة دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى - مراجعة دكتور أحمد عزت عبدالكريم ، القاهرة ، ١٩٧١ م .

٣٠- راشد البراوي (دكتور) ، محمد حمزة عليش :

التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ، النهضة المصرية ، ١٩٤٥ م

٣١- ريفلين ، هيلين آن :

الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، ومصطفى الحسيني ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .

٣٢- ساطع الحصري :

البلاد العربية والدولة العثمانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠ م .

٣٣- سعد ماهر حمزة (دكتور) :

علم الاقتصاد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٣٤- سعيد عبد الفتاح عاشور (دكتور) :

العصر المالكي في مصر والشام ، النهضة العربية ، ١٩٦٥ م .

٣٥- . . . . . :

المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك ، النهضة العربية ، ١٩٦٢ م .



- ٣٦- . . . . . :  
مصر في عصر المماليك البحرية ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .
- ٣٧- شرف الدين أبو البقاء يحيى بن الجيعان .  
التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، بولاق ، القاهرة ، ١٨٩٨ م .
- ٣٨- شفيق شحاته (دكتور) :  
تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، القاهرة ، ١٩٦١ م .
- ٣٩- شمس الدين أبو العباس أحمد (ابن خلكان) :  
وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان ، القاهرة ، ١٨٩٢ م .
- ٤٠- صبحي وحيدة :  
في أصول المسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ م .
- ٤١- عبد الجواد صابر اسماعيل :  
دور الأزهر في مصر ابان الحكم العثماني ١٥١٧ - ١٧٩٨ جامعة الأزهر ، كلية اللغة العربية ، ١٩٦٩ م .  
رسالة ماجستير غير منشورة .
- ٤٢- عبد الرحمن بن حسن (الجبرتي) :  
عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء ، القاهرة ، ١٣٢٢ هـ - ١٩٠٤ م .
- ٤٣- . . . . . :  
مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين ، وزارة التربية والتعليم ، المطبعة الأميرية ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٤٤- عبد الرحمن بن خلدون :  
المقدمة ، القاهرة ، ١٣٢٢ هـ - ١٩٠٣ م .
- ٤٥- عبد الرحيم عبد الرحمن (دكتور) :  
دراسة نصية لكتاب هر القحوف ، بحث نشر بمجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، المجلد العشرون ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ٤٦- عبد الرزاق الهلالي :  
قصة الأرض والفلاح والاصلاح الزراعى في الوطن العربى ، بيروت ، ١٩٦٧ .
- ٤٧- . . . . . :  
المجتمع الريفي والاصلاح الزراعى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ، (د.ت)
- ٤٨- عبد السميع سالم الهوارى :  
لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر . القاهرة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م .
- ٤٩- عبد العزيز محمد الشناوى (دكتور) :  
سور من دور الأزهر في مقاومة الاحتلال الفرنسى لمصر في اواخر القرن الثامن عشر . دار الكتب ، القاهرة ١٩٧١ م .

- ٥٠- عبد الغنى غنام :  
الاقتصاد الزراعى وإدارة العزب ، القاهرة ، ( د.ت. )
- ٥١- عبد الكريم رافق (دكتور) :  
مصر والشام من الفتح العثمانى الى حملة نابليون بونابرت ١٥١٦ - ١٧٩٨ :  
دمشق ، ١٩٦٨ م .
- ٥٢- عبد الله خورشيد (دكتور) :  
القبائل العربية في مصر في القرون الثلاثة الاولى للهجرة ، دار الكاتب  
العربى ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ٥٣- عبد المجيد عابدين (دكتور) :  
البيان والاعراب عما بارض مصر من الاعراب مع دراسات في تاريخ العروبة  
في وادى النيل ، عالم الكتب ، القاهرة . ١٩٦١ م .
- ٥٤- عبد الغنى فرج الصدة :  
حق الملكية ، القاهرة ، ١٩٦٢ م .
- ٥٥- عبد الوهاب الشعرانى :  
قواعد الصوفية ، القاهرة ، ١٨٨١ م .
- ٥٦- على بن محمد الشاذلى الفرا :  
ذكر ما وقع بين عسكر مصر المعروسة ، تحقيق دكتور عبد القادر احمد  
طليمات ، المجلة التاريخية ، المجلد الرابع عشر ١٩٦٨ م .
- ٥٧- على فؤاد احمد (دكتور) :  
علم الاجتماع الريفى ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
- ٥٨- على الجربلى (دكتور) :  
تاريخ الصناعة في مصر في النصف الاول من القرن التاسع عشر . دار  
المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٢ م .
- ٥٩- على مبارك :  
الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة .  
بولاق ، ١٣٠٦ هـ .
- ٦٠- عمر طوسون :  
مالية مصر من عهد الفراعنة الى الآن ، الاسكندرية . ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م .
- ٦١- فوزى جرجس :  
دراسات في تاريخ مصر السياسى منذ العصر المماليكى ، القاهرة . ١٩٥٨
- ٦٢- القلقشندى ( ابو العباس احمد ) :  
صبح الاعشى في صناعة الانشا ، ١٤ جزءا ، القاهرة ، ١٩١٣ - ١٩١٩ م .

- ٦٣- محمد بن أحمد بن إياس :  
بدائع الزهور في وقائع الدهور ، طبعة بولاق ١٨٨٦ م ، وطبعة ١٣٨٠ هـ .  
١٩٦١ م .
- ٦٤- محمد بن محمد الأمير :  
شرح المجموع ، القاهرة ، ١٣٤٢ هـ .
- ٦٥- محمد أحمد أنيس ( دكتور ) والسيد رجب حراز ( دكتور ) :  
المشرق العربي ، القاهرة ، ( د.ت . )
- ٦٦- محمد البحري وعبد الفنى غنام :  
شرح القوانين واللوائح الزراعية ، القاهرة ، ١٩٣٦ م
- ٦٧- محمد توفيق البكرى :  
بيت الصديق ، القاهرة ، ١٣٢٣ هـ - ١٩٠٥ م
- ٦٨- محمد ثابت الفندى ( دكتور ) :  
الطبقة الاجتماعية ، القاهرة ، ( د.ت . )
- ٦٩- محمد رفعت رمضان ( دكتور ) :  
على بك الكبير . القاهرة . ١٩٥٠ م
- ٧٠- محمد رمزي :  
القاموس الجغرافى للبلاد المصرية - القاهرة . ١٩٥٤ - ١٩٦٣ م
- ٧١- محمد شفيق غربال :  
محمد على الكبير . اعلام الاسلام . العدد ( ٨ ) . القاهرة . اكتوبر ١٩٤٤ م .
- ٧٢- محمد طلعت عيسى ( دكتور ) :  
دراسات في علم الاجتماع الريفي : القاهرة . ( د.ت . )
- ٧٣- محمد عاطف غيث ( دكتور ) :  
القرية المتغيرة ( القبطون - محافظة الدقهلية ) . دار المعارف . القاهرة .  
١٩٦٤ م .
- ٧٤- : . . . . .
- دراسات في علم الاجتماع القروي . دار المعارف . القاهرة . ١٩٦٧ م
- ٧٥- محمد عبد المعطى الاسحاقى :  
اخبار الأول فيمن تصرف في مصر من ارباب الدول . القاهرة . ١٣١٠ هـ .
- ٧٦- محمد فهمى لهيطة :  
تاريخ مصر الاقتصادى في الصور الحديثة . القاهرة . ١٩٢٨ م .
- ٧٧- محمد فؤاد شكرى ( دكتور ) :  
عبد الله جالك مينو : القاهرة . ١٩٥٢ م .

- ٧٨- محمد كامل مرسى :  
الملكية والحقوق الميمنية : الجزء الاول . القاهرة : ١٩٢٢ م
- ٧٩- محمد مختار :  
التوقيعات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الاثرنية  
والقبطية ، بولاق ، ١٣١١ هـ
- ٨٠- محمد مرتضى الزبيدى :  
تاج المروس من جواهر القاموس ، القاهرة . ١٣٠٦ هـ — ١٨٨٨ م
- ٨١- محمود ابورية :  
حياة القرى ، القاهرة : ١٩٦٦ م
- ٨٢- محمود الشرقاوى :  
مصر في القرن الثامن عشر ، الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ — ١٩٥٧ م
- ٨٣- محمود رزق سليم :  
عصر سلاطين المالك ونشاجه العلمى والأدبى . القسم الثانى من الجزء  
الاول ، القاهرة ، ( د.ت ) .
- ٨٤- محمود عودة (دكتور) :  
القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع : القاهرة . ١٩٧٢ م .
- ٨٥- مصطفى القونى :  
تطور مصر الاقتصادى فى المصور الحديثة . القاهرة . ١٩٤٤ م
- ٨٦- مونتريان روبر :  
العلاقات بين القاهرة واستانبول اثناء الحكم العثمانى لمصر من القرن السادس  
عشر حتى القرن الثامن عشر ، بحث ، ترجمه زهير الشايب ونشر بمجلة  
المجلة ، القاهرة ، العدد ١٥٨ ، فبراير ١٩٧٠ م
- ٨٧- هنرى عيروط :  
الفلاحون ، ترجمة دكتور محمد غلاب ، القاهرة ، ( د.ت ) .
- ٨٨- يعقوب ارتين :  
الاحكام المرمية فى شان الاراضى المصرية ، تعريب سعيد عمون ، القاهرة ،  
١٣٠٦ هـ — ١٨٨٨ م
- ٨٩- يوسف الشربى :  
هز القحوف فى شرح قصيد ابى شادوف ، القاهرة ، ١٨٩٠ م .
- ٩٠- يوسف نحاس :  
الفلاح ، حالته الاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٢٦ م .

٢ — الكتب الأفرنجية

- Ammar**, H. *Growing Up in an Egyptian Village : Silwa, Province of Aswan*. 2nd edition. London, 1966.
- Baer**, Gabriel. *Egyptian Guilds in Modern Times*. Jerusalem, 1964.
- . *A History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800-1950*. Oxford, 1962.
- . *Studies in Social History of Modern Egypt*. Chicago : 1969.
- Cattaui**, René et Georges. *Mohamed-Aly et l'Europe*. Paris : 1950.
- Clot-Bey**. *Aperçu Général sur l'Egypte*. 4 vols. Paris : 1840.
- Crouchley**, A. E. *The Economic Development of Modern Egypt*. London : 1938.
- Dehérain**, Henri. *L'Egypte Turque*. Paris : 1931.
- Estève**. «Mémoire sur les Finances de l'Egypte depuis sa conquête par le Sultan Selym 1er jusqu'à celle du Général en Chef Bonaparte». in *Description de l'Egypte*. 1ère édition. *Etat Moderne*, Tome 1. Paris : 1809.
- Hammer**, J. von. *Histoire de L'Empire Ottoman*. 18 vols. Paris : 1837.
- Holt**, P. M. «The Pattern of Egyptian Political History from 1517-1798». in *Political and Social Change in Modern Egypt*. P. M. Holt. edit. London : 1968.
- Jomard**, «Coup d'Oeil Impartial sur l'Etat Présent d l'Egypte». in *Description de l'Egypte*. 1ère édition. *Etat Moderne*. Tome 1. Paris : 1809.
- , «Mémoire sur la Population comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne». in *Description de l'Egypte*. 1ère édition. *Antiquités Mémoires*. Tome II. Paris : 1818.
- Lancret**, M. A. *Mémoire sur le Système d'Imposition Territoriale et sur l'Administration des Provinces de L'Egypte*, in *Description de l'Egypte*. 1ère édition. *Etat Moderne*. Tome I, Paris : 1809.

15. Lane, Edward William. *The Manners and Customs of the Modern Egyptians*. London : 1966.
16. Lusignan, S. L. *A History of the Revolt of Ali Bey against the Ottoman Porte*. London : 1788.
17. Lutsky, V. *Modern History of the Arab Countries*. Moscow : 1969.
18. Mengin. *Histoire de l'Egypte sous le Gouvernement de Mohamed Ali*. Paris : 1828.
19. Poliak, A. N. *Feudalism in Egypte, Syria, Palestine and the Lebanon*. London : 1939.
20. Sacy, Sylvestre de. *Du droit de Propriété Territoriale en Egypte à l'Epoque de l'expédition des Français*. Tome II. Paris : 1821.
21. Savary, J. *Lettres sur l'Egypte*. 4 vols. Paris : 1798.
22. Shaw, J. Stanford. *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt*. Princetion : 1956.
23. Tugay, Emin Foat. *Three Centuries' Chroniclea of Turkey and Egypt*. Oxford, 1968.
24. Vansleb, J. M. *The Present State of Egypt*. London, 1869.
25. Vatikiotis, P. J. *The Modern History of Egypt*. London, 1969.
26. Volney, C. F. C. *Voyage en Syrie et en Egypte pendant les Années 1783, 1784, et 1785*. Tome. I. Paris, 1787.

رقم الابداع  
١٩٨٦/٥٠٣٦

طبع بالمطبعة الفنية ت: ٩١١٨٦٢





## مكتبة مدبولي

مكتبة مدبولي هي مكتبة عامة تابعة لوزارة الثقافة في جمهورية مصر العربية، تأسست في عام 1967م.

٦ ميدان طلح حرب - القاهرة ب : ٧٥٦٤٢١

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)